

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٣)

العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر

أحمد بيضون
أحمد صدقي الدجاني
إدريس لكريني
إسماعيل الشطي
بول سالم
جورج قرم
حسن الحاج علي أحمد
خير الدين حسيب
روز ماري هوليس
سليم الحص
سميح فرسون
طاهر المصري
عبد الإله بلقزيز
عبد الغني عماد
عصام نعمان
غسان سلامة
فواز جرجس
كلوفيس مقصود
ليلى شرف
مايكل هدسون
مجدي حماد
محسن العيني
محمد الأطرش
معن بشور
نصير عاروري
نواف الموسوي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٣)

العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر

أحمد بيضون
أحمد صدقي الدجاني
إدريس لكريني
إسماعيل الشطي
بول سالم
جورج قرم
حسن الحاج علي أحمد
خير الدين حسيب
روز ماري هوليس
سليم الحص
سميح فرسون
طاهر المصري
عبد الإله بلقزيز
عبد الغني عماد
عصام نعمان
غسان سلامة
فواز جرجس
كلوفيس مقصود
ليلى شرف
مايكل هدسون
مجدي حماد
محسن العيني
محمد الأطرش
معن بشور
نصير عاروري
نواف الموسوي

العرب والعالم

بعد ١١ أيلول / سبتمبر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر/أحمد بيضون... [وآخ.].
٣٤٠ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-04-8
١. اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ٢. الإرهاب.
٣. العرب ـ العلاقات الدولية. ٤. الولايات المتحدة ـ السياسة الخارجية.
أ. بيضون، أحمد. ب. السلسلة.
327.56

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٤

المحتويات

مقدمـــة

لم يسبق أن وَضَعَ حدثٌ سياسيٌّ مستقبلَ الوطن العربي أمام هذا الكمّ الهائل من الأخطار التي وضَعَهَا أمامه حدثُ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فإلى حرب صهيونية يومية ضدّ شعبنا الفلسطيني، أتت على أرواح المئات من المواطنين وعلى حرية الآلاف من الأسرى وعلى مقدرات الحياة في فلسطين، ثمة ما ينذر بحرب أخرى ظالمة ضدّ العراق لتغيير نظامه بالقوة وإحلال نظام عميل للإدارة الأمريكية بديلاً منه، وربما لتقطيع أوصال البلد وتقسيمه إلى كيانات صغيرة، مقدمةً لإعادة النظر في مجمل الخارطة الكيانية للمنطقة العربية. والحربان معاً إنما تهدفان إلى الإطاحة بما تبقى من مواقع اعتراضية عربية على السياسات الأمريكية ـ الصهيونية، لفتح الطريق أمام الإِطباق الكامل لهذه السياسات على الوطن العربي.

في موازاة الحربين: الجارية والقادمة، تسعى السياسة الأمريكية في تشديد الخناق على سوريا ولبنان بكافة وسائل الضغط الماديّ والمعنويّ، لإجبارهما على كف المقاومة والاعتراض في وجه الكيان الصهيوني؛ مثلما تسعى في ملاحقة قوى المقاومة والتحرر الوطني العربية لضربها وتجفيف منابع قوتها على خَلْفيَّةِ المُمَاهاةِ بينها وبين «الإرهاب». ولقد بَلَغَ السعار بهذه السياسة حدّاً اصطدمت فيه مع من كانت تعتبرهم «أصدقاء» لها في المنطقة، هؤلاء الذين لم تَعُد توفّرهم باتهاماتها، ولم تعد تتحرَّج في ممارسة كافة أشكال الابتزاز السياسي عليهم لحملهم على التصديق على حملتها في فلسطين والعراق.

ذلك بعضٌ قليل مما ألقت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بذيوله على الوطن العربي. وهو له نظائر وأشباه في أكثر من منطقة في العالم، ليس في أفغانستان فقط، التي شهدت عدواناً عسكريّاً أمريكياً عليها لَمّا ينْتَهِ بعد، بل

في الجوار أيضاً: في إيران المهددة بالتطويق من الشرق والغرب؛ وفي باكستان التي فقدت مجالها الحيوي الأفغاني وباتت عرضة للضغط الأمريكي ـ الهندي؛ وفي روسيا التي وصل الجيش الأمريكي إلى تخومها الجنوبية؛ وفي الصين التي اقترب الأمريكيون من حدودها ووضعوا حليفها الباكستاني رهين إملاءاتهم. بل حتى في أوروبا واليابان التي باتت مدفوعة إلى اجتراع الإملاءات والابتزازات الأمريكية تحت عنوان التضامن الدولي ضد «الإرهاب»!

لقد فتحت الإدارة الأمريكية ملف «الإرهاب» بمناسبة ما حصل على أراضيها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن رفضت طويلاً التعاون مع دول أخرى من العالم لمكافحة الإرهاب الذي كانت تتعرض له. لكن الإدارة الأمريكية تأبى إلا أن تُدْخِل حركات المقاومة والتحرر الوطني في الوطن العربي في عداد حركات «الإرهاب» متواطئة في ذلك مع الكيان الصهيوني. وهذا مما يزوّر مفهوم المقاومة من جهة، ويكشف ـ من جهة أخرى ـ عن أهداف هذه الإدارة حيال منطقتنا العربية وشعوبها، ووظيفة أزعومة «الإرهاب» في التسويغ لتلك الأهداف.

* * *

تحاول مادة هذا الكتاب أن تلقي الضوء على حدث ١١ أيلول/سبتمبر في سياقه الأمريكي والعالمي، وعلى مجمل النتائج التي أفضى إليها على الصعيدين العالمي والعربي؛ وأن تقارب مسألة «الإرهاب» في سياق حِدث الحرب على أفغانستان، وفي سياق المحاولات الأمريكية الرامية إلى مُماهاة المقاومة به. مثلما تحاول مقاربة الأبعاد الثقافية لهذه المعركة السياسية التي فتحتها الإدارة الأمريكية ضدّ أمتنا العربية ومستقبلها. والمادة تقدم صورة عن كيفيات تَمَثُّل نخبة مميَّزة من الباحثين والسياسيين العرب والأجانب لهذا التحول الجديد الذي أطلقته حوادث ١١ أيلول/سبتمبر في منطقتنا وفي العالم؛ وهي، في ما نزعم، صورة تمثيلية للإدراك العربي الراهن لما يجري.

مركز دراسات الوحدة العربية

الفصـــل الأول

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر
وذيولها العربية والعالمية

(١)
عالـم القطب الأوحد واتجاهاته(*)

جورج قرم(**)

أولاً: التطورات الدولية التي أدّت إلى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

من أجل تحديد اتجاهات العالم بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر يجب أن نضع هذه الحوادث في سياق ما سبقها من تطورات عملاقة في النظام الدولي خلال السنين العشرين الأخيرة. فأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لـم تظهر في الفراغ، بل هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة، منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ومنها حرب الخليج، وهذه الأخيرة نتيجة لذيول الحرب العراقية ـ الإيرانية السابقة، ولنتذكر هنا الجهود الأمريكية الكبيرة لاستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالمياً ضد الأنظمة الشيوعية وكذلك الأنظمة الاشتراكية الطابع والقومية المعادية للاستعمار في دول العالـم الثالث. فقد حاربت أمريكا «حروباً عديدة لا تمتّ إلى الدين بصلة» كما سماها الصحافي الأمريكي جون كولي (John Cooley) في كتاب صدر مؤخراً يبرز علاقة الاستخبارات الأمريكية باستنفار جماعات دينية في مواقع كثيرة من العالـم لمناهضة نفوذ الاتحاد السوفياتي، وبعد ذلك مضايقة روسيا على أثر انهيار الدولة الاتحادية الكبرى ومضايقة كل الأنظمة التي لا تخضع للنفوذ الأمريكي المباشر[١].

(*) نشرت هذه الدراسة في: المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نيسان/ ابريل ٢٠٠٢)، ص ٩٢ ـ ٩٨.

(**) وزير مالية سابق ـ لبنان.

(١) انظر: John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000).

ومن المعروف أن الآلاف من الشبان العرب قد تطوعوا للدخول في تلك الحروب الفتاكة التي وفرت للولايات المتحدة عناء إرسال جيوشها للمحاربة، كما كان قد حصل في حرب فييتنام. وقد دفع هؤلاء الشبان اليوم ثمناً باهظاً لتلك المغامرات، بل رأوا بعد تضحياتهم أن الجيش الأمريكي قد استوطن في الجزيرة العربية على أثر حرب الخليج، مما أثار الغضب الشديد لتنظيم القاعدة الذي بدأ بالقيام بأعمال عدوانية ضد الوجود الأمريكي.

ومن هذا المنظور يمكن أن نقول إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هي من متفرعات حرب الخليج، وهذه الحرب قد حصلت في نظري وبالشكل المثير الذي نعرفه لأن العالم كان قد دخل في ظل نظام القطب العسكري المهيمن الأوحد، ولم يدرك العرب تماماً في حينه هذا التطور المحوري بكل أبعاده، وإلا لكانوا قد تجنبوا ما حصل من فراق وفتنة مدمرة سمحت بأن تدخل المنطقة العربية في دائرة الهيمنة المباشرة للقطب الأوحد بشكل يثير حفيظة كثيرين من العرب ويضع بعض الأنظمة العربية في موقع حرج، غير مستقر.

والحقيقة أن الولايات المتحدة ليست القطب الأوحد في النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، إلاّ من الناحية العسكرية، وعلى صعيد السلاح ذي التكنولوجيا الرفيعة المتقدمة، ولا تضاهيها أية دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة الفتاكة الحديثة، ويبدو أنه ليس هناك من دولة مستعدة لإنفاق ما تنفقه الولايات المتحدة في موازنة دفاعها، وهذا يفسّر ضعف الموقف الأوروبي أو الموقف الياباني تجاه أمريكا في كثير من المواقف في السياسة الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية. وكما هو الحال اليوم في الحرب ضد الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة، فإن ضحيتها الرئيسية في المنطقة العربية هي مجدداً فلسطين الثائرة المنتفضة التي يقمعها الجيش الإسرائيلي دون رحمة على عادته المألوفة.

ثانياً: هيمنة القطب الأوحد هي في السلاح الجوي

إنما هذه الهيمنة العالمية في اقتناء الأسلحة الحديثة الفتاكة، وبشكل خاص في السلاح الجوي، لا تعني حكماً استمرار هيمنة أمريكية مطلقة على مصير كل الشعوب مستقبلاً. فالعالم لا يزال يعيش صدمة زوال القطب العسكري الآخر في بداية التسعينيات، ولا يزال يعيش متأثراً بمشاهد حرب الخليج واستعراض قوة السلاح الجوي الأمريكي والعقاب غير الإنساني الذي

يتحمله الشعب العراقي من جراء الحظر الاقتصادي المفروض عليه. ويرى العالم الآن مشاهد للقوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان. لكن لا يمكن أن نستبعد نهائياً من الاتجاهات المستقبلية إمكانية حصول أعمال عنف ضد هذا النوع من الهيمنة في مناطق مختلفة حيث توجد قوات أمريكية. ولا نعلم حتى الآن إذا كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بداية أعمال عنف ضد رموز الهيمنة الأمريكية أو نهاية أعمال العنف ضد هذه الهيمنة، كما حصلت في أفريقيا وفي دول الجزيرة العربية. لكن يبدو واضحاً أن شراسة الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة منذ تلك الأحداث هي من نوع الحرب الوقائية تهدف إلى القضاء تماماً على أية نية أو محاولة لإقامة تنظيمات مسلحة في أي بقعة من العالم ضد الوجود العسكري الأمريكي المباشر.

وفي المجال العسكري نفسه يجب أن نشير إلى القدرات العسكرية التي تطورها الصين، وإلى قدرات الهند وما تبقى من القدرات الروسية. إن هذه الدول الثلاث الكبرى قد لا تقبل مستقبلاً الوجود العسكري الأمريكي المباشر في وسط آسيا. وإذا كان يمكن أن نستبعد مجابهة مباشرة من إحدى هذه الدول ضد أمريكا، فمن المرجح أن تساند هذه الدول مقاومة بالوكالة عنها من قبل مجموعات عرقية أو قومية في الجمهوريات الآسيوية العديدة التي استقلت من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي.

طبعاً هذا لن يحصل غداً، إنما لا يمكن استبعاد مثل هذه الفرضية في السنين المقبلة إذا استمر وتوسّع الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى. ويمكن أيضاً أن تشهد الساحة العربية مستقبلاً تجدد أعمال عنف ومقاومة للوجود العسكري الأمريكي المباشر في بعض الدول العربية وقد تساعد روسيا الجماعات المقاومة.

وهناك أخيراً أوروبا التي تتوحد بالتدرج والتي أصبحت قلقة الآن من ظهور تطرف وتعصب أمريكيين، في الكلام كما في الأعمال العسكرية، يهدد الاستقرار السياسي والأمني في مناطق نفوذها وبشكل خاص في محيطها البحر متوسطي. وسيكون الاتجاه المستقبلي حتماً نحو زيادة الإنفاق العسكري الأوروبي المشترك للتخفيف من الاتكال على القوات الأمريكية كما حصل في حروب البلقان، وما يترتب على هذا الاتكال من تبعية شبه قسرية في السياسات الدولية تجاه أمريكا. إنما هذا الاتجاه سيتطلب بعض الوقت لكي يأخذ مداه ويكون له مفعول ميداني محسوس.

ونحن في اللحظة التي نعيشها لا يمكن أن ندرك إذا ما كانت أحداث

١١ أيلول/سبتمبر بداية لاتجاه انحطاطي في الهيمنة العسكرية الأمريكية المطلقة على العالم أو مرحلة جديدة من مراحل تعاظم هذه الهيمنة وشدّ قبضتها على كل مناطق المعمورة، مع أنني أميل شخصياً إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، مهما كانت قدراتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية كبيرة فقد أصبحت تعرّض نفسها عسكرياً بهذا الانتشار الواسع في كل أنحاء المعمورة الذي لا مثيل له في تاريخ البشرية. وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية الحديثة تسمح بمثل هذا الانتشار الذي يذكرنا بما حصل في أزمنة أخرى وعلى نطاق أضيق من الانتشار الهائل لجيوش الاسكندر المقدوني أو الجيوش الرومانية أو الجيش البريطاني الاستعماري، فهل سيدوم هذا الانتشار الأمريكي العسكري العملاق دون التعرض إلى مقاومات محلية مختلفة وبأشكال متجددة لا يمكن الآن تحديد ملامحها وسماتها المستقبلية؟

ثالثاً: في مجال العولمة ليس هناك قطب أوحد

ولإبراز مزيد من الوضوح في تحديد الاتجاهات المستقبلية لا بدّ هنا من أن نربط الظاهرة العسكرية التي وصفتها بالتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية العامة في النظام الدولي، وهي تطورات ندخلها في معظم الأحيان في مقولة «العولمة» بأبعادها المختلفة. فالتساؤل هنا يدور حول ما إذا كانت العولمة تحتاج إلى قطب أوحد يديرها ويؤمن انتشارها، وهل أن الولايات المتحدة تلعب هذا الدور فعلياً وجيشها قد تحول إلى قوة أمنية ودولية عالمية لتنظيم السير وضبط وقمع الخارجين عن قوانين العولمة؟ وهذا طرح نسمعه في كثير من الأحيان من قبل الجماعات المناوئة للعولمة، ويرى البعض منها أننا دخلنا في مرحلة جديدة من الإمبريالية تحت قيادة القطب الأوحد الأمريكي.
وفي الحقيقة أنني أشعر أن مثل هذا الطرح يبسط الأمور كثيراً. فالعولمة بنظري ليست مرادفة للإمبريالية ويجب أن نفصل في ظاهرة العولمة بين ما هو عائد إلى التقدم التقني والعلمي، خاصة ثورة الاتصالات الإلكترونية التي لا يمكن إيقاف زحفها وانتشارها العالمي، كما سعى إليه نظام الطالبان، وكما ترمز إليه أيضاً أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فالشعوب كلها متعطشة إلى الاستفادة من مزايا هذه الثورة، وإن محاولات إبقاء بعض المجتمعات مغلقة أمام زحف الثورة الإلكترونية ستبوء حتماً بالفشل. ويجب هنا أن نفرق بين مقاومة التقدم والعلم التي لا مستقبل لها، وبين مقاومة ما نسميه في المنطقة العربية الغزو الثقافي الغربي. وفي نظري أن مقاومة هذا الغزو لا يمكن أن

تنجح بالانغلاق العلمي والتكنولوجي، بل إن المقاومة الفاعلة للغزو الثقافي هي التي تنبع من نهضة علمية وتكنولوجية وثقافية مركزة ذاتياً تسمح للقدرات الإبداعية بالعطاء في جو من الحرية والانفتاح بدلاً من هجرة أدمغتنا العربية إلى الدول الغربية والتي تسبب نزيفاً خطيراً يضعف مجتمعاتنا.

وأنا في الحقيقة أخشى من تفاقم حالات انفصام الشخصية في الوطن العربي بين الإعجاب والكره تجاه الإنجازات الغربية بسبب زيادة العجرفة الأمريكية التي يتجسد فيها كل رموز العولمة، الإيجابية منها والسلبية، وأخشى كذلك أن تزيد التوترات الداخلية الاجتماعية والثقافية والدينية لانقسام المشاعر تجاه ما يمكن أن نسميه «الحداثة» الكونية نظراً للريادة الأمريكية فيها. لكن لا بد هنا من الإشارة إلى أن مكونات العولمة الأخرى تساهم فيها بنجاح دول ومجتمعات أو فئات اجتماعية عديدة. فهذا هو الاتحاد الأوروبي الذي هو ركن منيع من أركان العولمة، سواء في منهج البناء الذاتي أو في علاقته مع أطراف محيطه المختلفة، وهذه هي روسيا والدول الشرقية التي تحولت إلى الرأسمالية بوجهها المتطرف في كثير من الأحيان وهي مستمرة فيها على رغم كل الصعوبات، وهذه هي الصين وهي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية، وهذه هي النمور الآسيوية ومنها دولة ماليزيا المتميزة بطابعها الإسلامي، والتي نجحت بالاستفادة من العولمة، بل في أن تكون طرفاً مهماً فيها. لذلك لا يمكن أن نقول بأن العولمة الاقتصادية التي نعيشها في هذه المرحلة التاريخية هي مجرد انعكاس اقتصادي لعالم القطب الواحد. وهذا مع الإشارة إلى الفئات الواسعة التي استفادت في دول نامية أخرى، ومنها الدول العربية والإسلامية من تحرير المبادلات التجارية وإزالة العواقب أمام حرية تنقل الرساميل والقوى العاملة المتأهلة وغير المتأهلة. ولنتذكر هنا أيضاً العداء الذي نصبه الكثير من الحركات الإسلامية لتدخل الدولة في الاقتصاد ووضع ضوابط للحرية الاقتصادية لتفادي تركز الثروات في أياد قليلة وزيادة إفقار الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة في الدورة الاقتصادية. لذلك لا يمكن أن نقول بأن العولمة تقوم على قطب أوحد، بل لها أركان ومقومات متينة في مناطق عديدة من العالم، وحتى في المجتمعات التي لا تستفيد منها إلاّ نخبة قليلة من الناس.

رابعاً: الهيمنة العسكرية الأمريكية قد تعيق حركة العولمة

وربما ما نشهده اليوم من قلق لدى بعض الدوائر الأوروبية حول التصرفات العسكرية الأمريكية وخططها المستقبلية، يدل على التخوف من أن

سوء التقدير أو القيام بأعمال عشوائية قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة في بعض مناطق العالم، وقد يعيق تقدم العولمة بشكل إجمالي ويؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي في العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب قد أثرت سلباً في المنطقة العربية، خاصة في مجال السياحة الوافدة من الدول الغربية، وأدّت إلى مزيد من قمع الانتفاضة الفلسطينية وفقدان الإخوة الفلسطينيين لموارد رزقهم. إنما الأوضاع الجديدة قد أثرت سلباً أيضاً في الاقتصاد الإسرائيلي في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى تفاقم حركة الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وهذا ما يمكن أن يدفع الجيش الإسرائيلي إلى توسيع رقعة العمليات العسكرية في محاولة يائسة لطرد الفلسطينيين مما تبقى من ديارهم، وبالتالي إلى إشعال المنطقة عسكرياً، مما قد يؤدي إلى مزيد من التدخل الأمريكي العسكري المباشر. نعود ونكرر أن المنطقة العربية اليوم هي الأكثر تعرضاً إلى هزات وتوترات كبيرة، مع العلم أن الهيمنة العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى يمكن أن تتعرض أيضاً إلى تحديات ومقاومة للأسباب التي شرحناها سابقاً.

ومما لا شك فيه أن الوضع ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر أصبح معقداً للغاية وهو دقيق وحساس. كان الرئيس الأمريكي الأسبق، والد الرئيس الحالي، قد وعد العالم بعد حرب الخليج بإقامة نظام دولي جديد مبني على التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي وما يتفرع عنها من مفاهيم حول العدالة واحترام حقوق الشعوب وسيادة الدول، وكان قد وعد العرب بالعمل الفعال من أجل الحصول على تسوية سلمية وعادلة وسريعة للصراع العربي - الإسرائيلي. وقد تبخرت هذه النيات في الهواء، وبقيت إسرائيل محتلة للأراضي الفلسطينية وهي تكمل توسعها الإستيطاني، ولم تخرج من لبنان إلا تحت ضغط الكفاح المسلح والتضحيات الجليلة لأبنائه، وبقيت إسرائيل كذلك تحتل الجولان. هذا بالإضافة إلى ما يعانيه الشعب العراقي منذ إحدى عشرة سنة، وهو ما لا يبرره أي نوع من المنطق والمبادئ القانونية السليمة. وقد نتج من هذا الإخفاق في إقامة نظام دولي تسوده مبادئ العقل والمنطق توسع شعور الغضب تجاه هيمنة أمريكية تجمد الأوضاع القائمة الشاذة، خاصة في المنطقة العربية. ومهما كان من حقيقة ما حصل في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن رمزية الحدث بكل جوانبه تدلّ على أننا دخلنا في معمعة دولية جديدة، لا يمكن أن نتنبأ بنتائجها المستقبلية، خاصة على صعيد منطقتنا العربية، وهي التي تفتقر إلى أبسط مقومات التماسك بين أنظمتها المختلفة، وتفتقر كذلك إلى

كثير من مقومات الاستقرار الاجتماعي والديناميكية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، مما يجعلها هامشية في سير التقدم التقني والاستفادة من حركة العولمة، ويؤكد عجزها عن إثبات الوجود في نظام عالمي يتميز بأكثر من قطب اقتصادي وعلمي ومالي، وذلك ما يفقدها أي وزن سياسي يحظى باحترام الأقطاب الأخرى في النظام الدولي للتخفيف من شدة وطأة القطب العسكري الأوحد وحليفيه في الشرق الأوسط، أعني إسرائيل وتركيا.

خامساً: التقليل من الأضرار في المنطقة العربية

وفي الختام لهذا العرض الواقعي، لا بد من الإشارة إلى ما يمكن فعله للتقليل من الأضرار التي لحقت بنا في العقد الأخير منذ حرب الخليج والتي قد تلحق بنا مستقبلاً في إطار الحرب ضد الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي - الصهيوني، وهو الذي يخلط بين المقاومة الشرعية والإرهاب غير الشرعي. وفي تقديري أن تقوية تماسك المجتمعات العربية تتطلب المزيد من تأمين الحرية السياسية والفكرية ومساهمة جميع التيارات في صنع القرار القطري والقومي، وإعادة إحياء التراث القومي العربي المنفتح على الحداثة والعلم، وإطلاق القدرات الخلاقة والإبداعية في الأمة، والعمل من أجل عودة الكفاءات العربية التي هاجرت من الوطن، بعد أن يئست من تحسن الأحوال فيه ومن إمكانية العطاء من أجل الوطن. وقد آن الآوان لأن نقضي على ظواهر انفصام الشخصية العربية وعدم الثقة بالنفس، وعلى عجزنا الجماعي عن التفريق بين الحداثة السياسية والاقتصادية والعلمية التي أمّنت نهضة مجتمعات عديدة في الغرب وخارج الغرب من جهة، وبين السياسات الغربية الجائرة تجاه منطقتنا وشعوبنا من جهة أخرى. فقبول الحداثة بما تقتضيه من إرساء دعائم الحرية والمشاركة الفعالة في أمور الحكم وإطلاق القدرات الإبداعية، الفردية والجماعية، لا يعني بتاتاً الانحياز إلى السياسة الأمريكية أو تسويق سياساتها، بل العكس هو الصحيح، إذ إن قبول الحداثة والانخراط فيها للتأثير والمساهمة فيها يمكن أن يزيد من صمودنا أمام انحرافات القطب الأوحد العسكري، وهي انحرافات تصبّ مضراتها على منطقتنا العربية بشكل رئيسي، وهي تصب بالدرجة الأولى لمصلحة إسرائيل والصهيونية.

وأنا في هذا المضمار لا أرى فائدة من حوار الحضارات أو الأديان لأن قضايانا قضايا عدل ومنطق، بل يتوجب تطبيق القانون الدولي دون تشوّه وانتهازية ومعايير مزدوجة. أما قبول الصراع بأنه صراع حضارات أو أديان

كما تطرحه إسرائيل وبعض الدوائر الغربية المعادية للعرب، فهو يعني القبول بأننا لسنا أصحاب حق لنا الصفة القانونية والأخلاقية الثابتة والأكيدة ضمن معايير الحداثة نفسها، وهذا ما يسهّل المنطق الصهيوني الأعوج ومنطق المتطرفين في الإدارة الأمريكية في عدائهم العنصري تجاه العرب والمسلمين.

والحقيقة، أننا كعرب، نحن اليوم، وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، ومجدداً أمام مفترق خطير، ألا وهو الخيار بين الوجود الفعال في النظام الدولي والإقليمي بتماسكنا وتعاضدنا والوقوف عملياً وليس فقط كلامياً إلى جانب الشعب الفلسطيني لصدّ الهجمة الجديدة الشرسة، التي يتعرض لها مرة أخرى في حياته المعاصرة من جهة، وبين البقاء مشتتين، مشرذمين، يسعى كل قطر إلى إنقاذ نفسه بعيداً عن الأقطار الأخرى، وبالتالي نفقد القليل مما تبقى لنا من الوجود في العالم الحديث من جهة أخرى.

والحقيقة أن الخيار لنا وبأيدينا فقط ولا يمكن أن نطلب من الآخرين القيام بحمايتنا من الفتن التي نقع فيها فيما بيننا أو من التعدي السافر على أبسط حقوق شعوبنا في العيش الكريم بعيداً عن ظواهر القمع والذل والتهميش.

فلتكن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حافزاً جديداً للنهضة واستعادة الوعي، بدلاً من أن تكون سبباً لمزيد من الانحطاط والفرقة والفتنة والوهن أمام الأطماع الخارجية في أراضينا وخيراتنا.

(٢)
التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقة نقاشية)(*)

عقد مركز دراسات الوحدة العربية هذه الحلقة النقاشية في ١/١٠/٢٠٠١ في مقره في بيروت. وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) وبصفتهم الشخصية كل من:

أحمد صدقي الدجاني
مفكر قومي مختص بالدراسات التاريخية والمستقبلية ـ فلسطين/ مصر.

بول سالم
أستاذ في العلوم السياسية ـ لبنان.

خير الدين حسيب
مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم الحص
رئيس وزراء سابق ـ لبنان.

طاهر المصري
رئيس وزراء سابق وعضو مجلس الأعيان ـ الأردن.

عبد الإله بلقزيز
أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

فواز جرجس
أستاذ جامعي في نيويورك ـ لبنان/ أمريكا.

كلوفيس مقصود
مدير مركز عالم الجنوب ـ لبنان/ أمريكا.

ليلى شرف
عضو مجلس الأعيان ـ الأردن.

مجدي حماد
معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية سابقاً.

محسن العيني
رئيس وزراء سابق ـ اليمن.

محمد الأطرش
وزير سابق واقتصادي عربي ـ سوريا.

(*) نشرت هذه الحلقة النقاشية في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٧ ـ ٧٨.

عصام نعمان
نائب ووزير سابق ـ محام وكاتب ـ لبنان.

معن بشور
رئيس المنتدى القومي العربي ـ لبنان.

غسان سلامة
وزير الثقافة ـ لبنان.

نواف الموسوي
مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله ـ لبنان.

أدار الحوار: خير الدين حسيب

خير الدين حسيب

الأخوات والاخوة،

يسرني أن أرحب بكم باسم مركز دراسات الوحدة العربية لحضور هذه الحلقة النقاشية حول «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية» رغم معرفتي بمشاغلكم والتزاماتكم الكثيرة.

لقد أعد المركز ورقة عمل حول الموضوع على شكل «أسئلة للحوار» تتضمن ثلاث مجموعات: الأولى تتضمن أسئلة حول «**السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان الحرب**»، وتتضمن تسعة أسئلة، والمجموعة الثانية: حول «**مؤشرات بناء ـ أو إقرار ـ «نظام دولي جديد**» وتشمل ثمانية أسئلة، والمجموعة الثالثة والأكثر أهمية: هي عن «**الانعكاسات العربية**» وتتضمن عشرين سؤالاً.

وبعد التشاور مع عدد من الاخوة المشاركين في هذه الحلقة النقاشية، اتجه الرأي إلى أن نناقش كل مجموعة على حدة، وأن يكون النقاش حول أسئلة تلك المجموعة مجتمعة وليس كل سؤال على حدة، وللاخوة المشاركين المساهمة في مناقشة المجموعات الثلاث، أو الاكتفاء بمناقشة مجموعة واحدة أو أكثر حسب اهتمامهم ورغبتهم. كما أرجو من الاخوة المشاركين تسجيل مداخلاتهم مكتوبة هذا اليوم، أثناء الحلقة النقاشية، أو بعد الظهر، لأن وقائع الحلقة النقاشية ستنشر في عدد من الجرائد في لبنان والخليج ولندن صباح يوم الأربعاء القادم الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر الحالي، والتي يجب أن ترسل لهم صباح الغد (الثلاثاء)، كما سيبث عدد من التلفزيونات العربية (المنار وNBN) وقائع هذه الحلقة النقاشية مساء يوم الأربعاء الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري.

لقد كان من المفروض أن يشترك عدد آخر من الاخوة من مصر والخليج، ولكنهم اضطروا للاعتذار في آخر لحظة لأسباب خارجة عن إرادتهم وبناء على نصيحة من بعض الدوائر الأمنية لبعضهم.

وقبل الدخول في مناقشة المجموعة الأولى من التساؤلات، وتعليقاً على ما جرى من أحداث في الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الماضي **لا بد من التنديد والإدانة لمقتل أي إنسان بريء بغض النظر عن جنسيته أو دينه أو لونه أو أصله.**

ولكن الموضوع ليس بهذه البساطة، فله ما قبله وما بعده. وهناك الكثير من الأسئلة التي أثيرت وتثار حول هذا الموضوع، ونبدأ:

المحـور الأول

المجموعة الأولى من الأسئلة «حول السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان «الحرب»، حيث اعتبرت أمريكا ما حدث حرباً عليها وتتضمن هذه الأسئلة ما يلي:

١ ـ هل كانت أمريكا تتجه نحو مزيد من الانفرادية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الدولية أم نحو مزيد من المشاركة والتشاور؟

٢ ـ نحو احترام أكبر لمؤسسات الأمم المتحدة أم نحو تعطيل عملها؟

الدور الجديد للأمين العام

الدور الجديد لمجلس الأمن

٣ ـ شعور لدى جمهرة «الدول الأخرى» بتعاظم دورها أم بتجاهلها؟

٤ ـ نحو تحلل صريح ومعلن من اتفاقات دولية سبق الالتزام بها، أم نحو تأكيد احترام مبادئ الشرعية الدولية وقواعد القانون الدوليين؟

٥ ـ نحو غطرسة وغرور بمبالغة وافتعال متعمد أم نتيجة شعور بعجز الآخرين عن حفظ السلام والأمن الدوليين؟

٦ ـ نحو تطرف في المواقف والخلافات مع الصين وروسيا ودول الجنوب والدول العربية والإسلامية تقوده أغلبية في النخبة السياسية الحاكمة والكونغرس والإعلام، أم استطراد في السياق ذاته، سياق السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؟ بمعنى آخر، مَنْ تَغَيَّرَ.. أمريكا أم العالم؟

٧ ـ هل ازدادت الفجوات اتساعاً بين «المبادئ الأمريكية» والممارسات الأمريكية؟.. أمريكا رفضت في السنوات الأخيرة الحوار في نزاعات ومؤتمرات وقضايا كثيرة (آخرها ديربان والانسحاب من المؤتمر)، ووقفت ضد حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وفلسطين وعدد من دول تربطها بها مصالح خاصة، وتصرفت بشكل غير ديمقراطي في الساحة الدولية، وشجعت على تصعيد العنف الكلامي بين الشمال والجنوب والبيض والسود والإسرائيليين والفلسطينيين والمسلمين وأبناء ديانات أخرى أو على الأقل تهاونت، ولم تستخدم دورها القيادي في إيقاف التدهور نحو الصدام الحضاري.

٨ ـ هل اقتنعت النخبة السياسية الحاكمة في أمريكا على امتداد عشر سنوات بجوهر أطروحة صدام الحضارات وأطروحة نهاية التاريخ إلى حد اعتبارها، بوعي أم بدون وعي، الأساس الفلسفي أو النظري الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية؟

٩ ـ ألم تتجاوز مواقف الولايات المتحدة من قضايا بعينها الحدود بين الانحياز والتواطؤ؟ ألم يؤثر موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي تأثيراً مباشراً في الفرد أو المواطن العربي، فأنشأ مستوى جديداً من العداء.. الفرد العادي، وغير المسيس غالباً، في مواجهة الدولة الأعظم؟

محمد الأطرش

سأحاول الإجابة عن كل من المجموعات الثلاث من الأسئلة دون التقيد بترتيب الأسئلة ضمن إطار أية مجموعة.

بداية أود التأكيد بأن الهجمات بالطائرات التي تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر والتي ذهب ضحيتها عدة آلاف من الأبرياء الأمريكيين تشكل عملاً إرهابياً يتعين إدانته تماماً كما يتعين إدانة الإرهاب الإسرائيلي. إذ ان إسرائيل قد قامت على الإرهاب وعلى التطهير العرقي وما زالت تمارس الإرهاب حتى الوقت الراهن. فضلاً عن ذلك تجب إدانة الإرهاب الغربي بعامة والأمريكي بخاصة تجاه العراق. فالقصف العشوائي للعراق في حرب الخليج الثانية وتدمير بناه التحتية المدنية، وقصفه بقنابل اليورانيوم المستنفد وارتكاب مجزرة العامرية، وفرض حصار جائر عليه ما يزال مستمراً منذ ما ينوف على أحد عشر عاماً، كل ذلك أدى إلى موت حوالى المليونين من العراقيين الأبرياء معظمهم من الأطفال.

إن مشكلتنا، نحن العرب، مع أمريكا تكمن بدرجة كبيرة في المعايير المزدوجة. إذ انها تفرض على العرب والمسلمين الذين يحاولون تحرير أراضيهم ورفع الظلم عنهم أقسى العقوبات، بينما تكافأ إسرائيل المحتلة لأراض عربية والممارسة للإرهاب بكل أنواع الدعم.

اتصف السلوك الخارجي الأمريكي في العديد من الأحيان وقبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسأحاول أن أعطي أدناه بعض الأمثلة المختصرة جداً على ذلك.

١ ـ قامت أمريكا منذ الخمسينيات بتشجيع انقلابات يمينية إضافة إلى تدخلها المباشر في عدد من دول أمريكا اللاتينية. وهدفت أساساً إلى الحيلولة دون ممارسة هذه الدول لحقها القانوني والطبيعي في بسط سيادتها على مواردها وثرواتها واختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي. بكلمات أخرى، كان الهدف الأمريكي الرئيسي هو الحيلولة دون أن يقوم عدد من دول أمريكا الجنوبية بتأميم أو ضبط الاستثمارات الأمريكية فيها والتي أدت إلى استغلال فاحش لأهل البلاد المضيفة لهذه الاستثمارات. إذ تدخلت أمريكا فعلياً ومباشرة في غواتيمالا عام ١٩٥٤ وغيرت نظام الحكم فيها، ودعمت الانقلاب الدموي ضد سلفادور أليندي في تشيلي عام ١٩٧٣، كما فرضت حصاراً ضد الحكم الوطني للسندينستا في نيكارغوا وأيدت مجموعة الكونترا الإرهابية في عملياتها التخريبية ضد هذه الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن دعم إدارة الرئيس الأمريكي ريغان لمجموعة الكونترا كان مخالفاً لقانون تبناه الكونغرس الأمريكي يحظر على الإدارة الأمريكية تمويل تلك المجموعة الإرهابية.

٢ ـ عرقلت الولايات المتحدة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في ذلك العام مقابل إنهاء حال الحرب بينها وبين الأطراف العربية المعنية. كما أكد القرار على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب. فعرقلة أمريكا لتنفيذ القرار المذكور مثل مخالفة صريحة للمادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ منذ بداية الثمانينيات لجأت أمريكا في مجلس الأمن إلى نقض أي مشروع قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل لإقامتها مستعمرات استيطانية في الضفة والقطاع مناقضة للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومثل السلوك الأمريكي هذا مخالفة للقانون الدولي وتراجعاً عن اعتبار الضفة

والقطاع أرضاً محتلة، كما ينص على ذلك القرار ٢٤٢. فمنذ بداية عهد ريغان لم تعد الضفة والقطاع أرضاً محتلة وإنما أرض متنازع عليها. كما تراجعت أمريكا عن وصف المستعمرات الإسرائيلية بأنها مناقضة للقانون الدولي وإنما معرقلة لعملية السلام. وأصبحت الصِّفة في عهد الرئيس كلينتون أكثر هزالة، أي أنها لا تساعد في عملية السلام.

هذه الأمثلة وهناك أمثلة كثيرة أخرى تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي قد أضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن. إذ أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. باختصار عكس السلوك الأمريكي وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تعاظم دور القوة الأمريكية في العلاقات الدولية على حساب دور القانون الدولي. لذلك نجد بأن أمريكا لم تر حرجاً في إلغاء اتفاقية منع الصواريخ المضادة للصواريخ لعام ١٩٧٢ والتي كانت ضرورية لنظام الردع النووي، والتراجع عن اتفاقية كيوتو المتعلقة بالانحباس الحراري.

محسن العيني

بعد سقوط جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتحدث الرئيس السابق بوش عن نظام عالمي جديد، ولكن العالم شهد الحروب الإقليمية والاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار في أكثر من مكان.. والأزمات الاقتصادية والتظاهرات المعادية للعولمة.

وتصرفت أمريكا على أساس أن العصر الأمريكي قد بدأ، فتجاهلت الأمم المتحدة، وقلصت دور مجلس الأمن الدولي، وأضعفت مركز الأمين العام، واستهانت بالمجموعات الدولية، وتحللت من اتفاقيات سبق الالتزام بها، ولم تعط أي اهتمام حتى بحلفائها وأصدقائها.

ويبدو أن الرئيس الجديد الذي واجه بعض المواقف المحرجة في انتخابه، قد أراد أن يثبت أنه بحق رئيس لأكبر دولة في العالم، وأنه لا يقتفي حتى خطى والده في الاهتمام الكبير بالشؤون الدولية والشؤون العربية. فأخذ إجازة طويلة.. طويلة.. واكتفى باستقبال شارون مرتين، وتردد في استقبال العرب، وبذلت جهود كبيرة ليتفضل بلقاء الرئيس عرفات أثناء اجتماعات الأمم المتحدة.. وكأن الرئيس بوش مشغولٌ بإعادة انتخابه

لدورة ثانية.. حتى لا يتكرر معه ما جرى لوالده.. حتى وزير الخارجية كولن باول الذي كان لامعاً وواعداً بدور هام.. هُمش دوره، واختفى، ولم نعد نراه إلا في هذه الأيام الأخيرة..

هذا التعالي لم يكن فقط في شؤون الشرق الأوسط، بل وفي أهم الشؤون العالمية.. فقد أثارت أمريكا الروس بموقفها من جدار الصواريخ، وأغضبت حلفاءها في أوروبا واليابان وآسيا برفضها لاتفاقية كيوتو حول البيئة.. وأذهلت العالم بموقفها في مؤتمر دربان وانسحابها وحيدة مع إسرائيل.

أمريكا التي كانت أول من نادى بحق تقرير المصير، والتي حررت العبيد، والتي تتباهى بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان..

لم تصدق عبارة السناتور فولبرايت عن غطرسة القوة في السياسة الأمريكية كما صدقت هذه المرة..

برغم موقف أمريكا الظالم في قضية فلسطين، فقد شهدنا مواقف خففت قليلاً من المرارة.. ايزنهاور وموقفه من العدوان الثلاثي على مصر.. بوش وبيكر وقبلهما كارتر وإظهار اهتمامهم بالمنطقة.. أما هذا الرئيس الجديد.. فقد اكتفى بعد تردد.. بإرسال رئيس الـ CIA..!

إن أمريكا كدولة عظمى تخلت عن مسؤوليتها، بل وفي حالات كثيرة أصبحت طرفاً مشجعاً على رفض الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ التعاون الدولي وأبسط ما تتطلبه العدالة والتعاون الدولي..

لقد استخدمت ثروتها وقوتها العسكرية ونفوذها السياسي وحق الفيتو في احتقار ما أجمع عليه المجتمع الدولي في أكثر من مناسبة. ولعل هذا هو ما أثار الشماتة، بل وفي بعض الحالات الفرحة.. أثر هذه الأحداث المرعبة المذهلة التي تعرضت لها..

لم يكن ذلك تأييداً أو إعجاباً أو تبنياً أو رضى بما جرى. لم يكن استهتاراً بالأرواح البريئة في الطائرات أو مركز التجارة أو وزارة الدفاع. بل كان تعبيراً ـ وفي غير محله ـ عن استهجان لأساليب الإدارة الأمريكية المتغطرسة المتعالية الظالمة.

غسان سلامة

أنا فعلاً أعتقد ان وضع الإشكالية بأسئلة سياسية أمر صحي لأني أعتقد أن إدغام الأمور التي لها علاقة بالمفاهيم الحضارية والثقافية في ما هو حاصل حالياً يشوش بدلاً من أن يوضح. لذلك فالتركيز على الجوانب السياسية والقانونية والدبلوماسية هو الأمر الأساسي، ذلك أن الأفكار المتداولة حول البعد الحضاري أو الثقافي يمكن ان تكون مضللة.

لكني أسمع كل يوم وأقرأ كل يوم أن هناك صراعاً مديداً بين العرب والغرب أو بين الإسلام والغرب على يد زملائنا وأصدقائنا ومعاصرينا، ونسمع نظرية صدام الحضارات أكثر في أوساطنا مما نسمع عنها في الغرب. لقد أخذت أفكار هانتنغتون بقدر من الازدراء أو من النقد العنيف في عدد كبير من الأوساط أو حتى من اللامبالاة الغربية ولا يمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات الغرب تجاهنا، بينما كم مثقفاً عربياً وكم مثقفاً مسلماً يحدثنا يومياً عن الصراع المحتم بين الحضارات وعن الصراع المحتم بين الإسلام والغرب.. الخ. لذلك في هذا المجال علينا أن نكون حذرين مفهومياً وأن نسائل انفسنا: هل نحن فعلاً تبنينا عن دراية أو عن قلة وعي مفاهيم خصومنا؟ وفي هذا المجال أنا متأكد من أننا تبنينا إلى حد كبير مفاهيم خصومنا إن لم نكن نحن قد أوحينا لهم بها بالأساس. لذلك فإن طرح الموضوع على المستوى السياسي والأمني والقانوني هو الموضوع الأساسي لكي تبقى أمورنا واضحة. أعتقد ان هناك سؤالاً جوهرياً وهو ما هو المدى الزمني الذي نتحدث عنه عندما نقوم بعمليات التنبؤ التي تدعونا الورقة التي أمامنا للقيام بها، ما هو المدى الزمني؟ إذا كان المدى الزمني هو أسابيع فلدي أجوبة عن هذه الأسئلة وإذا كان أشهراً أو سنوات فلدي أجوبة مختلفة إلى حد كبير، ذلك أن هناك مراحل عديدة في ما هو آتٍ:

دعني أبدأ بالسؤال الجوهري في هذه الأسئلة وهو إعادة توزين القوى على الساحة الدولية وموقع أمريكا منها. إذا رأينا الأسابيع الأولى لما بعد ١١ أيلول/سبتمبر فإن كل شيء يشير إلى أننا الآن دخلنا وبحزم وصرامة كما لم ندخل يوماً في نظام القطب الواحد. القرار الأول لمجلس الأمن الدولي صدر خلال ساعات بعد ١١ أيلول/سبتمبر: اتخذ في فترة سبع ساعات وهذا لا سابق له وبالإجماع. القرار الذي اتخذ يوم الجمعة أنا مفاجأ حياله بعدم اهتمام واكتراث العالم به. هذا قرار لا سابق له على الاطلاق، إنه يضع لائحة

طويلة من الأسباب التي تسمح للقوى باستعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أمور شتى ويضع برنامجاً زمنياً لا يتجاوز التسعين يوماً ويضع سلسلة من الأسباب المبهمة والقابلة للاجتهاد إلى حد كبير لاستعمال القوى العسكرية وفق منطوق الفصل السابع. هذا لا سابق له على الاطلاق وهو يتجاوز القرارات الـ ١٢ التي اتخذت بحق العراق سنة ١٩٩٠ بكثير وبأشواط. إذن ردود الفعل الأولى: إن بسرعة اتخاذ القرار في مجلس الأمن وبرضوخ مجلس الأمن الواضح والصريح لمنطوق الإرادة الأمريكية أو بالاستعداد الواضح لدى دول مثل روسيا أو مثل الهند: التعاون والتعاطف مع الموقف الأمريكي أو من خلال القيام الجماعي بالتنديد بعملية الارهاب أو بالتحول الملحوظ في موقف باكستان باستعمال مجالها الجوي وتقديمها المساعدات اللوجستية في حال تم الهجوم على أفغانستان.. كل هذه مؤشرات بأننا على المدى القصير دخلنا الآن في مرحلة القطب الواحد. لكن إذا أمعنا النظر وكان هدفنا التنبؤ بالأشهر أو السنوات المقبلة فربما نصل إلى نتيجة معاكسة تماماً وهي أننا الآن انهينا مرحلة القطب الواحد لأن الحجج قوية.
أولاً للمرة الأولى أكاد أقول إن أرض الولايات المتحدة تدخل في الكرة الأرضية، صارت جزءاً من الكرة الأرضية، لدينا وراءنا قرن من الزمن كانت تبدو أرض الولايات المتحدة وكأنها خارج الكرة الأرضية، كانت تحصل عمليات وقصص غيرها، وكان الفكر الاستراتيجي الأمريكي دائماً قائماً على ثنائية غير الثنائية المعهودة، الثنائية المعهودة هي أن هناك دفاعاً وهجوماً. هذه الثنائية ليست موجودة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. الثنائية فيه قائمة على التدخل من عدمه: هل نتدخل أو لا نتدخل. في الحرب العالمية الأولى بقي الرئيس ويلسون أشهراً وسنوات يتساءل هل أتدخل لمصلحة الحلفاء أو لا أتدخل؟ في الحرب العالمية الثانية كان الاتجاه لعدم التدخل حتى بيرل هاربر. في حرب الفييتنام طالب الفرنسيون سنوات وسنوات الأمريكان بالتدخل إلى جانبهم. وفي لبنان تدخلوا مرتين، في البلقان، في الكويت.. الخ. الفكر الاستراتيجي الأمريكي كان قائماً على فرضية أن أرض الولايات المتحدة فيها مناعة وكأنها تضعها خارج الكرة الأرضية، اليوم صارت الأرض الأمريكية جزءاً من الكرة الأرضية، هناك تطبيع للأرض الأمريكية وتطبيع للمشاكل الأمريكية، وهذا أمر يحصل للمرة الأولى بهذا الوضع. الأمر الثاني هو أنه على عكس المرات السابقة، والأمثلة التي ذكرتها، في كل مرة في السابق كان هناك من يطالب القوى الأمريكية بالتدخل. سنة ١٩٩٠ كانت هناك دول

عربية ترجو الولايات المتحدة أن تتدخل ضد العراق. في البلقان كان الاوروبيون ومسلمو البوسنة وكوسوفو يطالبون الولايات المتحدة بالتدخل إلى جانبهم، في الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت هناك أطراف تطالب الولايات المتحدة بذلك. إذن كان هناك ضحية، من جانب، ومرجع من جانب آخر، اليوم المرجع هو الضحية وهذا يغير إلى حد كبير أيضاً في موازين القوى. إذن الجواب المنهجي عن الأسئلة التي تطرحون أعتقد انه يجب التمييز بصورة جذرية بين ما هو راهن، بين ما سيحصل في الأسابيع المقبلة وبين تحليل النظام الدولي على المدى الطويل. أنا فرضيتي، أن أشكال القطبية المتفردة ستبرز بقوة جداً خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. لكن إذا نظرنا إلى التحولات العميقة الضمنية في النظام الدولي، فإننا سنشهد على العكس تماماً إعادة توزين للقوى الدولية ومستوى أعلى من استقلالية القرار عند القوى الأخرى في المنظومة الدولية.

ليلى شرف

لتفسير السلوك الخارجي الأمريكي الآن قبل إعلان الحرب منذ بداية عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان إلى عهد خلفه الثالث جورج بوش الابن، بدأت وتيرة التحولات في السياسة الأمريكية الخارجية، السياسية والاقتصادية، تتصاعد شيئاً فشيئاً ربما وفق التغيرات على المسرح الدولي وتزايد فقدان توازن القوى مع بدء انحلال الاتحاد السوفياتي وإذا كان الاستمرار في هذه السياسة نفسها وتحولاتها قد اتخذت ثوباً أكثر دبلوماسية أحياناً في عصر الرئيس السابق كلينتون فإنها عادت لتبلغ ذروتها في عهد الرئيس بوش الابن فتُظهر بشكل بشع معالم ما قال عنه والده انه النظام العالمي الجديد الذي سيكون العصر الذهبي الدولي وسيحمل الرخاء والانفتاح والأمن والاستقرار للعالم.

إذا عدنا إلى قراءة أطروحة هانتنغتون حول صراع الحضارات في ضوء هذا التحول الكبير، يبدو لنا أنها تحمل وجهين: الأول أنها تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي، كما ظهر في ردة الفعل التي رأيناها بعد حدث أيلول. أما الوجه الثاني فيبدو وكأن هذه الأطروحة هي أسس نظرية ولكنها عملية أيضاً لاستراتيجية أمريكية تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة، أكثر منها دراسة نظرية فلسفية حول تطور المسار التاريخي أو رياضة فكرية في التاريخ والاجتماع يتحاور فيها المثقفون والمختصون كما كانت نظريات توينبي مثلاً.

وقد بدأت تجليات هذه الاستراتيجية الجديدة منذ بروز مفاصل الضعف والانحلال في الاتحاد السوفياتي في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي كما في الممارسات السياسية والاقتصادية. ففي الخطاب السياسي الإعلامي بدأ البحث عن عدو بديل، وهو أمر ضروري على ما يبدو للحمة المجتمع الأمريكي القائمة على شحذ الوجدان الجماعي المستمر ـ ومنذ الطفولة ـ بأن النظام الأمريكي الذي يسمح للفرد بنعمة الحرية الشخصية والحركة الاقتصادية، والرفاه والعدل، مهدد دائماً بعدوٍ ما يريد أن يقضي على ما يسمى «بنوعية حياتنا» (Our Way of Life) أو أحياناً (The American Way)، ولم يكن البحث عسيراً على ما يبدو، وكان الإسلام المرشح بلا منازع، والمسلمون وفي طليعتهم العرب الذين عملت الحركة الصهيونية طوال خمسين عاماً على تشويه صورتهم وصورة حضارتهم في الوجدان الغربي.

من جهة أخرى تعاظم في الخطاب السياسي الكلام حول «المصالح الأمريكية» في مجال التعامل الدولي سواء مع الدول الحليفة أو الصديقة أو الدول المعادية، ولعلنا نلحظ أن هذا المصطلح تدرج عبر السنين في سياسة الجزرة في مصطلح «مساعدة الغير» إلى أن كشف عن وجهه الحقيقي في عصر رونالد ريغان.

كذلك ازداد التعبير عن الشعور بالقوة في أروقة الكونغرس وكثر الكلام، بل وتطبيق العقوبات على دول «وتأديب» هذه أو تلك اقتصادياً أو عسكرياً، كما تكثف الضيق بالأمم المتحدة كمنبر لدول العالم للتعبير عن آرائها والدفاع عن قضاياها ومحاولة المشاركة في صنع القرار الدولي.

أما الممارسات السياسية فقد تجلت في مجالات مختلفة وعلى ساحات متعددة: ولنتذكر التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة للحرب على العراق فقد طلبت تأييد الدول ومساهماتها ولكنها صادرت حق القرار، واستصدرت قرارات من مجلس الأمن وفسرتها وطبقتها كما أرادت، وحملتها ما لا تحتمل دون معارضة من أعضاء التحالف أو القدرة على إيقاف تماديها وخروجها عن نصوص القرارات وتفسيراتها.

كذلك استطاعت أن تهمش دور روسيا وتستفرد بقيادة عملية السلام في مدريد وما بعدها. ولعل نتائج الحرب على العراق والتحالف الدولي كانت أولى الخطوات بل القفزات الكبيرة للهيمنة على النظام الدولي بكامله وجربت فيها أنواع العقوبات على الدول المتحررة من عقوبات عسكرية إلى حصار

اقتصادي. ونشأ لأول مرة باعتقادي تعبير جديد في السياسة الدولية هو الـ«Rogue State» وهي الدول غير المطيعة المتمردة على القرار الأمريكي (خمس منها إسلامية).

أما الأمم المتحدة، فقد تعاملت معها الولايات المتحدة بأسلوبين وهي التي كانت تضيق بها وتحاربها يوم كانت حركة عدم الانحياز في أوجها وكان للعالم الثالث موقعه ودوره وأثره في القرار الدولي. تعاملت الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة في هذا العصر الثالث من عمر المنظمة الدولية بالضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات عليها التي بلغت مليارات الدولارات حتى هددت وضعها وأثرت في برامجها، ومن جهة أخرى وجدت في تطويع مؤسساتها وخاصة مجلس الأمن أداة لدعم سياساتها وتنفيذها. وبذلك أصبح مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية وأصبح الأمين العام مهما حاول إخراج دوره بلباقة المبرر والمفسر للسياسة الأمريكية، والناطق الدولي باسمها.

وقد بلغت سياسة الانفراد بالقرار في عصر الرئيس الحالي درجة عالية وبالغة الخطورة، فقد انسحبت أمريكا من اتفاقية كيوتو، واتفاقية الصواريخ البالستية، واستفزت كوريا الشمالية، وأغضبت الصين، ولم تمض بضعة أشهر على تولي جورج بوش الحكم. كذلك وكلت لنفسها دور المحافظ على أمن العالم يشجعها نجاحها بنتيجة حرب الخليج وفرضها القرار الأمريكي من جهة ويدفعها خوفها من أن تستقر الوحدة الأوروبية فتشكل بعد فترة ليست بالطويلة تحدياً لصدارتها المطلقة اليوم، خاصة وملامح توسع الرقعة الوحدوية الأوروبية إلى الساحة الأوروبية الشيوعية سابقاً بدأت تتضح. لذلك تدخلت لقصف يوغوسلافيا، ولذلك عارضت قيام قوة عسكرية أوروبية خارج حلف الأطلسي. ومن يطالع بعض الكتابات الأوروبية أو يحادث مسؤولين أوروبيين يستشف الضيق بالسياسة الأمريكية بعامة والأوروبية بخاصة، دون القدرة على التفلت منها بسبب طغيانها الاقتصادي والعسكري بالدرجة الأولى.

تسأل الورقة هل ازدادت الفجوة بين «المبادئ الأمريكية» و«الممارسات الأمريكية». والجواب على ذلك ربما يكون بأن تطبيق «المبادئ الأمريكية» خارج أمريكا كان دائماً خاضعاً «للمصالح الأمريكية»، وكم ديكتاتوراً ساندته أمريكا لأنه كان في مصلحتها أن تفعل ثم سحبت عنه الدعم باسم سلاح الديمقراطية والاتهام بالفساد عندما أبدى ما اعتبرته معارضة أو استقلالاً. وكم

حرباً شنت أمريكا باسم الحفاظ على الحرية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية وفي كوريا وفي فيتنام ذهب ضحيتها مئات الآلاف. والانسحاب من مؤتمر دوربان يبرز ظاهرتين خطيرتين: الأولى أنها تريد تفسير حقوق الإنسان على طريقتها ووفق مصالحها، والثانية أنها أصبحت تضيق بالرأي العام العالمي في مجالات القانون الدولي الذي يحمل إمكانية تقييد حركتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبخاصة أن صدامها مع مؤتمر دوربان جاء في أعقاب فشلها لأول مرة في انتخابات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وكانت تعتبر نفسها عضواً أبدياً فيها.

طاهر المصري

حدث ما حدث في الولايات المتحدة، وتم تغطية أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الكارثية وتفاصيلها وخلفياتها وتداعياتها بشكل مكثف في كل أنحاء العالم. ونحن في العالم العربي والإسلامي أصبحنا طرفاً مباشراً في كل ما حدث. لذلك يجب علينا أن نتعامل مع هذه المستجدات بشكل عميق ومؤثر، بكل وضوح وحزم وثقة. فهذه الأيام والمواقف مصيرية ليس بالنسبة لمستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وحسب ولكنها قد تكون مصيرية على الأمة.

وإنني أحدد وجهة نظري حول مواضيع البحث بالنقاط التالية:

أولاً: يجب عدم الانزلاق نحو صراع جديد في العالم هو صراع الحضارات الذي تروج له العديد من الجهات اليمينية والصهيونية في الغرب والولايات المتحدة بالذات. وصراع الحضارات له صبغة دينية أكيدة، ويهم الأطراف اليهودية والصهيونية إبراز تلك الصفة حتى يصبح الغرب والمسيحية في مواجهة الإسلام والعرب. وستكون إسرائيل في صف الغرب بطبيعة الحال وسترسخ نفسها بوصفها قاعدته الأساسية في المنطقة. وكما شاهدنا عبر كافة وسائل الإعلام خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، فإن الهجمة على الإسلام والعروبة قادتها إسرائيل والمؤسسات اليهودية والصهيونية في العالم. وقد أخذت أبعاداً خطيرة تؤشر على جاهزية الغرب في الدخول في صراع الحضارات. وعناصر هذا الصراع لا تتشكل في الجانب الغربي وحسب، بل في الجانب الإسلامي والعربي الذي لا يرغب ولا يريد لهذا الصراع أن يتكون، بل إنه يجد نفسه في حالة الدفاع عن النفس وفي حالة الدفاع عن الهوية والتراث والحضارة. ولهذا فإن دفاعها عن وجودها وهويتها سيكون شديداً وقوياً. كما أن الدين الإسلامي هو دين فعال وقوي وعميق الجذور،

عناصر الصراع موجودة في الغرب نتيجة لأسباب دينية وتاريخية معروفة، ولكنها موجودة أيضاً بسبب التفوق الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي. أي أنها عناصر وأسباب مادية فوقية ودنيوية إضافة إلى كونها عناصر دينية عقائدية وتاريخية. وهي العناصر نفسها التي قادت إلى الاستعمار والنازية والفاشية والتطهير العرقي والتمييز العنصري واستعمال السلاح النووي. وقد مارسها الغرب في بقاع العالم عبر حقب زمنية متفاوتة. أما الشرق فلم تقم عنده أبداً هذه العقائد أو الممارسات. هناك شارع إسلامي بدأ بالتبلور والتكون بعد أحداث نيويورك وواشنطن، وهو تطور مرحب به من قبلي لأننا طالما دعونا إلى التضامن العربي والإسلامي. وكنا جميعاً نؤمن أن ذلك التضامن هو الذي سوف يضعنا على خارطة العالم السياسية، وهو الذي سوف يساعدنا في حل قضايانا السياسية، وبخاصة قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن المثير للدهشة أن الضرر الذي أوقعته تلك الأحداث الإرهابية على الولايات المتحدة قد انعكس إيجاباً على تضامن الشارع (ولا أقول الحكومات) العربي والإسلامي، إن عناصر الصراع في الشارع الإسلامي موجودة بسبب الظلم والقهر السياسي والتراجع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وكذلك بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبسبب الإذلال المتعمد الذي توقعه إسرائيل ومعها الغرب في عقول ونفوس الإنسان العربي والمسلم عبر ستة عقود من الزمن.

وعناصر الصراع هذه بين الغرب والشرق هي عناصر متفجرة ومدمرة للجميع، وقد تأخذ أشكالاً متعددة. ولنا في التاريخ عبرة. فالقرن التاسع عشر كان قرن الصراع بين القوميات. وكان القرن العشرون قرن الصراع بين العقائديات. وليس مستغرباً أبداً أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن الصراع بين الحضارات أو الأديان.

خلاصة القول أنه يجب على الجميع في هذا العالم تجنب الدخول في هذا الصراع، وعلينا نحن العرب والمسلمين أن نعمل بكل قوة وبصيرة على تجنب ذلك. أما إذا فرضت المعركة علينا فيجب أن نكون جاهزين لها.

سليم الحص

١ ـ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنزع في كل الأوقات إلى الانفراد في القرارات السياسية والاقتصادية حيثما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ولو أنها كانت تضطر أحياناً إلى إشراك الأمم المتحدة في قراراتها وكانت في كثيرٍ من الحالات قادرة على ممارسة هيمنتها على مركز القرار في الأمم المتحدة. مثال

ذلك بعض القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في تصعيد العقوبات ضد العراق.

٢ ـ برهنت الولايات المتحدة أنها قادرة على توجيه قرارات الأمم المتحدة في حالات كثيرة. وكان يحول دون ذلك في بعض الحالات حقّ النقض، مع أنّ هذا الحقّ يتنافى مع الديمقراطية.

٣ ـ وكانت دول كثيرة، ومنها بعض الدول العربية، تتصرف دولياً انطلاقاً من تقديرها لتعاظم دور الولايات المتحدة في الساحة الدولية، ومن وعيها أن لا حول لها ولا قوّة إزاء القرارات الدولية، مع وجود حالات تمرد على هذه القرارات.

٤ ـ كان سلوك الولايات المتحدة ينمّ عن عدم التزام مبادئ الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي في كل الأوقات، ومن الشواهد على ذلك إهمالها كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في غير مصلحة إسرائيل، ومنها القرارات ١٩٤ و٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

٥ ـ كانت الولايات المتحدة مأخوذة بقوتها العسكرية ومكانتها المُهابة دولياً.

٦ ـ لا شك في العلاقات الدولية كانت منذ الحرب العالمية الثانية محكومة بشعور الإدارة الأمريكية بتعاظم قوتها العسكرية والاقتصادية، وكذلك بشعور كثير من الدول النامية بحاجتها المتزايدة إلى الولايات المتحدة في معالجة مشاكل اقتصاداتها المعتلّة، وفي تنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً بالنظر إلى تأثير الموقف الأمريكي في قرارات المؤسسات الدولية.

٧ ـ الفجوة كانت دائماً واسعة جداً بين المبادئ التي تُنادي بها الولايات المتحدة داخلياً وبين ممارساتها على الصعيد الدولي. إنّها ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تُطبقها خارجياً إلا حينما يناسبها ذلك، وبالكيفية التي تتفق مع مصالحها الآنية. وتشهد بذلك المواقف الأمريكية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي في تجلياته اللبنانية والسورية والفلسطينية حيث القرارات الدولية حبر على ورق وحيث القيم الإنسانية مطبّقة بصورة انتقائية.

٨ ـ لا أعتقد أنّ السياسة الأمريكية تأخذ بأطروحة صدام الحضارات إلا في قضية فلسطين. أما في القضايا الأخرى فكانت تحالفاتها ومصادماتها متنوعّة ولا تقف عند حدود الفصل بين الحضارات المفترضة. أما أطروحة

نهاية التاريخ فتبدو واضحة من سلوكها الذي تفترض فيه أن نظامها هو الذي انتصر دولياً وأنّ هذا النظام ليس بعده نظام.

٩ ـ المواطن العربي يشعر بالحيف والظلم والمهانة من جراء السياسات الأمريكية التي تبنّت أولاً زرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وهي من حقوق الإنسان في وطنه. ثم أسبغت على الممارسات الإسرائيلية الإرهابية والتوسعية واللاإنسانية غطاءها السياسي والدبلوماسي ودعمتها بالمال والسلاح كما لم تدعم أي دولة أخرى.

عبد الإله بلقزيز

لم تكن السنوات العشر الأخيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي هي اللحظة التاريخية الفارقة التي فضحت السياسة الأمريكية، وألقتْ ضوءاً على رؤيتها للعالم وللعلاقات الدولية ولموقعها الذي أرادته متميّزاً ورئيساً وحاكماً فيها. لكن هذه السنوات كانت ـ بالتأكيد ـ أفضل حيّزٍ زمنيّ أفصحت فيه الغطرسة الأمريكية عن نفسها وعن تطلعاتها الامبراطورية التي جاوزت ـ في مطالبها ـ كل أهدافِ امبراطورية أخرى في التاريخ الإنساني!

فقبل هزيمة الاتحاد السوفياتي و«المعسكر الاشتراكي» في الحرب الباردة، لم تكن الولايات المتحدة تحتسب نفسها مجرّد دولة كبرى قوية في النظام العالمي، لها حق حيازة النصيب الشرعي العائد إليها من موقعها في التوازن الدولي؛ وإنما تصرفت على النحو الذي أرادتْ به تقديم صورة عنها بوصفها الدولة صاحبة القرار في الشأن العالمي، أو على الأقل ـ في نطاق العالم غير الخاضع للهيمنة السوفياتية؛ وهو ـ كما نعرف ـ عالم النظام الرأسمالي الميتروبولي في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وأستراليا، وجنوب شرق آسيا، وعالم الجنوب في القسم الأعظم من قاراته الثلاث: المتكوّن من دول الرأسمالية الطرفية التبعية، وبخاصة بعد انهيار صيغة عدم الانحياز فيه منذ عقد السبعينيات.

باسم «الخطر الشيوعي» فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على سائر دول المنظومة الرأسمالية: في المراكز والأطراف، وصادرتْ قرارها السياسي، وأجبرتها على أن تنضوي في إطار استراتيجيتها الدولية، بل فرضت عليها تبعية مطلقة على صعيد سياساتها الدفاعية، سواء تحت مظلة «حلف شمال

الأطلسي»، أو في صيغة اتفاقات «تعاون» عسكري وضعتْ أراضي وقواعد دول عديدة من العالم تحت تصرف العسكرية الأمريكية! وباسم الدفاع عن «العالم الحرّ»، خاضت أمريكا حروبها العدوانية في كل العالم، إمّا مباشرةً ـ كما في كوريا وفييتنام ـ أو بالوساطة: كما في الصين، وكوبا، ومصر، وفلسطين، وسوريا، وأنغولا، ونيكاراغوا، والشيلي.. الخ، وأطلقت يد أجهزتها الاستخباراتية لهندسة الانقلابات العسكرية ضدّ النظم الوطنية والتحررية، ولدعم وتكريس الديكتاتورية والفاشية في دول الجنوب!

حين انتهت الحرب الباردة، ادّعت الولايات المتحدة أن العالم تغيّر وأنه يتحول نحو قيام «نظام دولي جديد». واعتقد كثيرون ـ لوهلة أولى وتحت وطأة الزعم الأمريكي إياه ـ أن حالة الاستثناء الدولية، التي فرضها الاستقطاب والحرب الباردة بين العظميين، زالت كي تفسح في المجال أمام وضع طبيعي في العلاقات الدولية تحكمه الشرعية وسلطة القانون الدولي وتستند فيه تلك العلاقات إلى مرجعية الأمم المتحدة. ثم سرعان ما رُزِئَت البشرية المُضلّلة في يوتوبياها! فقد تبينّ أن الكوابح التي لجمت السياسة الأمريكية عن غرائزيتها في حقبة الحرب الباردة، انهارت تماماً لتُطلق تلك الغرائزية من كل عقال، ولترفع من معدّل الشعور الظفراوي الأمريكي إلى حدٍّ جنوني! اتهمناها ـ نحن العرب ـ باعتماد سياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة حين عاينّا كيف تدمّر العراق عسكرياً وتحاصره اقتصادياً باسم احتلال الكويت وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، بينما تتستر على «إسرائيل»، وتحميها، وتدعمها دعماً لا مشروطاً، وهي التي اغتصبت فلسطين والأراضي العربية المجاورة لفلسطين، وامتلكت السلاح الذّرّي! ثم ما لبثت أوروبا نفسها أن اكتشفت كيف سيقت إلى حروب لا مصلحة لها فيها في الخليج، والبلقان، والصومال، والبحيرات العظمى، وكيف أجبرت على أن تنقل ولاءها من الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ ولها فيه مركز ـ إلى «حلف شمال الأطلسي» الذي تحتكره أمريكا! ويصدق الأمر ـ في ذلك ـ على روسيا والصين بدرجةٍ أكبر، وبخاصة بعد الجنوح الأمريكي الأعمى إلى محاصرتهما بسياساتٍ عدائية صريحة اتخذت لها عناوين ثلاثة: حقوق الإنسان، والتجسُّس، ونظام الدرع الصاروخي!

اكتشفت البشرية إذن ـ وربما متأخرة ـ أن «النظام الدولي الجديد» ليس نظاماً للتوازن في المصالح، أو نظاماً لقانون دولي ترعاه الأمم المتحدة، أو نظاماً للسلم والاستقرار...، وإنما هو نظام هيمنة القطب الأمريكي الواحد

على سائر الأقطاب، ونظام التسلط السياسي والعسكري القائم على السلطة المرجعية للحلف الأطلسي، ونظام الحرب المفتوحة ضدّ أية قوة تعترض على مشيئة البيت الأبيض، أو حتى تضع علامة استفهام على سياساته!

ما كان عبثاً ـ ولا مصادفةً ـ إذن أن يلتئم إجماع دولي عفويّ اعتراضي ضدّ السياسة الأمريكية: من جزر الفيليبين إلى هافانا، مروراً بالشرق الأقصى، وآسيا الوسطى، وروسيا، والمنطقة العربية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية. ولا كان عبثاً ان تكون كل احتجاجات البشرية على هذه الأرض ضدّ أمريكا؛ وأن يكون علم هذه الدولة ـ وربيبتها الصهيونية ـ وحده الذي يُحرقُ في أية مظاهرةٍ في أية بقعة من العالم من دون سائر أعلام دول الكون! وهذا ـ بمعنى من المعاني ـ ما يفسّر محنة أمريكا مع معارضيها في العالم: من الذين يتظاهرون ضدّها في غزة ورام الله، وبغداد، وبيروت، والرباط، وسياتل، وجنوى، إلى الذين يقاتلونها في عقر دارها...

ليس لأحدٍ ـ طبعاً ـ أن يبرّر العمليات التفجيرية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن، أو يلتمس لها الأعذار والأسباب: أكانت بتدبير جهات خارجية أم بتدبير منظمات دينية أو يمينية متطرفة أمريكية، لأن أحداً في البشرية المتحضرة لا يستطيع تبرير الاعتداء على مدنيين في موطنهم. غير أن سياسات أمريكا: في داخلها وفي العالم الخارجي، قدمت أسباباً لمشاعر عدوانٍ ضدّها دفع شعبها ـ بكل أسف ـ ثمناً باهظاً لها قبل عشرين يوماً. وما لم تخضع أمريكا سياساتها تجاه الشعوب الملسوعة من عنفها وتجاه الفئات الاجتماعية والثقافية الأمريكية الرافضة لنظامها السياسي والقيميّ، فلن تستطيع كبح موجات العنف ضدّها وضدّ مصالحها ورموزها....

فواز جرجس

يبدو أن هناك منهجاً معيناً أخذ في عين الاعتبار بوعي أو بغير وعي في صياغة الأسئلة. طبيعة الأسئلة تحدد طبيعة الأجوبة، هنا بالذات تكمن أهمية أن تكون الأسئلة أكثر شمولية وجدلية.

اللافت أن لهجة الاتهام تغلب على الإطار العام لورقة الأسئلة وكأننا نريد التأكيد على أطروحات بديهية ما زلنا نجترها. يشير الإطار العام لورقة الأسئلة إلى أن الولايات المتحدة بسياستها الأحادية الجانب وغطرستها وعدائها للقضايا العربية/الإسلامية، خصوصاً، جنت على نفسها هذه الكارثة الإنسانية.

هناك إيحاء ضمني أن ما حصل له أسبابه المبررة والمنطقية وأن المسؤولية اليوم ملقاة على عاتق الولايات المتحدة لكي تتفادى جر الشعوب الأخرى، وبخاصة الشعوب العربية الإسلامية، إلى مقاومة سياستها الجائرة.

ليس هناك أي إشارة إلى مسؤولية الاستبداد السياسي العربي عن تفريخ وإنتاج ظواهر التطرف والإرهاب. ليس هناك أي إشارة إلى أن المجتمعات العربية/الإسلامية هي الضحية الأولى لمثل هذه الظواهر وليس الغرب أو الولايات المتحدة. ألا يجدر التذكير بأن تلك الظواهر تشكل الخطر الأكبر على المجتمعات العربية والتطور السياسي وليس لها علاقة بالتفكير العقلاني لموازين القوى والصراع السياسي المعترف به؟

هل تكمن المصلحة العربية للدول والشعوب العربية في الانجرار وراء الأقلية التي تجرنا إلى الانتحار الجماعي؟ هل تكمن المصلحة العربية للدول والشعوب العربية في إعطاء الأعذار للأصوات المعادية لنا في الخارج، أم في التعاون الكلي والشامل مع الشرعية الدولية في محاولة لتجفيف ينابيع التطرف؟

هل يمكن أن تشكل المجزرة الإنسانية في الولايات المتحدة فرصة لنا للدخول في حوار عميق وصريح مع المجتمعات والدول الغربية للتأكيد على انخراطنا الكلي في العالم والحاجة إلى إيجاد بدائل وخيارات أخرى لصياغة سياسات غربية أكثر عدلاً وإنصافاً لقضايانا؟

هل من الأجدى ربط السياسة الأمريكية بما حدث في الولايات المتحدة أم الأفضل عدم الربط بينهما، مع التأكيد على أن نقدنا للسياسة الأمريكية يرتبط جوهرياً بتأكيدنا على حق الحياة البشرية دون لف أو دوران؟

التركيز على العامل السياسي شيء مهم طبعاً، ولكن هل يمكن إهمال العامل المجتمعي والحضاري الذي أفرزته الأعمال الإرهابية في نيويورك وواشنطن وفي المجتمعات الغربية، والولايات المتحدة بخاصة؟ أكثر من ٥٠ بالمئة من الشعب الأمريكي يؤيد القيام ببعض المبادرات لتقييد حريات الشريحة العربية/الإسلامية في الولايات المتحدة! هل أعطت الأعمال الإرهابية جرعة الحياة لأطروحة صراع الحضارات في الولايات المتحدة والغرب؟ هذا يقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل هناك فئات وجماعات معينة في مجتمعاتنا تستفيد من تفاقم هذا الصراع؟ كيف يمكن استغلال هذه المأساة الإنسانية لبناء علاقة جديدة مع الآخر لا تنطلق من عداء تاريخي، بل من تعاون جدي يعتمد على

الاحترام المتبادل؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به فعاليات المجتمع المدني في بناء هذه الجسور الجديدة؟

خير الدين حسيب

تعليقاً على مداخلة فواز جرجس أود التساؤل: لو أن شخصاً واحداً لوحده قد قام بهذه العملية الانتحارية وتحطم المركز الدولي للتجارة لكان من الممكن القول اما أنه مجنون أو أن لديه قضية يعتقد أنها تستحق الانتحار من أجلها، أما أن يكونوا تسعة عشر شخصاً، على زعم الجهات الأمريكية، قد قاموا بهذا العمل فلا شك أن لديهم قضية وبالتالي على أمريكا أن تفهم ما هي القضية؟ من خلق هذا الإرهاب؟ ألم تكن أمريكا هي التي دربت بن لادن وغيره من الأفغان العرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، ثم اتجه بن لادن بعدها اتجاهاً آخر واستغل هذه الخبرات لتحرير بلده من الروس ثم من غير الروس؟ أرجو أن لا يفهم هذا ـ ولا يعني ـ تأييداً لإبن لادن وطروحاته وخطابه ضد المسيحيين. ثم من مارس الإرهاب الدولي؟ أليست أمريكا؟ أليس من الضروري أن يفهم الشعب الأمريكي الأسباب التي أدت إلى هذه العملية المخططة على مستوى عالٍ جداً والموجهة ضد أمريكا فقط وليس ضد الغرب؟ من دون معالجة الأسباب لن يمكن معالجة قضية الإرهاب في العالم. ليس من الضروري أن نأخذ ردود الفعل للشعب الأمريكي الحالية على أساس أنها موقف دائم، فلا بد بعد هدوء ثورة الغضب هذه أن يفكر الشعب الأمريكي بشكل عقلاني ويناقش الأسباب التي أدت إلى ذلك.

أحب أن أعلق على ما ذكره د. عبد الإله عن احتمال ضرب العراق. فلا يبدو أن العراق مستهدف في المرحلة الأولى، لأن أمريكا عندما تهيئ لضرب بلد معين فهي تهتم بالرأي العام الأمريكي ولا بد لها من تهيئته لما هي مقدمة عليه، كما حدث في حرب الخليج الثانية. إضافة إلى أن ما يسمى بـ «أسلحة الدمار الشامل» قد فقدت الكثير من أهميتها وأولويتها بعد العملية الأخيرة في نيويورك، فقد تبين أنها ليست بتلك الدرجة من الأهمية كما تصورها أمريكا. ثم أن روسيا لها مصلحة كبيرة في العراق ويُعتقد أنها الآن تأخذ حوالى ٨٠ بالمئة من العقود المختلفة في العراق، ولا أستبعد أن جزءاً من الصفقة التي تمت بين روسيا وأمريكا في الفترة الأخيرة أن يتضمن استبعاد أي ضربة لسوريا ولبنان والعراق. إضافة إلى أن ضرب العراق سيؤدي إلى استبعاد أي تعاون عربي مع أمريكا لمكافحة الإرهاب. أما ماذا سيتم في

المرحلة الثانية، فإنه يعتمد على نتائج المرحلة الأولى وتداعياتها، وهل ستغطس أمريكا في أوحال أفغانستان؟ ولذلك فإن موضوع العراق في تقديري ليس مطروحاً الآن.

نـواف الموسـوي

تقدم مواقف ومقاربات ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها سابقة لا نظير لها، كأنها «الخطيئة الأصلية» أو «الجريمة الأولى». وتذكر محاولة تفريد الحدث الأمريكي هذه، بالحرص الصهيوني على انفراد الـ «هولوكوست» أو الـ «شواه»، بالمحرقة النازية، دون غيرها من مجازر مروعة صدمت الإنسانية وأذهلتها.

إن سدنة الهيكل الدعائي الصهيوني يراعون انفراد التسمية بغية التوظيف السياسي لتبرير الجرائم الصهيونية المقترفة على مدى عقود والمستمرة يومياً، وبغية الابتزاز المالي لدول وموارد لتغذية آلة القتل الصهيونية، وآلة الدعاية القاتلة أيضاً.

ان توقع الاستخدام الأمريكي لتفريد حدثه بتسويغ جرائم ومجازر أو لابتزاز مالي يطال حكومات ومصارف، هو توقع في محله ينضج استشرافاً لآفاق تطورات ما بعد الحدث الأمريكي. لذلك، يجب التذكير أن ما حصل مسبوق في الشكل وفي المضمون. مسبوق في الشكل، أي أن المجازر التي روعت الأبصار والبصائر مترع بها تاريخ البشر حدّ الفيضان. وليست المجازر من دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا مروراً بقانا، عنا ببعيدة. لكنها لا تذكر، ومرتكبوها لا يلاحقون. ومئات الآلاف قضوا في راوندا ويوغسلافيا، ولم تقم الدنيا على ساق واحدة.

ومسبوق في المضمون، لجهة توسل قتل الأبرياء لتحقيق غايات سياسية. إن تاريخ الإدارة الأمريكية في هذا المجال يثبت أنها رأس الإرهاب. بقرار بارد جرى إزهاق أرواح مئات الآلاف وتشويه الملايين في هيروشيما، لدفع اليابان إلى الاستسلام. وأنظمة الاستبداد الأمريكية الولاء، قتلت وشوهت وعذبت واعتقلت، لتحافظ على استمرارها، بدعم وتغطية ومشاركة أمريكية. هذا ما تشهد عليه أندونيسيا والتشيلي والأرجنتين وغيرها من الدول. وكفى بالدعم الأمريكي للإرهاب الصهيوني ضد العرب وضد الشعب الفلسطيني مثالاً على الإرهاب الأمريكي.

إن تحديد السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان الحرب كما جاء في ورقة العمل، لا ينبغي أن يتجه إلى تحديد طبيعة خطوات تتخذ على هذا الصعيد أو ذاك، بقدر ما ينبغي أن يتوجه إلى تحديد آلية اتخاذ القرار وتنفيذه.

تجمع الأبحاث على أن مجموعة الشركات العابرة للقارات والصناعات العسكرية تعد العنصر الأبرز من بين عناصر صناعة القرار الأمريكي. ولذا فإن القرار يأتي مستجيباً لمقتضيات مصالح تلك المجموعة.

أمّا المجموعات الأخرى ومن بينها الطبقة السياسية والإعلام، فغالباً ما يقتصر دورها، بعد استصدار القرار، على تنفيذه وتوفير ما يلزم للتنفيذ.

وهنا، لا يمكن لمقولة استدعاء التدخل الأمريكي، أو التحاشي الأمريكي للتدخل، أن تجد لها موقعاً، لأن دائرة المصالح الأمريكية لا يمكن أن تنحصر في جغرافيا القارة الأمريكية، فضلاً عن جغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية. لقد اتسعت المصالح وازداد حجمها، بما جعل أجهزة الإدارة الأمريكية ومؤسساتها، بالإضافة إلى أجهزة القطاع الخاص الأمريكي الهائل القدرات، حاضرة في زوايا العالم. إن أي قراءة لمجريات السياسة الدولية، تخرج بخلاصات سريعة عن مدى التورط العميق للإدارة الأمريكية في تحديد سياسات المجريات وتوجيهها. وتضيف القوة الإعلامية الأمريكية الطاغية لذلك التدخل القدرة على تكوين رأي عام دولي يُعد على نحو ملائم لتمرير السياسات الأمريكية.

في ضوء ذلك، يمكن القول بأن ما يسم السلوك الخارجي الأمريكي في تعاطيه مع الأمم المتحدة ومع الدول الأخرى ومع الشرعية الدولية ومع القانون الدولي، هو الهيمنة والانتقائية.

تستغل الإدارة الأمريكية قدراتها الاستخبارية والعسكرية والإعلامية لتفرض مواقف على دول حليفة لها، تميل بذاتها إلى اتخاذ مواقف مختلفة.

غير أن ما تقدم ذكره، مضافاً إلى الدور الرئيس الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة خولها قدرات تحويل الموقف الغربي وهوامشه بعامة.

لقد كانت المؤسسات الدولية إطاراً لرسم توافقات إبان مرحلة التوازن الدولي. غير أن نهاية التوازن أودت بتلك المؤسسات إلى أحد مصيرين. إما الهامشية وانعدام الفاعلية أو أن تكون إطاراً لتنفيذ السياسات الأمريكية

وتغطيتها قانونياً ودولياً. والإدارة الأمريكية تراوح في تعاطيها مع القضايا الدولية، بين هذين الخيارين. فإن كانت القضية لما يمس مصالحها اعتنت به عن طريق المباشرة المغطاة بقرار دولي ملتبس قابل للتمطيط. وإن تكن القضية مما لا يتصل بالمصالح طوت عنها كشحاً. فعطلّت، بطريق الإهمال واللامبالاة، قدرات دولية كان يفترض بها المعالجة والاهتمام.

إن ما يثار بين الفينة والأخرى، من مقولات «صراع الحضارات»، وما إلى ذلك من إثارة للعنصريات في وسائل الإعلام، لا يعدو أن يكون جزءاً من المناخ الذي تبثّه الجهات المعنية بتنفيذ القرار الأمريكي. إن تلك المقولات لا تعكس مناحي السياسات الأمريكية، فضلاً عن أن تعكس حقائق الصراعات والنزاعات.

إن ما ينبغي التنبه له هو المحاذرة من الوقوع في شرك تلك المقولات. إن الخوض فيها هو هدف الشرك المعدّ: إشغال النخب باهتمامات تصرف عن الاهتمام الرئيسي، وإشاعة مناخات الضغط والتحريض في الاتجاهين.

فمقولة «صراع الحضارات» التي تصدّى للرد عليها وتفنيدها مفكرون غربيون، من قبل أن يفعل الشرقيون وبأفعل منهم، هي مقولة مثيرة للسخرية من جهتين:

الأولى: كيف لحضارات أن تتصارع، والحال أنها تتثاقف وتتبادل.

الثانية: ان موضوع الصراع المفترض أو أحد طرفيه المزعومين، هو العالم العربي والإسلامي. إن نظرة إلى واقع هذا العالم الرازح تحت الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة تؤكد خواء المقولة.

لذا، فإن قراءة الحدث الأمريكي وتداعياته، تبدأ من قراءة المصالح الأمريكية وسبل تحقيقها. هذه هي القراءة الاستراتيجية. ثمة أمور أخرى كاستعادة الهيبة وضرورة الثأر وما إلى ذلك ستؤثر في طرق التنفيذ، لكن الأهداف تحدد وفق مقتضيات المصالح وموجباتها.

خير الدين حسيب

قبل أن أعطي الكلام للدكتور أحمد صدقي الدجاني أحب أن أوضح بعض الأمور فيما يتعلق بنفط بحر قزوين. وفي رأيي يجب أن لا نأخذ كل ما ينشر في الصحافة الغربية على محمل الجد. هناك دعايات نفسية مفروضة

(Disinformation) الغرض منها نفسي. فهناك تقارير جدية تشير إلى أن الكلام عن احتياطيات النفط في بحر قزوين مبالغ فيها جداً. وهذا يشبه الكلام الذي قيل قبل عدة سنوات عن انخفاض أسعار النفط التي ارتفعت بعد ذلك. وكمثال آخر على ذلك فإن الذي تتبع التقارير الأمريكية نفسها في النصف الثاني من الثمانينيات حول الطاقة، حيث أعدت أمريكا تقريراً عن مستقبل الطاقة واحتياجات أمريكا في المستقبل، والذي جندت من أجله كل الخبرات الأمريكية ذات العلاقة، حيث كان التقرير يتوقع أنه في سنة ٢٠٠٠ سيتحول سوق النفط من سوق يتحكم فيه المشتري إلى سوق يتحكم فيه البائع وهذا ما حصل فعلاً، وعلى الرغم من دعايات شركات النفط كانت تقول إن أسعار النفط سوف تنخفض وسيبقى السوق يتحكم فيها المشتري. لذلك لا بد من أخذ هذه المعلومات وهذه التقارير بحذر شديد والرجوع إلى بعض التقارير التي تعد للإدارة الأمريكية نفسها حول سياسات الطاقة.

معن بشور

المقاومة لتحرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي هي إرهاب بنظر البيت الأبيض، أما الإرهاب الصهيوني العميق الجذور، والموثق بالصورة والصوت، كما قال بالأمس السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله، فهو دفاع عن النفس. وتنفيذ القرارات الدولية بالنسبة للعراق يفرض القيام بحروب عالمية أو شبه عالمية، أما تل أبيب فحرة في تطبيق هذه القرارات، وفي التفاوض عليها، وفي تغيير مضامينها في ضوء مفاوضات غير متكافئة.

وحظر أسلحة الدمار الشامل يتحول إلى معاهدة ملزمة لجميع الدول إلا للكيان الصهيوني، فيما يتواصل الحصار على العراق لأكثر من ١١ عاماً بذريعة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، فيما تجري محاولات تمرير قرارات جديدة في مجلس الأمن ضد العراق من أبرز أهدافها إسقاط تلك الفقرة من القرار ٦٨٧ الصادر في عام ١٩٩١ التي تتحدث عن نزع شامل لأسلحة الدمار الشامل في كل دول المنطقة.

وحتى «حق العودة» يستحق حرباً في البلقان لإعادة أهالي كوسوفو، فيما «حق العودة» الفلسطيني والمكرس بقرارات دولية بما فيها قرار قبول الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة هو حق مهدور بنظر الراعي الأمريكي لمفاوضات التسوية.

في ضوء هذه الحقائق جميعها، نعود لنؤكد أن تغييراً حقيقياً في السلوك الخارجي الأمريكي مرتبط بتغيير في بنى وعلاقات ومصالح وهو تغيير لن يتم إلا في إطار استراتيجية عالمية تعتمدها مجموعة الدول الرئيسية المتضررة من هذا السلوك، ويمكن أن يكون للمجموعة العربية والإسلامية التأثير الفاعل فيها إذا نجحت بصياغة موقف سياسي واقتصادي وثقافي وأمني مشترك إزاءها.

كما أن مثل هذا التغيير لن يتحقق إذا لم يتكامل مع جهد داخلي في الولايات المتحدة يرتكز على جماعات وقوى وفئات مهمشة ومتضررة من هذا السلوك الذي لم تعد انعكاساته محصورة بالخارج، بل باتت تؤثر في الحياة الأمريكية نفسها، على الحريات المدنية، على الحريات الاقتصادية، على العلاقة بين العناصر المكونة للمجتمع الأمريكي.

ولعل في الاستنفار الأمريكي البالغ التوتر والصخب هذه الأيام، ما هو أكبر من محاولة للانتقام للضحايا الأبرياء الذين سقطوا في نيويورك وواشنطن، وما هو أعمق من محاولة المسؤولين السياسيين والأمنيين في الهروب من الإجابة عن أسئلة تتعلق بمسؤوليتهم وتقصيرهم، ان فيه أيضاً خوفاً من أن يفلت العالم من قبضة الهيمنة الأمريكية، وبخاصة أن مؤشرات داخلية وخارجية أخذت تتعزز من مثل هذا الاتجاه، فمن تعاظم المظاهرات المضادة للعولمة، إلى فشل واشنطن في تمرير «مشروع العقوبات الذكية» ضد العراق، إلى حادثة طائرة التجسس الأمريكية في الصين، بدأت واشنطن تدرك انها محتاجة لعمل ما لإعادة بسط هيمنتها.

وقد ظنت اليوم ان الفرصة قد حانت بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، ان الحملة الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب ستتحول إلى حملة لتصفية الحساب مع دول وشعوب وجماعات أظهرت نزوعاً للتحرر، لكنني أعتقد أن هذه الحملة ستكشف لواشنطن ما خلف سلوكها الخارجي في العقود الماضية من شروخ وتصدعات في علاقاتها مع دول العالم بما في ذلك دول حليفة وصديقة.

إن التمرد على السياسة الأمريكية لم يبرز في ١١ أيلول/سبتمبر، وإن كان هذا الحدث بدمويته ورمزيته هو بمثابة «زلزال» ـ كما يقول د. أحمد صدقي الدجاني ـ بل برز مرات كثيرة لعل آخرها كان في العزلة الأمريكية في مؤتمر دوربان، كما في سقوط المندوب الأمريكي في انتخاب اللجنة الدولية

لحقوق الإنسان، ولجنة مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة.

وهذا التمرد مرشح للتزايد، رغم كل المظاهر الراهنة المعاكسة والتي لن تستمر طويلاً كما قال د. غسان سلامة.

في الحديث عن السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان الحرب ينبغي التوقف عند سؤال جوهري: ما شهدناه عبر العقود الماضية من عدوان أمريكي مباشر على شعوب وأمم بأسرها، بما في ذلك اعتداءات اتخذت شكل حرب إبادة جماعية كما كان الأمر في اليابان وفي اندونيسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي العراق وفي افريقيا وفي البلقان، أو انحياز فاضح لاعتداءات قام بها حلفاء لواشنطن وفي طليعتهم الكيان الصهيوني العنصري ضد شعوب فلسطين ولبنان وسوريا ومصر، هل هو تعبير عن قرار سياسي تتخذه دوائر حاكمة حسب مزاجها وأهوائها، أم انه متصل ببنية النظام الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وبطبيعة المهمات التي انتدب نفسه، وبطبيعة الحاجات والمصالح التي يعبر عنها، بل بفلسفة ورؤى فكرية وحضارية ترشح عنها بين الحين والآخر تعبيرات متفاوتة في حدتها، ومتنوعة في مستوياتها؟

ولا نطرح هذا السؤال لكي نغرق هذا النقاش في حوار ايديولوجي، قد يبدو عقيماً بالنسبة لمن يود صياغة مواقف سياسية، وإنما لكي نكون أكثر واقعية في تحليل السلوك الخارجي للولايات المتحدة وبالتالي في رسم برامج التصدي لتغييره باتجاه أكثر توازناً.

لقد طبعت السياسة الخارجية الأمريكية على مدى العقود الماضية، ولا سيما في السنوات العشر الماضية، درجة عالية من الاستهتار بالرأي العام العالمي، وبدول العالم كلها بما فيها دول صديقة لها أو حليفة ما عدا الكيان الصهيوني، بل من الاستهتار بالمنظومة الدولية نفسها التي كانت تتعامل واشنطن معها بانتقائية بالغة وبمعايير مزدوجة، فتبالغ في دعوة العالم للانصياع لقراراتها حيناً، وتتجاهل وجودها تماماً حيناً آخر، تتحرك طوراً باسم الأمم المتحدة، وتارة باسم الأطلسي.

ولعلها من المفارقات ان الولايات المتحدة هي من الدول الأقل التزاماً بتسديد التزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية، بينما هي من أكثر الدول استخداماً لقراراتها لتنفيذ السياسة الأمريكية.

ولن نستطرد هنا في تعداد الأمثلة على هذا الاستهتار، وهذه

الازدواجية، فلقد بات العالم يحفظها عن ظهر قلب، وبخاصة أنه قلما خلت جهة من جهات الدنيا من آثار سلبية لهذه السياسات.

إن هذا الزهو بالقوة، واستعراض التفوق اللذين طبعا السياسة الأمريكية الخارجية، ولا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، قد أديا إلى مستويين من ردود الفعل.

المستوى الأول: على مستوى الحكومات والأنظمة حيث كان الانصياع الكامل للأوامر الأمريكية هو الطابع الرئيسي لمواقف العديد منها، وهو انصياع وفر قوة استثنائية لواشنطن تفوق قوتها الناجمة عن انهيار الخصم الرئيسي لها في مطلع التسعينات، كما وفر لهذه الأنظمة والحكومات قدرات كبيرة لممارسة أعلى درجات القمع والاستبداد بحق شعوبها في ظل غطاء أمريكي بالدرجة الأولى.

المستوى الثاني: هو مستوى الشعوب والجماهير العربية حيث تختزن أعلى مشاعر الاحتقان والإحساس بالقهر والرغبة بالتحدي، وهي مشاعر تشمل شعوب دول العالم كلها، بما في ذلك شرائح داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المشاعر هي المصدر الرئيسي لكل أشكال العنف والتمرد.

ولقد زاد انصياع الأنظمة والحكام للقدر الأمريكي، ومغالاتهم في استخدام أساليب القمع والاستبداد، من هذا الاحتقان والإحساس بالقهر لدى الشعوب والأفراد فاتخذت ردود الفعل طابعاً مزدوجاً أحدهما داخلي ضد الأنظمة الحاكمة والآخر خارجي ضد السيد الأمريكي.

أما على الصعيد العربي والإسلامي فلقد أضيفت إلى تلك العوامل جميعها، تلك الاستثناءات التي أنعمت بها واشنطن على الكيان الصهيوني من دون كل دول المنطقة والعالم.

أحمد صدقي الدجاني

لفتني أن جلّ ما صدر من تحليلات بشأن أسباب وقوع حدث ١١ أيلول/سبتمبر، سواء في دائرتنا الحضارية أو دائرة الغرب الحضارية أشار إلى دور الاستراتيجية الأمريكية والبريطانية تجاه إنشاء الكيان الاسرائيلي الصهيوني العنصري ودعمه، وإلى ما يمارسه هذا الكيان من إرهاب ضد شعب فلسطين العربي والأمة العربية والشعوب الإسلامية، باعتبارها سبباً رئيساً في وقوعه. وعلى الرغم من أن الرئيس بوش قصد ألا يشير إلى الصراع العربي ـ الصهيوني

بكلمة في خطابه أمام الكونغرس، كيلا يفتح ملفه أثناء تحركه الحالي، إلاّ أن الموضوع فرض نفسه. وقد بدأت عملية محاسبة النفس.

متوقع من ثم أن يجري في إطار هذه العملية النظر في حقائق الواقع القائم في الصراع الخاصة بأمريكا وحليفتها بريطانيا. وفيما يلي أبرز هذه الحقائق.

١ ـ استمرار أمريكا في اعتماد استراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية ومشروع إنهاضها تقوم على عرقلة هذا المشروع والعمل على إفشاله. وذلك كي تتمكن من متابعة السيطرة على ثروات المنطقة، النفطية منها بخاصة، والتحكم في موقعها الاستراتيجي وتوظيفه لصالحها. وقد اعتمدت الكيان الإسرائيلي ركيزة أساسية في هذه الاستراتيجية التي ورثتها عن بريطانيا وطورتها.

٢ ـ ركزت هذه الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة على دائرة الحضارة الإسلامية باعتبارها العدو بعد زوال خطر الشيوعية، وطرحت فكرة صدام الحضارات، وباشرت بمعونة الصهيونية بشن حملة على «الإسلام» تقوم على دمغه بالإرهاب، واستهدفت تشويه الحضارة الإسلامية.

٣ ـ تبنت أمريكا في إداراتها المتعاقبة، ولا تزال تتبنى، انطلاقاً من هذه الاستراتيجية سياسة دعم الكيان الإسرائيلي مادياً ومعنوياً. وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق «إسرائيل» العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الاستمرار في الانفراد بامتلاك السلاح النووي في المنطقة، وتأييدها «التهجير» الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين ومساعدتها في «استيعابهم» هناك، وتزويد الكيان الإسرائيلي بالتقنية المتقدمة. والتزامها بدعم «إسرائيل» في المحافل الدولية والحيلولة دون إنزال عقابات دولية بها في مجلس الأمن لانتهاكها المستمر للقانون الدولي. وقد رأينا كيف استخدمت الفيتو مرات بغية ذلك، وكيف عملت على إلغاء الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الخاص بعنصرية الصهيونية الذي اتخذته عام ١٩٧٥، وموقفها المعارض للحديث عن عنصرية الصهيونية وإدانة الممارسات الإسرائيلية العنصرية الحالية في مؤتمر مكافحة العنصرية في جنوب أفريقيا وانسحابها من المؤتمر في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

٤ ـ انساقت المؤسسة العسكرية في نطاق هذه الاستراتيجية وهذه السياسة إلى تحويل الكيان الإسرائيلي لأكبر قاعدة عسكرية وحاملة طيران لها خارج أمريكا، تخزن فيها السلاح، وتجد فيها الميناء الذي يقدم الخدمات للأسطول السادس الأمريكي الرابض في مياه البحر الأبيض المتوسط، وتنصب فيها محطات الإنذار المبكر، وتوظف الجيش الإسرائيلي في عمليات تجاه بعض دول المنطقة. وقد وافقت الحكومة الأمريكية على صفقة السلاح لإسرائيل قيمتها مليار دولار تتضمن حصول حكومة شارون على ٥٢ طائرة إف ١٦. كما نالت موافقة الكونغرس على بيع ١١٠ طائرات من الطراز نفسه إلى إسرائيل. وأبلغ الرئيس بوش الكونغرس أن استخدام إسرائيل السلاح الأمريكي ضد الفلسطينيين لا يمثل خرقاً لقانون تصدير السلاح إلى الدول الأجنبية.

٥ ـ تماشياً مع ما سبق دعمت أمريكا السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧، والتي خطَّها الرئيس الاستمرار في احتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في فلسطين، وفرض معاهدات مع الدول العربية المجاورة تكفل الأمن الإسرائيلي مقابل إعادة أراضيها المحتلة. وهكذا تبنت أمريكا فكرة الصلح بين إسرائيل ومصر وأشرفت على إبرام اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم على معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية عام ١٩٧٩. واعطت أمريكا الضوء الأخضر للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ ثم عام ١٩٨٢، وأيدت إبرام اتفاق إسرائيلي ـ لبناني عام ١٩٨٣ لم تلبث ان أسقطته المقاومة اللبنانية بدعم من سوريا. وعملت على إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية عام ١٩٩٤. واستضافت المباحثات الإسرائيلية ـ السورية المتعثرة لإبرام اتفاق بشأن الجولان في التسعينيات وقد عرقلت واشنطن، كما أوضح نعوم تشومسكي، كل محاولات التسوية الخاصة بقضية فلسطين منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٣، تمكيناً «لإسرائيل» من اغتصاب الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وشجعت إقامة المستعمرات الصهيونية فيها ومولتها.

٦ ـ عملت أمريكا تنفيذاً لمتطلبات استراتيجيتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على إقامة «نطاق الشرق الأوسط» الإقليمي في دائرة الحضارة الإسلامية ضمن إقامة «النظام العالمي الجديد» الذي رفع شعاره جورج بوش عام ١٩٩٠ إبان زلزال الخليج. واستهدفت من نظام الشرق الأوسط هذا

إحكام السيطرة على الدائرتين العربية والإسلامية، وقطع الطريق على مشروع الإنهاض العربي، وذلك بجعله بديلاً من النظام العربي الذي عملت على تجميده وتوطنه لإنهائه، وبإعطاء القيادة في هذا النظام شرق الأوسطي الكيان الإسرائيلي ليتم التحكم بالمياه والسلاح والاقتصاد وأنظمة الحكم والتمويل. وشجعت واشنطن بغية إقامته إجراء مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، وعقدت مؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١ الذي طرح ما أسمته «عملية سلام الشرق الأوسط»، وتبنت في إطارها عقد مؤتمر اقتصادي. وعلى الرغم من تعثر هذا المشروع الأوسطي بفضل المقاومة العربية التي استهدفته، فإن الولايات المتحدة لا تزال طامحة في إقامته من خلال الاستمرار في تلك العملية التي صممتها وكانت لها «راعياً أولّ».

٧ ـ اتجهت الولايات المتحدة في أعقاب زلزال الخليج في نطاق سعيها لإقامة نظام الشرق الأوسط وتنفيذه تجاه فلسطين إلى محاولة فرض حل عنصري لقضية فلسطين ينهي الصراع العربي ـ الصهيوني. وهكذا عملت على إبرام اتفاق أوسلو بين «إسرائيل» وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بإقامة حكم ذاتي مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة في ٩/١٩٩٣.

واستهدف هذا الحل العنصري حصر الفلسطينيين الموجودين في وطنهم في معازل تتحكم فيها مستعمرات استيطانية صهيونية تربط بينها طرق التفافية، ويفرض عليها تبعية اقتصادية للكيان الإسرائيلي، ويوظف سكانها عمالاً سخرة فيه.

٨ ـ عملت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون طوال فترتي ولايته بين ١٩٩٢ و٢٠٠٠ على مدى ثماني سنوات لاستكمال خطوط هذا الحل العنصري. وركزت في عامها الأخير على الوصول لاتفاق بشأن الموضوعات الأربعة الخاصة بما سمي بالوضع النهائي، وهي الأرض بمياهها والمستعمرات الاستيطانية وعودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس. وكانت قد حاولت في عام ١٩٩٦ بغية شل المقاومة العربية للاحتلال فرض «مكارثية عالمية» تلاحقها بزعم انها إرهاب وسعت لعقد مؤتمر شرم الشيخ لهذه الغاية ولكنها فشلت في محاولتها. وعمد كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد الثانية في ٧/ ٢٠٠٠ إلى محاولة فرض اتفاق يكرس الحل العنصري بشأن الموضوعات الأربعة وسعى بشكل خاص إلى اغتصاب الحرم القدسي لأسباب عدة من بينها المعنى الرمزي لهذا الاغتصاب على صعيد قهر دائرة الحضارة الإسلامية.

وقد أفشلت سعيه وقفة الصمود الفلسطيني في لحظة تاريخية. فكان أن أنحى باللائمة على القيادة الفلسطينية.

٩ ـ تبنت إدارة جورج بوش الجمهورية إثر نجاحها خطوطاً سياسية تنطلق من الاستراتيجية الامريكية وتتفق مع سياسات الإدارة السابقة في الأمور الأساسية. وشرعت منذ توليها في ٢٠/١/٢٠٠١ في تطبيق هذه الخطوط التي أطلقت يد حكومة مجرم الحرب أرييل شارون لإنهاء الانتفاضة بالقوة، وسوفت في أمر التوصل إلى اتفاق وشجعت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقالت بتوفير اقتصاد للفلسطينيين قابل للحياة منكرة حقوقهم الأساسية في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولة، واستهدفت بالعداء القيادة الفلسطينية. وأيدت استخدام شارون الطائرات الأمريكية إف ١٦ والأباتشي في قصف الفلسطينيين وإغتيال قيادات فلسطينية. وحاولت بقوة إشغال العالم عن الانتفاضة بتحويل الأنظار إلى العراق وتغيير نظام الحكم فيه. وجاهرت بتأييد سياسة تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وقيادته حتى يرضخ وينهي المقاومة ويوقف انتفاضته. ولكنها اضطرت حفاظاً على مصالحها إلى القيام بتحرك محدود حين استمرت الانتفاضة.

١٠ ـ تابعت بريطانيا القيام بدورها المساند للسياسة الأمريكية المتكامل مع الدور الأمريكي الذي حدده تفاهم الحليفين، سواء في مجلس الأمن، أو في الاتحاد الأوروبي بما يناسب أمريكا، أو في الميدان في مواجهة العراق. وهو الدور الذي قبلت به منذ سلمت بقيادة أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت قبل ذلك قد تزعمت أمر إقامة الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري في فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ مروراً بتصريح بلفور عام ١٩١٧ وطيلة استعمارها لفلسطين تحت اسم الانتداب حتى عام ١٩٤٨.

١١ ـ تشهد أمريكا في الوقت الحاضر تحركاً مكثفاً لما يعرف بالصهيونية المسيحية التي تؤمن بشريط مشاهد يتضمن «إقامة إسرائيل دعوة اليهود إلى ارض الميعاد وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى ووقوع معركة «هرمجدّون» في سهل مجد وصولاً إلى عودة المسيح ونزوله إلى الأرض وحكمه العالم حتى تقوم الساعة الألفية».

١٢ ـ وتشهد الولايات المتحدة وبريطانيا على المستوى الشعبي فيهما بروز قوى تعارض استراتيجيتهما الخاصة باعتماد القاعدة الاستعمارية

الصهيونية ركيزة لهما، والسياسات المنبثقة عن هذه الاستراتيجية. ومن هذه القوى الأمريكيون من أصل عربي والأمريكيون المسلمون من أصول أقوام مسلمة آسيوية وأفريقية. وقد بدأ هؤلاء تنظيم أنفسهم واكتسبوا خبرات التعامل مع النظام السياسي الأمريكي فيما يخص مراكز القوى والانتخابات، الأمر الذي يزيد في تأثير تنظيماتهم داخلياً. ومن هذه القوى الخبراء الأمريكيون «المستعربون» الذين تعرفوا على الوطن العربي والحضارة الإسلامية فخرجوا من سيطرة الدعاية المعادية للعرب والمسلمين وتطلعوا إلى علاقات أمريكية عربية سليمة. ومن هذه القوى يهود أمريكيون استشعروا خطورة الممارسات الصهيونية العنصرية على اليهود في أوطانهم، وبخاصة في مسألة الولاء المزدوج، ومع أنهم لا يزالون قلة وتستهدفهم الصهيونية بعدائها إلا أن أثرهم في تزايد. والأمر نفسه يصدق على بريطانيا.

نستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة وبريطانيا تستهدفان الأمة العربية بالعداء، وتعملان على مواجهة مشروع إنهاضها. وهما في هذه المرحلة من الصراع العربي ـ الصهيوني تحاربان بقوة سعيها لتحقيق هدف التحرير والاستقلال، وتتبنيان سياسة دعم الكيان الإسرائيلي قاعدة استعمار استيطاني عنصري لهما في المنطقة. وهما تحاربان بقوة نضالها لتحقيق هدف التوحيد في مستوياته المختلفة بين الدول العربية. كما أنهما تعملان على عرقلة النمو في هذه الدول وفرض التبعية الاقتصادية عليها بأساليب مختلفة منها إغراقها في الديون. وما زالتا تتمسكان بمحاولة فرض نظام الشرق الأوسط على هذه الدول.

تساؤلات تبرز في ضوء هذه النتائج:

ما هو السبيل الذي على العرب أن يسلكوه ليصلوا بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى الاقتناع بمراجعة استراتيجيتها تجاه الوطن العربي والتخلي عن اعتماد الكيان الإسرائيلي ركيزة لهما في المنطقة والوصول بهما إلى الشعور بأنه عبء إستراتيجي عليهما؟

كيف يعمل العرب لإقامة علاقاتهم بالدولتين على أساس من الندية والمصالح المتبادلة؟

ما هو السبيل للوصول بالقيادات الفكرية في الدولتين إلى التخلي عن فكرة صدام الحضارات والعداء للإسلام والقبول بفكرة تعاون الحضارات بعد تعارفها من خلال الحوار؟

كلوفيس مقصود

شكلت العملية الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر منعطفاً رئيسياً في تاريخ العلاقات الدولية سوف تكون له مضاعفات شديدة التعقيد، كما أن تداعياتها سوف تؤثر بشكل ما إيجابياً أو سلبياً في معادلة العلاقات العربية الأمريكية بخاصة ومستقبل موازين القوى الدولية بعامة.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة المصدومة بجبروتها وحصانتها أدركت أن الوحدة الوطنية التي تجلت في الأيام الأولى من بعد هذه العملية من شأنها أن تؤدي إلى مراجعة نقدية لمعظم سياساتها ومواقفها الدولية، وهذا من شأنه أن ينسحب بالضرورة على وتيرة العلاقات مع قضايا الأمة العربية والعالم الإسلامي.

نقول هذا لأن الذين قاموا بهذه العملية الساحقة اتهموا بأنهم ينتمون في معظمهم، إن لم يكن كلهم، إلى المواطنية العربية والإسلام. هذا أعطى خصوصية لمنهجية التعامل العربية مع هذه الحادثة المهولة من جهة والتعامل الأمريكي مع القضايا العربية والعالم الإسلامي من جهة أخرى.

كانت الولايات المتحدة في الأيام الأولى غير مستعدة للاستماع إلا إلى خطاب التأييد والتعاطف وكانت صماء بالنسبة إلى أي أجندة. في هذه الأثناء بالذات حاولت إسرائيل من خلال رئيس حكومتها شارون والأجهزة الإعلامية المتعاطفة مع إسرائيل في الولايات المتحدة أن تبرر محاولة أن «ما عانته الولايات المتحدة من هذه العملية الإرهابية هو نفس ما تعانيه إسرائيل من الإرهاب الفلسطيني».

هذه المحاولة الرخيصة بحد ذاتها كانت تسعى إلى إلغاء حقيقة الشهداء الفلسطينيين الذين كانوا ستة أضعاف القتلى الإسرائيليين من الوعي الأمريكي ومن حسابات إدارة الأزمة الناشئة عن عملية نيويورك وواشنطن. تسارعت الأحداث وسط غضب أمريكي عارم مما أدى في عدد من المدن الأمريكية إلى ممارسات عدوانية على جوامع إسلامية كما حصل في توليدو ودالاس وإلى اعتداءات أدت إلى مقتل عدد من العرب الأمريكيين والمسلمين والاعتداء على نساء محجبات. هذه الاعتداءات تصدت لها الجمعيات العربية الأمريكية لمكافحة التمييز والجمعيات الإسلامية الأمريكية بشكل فوري مما دفع الإدارة الأمريكية والرئيس بوش بالذات إلى التنديد بهذه الاعتداءات وإلى استصدار قوانين من شأنها اعتقال المعتدين. أكثر من ذلك فإن العرب والمسلمين

الأمريكيين تصرفوا إلى حد كبير على اعتبار أن هذا القطاع في الشعب الأمريكي هو جزء مكون للمجتمع الأمريكي وليس قطاعاً هامشياً أو متطفلاً عليه، وكان هذا التجرؤ هو حصيلة المثابرة التي ميزت العمل العربي الأمريكي وبخاصة الجمعية العربية الأمريكية لمكافحة التمييز في السنوات الماضية. إلا أن هذا لم يعن أن حوادث اعتدائية وتمييزية لن تستمر، إلا أنها لن تتمكن من أن تتمادى، بل بالعكس فإنها آخذة بالانحسار نظراً للوعي المتجدد لمساهمات العرب الأمريكيين والمسلمين في النقاش السائد والحوار القائم بين الأجهزة الحكومية والكونغرس من جهة وقيادات هذه الجمعيات العربية والإسلامية من جهة أخرى.

ومن هنا يتبين أنه رغم حصول الاعتداءات ومن ثم تقلصها، تركت بصمات أدت إلى عودة العديد من الطلاب العرب والمسلمين إلى بلدانهم رغم تأكيدات إدارات الجامعات بتوفير كل أسباب الرعاية والحماية. إلا أن ما هو أهم في هذا المضمار أن انزلاق كلمات مثل «حرب صليبية» ضد الإرهاب أدت إلى تراجع فوري واتخذت خطوات تصحيحية كانت بمثابة اعتذار أدى بالتالي إلى مشاركة علماء وأئمة مسلمين في صلوات مشتركة على كل صعيد في نيويورك وواشنطن وغيرهما من المدن الأمريكية. وبرغم رمزية المدلولات لهذه المشاركة فقد كان لها أثر إيجابي في استمرار تجرؤ العرب الأمريكيين على المطالبة بحقوقهم والتفاعل مع القطاعات الأوسع من المجتمع المدني الأمريكي في تحسسهم للمساهمات العربية الأمريكية والمسلمة للولايات المتحدة نفسها في عوالم العلم والثقافة والسياسة.

هذا فيما يتعلق بأوضاع العرب الأمريكيين والمسلمين الأمريكيين. أما على صعيد السياسة العامة إجمالاً فقد صار هناك حضور للإسلام كإسهام حضاري تاريخي وتفريق بين هذا الإسهام وبين التشويهات التي تتمثل في العملية الإرهابية التي قامت في ١١ أيلول/ سبتمبر إلى حد كبير. صار التعرف على الإسلام بمثابة ندوة أمريكية كبرى عن الإسلام، وتمثل ذلك أيضاً في الندوات الأكاديمية والمناقشات المتلفزة والإذاعية وكثير من المقالات في الصحف، بل أيضاً في قدرة الخطاب العربي الأمريكي والإسلامي الأمريكي أن يوصل إلى الرأي العام إجمالاً فكرة أن كل الأديان تقريباً فيها فئات صغيرة من الذين يشوهون حقائق المعطيات ومسلمات التجارب الروحية لكل الأديان، والتي من شأنها تأكيد حالة التنوير والسلوك وتوخي السلام.

بـول سالـم

نحن اليوم لسنا في صدد إدانة. إن أهمية هذه الندوة ليست إدانة أو أخذ موقف. كلنا ندين الإرهاب وندين الإرهاب الآخر والصراعات القديمة التي ولدت ضحايا بالآلاف وعشرات الآلاف. هدفنا أن نفهم بشكل أعمق ما سمي السلوك الخارجي أو السياسة الخارجية الأمريكية قبل حدث ١١ أيلول/ سبتمبر. وكل الذين تكلموا قبلي أضاءوا كثيراً هذه المسألة. أريد أن أضيء ناحية مختلفة قليلاً، أولاً أننا نتصور خطأً الولايات المتحدة وكأنها شيء موحد وفيها سياسة موحدة وقرار واحد.

الولايات المتحدة قارة والسياسة في الولايات المتحدة حلبة أكثر مما هي قرار بمؤسسة أو بقيادة أو بشخص. وهذا أمر معروف ولكن في محطات كهذه نتوهم أن هناك شيئاً موحداً وأن هناك سياسة واضحة كثيراً، وهذا الأمر أعتقد غير دقيق خاصة في المرحلة التي نتكلم عنها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقبل ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كان هناك كثير من الوحدة على صعيد السياسة الأمنية والخارجية الأمريكية التي حتمها الصراع مع الاتحاد السوفياتي، وتترجمت إلى سياسات عديدة حول العالم. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة عشر سنوات تبحث عن سياسة خارجية وسياسة أمنية. هذا الأمر لا يعني أنه لم تكن هناك تدخلات وأمور كثيرة في السياسة الخارجية، ولكن وحدة الرؤيا كانت ولم تزل حتى ١١ أيلول/ سبتمبر مفقودة. والمثل الذي أعطيه أن الفلسفة الوحيدة التي اخترعتها أمريكا هي الفلسفة البراغماتية التي تأخذ مجموعة من مواقف وأحداث ومصالح، وتتعاطى معها كمصالح متفرقة ومواقف متفرقة. ممكن بعدئذ أن تجمع كل هذه المواقف في تصور سياسي ما وليس العكس، يعني ليس هناك سياسة موضوعة تترجم كل مواقف أمريكا، هذه الفلسفة البراغماتية هي من صميم العقلية الأمريكية. وبرهنت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أن الأمن الكروي ربما لا علاقة له بأمن الولايات المتحدة. الأمر الآخر أن هيئة الجيش الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كانت استراتيجيته خوض حربين في وقت واحد، حربين محليتين، إلى حد ما عاديتين (conventional): حرب العراق ويمكن حرب أخرى ككوسوفو أو غيرها في الوقت نفسه، هذا كان من صميم التخطيط الأمريكي، وكان ناجحاً في تجربة العراق (ناجحاً بالنسبة لهم) وأما أيلول/ سبتمبر فأيضاً دحض مقولة أن حربين على جبهتين ستؤمن أي أمن لأمريكا. ونلاحظ أنه كان هناك تخوف من

الإرهاب أو ما يسمى الإرهاب الدولي وكان يتصاعد حتى قبل ١١ أيلول/ سبتمبر كهم أساسي في التخطيط المخابراتي والتخطيط العسكري الأمريكي. وجاء الحدث ليؤكد هذا التوجه وأكيد أنه سيعطيه دفعاً كبيراً جداً. فالفكر العسكري والتخطيط والعمل العسكري كان إلى حد ما بهذه المعالم الأساسية واضحاً أنه سيتأثر بشكل جذري بما حدث. الشق السياسي أقل وضوحاً بأشواط، يعني حاول جورج بوش الأب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي خلق مفهوم نظام عالمي جديد. لقد تأكد بأنه لا جورج بوش الأب عنده فكرة ما هو هذا النظام العالمي الجديد ولا المفكرون الذين حاولوا في المراحل الأولى أن يضعوا أسساً لنظام عالمي جديد. وأتى عهد كلينتون ـ غور وانتخابات كلينتون الأولى وأجواء أمريكا في التسعينيات لتضع السياسة الخارجية وأهميتها من الأولويات البعيدة جداً من السياسة وصنع القرار في أمريكا. وفعلاً حتى اليوم عشرات من الباحثين يحاولون أن يعرفوا ما هي السياسة الخارجية لعهد كلينتون، ولا يوجد جواب، هناك ردود فعل، كوسوفو من هنا، الصومال من هنا، مجموعة أحداث حاولوا أن يفهموها كسياسة خارجية، ولكن فعلاً لم يكن هناك سياسة خارجية واضحة. ومن اللافت أن الولايات المتحدة التي هي أكثر البلدان تأثيراً في السياسة الدولية هي أقل المجتمعات اهتماماً أو اكتراثاً بالسياسة الخارجية أو بالعالم، وهذا أمر في بلد مثل أمريكا حيث رئيس الجمهورية يستيقظ صباحاً ويقرأ ما هو رأي الناس كل يوم ويحدد سياسته.. أمر مؤثر جداً. فرئيس الجمهورية ليس همه السياسة الخارجية أو أمن العالم أو أمن أمريكا في العالم، بل همه الانتخابات ووضعه، وبالأخص في عهد كلينتون وربما أيضاً عهد بوش ـ تشيني وغيره. فنظام عالمي جديد غير موجود فعلاً. ليس من شك في أن الأمم المتحدة في التسعينيات وبعد حدث ١١ أيلول/ سبتمبر غير مكترثة بدور الأمم المتحدة، بل بشكل جذري مهتمة بمصالحها المتفرقة حول العالم، فإذا تطابقت مع أجواء الأمم المتحدة واستطاعت أمريكا أن تخرج سياساتها من خلال الأمم المتحدة كان أجدى، وإلا فإن أمريكا كعملاق ستعمل ما هو في مصلحتها. ما هو دور أمريكا؟ أمريكا لا تعرف ولم تكن تعرف في التسعينيات أهي بوليس العالم؟ أهي دولة كبيرة بين الدول لها هموم التجارة العالمية والانكفاء إلى التسلية والحياة الترفيهية؟ أم هي إمبراطورية؟ لعل فيها سياسات واسعة وكبرى. هذا الأمر لا يحدث في أمريكا، فأنبه بأننا نحن البعيدين عن أمريكا لا نتصور أن أمريكا تدري ما تفعل، وأن عندها دوراً ونحاسبها على هذه السياسة. أمريكا نفسها

تتفاعل وهناك تيارات وأمور كثيرة تتفاعل في هذه القارة الكبرى وهذا النظام السياسي المفتوح.

مجدي حماد

أبدأ مداخلتي بملاحظتين:

الملاحظة الأولى ذات طابع منهجي نظري، وهي تتصل بالمأزق الذي تواجهه دراسات استشراف المستقبل في ضوء الحدث الأمريكي:

ـ فهل كان هناك من يجرؤ على الخيال، وتوقع حدوث ما حدث؛ سواء من حيث الحجم أو من حيث النوع، وبخاصة أن الفاعل لا يزال مجهولاً، وليس هناك أي هدف سياسي معلن؟ ولا شك أن هذه المشكلة تواجه أجهزة الاستخبارات كما تواجه مراكز دراسات استشراف المستقبل.

ـ وكيف يمكن توقع ما يمكن أن يحدث، في حرب يقال إنها ستمتد لسنوات طويلة، بينما الهدف غير محدد.. وغير محدود أيضاً؟

ـ وكيف يكون الأمر كذلك وليست هناك إمكانية للقياس على السوابق، وما حدث لا سابقة له؟

أما **الملاحظة الثانية فهي ذات طابع تطبيقي عملي**، وأساسها أن أية مواقف سياسية تنطوي دائماً على مخاطر وفرص، فكيف يمكن أن تنتهي هذه الحلقة النقاشية إلى مجموعة من التصورات، يمكن أن يستفيد منها صانع القرار السياسي العربي والإسلامي، بشأن تقليص المخاطر وتعظيم الفرص في هذه المواجهة، التي لا يسهل تصور إلى أين تقود البشرية؟

فإذا انتقلت إلى استخلاص خبرة السياسة الأمريكية في العقد الماضي، فإنه يمكنني الإشارة إلى موقفين:

الموقف الأول ـ عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، عندما أعلن تدشين «نظام عالمي جديد»، عام ١٩٩١، حيث أكد أنه مثلما كان القرن المنصرم ـ أي القرن العشرين قرناً أمريكياً، فإن القرن القادم ـ أي القرن الحالي ـ ينبغي أيضاً أن يكون قرناً أمريكياً. وهو بهذا التوجه كان يشير إلى حصد نتائج انتهاء الحرب الباردة، بعد هزيمة القطب السوفياتي وكتلته وعقيدته، ومن ثم تحقيق التطابق بين الأمركة والعولمة.

والموقف الثاني ـ عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، حيث

أعلن في مناسبات متعددة ان الولايات المتحدة لن تفعل إلا ما يحقق مصالحها هي، ووفقاً لرؤيتها هي، وبما يصون مستويات معيشة المواطنين الأمريكيين. وقد حدث ذلك تجاه اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ـ ومعاهدة الانحباس الحراري ـ ومعاهدة كيوتو.

وفي ضوء هذه الخبرة يمكن النظر إلى ما يمكن أن تأتي به الأيام القادمة، وبخاصة إذا وضع في الاعتبار ان الولايات المتحدة لا تهتم بالعالم وبقضاياه، تحديداً الرأي العام الأمريكي، إلا في حال من اثنتين أو كلتيهما: **الأولى** ـ وفاة مواطنين أمريكيين، كما حدث في فيتنام وفي لبنان، **والثانية** ـ تأثر مستويات معيشة المواطنين الأمريكيين، كما حدث في حرب ١٩٧٣، حيث اصطف الأمريكان في طوابير لتزويد سياراتهم بالوقود. ويجيء الحدث الأمريكي فيجمع بين الأمرين معاً، بل لقد اقترنا بدرجة عالية من الإهانة والإذلال لرموز قوة الدولة الأعظم، وعناصر عظمتها، من خلال عملية منظمة بطريقة بارعة، بينما الفاعل مجهول. وهذا الفاعل المجهول حقق سيطرة فعلية على الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن ساعتين كان في إمكانه أن يفعل خلالهما ما يريد.

وهكذا تأكد للرأي العام الأمريكي أن الأمريكيين جزء من هذا العالم الواسع، وان الصراع الحقيقي بين البشر يدور على الأرض، ولا يحلق في السماوات المفتوحة والفضاء المجهول، حتى تلاحقه بحرب النجوم أو بدرع الصواريخ! إن نظرية الأمن القومي الأمريكي تبنى ـ من واقع المعطيات الجيوبوليتيكية والتاريخية ـ على أساس حماية المصالح الأمريكية وحماية المواطنين الأمريكيين «في الخارج»، وتجيء فكرة الدرع الصاروخي تأكيداً لذلك «اليقين» الذي لا يتصور خطراً جدياً ينبع «من الداخل». ويساعد على ذلك أن هناك وجوداً أمريكياً قوياً على امتداد العالم، في كل مكان وفي كل مشكلة، لضبط التفاعلات بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية.

وقد تدعم هذا التوجه الاستراتيجي، بعد انتهاء الحرب الباردة، على امتداد السنوات العشر الماضية، بجوهر أطروحتي صدام الحضارات ونهاية التاريخ، وكلتاهما تعتبر أساساً فلسفياً إضافياً للسياسة الخارجية الأمريكية، مع ما يمكن أن يقوم بينهما من تناقض، على النحو الذي أشار إليه د. غسان سلامة، ولكنهما يمثلان تيارين تاريخيين في العمل الأمريكي الخارجي.

وفي ضوء هذه المعطيات الجيوبوليتيكية والتاريخية والفلسفية، يمكن

القول إن السلوك الأمريكي سيلتزم من حيث الجوهر بمبدأ «وحدة الحضارة الغربية» - التي تنتمي إليها إسرائيل - في مواجهة «الغير» - أو «الأغيار»، بالمعنى العبري الصهيوني. وهنا ينبغي إدراج تصريحات بوش بشأن الحرب الصليبية، وبيرلسكوني بشأن سمو الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية، واعتبارها بمثابة تعبير دقيق وصادق عن حقيقة الموقف الغربي.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول إن المحاولات الأمريكية الجارية لبناء تحالف تكتيكي في مواجهة الإرهاب، ستلتزم بالمنهج البراغماتي في مرحلة أولى، ولهذا تقدم الاعتذارات الرسمية من أعلى المستويات للعرب وللمسلمين، مع ملاحظة أن العنصرية متفشية في الشوارع، حيث يعتبر كل عربي أو مسلم إرهابياً محتملاً. ولكن في مرحلة تالية سيتأكد التحالف الاستراتيجي الغربي.

ولذلك من المتوقع أن تتسع وتتعمق مشكلة المعايير المزدوجة، وبخاصة أن الولايات المتحدة قد استعادت سياسة حافة الهاوية، وأكدت أنه ليس هناك مواقف وسطى: إما الوقوف مع الولايات المتحدة.. أو مع الإرهاب، تماماً كما كان جون فوستر دالاس يؤكد أن سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي هي «سياسة لا أخلاقية»، لأنه إما أن يكون المرء مع الولايات المتحدة.. أو مع الشيطان!

ولهذا فإن من المتوقع أن تكون هناك عودة إلى نوع جديد من الحرب الباردة لأن مجموعات عديدة من الدول قد تتفق مع الولايات المتحدة في الأجلين القصير والمتوسط، وبخاصة لتجنب رد فعل حاد وعصبي من تأثير الصدمة الأمريكية، ولكنها ستبدأ في النظر إلى مصالحها الخاصة التي تتناقض مع الهيمنة الأمريكية وفكرة القطب الأوحد، وفي هذا السياق تجيء دول مثل روسيا والصين، وحتى الهند، وفي مرحلة لاحقة دول الاتحاد الأوروبي، وربما اليابان. كما تجيء مجموعة من الدول العربية والإسلامية.

ومن المتصور أن تتصاعد حدة المقاومة والمواجهة، لأن الولايات المتحدة قد تنتهز هذه الفرصة لبناء «نظام عالمي جديد» بالفعل، يكرس وضعها كقطب أو حد لهذا النظام.

عصام نعمان

دشّن الزلزال الذي ضرب الولايات المتحدة في ٢٠٠١/٩/١١ حقبة جديدة في تاريخها، بل في حاضر العالم المعاصر ومستقبله. انها المرة الاولى التي «يتذوق» فيها الشعب الأمريكي طعم الحرب على أرضه، وينهزم فيها أمام

عدو مجهول يطلق عليه اسم «الارهاب».

غير أن ما اصاب الولايات المتحدة أصاب العالم كله. كأنما امريكا هي قلب العالم ومحرك فعالياته. فقد أغلقت البورصات في جميع العواصم غداة الحدث ابوابها بسرعة متناهية، وتعطّل قسم كبير من خطوط المواصلات الدولية، فيما أصيب القسم الآخر بارتباك شامل. وانكمش الاقتصاد الامريكي بنسبة ملحوظة نتيجة الضربة القاسية التي تلقاها قطاعا التأمين والطيران، فانعكس ذلك بمقادير متفاوتة على اقتصاد اوروبا واليابان وسائر الأسواق العالمية.

لأن آثار الزلزال ومضاعفاته عالمية فقد باشرت الولايات المتحدة لتوها معالجتها على مستوى دولي وفي ميادين شتى. من شأن هذه المقاربة ان تنعكس بأشكال متعددة على العرب والمسلمين. فهم ليسوا مَن أشارت إليهم أصابع الادارة الامريكية بالاتهام منذ الساعات الأولى للحدث فحسب، بل هم أيضاً أبرز الجهات التي ستواجهها الولايات المتحدة بالكثير من الطلبات والتدابير والمهام في حربها الطويلة الغامضة على الإرهاب.

إن تحديات كبرى تواجه العرب والمسلمين في مطالع القرن الحادي والعشرين الذي بدأ فعلياً في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. كما ان متطلبات كثيرة سوف تنشأ. فكيف تراها تكون استجابتهم ومواجهتهم لها؟

فسّرت الولايات المتحدة انهيار الاتحاد السوفياتي بأنه نهاية سعيدة للثنائية القطبية والحرب الباردة، وتكريس علني لانفرادها بزعامة العالم. منذ ذلك التاريخ أخذت نخبتها السياسية وإدارتها بشخص جورج بوش الأب تتحدث عن «نظام عالمي جديد» تنعقد لها فيه راية الزعامة والهيمنة.

انعكس هذا التبدل المؤثر في موازين القوى على الأمم المتحدة حيث باشرت واشنطن سياسة هجومية قوامها القليل من التحاور والتشاور والمشاركة والمزيد من الانفراد والتصلب والغطرسة.

فقد ثابرت على سياسة الامتناع عن تسديد متأخراتها المالية لخزينة المنظمة الدولية التي كانت بلغت أكثر من ١,٧ مليار دولار.

وتشددت في سياسة فرض الحصار والعقوبات على العراق وليبيا وإيران (والسودان لغاية آخر شهر ايلول/سبتمبر الماضي).

وتخلت عن «بروتوكول كيوتو» المتعلق بحماية البيئة بسبب عدم تحميله بلدان عالـم الجنوب مسؤولية أكبر في معالجة التلوث الناجم عن استهلاك الطاقة، رغم انها تستهلك وحدها ٢٥ في المئة من مجمل الطاقة في العالـم، وانها بعملها هذا تكون مسؤولة وحدها عن ٢٥ في المئة من اجمالي بث غازات ثاني اوكسيد الكربون (انظر مقالة نوربرت وولتر في **انترناشيونال هيرالد تريبيون** تاريخ ١٢/٦/٢٠٠١).

وقررت تجاوز معاهدة الحد من الصواريخ البالستية (ABM) الموقعة العام ١٩٧٢ والاستعاضة منها بمشروع الدرع الصاروخية وسط سخط الاتحاد الاوروبي والاتحاد الروسي.

وجاهرت بمعارضتها مشروع بروتوكول للحد من الأسلحة الجرثومية مبنياً على معاهدة الأسلحة الجرثومية للعام ١٩٧٢.

وفرضت مناطق محظورة على الطيران في شمال العراق وجنوبه من دون اي ترخيص من مجلس الأمن الدولي، وبعمليات قصف جوي شبه يومي بالاشتراك مع بريطانيا للقواعد العسكرية والمنشآت المدنية العراقية.

ودعمت اسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بعناد وسخاء لا سابق له في تاريخ العلاقات الدولية، وحمتها دائماً باستخدام حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة.

وانسحبت أخيراً من مؤتمر دوربان المناهض للعنصرية والعبودية في محاولة مستميتة لمنع إدانة الصهيونية بما هي وجه الميدالية الآخر للعنصرية.

من كل وجوه هذا التناقض الفاضح بين ما تدعو إليه الولايات المتحدة وتمارسه في الداخل من مبادىء وقيم وحقوق انسان وديمقراطية، وما ترطن به وتمارسه في الخارج من تدخلات وانتهاكات ضد حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ومن تأييد للنظم الديكتاتورية والهيمنة على الدول والامم المستضعفة، يتشكل الوضع الدولي لأمريكا عشية زلزال ١١ ايلول/ سبتمبر الماضي.

الحقيقة أن ما يبدو اليوم وكأنه وقائع حية ثقيلة الوطأة كان توقعها نعوم تشومسكي، المفكر والكاتب الامريكي اليهودي الأشهر في عدائه للصهيونية في كتابه **إعاقة الديمقراطية** *(Deterring Democracy)* فالفكرة المركزية في تفكير تشومسكي هي وجود نظام امريكي كوني هو نفسه «نظام العالـم الجديد»،

و«اي تحدٍ له لا يمكن التسامح حياله: فكل عمل من جانب الولايات المتحدة يهدف (في رأي قادتها) لتعزيز نظامها وايديولوجيتها هو، والحالة هذه، عمل دفاعي».

وقد سرد تشومسكي في كتابه الصادر العام ١٩٩١ مجموعة من «الموجبات» استقاها من الوثيقة التأسيسية المفتاحية للحرب الباردة، مضموناً وآليات، وهي وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي الرقم ٦٨ للعام ١٩٥٠ والتي رفعت عنها واشنطن غطاء السرية في العام ١٩٧٥، وأبرز ما فيها:

ـ تعبئة الرأي العام الامريكي لتأييد «حكومة رعاية الأغنياء وكبار المستثمرين» وتخويفه من «امبراطورية الشر» السوفياتية لضمان موافقته على التوظيف والاستثمار في الصناعات العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة لمصلحة أصحاب الامتيازات وعلى حساب المتطلبات الاجتماعية وتنمية القطاعات الشعبية المختلفة.

ـ إبقاء الرأي العام مستنفراً ومشدوداً الى خطر مجموعة من الغيلان ابرزها القدرة النووية السوفياتية، ومنظمات الإرهاب والتهريب، والخطر على المصالح الامريكية من صعود القوميات المتطرفة.

ـ اعتبار الجزيرة العربية اكبر مستودع للاحتياطات النفطية التي يقتضي «دمجها بالنظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة(. . .) انها مصدر مذهل للقدرة الاستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم ».

ـ خوف الولايات المتحدة من صعود القوميات المستقلة المتطرفة لأنها «الفيروس» الذي سوف يعدي سائر البلدان و«التفاحة الفاسدة» التي سوف تلوث سائر أنحاء منطقة الشرق الأوسط».

ـ إقامة الاقتصاد السياسي للهيمنة على أساس اخضاع جميع مصالح الدول والشعوب لحاجات اولئك الذين يسيطرون على قرارات التثمير (Investment Decisions).

ـ اعتماد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسيلة إشاعة الاضطرابات والإرهاب وإعداد الانقلابات لسد الطريق على القوى التحررية الصاعدة، ومثالها «الديمقراطي» كان دائماً بسيطاً ومباشراً: «أنت حر لتفعل ما تريد ما دمت تفعل ما نريدك ان تفعله»!

هذا هو سجل الولايات المتحدة عشية انقضاض الزلزال على رمز

اقتصادها، وهو الأكبر في العالم: برجا مركز التجارة الدولي، وعلى رمز قدرتها العسكرية الأعظم في المعمورة: مبنى «البنتاغون».

المحور الثاني

خير الدين حسيب

وننتقل الآن إلى المجموعة الثانية من الأسئلة حول **مؤشرات بناء ـ أو إقرار «نظام دولي جديد»** وتتضمن الأسئلة التالية:

١ ـ إلى أي حد يعكس الجدل الدائر في بعض الدوائر الأكاديمية (في مراكز البحث) والسياسية (داخل الحزب الجمهوري)، والسلوك الخارجي والتصريحات السياسية ولهجة الإعلام الأمريكي في عهد كلينتون، وبالأكثر في عهد بوش، إلى أي حد يعكس كل هذا «حالاً إمبريالية» أو توجهاً إمبراطورياً تحت التأسيس؟

٢ ـ إلى أي درجة كان يفيد أمريكا «إيقاف العلاقات العادية» بين الدول، وتجميد توازنات القوة القائمة، وفرز الساحة الدولية وهي تستعد لتثبيت مكانة دولية جديدة على قمة النظام الدولي، أو خارج النظام الدولي؟

٣ ـ هل يمكن بعد الهجوم واستخدام أمريكا أساليب قصوى في الضغط على الدول (مثل التهديد بتدمير باكستان ذرياً واقتصادياً وسياسياً)، أن يعود النظام الدولي إلى العمل طبقاً لقواعد عمل «ما قبل الهجوم»؟

٤ ـ هل كانت عبارات سياسية أمريكية من قبيل «الحرب الصليبية»، والحرب العالمية الجديدة»، مجرد زلات لسان أم مفردات واعية لخطاب أمريكي جديد حول النظام العالمي؟

٥ ـ ماذا تعني سنوات طويلة من الحرب؟

وسنوات طويلة من تقييد الديمقراطية وحرية التعبير والإعلام في أمريكا والعالم؟

وسنوات طويلة من التعبئة القصوى للشعب المتشدد داخل أمريكا وفي الغرب؟

وسنوات طويلة من إخضاع العالم «لحال عالمية واحدة»؟

وسنوات طويلة من القمع على الصعيد الدولي، وتحريم الاحتجاج على الفقر أو الهيمنة... إلخ؟

٦ - هل يعني كل ذلك: محاولة جديدة لتشييد أسس «نظام دولي جديد»، بعد تحييد جميع المعوقات الداخلية والخارجية؟

٧ - ما هي أهداف الحرب الأمريكية أ - بن لادن وطالبان؟

أم ب - السلاح النووي الباكستاني؟

أم ج - إيران والعراق؟

أم د - تطويق روسيا والصين.

أم هـ - الوصول إلى نفط بحر قزوين؟

أم و - كل هذه الأهداف مجتمعة أو متفرقة؟

٨ - ما هي حسابات القوى الكبرى حيال الحرب الأمريكية، وكيف يمكن أن تستثمرها؟

أ - دول الاتحاد الأوروبي

ب - روسيا

ج - الصين

هل ترغب هذه الأطراف الثلاثة في مشاركة أمريكا حربها للمشاركة في حصد نتائجها معها؟

أم ترغب في توريطها في المستنقع الأفغاني على خلْفية تناقضاتها معها؟

أم لتحقيق أهداف خاصة بها في غمار الحملة الأمريكية؟

عصام نعمان

النظام الدولي الجديد ليس، اذاً، الاّ «نظام العالم الجديد»، اي نظام الولايات المتحدة ذاتها. وهو منظومة كونية على مستويات التنظيم الاجتماعي والسلطة والايديولوجيا والنفوذ والقواعد العسكرية بما يؤدي الى الهيمنة الشمولية.

«نظام العالم الجديد» هذا بدّل عدوه التقليدي، الشيوعية، بعد انهيار

الاتحاد السوفياتي، بالاسلام. صموئيل هانتنغتون، صاحب نظرية صدام الحضارات يبشر بها مذ اصدر كتابه العام ١٩٩٣ ليبني المسؤولون واهل القرار في الولايات المتحدة على الشيء مقتضاه.

يقول هانتنغتون: «ان الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية أيضاً. فالحضارات تتمايز الواحدة عن الاخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، والاهم بالدين. «وعندما يصل هانتنغتون الى الدين، لا يكتم عواطفه تجاه الاسلام. يقول: «ليس صحيحاً أن الإسلام لا يشكّل خطراً على الغرب، وان المتطرفين الاسلاميين فقط هم الخطر. ان تاريخ الاسلام، خلال أربعة عشر قرناً، يؤكد بانه خطر على اية حضارة واجهها، خاصة المسيحية» !

الخوف من الاسلام والتخويف به لا يقتصران على هانتنغتون، ذلك ان الخائفين والمخوّفين كثر، وبينهم العديد من المفكرين والاساتذة الجامعيين والصحافيين والسياسيين. وفي صفوف هؤلاء عدد وفير من الدعاة الصهاينة الذين آلوا على أنفسهم تشويه صورة العرب في الغرب، والحؤول دون قيام اي شكل من أشكال التفاهم والتعاون بين العرب وأمريكا.

الرئيس بوش نفسه أسهم في حملة التخويف بقوله ان الحرب على الإرهاب هي «حملة صليبية». هذه ليست زلة لسان بل تعبير فصيح عن موقف انطلق من ضميره المتعب.

غير ان اتهام الإسلام والمسلمين بأنهما يقفان وراء الإرهاب محرج ومكلف للولايات المتحدة. محرج لوجود اكثر من سبعة ملايين مواطن امريكي مسلم لهم حق دستوري بالمساواة امام القانون وبحمايتهم من شرور التمييز العنصري. ومكلف لأن تكتل المسلمين مع أقليات اخرى وازنة يجعل منهم قوة انتخابية يحسب لها حساب، وبخاصة بالنسبة لجورج بوش المصمم على تجديد ولايته في العام ٢٠٠٤.

العرب والمسلمون مستهدفون في وجودهم ومصالحهم ومصيرهم. كان ذلك حقيقة بازغة قبل الحدث الامريكي، وأصبح يقيناً بعده.

انهم مستهدفون في منطقة الوسط الاسلامي الكائنة بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير. فيها ستجري أولى حروب القرن وربما آخرها أيضاً، وفي ميادينها السياسية والاقتصادية والثقافية تثور تحديات واستجابات وتتصادم أقدار ومصائر.

أولى ضحايا الصدام، صدام المصالح والثقافات والطموحات، سيكون نظام طالبان. انها وجبة سريعة على الطريقة الامريكية تقدمها الولايات المتحدة لنفسها، على ان تعقبها لاحقاً اطباق والوان في ولائم باذخة تليق بالامبراطورية العظيمة التي لا تغرب الشمس عن قواعدها ومصالحها ونقاط رسوها.

في حمأة هذا الصراع المحتدم، بل هذه الحرب الطويلة، كما سماها جورج دبليو بوش، ماذا تراها تكون تحديات الحاضر؟

أبرز التحديات ثلاثة: التحدي الامريكي، وهو يغّص بصدام مصالح وصدام ثقافات وصدام طموحات. والتحدي الصهيوني، وهو يضج بصدام قوميتين وصدام مصالح وصدام أدوار. وتحدي الانحطاط العربي، وهو يمور بارادة التغيّر للنهوض والانعتاق من حالة الركود والنفاق والفساد.

التحدي الامريكي هو الأخطر والأشمل. امريكا باتت امبراطورية، لعلها الأقوى والأعظم في تاريخ البشرية. والامريكيون باتوا، على حد قول توماس دونالي، نائب مدير «مشروع القرن الامريكي الجديد»، «معتادين على ادارة العالم» (**انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢٢/٨/٢٠٠١**). وجودهم الامبراطوري منشور في كل انحاء المعمورة: في اوروبا والشرق الاوسط وشرق آسيا ونصف الكرة الغربي. وهو وجود يحمي مصالح استراتيجية عسكرية واقتصادية وثقافية واسعة وبالغة الاهمية.

هذه الامبراطورية يهمها ان تبقى «القوة العسكرية الاعظم (Superpower) في العالم الى آخر الزمن»، على حد قول الكولونيل اندرو باشيفيتش استاذ العلاقات الدولية في جامعة بوسطن.

إسقاط نظام طالبان هو مجرد مقدمة لغرض أكبر. إنه تشديد القبضة على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم الزاخر في الخليج امتداداً الى موقعها الجديد الواعد في بحر قزوين.

هذا ما يفسر تواطؤ روسيا بفتحها أبواب جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان واوزبكستان وطاجيكستان) كنقاط وثوب للقوات الامريكية الجوية والبرية على نظام طالبان الذي يعاديها كما بات يعادي أمريكا.

الصين تبدو مشاركة بسكوتها عن العملية الامريكية الكبرى. ادوارد سعيد يذكرنا (**الحياة**، ٢٣/٩/٢٠٠١) بـ «ان الصين ستدرك الولايات المتحدة

على صعيد استهلاك النفط»، ذلك ان اقتصادها ـ كما يؤكد خبراء دوليون ـ سيصبح الاكبر في العالم قبل العام ٢٠١٥.

امريكا ستنتهز فرصة الرد على الضربة الزلزالية لتعيد صياغة موازين القوى وعلاقاتها والخارطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي على نحوٍ يؤمن لمدى قرن من الزمن حاجاتها الاستراتيجية من النفط والغاز.

ان نظرة إحصائية خاطفة على هذا الموضوع كافية لإبراز أهميته البالغة. فالولايات المتحدة تعتمد على استيراد النفط لسد اكثر من نصف حاجاتها الاستهلاكية. وسوف تزداد هذه الحاجة، حسب تقديرات «مركز دراسات الطاقة العالمي» في لندن، لتصل الى حدود ثلثي كمية الاستهلاك الامريكي في العام ٢٠٠٥. وثمة تقدير آخر بأن يزداد اعتماد العالم على انتاج منظمة اوبك لسد نصف احتياجاته من النفط بحلول العام ٢٠٢٠. هذا الإنتاج سوف يرتكز في ست دول فقط من اعضاء اوبك، كما يقع نحو ٨٨ في المئة من الطاقة الانتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج (انظر كتاب حسين عبد الله: **مستقبل النفط العربي** الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العام ٢٠٠٠).

ثمة سبيلان امام واشنطن لتدويم تحكمها بالنفط العربي:

ـ استمرار الوجود العسكري الامريكي في الخليج وتعزيزه.

ـ استمرار اسرائيل في لعب دورها التقليدي كشرطي إقليمي قامع لدول الطوق العربية ومستنزف لقدراتها ومجهوداتها التنموية من خلال صدامات وحروب إقليمية.

في هذا السياق بات ضرب العراق الخطوة التالية في مخطط بوش الطويل الامد. ألم يصرح وزير دفاعه دونالد رامسفلد ان «المشكلة اكبر بكثير من بن لادن»، وان على الولايات المتحدة «تجفيف المستنقع الذي يعيش فيه الإرهابيون»، ملمحاً بذلك الى العراق؟

مع ذلك ثمة فرصة في الوقت الحاضر، والى مدى عشر سنوات، يستطيع العرب ـ بعضهم على الأقل ـ اغتنامها ليستخدموا سلاح النفط على نحو يحفظ كرامتهم وحقوقهم ومصالحهم.

الفرصة تتيحها أزمة الطاقة بما هي النقص، غالباً، في امدادات النفط. او لعلها، في اختصار، عدم تناسب العرض مع الطلب. فالطلب كبير

ويتزايد باستمرار، بينما العرض محدود ويتضاءل باطراد.

الطلب يتزايد بوتيرة متسارعة على الوقود لإنتاج الكهرباء والتدفئة والتبريد وبنزين السيارات والطائرات، في وقت تشير المؤشرات والاحصائيات الى ان قدرات الانتاج الإضافية لمصدري النفط غير كافية لمواجهة مضاعفات الأزمة.

هذه الوقائع والمؤشرات كشفها أخيراً تقرير مسهب عن أزمة الطاقة اعدّه «معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة» في جامعة رايس الذي خلص الى التأكيد بان الآليات والاجراءات والمبادرات السياسية التي كانت تلجأ اليها الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية لسد النقص المتزايد في الطاقة لم تعد فاعلة ولا كافية بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط وسائر مصادر الطاقة لدرجة فاق معها كثيراً قدرات الإنتاج الإضافية لمصدري النفط، ومن ضمنهم المملكة العربية السعودية.

هذا الوضع يوفر فرصة اخرى، كما في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، من شأنها ان تتيح للعالم العربي - اذا ما تحرك متضامناً بعزم وحنكة - ليمارس ضغوطاً اقتصادية ودبلوماسية على البلدان المستهلكة في الغرب قبل ان تدخل مناطق جديدة غير عربية او غير ايرانية حلبة الانتاج التجاري بصورة كاملة. هذه الفرصة لن تستمر الا لفترة قصيرة نسبياً: من ثلاث الى عشر سنوات. انها فرصة في متناول اليد لأن الولايات المتحدة تجد نفسها في ورطة دبلوماسية واقتصادية مع العالم العربي الامر الذي يفسد التوصية التي اطلقها تقرير معهد جيمس بيكر بأنه «ينبغي ان تجري الولايات المتحدة مراجعة عاجلة لسياساتها تجاه العراق».

النفط ليس سلعة استهلاكية فحسب بل مصدر عائدات مالية ضخمة أيضاً. من هنا تنبع حاجة امريكا الى التحكم به من جهة، ومن جهة اخرى حرمان الدول المارقة منه (العراق وسوريا وايران). هذا ما يفسر سعي واشنطن الى التحكم بالنظام المصرفي العالمي من خلال قرار الرئيس الامريكي تجميد الودائع المالية لسبع وعشرين «منظمة إرهابية وقائداً إرهابياً» وثلاث جمعيات خيرية في المصارف الامريكية، مع صلاحيات إضافية لوزارة المالية لفرض عقوبات على اي جهة او مؤسسة ترفض التعاون مع امريكا في هذا السبيل. بل هذا ما يفسر مبادرة واشنطن لحمل مجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرار الرقم ١٣٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٩ الذي تتحكم فيه تركيز مفاعله وتحديد إجراءاته.

إنه قرار يسهم في بناء «التحالف الدولي ضد الارهاب» على الصعيد المالي كونه يقضي بفرض عقوبات على الدول التي تمتنع عن قطع كل دعم مادي ولوجستي عمن ستقول امريكا انها شبكات ارهابية، او ترفض التعاون في حملة مكافحة الارهاب. هل كان السفير الفرنسي جان دافيد ليفيت، رئيس مجلس الامن وقتئذٍ، مغالياً عندما وصف القرار بأنه «صناعة للتاريخ»؟!

من الصعب تقدير مدى استجابة الدول العربية لِ «موجبات» التحالف الدولي ضد الارهاب وقرار مجلس الأمن الأخير. ما يمكن التكهن به، في الوقت الحاضر، هو الآتي:

- استعداد معظم الدول العربية للتعاون مع الولايات المتحدة على صعيد تبادل المعلومات الاستخباراتية في ما يخص المشتبه بهم وبالتالي المتهمين بتفجيرات ٢٠٠١/٩/١١.

- استعداد معظم الدول العربية للاستجابة لموجبات قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٣٧٣ في كل ما يخص الارهابيين والمتهمين بالارهاب الذي ليس له علاقة بنضالات المقاومة المشروعة ضد اسرائيل.

- ثبات معظم الدول العربية في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للتفريق بين المقاومة والإرهاب بإعطاء تعريف محدد للمصطلح الأخير.

- تصلّب سوريا والعراق ولبنان وليبيا وفلسطين في رفض اي تدابير للنيل من منظمات المقاومة بدعوى علاقة بعض كوادرها بالارهاب الدولي، وتصلب هذه الدول في رفض الربط بين الارهاب والإسلام.

- معارضة معظم الدول العربية، ولا سيما الدول المشار اليها آنفاً، ضرب اي دولة عربية بدعوى علاقتها بالحدث الامريكي أو بأعمال الارهاب الدولي عموماً.

- معارضة معظم الدول العربية الاشتراك في حملة عسكرية على افغانستان.

- جنوح بعض الدول العربية، تحت ذريعة التصدي للارهاب الدولي، الى تشديد تشريعاتها وسياساتها المقيدة لحرية التعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية.

عبد الإله بلقزيز

كائناً من كان الذي خطّط لتفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ونفّذها،

فإن السؤال الذي بات يفرض نفسه اليوم على الرأي العام العالمي وعلى صنّاع القرار في سائر الدول هو: ما هي أهداف الحملة الأمريكية التي تتخذ لها عنوان: «مكافحة الإرهاب» وتصفية شبكاته وقواعده؟ ولعلّ من بين أهم الأسباب التي تدفع إلى تجاهل السؤال الابتدائي والبديهي في هذا الموضوع، وهو: من يقف وراء التفجيرات؟، إن الإدارة الأمريكية لم تعن به على الإطلاق، ولم تقف طويلاً أو قصيراً أمامه، فتهمتها جاهزة سلفاً، ولا وقت لديها كي تَرُدّ على مطالبات أصدقائها وأعدائها بتقديم الدليل! يضاف إلى ذلك أنها جهّزت الجيوش، وحشدت الأساطيل، وفاتحت من فاتحت من الدول العربية والإسلامية بفتح قواعدها أمام طائراتها، وبفتح مياهها أمام بوارجها ومدمّراتها، ووضعت كل دول العالم أمام أضخم معادلة ابتزازٍ ومساومةٍ في التاريخ: «إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب»! و- بالتالي - ما عاد مفيداً وضع القضية موضع تحقيق أمنيّ - على ما تفترضه كل عدالة - بل أصبح مفروضاً على البشرية جمعاء أن تنسى كل ما تعلمته من دروس في القانون (وهو أسُّ الحضارة وجوهرها الثمين)، كي تصدّق قانون «عدالة بلا حدود» الأمريكي: القانون الذي تحتفظ فيه واشنطن بالحق في تنفيذ أحكام على مقتضى شبهات ضدّ شعوب تؤمن بمأثور ديني يدعو إلى دزءِ الأحكام بالشبهات؟!

قد يفي منطق هذا السؤال (ما أهداف الحملة الأمريكية ضد الإرهاب؟) بغرض الجواب صورياً، أو قد ينطوي - هو نفسه - على جواب مفاده: إن هدف هذه الحملة هو الإرهاب، والسعي إلى تصفيته. لكن ذلك يطرح استتباعاً سؤالين رئيسين: ما الإرهاب في التعريف السياسي الأمريكي، وما خارطة القوى التي تمثله و - بالتالي - ما مسرح المناطق التي ستستهدفها الحملة الأمريكية ضده؟

لن نقف طويلاً عند السؤال الأول، نكتفي بالقول إن لأمريكا معايير خاصة في تعيين معنى الإرهاب لا يشاطرها العالم - ونحن منه - إياها. إنها تعتبر إرهاباً كل ما مسّ مصالحها ومصالح الدولة اليهودية بأضرار مادية أو بشرية. وربما أضافت إلى ذلك ما مسّ مصالح بريطانيا أساساً، ودول أوروبا بشكل ثانوي، من أضرار ناجمة عن عمليات عنفٍ معادية لها من منظمات مسلحة مثل «الجيش الجمهوري الايرلندي»، و«الجماعة الإسلامية» في الجزائر في السنوات الأخيرة، أو مثل منظمات «الألوية الحمراء» الايطالية، و«بادر - ماينهوف» الألمانية، و«العمل المباشر» الفرنسية، و«الجيش الأحمر» الياباني، ومجموعات كارلوس في أوروبا قبل عقدين. مثلما تعتبر إرهاباً نضال منظمات

وطنية تحررية مثل «حزب الله» في لبنان، و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين اليوم، أو مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»، و«أيلول الأسود»، و«جبهة التحرير الفلسطينية» قبل عقدين. لكنها ـ في الوقت نفسه ـ لم تعر انتباهاً إلى الإرهاب الصهيوني الرسمي الذي قامت به ـ وتقوم ـ دولة إسرائيل، ولا إرهاب الجماعات الدينية الصهيونية المتطرفة مثل «كاخ»، و«غوش إيمونيم»، و«هتحياه»، و«شاس»، و«أمناء جبل الهيكل». حتى الإرهاب الذي عانت منه مصر والجزائر ـ طيلة سنوات التسعينيات الماضية وأزهق أرواح مائتي ألف من البشر ـ لم تعره أمريكا اهتماماً، بل أَوَتْ ـ هي ووصيفتها بريطانيا ـ رموزه المطلوبين للعدالة في البلاد العربية، تماماً مثلما سلّحت وموّلت الجماعات الإسلامية في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي قبل أن ينقلبوا عليها ويصبحوا ـ في عرفها ـ إرهابيين!

شعوبنا ومجتمعاتنا: العربية والإسلامية، في غير حاجةٍ إلى إبراء الذمة من تهمة الإرهاب، لأنها تعرّضت لأشكال مختلفة منه: من الاستعمار (البريطاني، والفرنسي، والإيطالي، والإسباني، والهولندي...)، ومن الهيمنة والعدوان الأمريكيين، ومن السفك الدموي الصهيوني؛ وكانت في جملة أكثر ضحاياه. لكننا في حاجة إلى تذكير أمريكا ـ ومن دان بعقيدتها السياسية ـ أن بعضاً مما تعتبره «إرهاباً» هو مقاومة وفعل تحرُّرٍ وطنيّ في عُرْفنا وفي عُرْفِ قسم من البشرية النزيهة. وينطبق ذلك ـ في المقام الأول ـ على الكفاح المسلّح الذيّ خاضته فصائل الثورة الفلسطينية، والحركات الإسلامية المجاهدة في فلسطين ولبنان ضد الاحتلال («حماس»، «الجهاد الإسلامي»، «حزب الله»)، بما في ذلك العمليات الفدائية والاستشهادية التي نفذتها هذه القوى داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ منذ انطلاق الثورة المسلحة في العام ١٩٦٥.

ولعل المشكلة الأكبر ليست في مرادفة فعل المقاومة بالإرهاب ـ في المنظور الأمريكي ـ فحسب، وإنما في مرادفة الإسلام والعرب بالإرهاب! الأمر الذي ينجم عنه أن معركة أمريكا باتت أوسع مداراً ممّا كانت عليه في الماضي، بحيث تشمل منطقة جغرافية وبشرية تغطي قرابة الخمس من ساكنة الأرض وما يزيد على الثلاثين بالمائة من دول المجتمع العالمي! وحين يصف رئيس أمريكا الحرب القادمة بأنها حرب صليبية، فإن علينا أن نستشعر خطورة ذلك، ليس فقط لأنها لا يمكن أن تكون زلة لسان، بل لأن هذا الرئيس ليس غبيّاً إلى الدرجة التي يمكن أن يقول فيها أيّ شيء، ولأن ما يقوله ليس من بنات أفكاره وإنما هو ـ وكما يعرف جميع من يعرف إمكانياته الثقافية

المتواضعة - يردّد ما قاله له من يفكّر نيابة عنه من مستشاريه وفريق عمله!

ترتبط هذه الملاحظة عن معنى الإرهاب في الخطاب السياسي الأمريكي بسياسة واشنطن القادمة تجاه الإرهاب، وتجاه المجال الجغرافي - السياسي لذلك الإرهاب على نحو ما تتصوره. وهنا تستوقفنا ملاحظة في الموضوع، هي أن المعلن في حملة «مكافحة الإرهاب» الأمريكية لا يغطي مجمل الأهداف التي تتغيّاها السياسة الأمريكية في هذا الباب. نعم، قد يكون أسامة بن لادن وتنظيم «القاعدة» هدفاً في هذه الحملة؛ لكنه قطعاً لن يكون خاتمة مطاف أهدافها. ربما بات عنواناً رسميّا لها؛ غير أن الذي يمتنع على الشك هو أنه ليس أكثر من إسم حركيّ لعملية ستتجاوز إطار المعلن فيها.

نزعم - في هذا الباب - أن عملية «عدالة بلا حدود» الأمريكية مصمّمة لإنجاز أهدافٍ سبعة على مدار فترة زمنية طويلة الأمد ربّما تسلسلت وتراتبت على النحو التالي (أو على نحو قريب منه):

الهدف الأول ما أعلنت عنه أمريكا حتى الآن، وهو أسامة بن لادن وتنظيم «القاعدة» الذي يشرف عليه. وسواءٌ صحّ ما نسبت إليه من تهم بالضلوع في اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر أم لم تصحّ، فستكون واشنطن في حاجة إلى توجيه ضربة موجعة له، ليس اقتصاصاً منه على ضلوع له في تفجيرات نيروبي ودار السلام - في حال عدم ثبوت صلته بهجمات نيويورك وواشنطن - بل لأن أمريكا، بكل بساطة، عبأت رأيها العام والعالم الخارجي ضده، ولا تستطيع - بعد كل هذا الحشد والتحشيد - أن توفّره. أما إذا صحّ ما تداولته مصادر أمريكية وغربية استخباراتية من معلومات عن سعي بن لادن و«القاعدة» في الحصول على أسلحة كيماوية وجرثومية صغيرة أو محمولة، تكون الإدارة الأمريكية قد هيّأت لتوجيه ضربة استباقية لهذا السعي قبل أن يبلغ مأربه.

والهدف الثاني سلطة حركة «طالبان» في أفغانستان. وهو هدف كشفت عنه الإدارة الأمريكية منذ الأيام الأولى للاعتداءات: إبّان وساطة باكستان لدى «طالبان» لتسليم أسامة بن لادن، وقبل اجتماع «مجلس علماء أفغانستان» لبحث موضوع مصير المطلوب تلبية لدعوة المُلاّ محمد عمر زعيم الحركة. إذ جاء على ألسنة أمريكية نافذة في «البيت الأبيض» و«البنتاغون» أن تسليم بن لادن لا يعفي «طالبان» من المسؤولية ولا ينهي المشكلة معها. ولعلّ قائلاً يقول إن أمريكا هي من أنجب «طالبان» وأرضعها ورعاها، فكيف تطلب

رأسها اليوم؟ وهذا صحيح صحة القول إن أمريكا هي من صنع بن لادن وآلافاً من أمثاله. لكن مشكلتها مع «طالبان» ـ كما مع بن لادن ـ أنه ينقلب عليها كما ينقلب السحر على الساحر، وفتحت الباب أمام إيواء وتدريب آلاف الإسلاميين الناقمين على أمريكا من مختلف مناطق العالم الإسلامي؛ و- بالتالي ـ أصبحت في رأيها مسؤولة عن رعاية الإرهاب وإنتاج قواه، وطرفاً في الحرب على أمريكا تبغي تصفيته تصفيةً ماديةً شاملة حتى وإن كان ثمن ذلك عودة «الجبهة المتحدة» أو تحالف الشمال إلى سلطةٍ خرجوا منها بالقوة ـ قبل خمس سنوات ـ على أيدي «طالبان» المدعومة من الولايات المتحدة حينها!

والهدف الثالث العراق؛ لا لأن محاولات أمريكية جرت لزجّ اسمه في أحداث نيويورك وواشنطن والإيحاء بعلاقات ما له بالمجموعات التي نفذت الهجمات فيها، بل لرغبةٍ أمريكية أصيلة في توجيه ضربات موجعة له، أشدّ إيلاماً، بعد ثبوت فشل حربي ١٩٩١ و١٩٩٨ عليه ـ وحصار الأحد عشر عاماً له ـ في إركاع إرادته، أو في إسقاط نظامه أو في شلّ قدرته على تهديد مصالحها ومصالح الدولة الصهيونية. ولم يكن خافياً أن الإدارة الأمريكية سعت إلى مثل هذه الضربة قبل شهرين (في تموز/يوليو ٢٠٠١)، وهيأت لها المناخ السياسي والإعلامي بذريعة تطوير العراق لنظامه الدفاعيّ الجويّ، وتهديده طائراتها المستبيحة لأجوائه في الشمال والجنوب. وهو ما أتى نجاح العراق في إسقاط طائرة تجسّس أمريكية متطورة ـ قبل أسابيع ـ يضيف إليه سبباً جديداً يرفع من مستوى التهويل الأمريكي من «الخطر العراقي»! وعليه، فقد لا تجد واشنطن مناسبة لتوجيه هذه الضربة أفضل من هذه المناسبة التي حشدت فيها كل هذه القوة العسكرية: الجوية والبحرية، الضخمة في الخليج العربي والمحيط الهندي.

والهدف الرابع بلدان التمرد والعصيان على الإرادة الأمريكية ـ في المنطقة العربية والإسلامية ـ وخاصة إيران وسورية ولبنان. فليس من المستبعد أن توجّه إليها ضربات في مرحلة قريبة قادمة بدعوى رعايتها لـ «الإرهاب» وإيواء قواه، من قبيل دعم إيران وسورية لـ «حزب الله»، واحتضان سورية لفصائل المقاومة الفلسطينية المعارضة للتسوية وللسياسة الأمريكيتين، والتزام لبنان لخيار المقاومة وإسباغه الشرعية الرسمية على «حزب الله». وإذا كانت أمريكا قد بدأت في تنفيذ هذا المخطط بمحاولة تصفية الانتفاضة والمقاومة في فلسطين تحت عنوان «وقف إطلاق النار»، فقد تستأنف ذلك بالضغط على إيران وسورية ولبنان لضرب «حزب الله» والمقاومة أو القيام مباشرة بذلك.

أما الهدف، فهو معاقبة هذه الدول على موقفها من التسوية الأمريكية ـ الصهيونية، ومعاقبة إيران على سعيها لحيازة قدرة عسكرية استراتيجية بما فيها القدرة النووية!

والهدف الخامس سلاح باكستان النووي، وهو سلاحٌ سبق وأبدت الولايات المتحدة احتجاجها الشديد عليه خاصة بعد نجاح باكستان في اختبارات التفجير النووي قبل ثلاث سنوات. وتعود نية الاستهداف الأمريكي لهذا السلاح إلى ثلاثة أسباب على الأقل: أولها أنه يهزّ التوازن الإقليمي والدولي وخاصة في ضوء حقيقة وجود أربع قوى نووية كبرى في المنطقة (روسيا، الصين، الهند، باكستان) ليست جميعها على علاقة طيبة بأمريكا؛ ثانيها لأنه قد يستخدم في مرحلة ما ضد «إسرائيل»؛ وثالثها لأنه من غير المسموح لدولة إسلامية حيازة مثل هذا السلاح، وخاصة دولة مثل باكستان تجتاح شارعها الإسلامي مشاعر معادية للولايات المتحدة. وربّ قائل ـ هنا ـ إن أمريكا كانت على علم دقيق بالبرنامج النووي الباكستاني منذ سنوات طويلة، وسكتت عنه، وربما شجعته. وهذا صحيح بلا شك؛ لكن أمريكا حينها كانت مضطرة إلى ذلك في ظروف الحرب الباردة حيث باكستان في عداد حلفائها والهند في عداد حلفاء السوفيات. أما وأن الأمور تغيّرت، وباتت الهند حليفاً لأمريكا، وباكستان حليفاً للصين، فلم تعد باكستان تملك حق حيازة سلاح كان ـ بالنسبة إليها ـ بمثابة غنيمة حرب (الحرب الباردة)، تماماً كما لم يكن من حق العراق ـ في نظر أمريكا ـ أن يحتفظ بترسانة سلاح قويّ ومتطوّر أمكنه حيازته وتطويره بالتعاون مع أوروبا والاتحاد السوفياتي خلال حربه مع إيران، فأتت حرب الخليج الثانية والحصار صيغة لتدميره وتفكيكه ووقف برامجه!

أما **الهدف السادس،** فروسيا والصين: القوتان العسكريتان والنوويتان اللتان ترعبان أمريكا، وتحسب لهما هذه ألف حساب، واللتان قام برنامج «الحزب الجمهوري» وفريق جورج بوش الصغير على قاعدة مواجهة خطرهما الاستراتيجي تحت عنوان : نظام الدرع الصاروخي. من النافل القول إن هدف الولايات المتحدة ـ في هذه المرحلة ـ لن يكون ضرب روسيا والصين لاستحالة ذلك عليها وعلى كل الحلف الأطلسي، وإنما تطويقهما ومراقبة دورهما على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأخيراً، فإن **الهدف السابع** هو الوصول إلى منابع نفط بحر قزوين:

الحلم الذي راود أمريكا منذ عقود ولم تستطع إليه سبيلاً، والذي كان في أساس دعمها للأفغان في مقاومة الغزو السوفياتي، وفي أساس دعمها لحركة «طالبان» بعد أن انقلب عليها «المجاهدون الأفغان»! إن حلم السيطرة على نفط بحر قزوين: ثاني احتياطي للنفط في العالم، تغذّى بدرجة أكبر من نجاحها في السيطرة على نفط الخليج بعد عدوان «عاصفة الصحراء»، وستظل السيطرة عليه الفقرة الثانية من مشروع أمريكا للاستيلاء على منابع النفط في العالم الذي بدأته قبل أحد عشر عاماً. وهي تجد اليوم في احتشاد قواها على مقربة من افغانستان، وتركمانستان، وطاجكستان، وأوزبكستان، وباكستان، فرصة مثالية لشق الطريق إلى بحر قزوين ونفطه.

تلك أهداف للحملة الأمريكية في ما نزعم. لم نضعها بترتيب أوّلي على مقتضى التسلسل التكتيكي والعملياتي، فذلك مّما يقدره جنرالات البنتاغون، وإنما وضعناها في صورتها الإجمالية من حيث هي فقرات عدّة في نصّ واحد هو الاستراتيجيا الأمريكية القادمة تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين ومجمل المنطقة العربية والإسلامية.

ما الذي يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه ستكون الأهداف الفعلية الأمريكية للحرب ضدّ الإرهاب؟

هي **أمور أربعة**: **أولها** أن أمريكا وصفت حربها بأنها ستكون طويلة، وهذا يعني أنها لن تقتصر على الأهداف المحدودة التي أعلنتها. **وثانيها** أن الحشد الكبير للطائرات والبوارج والحاملات في مسرح العمليات من الضخامة بحيث يتجاوز هدف تصفية بن لادن و«القاعدة»، بل حتى «طالبان». **وثالثها** أن أمريكا أعلنت بأن حربها لن تكون ضد الإرهابيين فقط، بل والدول التي تأويهم. أمّا **رابعها**، فهو أن الفريق السياسي الجمهوري الذي سيخوض هذه الحرب (آل بوش، ديك تشيني، كولن باول...) هو نفسه الذي خاض حرب الخليج من أجل النفط قبل عشر سنوات وضد امتلاك العرب والمسلمين للسلاح الاستراتيجي، ولم يستطع أن يستكملها بسبب صعود الديمقراطيين إلى الحكم..؛ وها هو يعود ـ اليوم ـ ليستكمل ما بدأه!

محمد الأطرش

١ ـ مما لا ريب فيه أن أمريكا حالياً هي أقوى قوة في العالم، ولكني لا أعتقد أن نفوذها يضاهي نفوذ الامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر

والتي كانت تستعمر أغلب بلدان العالم الثالث. وللدلالة على ذلك يمكن أن نذكر بأن بريطانيا شنت حرباً على الصين في عامي ١٨٤٠ و١٨٤٢ وذلك لاجبارها على استيراد الأفيون. ونجحت في تحقيق ذلك، بينما أجبرت الصين منذ حوالى العام تقريباً طائرة التجسس الأمريكية على الهبوط في أحد مطاراتها ولم تفك أسر الطائرة إلا بعد أن تمكنت من الإطلاع على أسرارها الالكترونية. مما لا ريب فيه أن أمريكا تمارس دوراً امبريالياً في مناطق نفوذها وبخاصة في أمريكا اللاتينية. ولكن لا أرى بأنها قادرة على ممارسة هذا الدور على صعيد العالم بأجمعه. فالعولمة الاقتصادية مثلاً، كحرية التجارة الدولية وحرية حركة الرساميل، ما تزال بعيدة عن التحقيق على مستوى أغلب بلدان العالم، كما أن أغلب ما تصدره أمريكا من ثقافة شعبية كمسلسلات تلفزيونية أو افلام أصبح (وبتعبير المؤرخ والدبلوماسي الأمريكي المعروف جورج كينان) موضع سخرية العالم المتحضر.

إنني أرى بأن النظام الدولي حالياً متعدد الأقطاب تتربع على قمته أمريكا ويضم أيضاً الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا الاتحادية واليابان. ويمكن أن يضم العالم الثالث إذا قامت باندونغ جديدة، فالعلاقة بين هذه الأقطاب معقدة والتأثير متبادل وليس دائماً وحيد الاتجاه. كما أنني أتوقع أن يظل نظام القطبية المتعددة قائماً حتى بعد الهجوم المحتمل الذي تخطط أمريكا له.

٢ ـ لم تقدم الولايات المتحدة حتى الآن أدلة دامغة حول هوية القائمين بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية، ومع ذلك تم توجيه الاتهام للعرب والمسلمين. وهذا التصرف يتعارض مع مبدأ قانوني يؤكد بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، كما أنه يتعارض مع التصرف الحضاري الذي يقضي بعدم أخذ البريء بجريرة المذنب وبخاصة إذا كان الأبرياء يشكلون شعوباً باكملها. وهذا الاتهام يدل على عنصرية موجودة في الغرب ضد العرب والمسلمين. ومن الأمثلة على ذلك أنه تم اتهام العرب والمسلمين في حادثة تفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما عام ١٩٩٥، ومن ثم أظهرت التحقيقات أن العملية ذات مصدر داخلي أمريكي. كما أشارت أصابع الاتهام في البدء إلى العرب والمسلمين في حادثة تفجير طائرة TWA عام ١٩٩٨ ومن ثم لم تظهر التحقيقات شيئاً من هذا. في ضوء كل ذلك يصعب على المرء أن يتفادى القناعة بأن استعمال الرئيس الأمريكي لكلمتي «الحرب الصليبية» لم تكن مجرد زلة لسان.

٣ ـ وبقطع النظر عن الجهة أو الجهات المسؤولة فعلاً عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإن من المتوقع أن توظف أمريكا تلك الأحداث لاستعادة هيبتها ومصداقيتها ولتصفية حساباتها مع بعض الدول العَربية والإسلامية التي تعتبرها مارقة ومع بعض المنظمات العربية والإسلامية التي تعتبرها إرهابية. فضلاً عن ذلك قد يكون من أهداف حملتها إحكام سيطرتها على العالم العربي والإسلامي الغني بالنفط. ويبدو من غير المعقول أن تحشد أمريكا ذلك الكم الهائل من القوة بهدف معاقبة طالبان فحسب. ويبدو أنه من غير المؤكد بأنها ستنجح في تحقيق الأهداف المذكورة.

نـواف الموسوي

ليس من باب الصدفة أن يكون مسرح العمليات المعلن والمتوقع للحملة الأمريكية، أفغانستان.

ليس من باب الصدفة، أن التماس الجغرافي ـ السياسي يجعل هذا البلد على تخوم اهتمامين أمريكيين استراتيجيين:

١ ـ فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيداً عن السيطرة الروسية، والإيرانية. ويهدف هذا الطريق إلى:

ـ مدّ السيطرة الأمريكية إلى منطقة غنية بالمواد الخام.

ـ رفع يد الاتحاد الروسي عن احتكارات النفط والغاز، ما يوجه ضربة لإمكانات الاقتصاد الروسي ونهوضه من أزماته.

ـ إضعاف الموقع الإقليمي لإيران وتشديد الطوق عليها.

٢ـ التحكم بالتوازنات الدولية لجهة مراقبة نمو القوة في دول ثلاث صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية، دولاً ـ خَصْماً هي: الهند، والصين وروسيا.

فالهدف الأمريكي على صعيد التوازنات الدولية، هو الحؤول دون تحول أي قوة إلى ند للولايات المتحدة يصارعها أو يقاسمها النفوذ. لذلك، فإن النظر إلى الأهداف الأمريكية للحملة لا بد أن يذهب إلى أبعد مما هو معلن. إن جملة من الأهداف المعلنة تراوح بين أن تكون:

ـ أهدافاً تضليلية لتشتيت الانتباه، أو لتحشيد الرأي العام الداخلي بمقولات ذات وقع تاريخي.

ـ أهدافاً آلية، أي أن تحقيقها هو وسيلة للوصول إلى الأهداف الأخرى. ومنها على سبيل المثال، ممارسة إرهاب فكري ونفسي وسياسي على دول معينة لتحييدها أو لحملها على تقديم خدمات للحملة الأمريكية.

إن الحديث عن تهديد محتمل للقوة النووية الباكستانية، يغيب عنه الحاجة الأمريكية إلى بقاء المحور الباكستاني ـ الصيني قوياً في مواجهة الهند. مع ترجيح السعي الأمريكي إلى توتير العلاقات الصينية ـ الهندية في مرحلة مقبلة.

أما استخدام مصطلح «الحرب الصليبية»، فلا ينم عن حقيقة الصراع. إن إطلاق هذه التسمية قد تكون له تفسيرات شتى، إلا قدرته على تفسير حقيقة الصراع، لأن الحروب والنزاعات تتم، في الغالب، وفق مصالح نخب لا دينية ولا حضارية. وإنما مصالح اقتصادية تتلخص في مفاقمة الثراء ومراكمة الهيمنة.

إن الحلف الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إنشائه لن يكون قابلاً للاستمرار. ذلك أن تباين الأهداف الاستراتيجية لدول أساسية معنية (روسيا، الصين، الهند، إيران، مصر، السعودية، فرنسا) سيؤدي بالحلف إلى التصدع تدريجياً وربما يحول بين الإدارة الأمريكية وتحقيق مراميها.

أحمد صدقي الدجاني

الصورة التي تكونت عن الولايات المتحدة عبر ستة وخمسين عاماً، وبخاصة منذ عام ١٩٩١ حين انفردت بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أنها القطب الواحد والقوة العظمى في عالمنا، ولديها السي. آي. إي. (CIA) وكالة الاستخبارات المركزية، وأف بي آي (FBI) للشؤون الداخلية ومراكز متميزة وسيطرة مالية كاملة ـ بعد أن حلّ الدولار محل الذهب، ونظام ديمقراطي، وقيادة قادرة وإعلام لا مثيل له.

هذه الصورة أصابها «شرخ» بفعل «زلزلة ثلاثاء أيلول» هزها بقوة. وتفاعلات الزلزلة مستمرة على كل المستويات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وبفعل هذه التفاعلات ومن خلالها تبرز بإلحاح تساؤلات.

ـ اين كانت الـ CIA طوال عملية الإعداد للهجوم الذي أصابها في عقر دارها؟

- اين كانت الـ FBI أثناء تنفيذ الهجوم؟

وهنا يلحق تلقائياً تساؤل آخر.

- اين كان الموساد الإسرائيلي الذي يعمل لصالح الجهازين؛ وهو الذي ملأ الدنيا ضجيجاً بالحديث عن قدراته الخارقة. وقد تعكر وجه شمعون بيريس حين برز هذا التساؤل بصورة غير مباشرة في حديث مندوبة الـ CNN.

هذه التساؤلات جرى طرحها في وسائل الإعلام الغربية اثر الزلزلة، وهناك تساؤل نتوقع ان يجري طرحه في الأيام القادمة، وقد لفتني أن احداً من المعلقين الأمريكيين الذين استمعنا إليهم لم يطرحه، وهو:

- ما هو الدور الذي قامت به الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون وعهد بوش الحالي بممارساتها المعادية لحقوق الشعوب وباعتداءاتها العسكرية، وبمساندتها الجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية، في تهيئة المناخ للقيام بهذا الهجوم؟

لقد بدأ بعض المعلقين غير الأمريكيين بالحديث عن هذا الدور. ومنهم د. محمد السيد سعيد في **الأهرام** (٩/١٥) الذي قال بعد أن أدان «الاعمال الارهابية التي تمت في الولايات المتحدة» وطالب بتقديم التعازي للشعب الأمريكي، «أقول ذلك على الرغم من أني أدرك تماماً أن جانباً كبيراً من المسؤولية عن وقوع هذه الكارثة الارهابية تتحمله مؤسسة الحكم الأمريكية، خاصة الإدارة الحالية. فتلك الإدارة عكست أسوأ تقاليد غطرسة القوة والاستهتار بالحياة الإنسانية في شتى بقاع العالم، واحتقار مبادئ القانون والعدالة، والإصرار على فرض أسوأ مظاهر الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة مع التنصل من مسؤوليات القيادة الرشيدة والأخلاقية للعالم. وقد حضرت هذه الممارسات اللاعقلانية واللاأخلاقية للإدارة الحالية ولمؤسسة الحكم الأمريكية عموماً العالم كله لظروف تنتعش فيها الذهنية الإرهابية».

هذا التساؤل يعقبه تساؤل آخر.

- من يحاسب الإدارة الأمريكية على مسؤوليتها في تهيئة المناخ للقيام بهذا الهجوم على أمريكا؟

هل الكونغرس الامريكي بمجلسيه النواب والشيوخ مؤهل لهذه المحاسبة وقادر عليها؟ هل تتجه الأنظار إلى منظمات المجتمع المدني؟ هل حلفاء أمريكا

الأوروبيون قادرون؟ ومتى تبدأ المحاسبة؟

لا مفر من أن تحدث هذه المحاسبة على الصعيد الأمريكي. ولكن زمن حدوثها قد يتأخر بعض الوقت، لأن مؤسسة الحكم الأمريكية سوف تتهرب من المساءلة بتحويل أنظار الأمريكيين إلى عدو خارجي تستهدفه. وقد بدأت ذلك حال عودة الرئيس بوش إلى البيت الأبيض من مخبإه. وباشرت محاولة تشكيل حلف دولي لمحاربة الإرهاب والتحضير لحرب. ومن المحتمل أن تتردد بعض الدول الأوروبية وكثير من الدول في عالمنا في الانسياق مع واشنطن، وتبدأ أصوات فيها تطالب بمحاسبة الإدارة الأمريكية نفسها.

تساؤل آخر ملح لم يطرح بعد في الساحة الأمريكية هو:

ـ ما هو دور مراكز البحث الأمريكية في تضليل الرأي العام الأمريكي والإدارة الأمريكية، بما تقدمه من دراسات وما تضعه من مخططات أثبتت الأيام أنها كارثية في معظم الأحيان؟

وتساؤل آخر يتصل بهذا التساؤل:

ـ كيف احتل غلاة الصهاينة من اليهود الأمريكيين مراكز القيادة في كثير من هذه المراكز؟

وكيف انتقلوا منها إلى الإدارة الأمريكية؟ وإذا كانت مخططاتهم الكارثية تجاه الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين قد أوجدت مناخاً مفعماً بالعداء لأمريكا في الوطن العربي والعالم الإسلامي وأنحاء أخرى من عالمنا فمن هي الجهة الأمريكية القادرة على محاسبتهم؟

يتداعى إلى الخاطر هنا اسم دينيس روس واسم مارتين انديك واسم صموئيل هانتنغتون واسم برنارد لويس وجميعهم صهاينة إلى جانب كونهم يهوداً. وقد وجد يهود أمريكيون حذروا من المخططات الكارثية من أبرزهم داعية حقوق الإنسان نعوم تشومسكي. ومنهم جوديث كيبر التي انتقدت سياسة بوش بشدة وهنري سيغمان.

آخر تساؤل لا بد أن يطرح رغم محاولات الإعلام الأمريكي الموجه إشغال الناس عنه، هو لماذا قام هؤلاء النفر من الناس بهذه العملية الهائلة التي استهدفت رمزيْ القوة الأمريكية «السلاح والمال» في أكبر مدينتين أمريكيتين، وضحوا بأرواح بريئة كثيرة وبأرواحهم أيضاً؟

حين تبدأ محاولة الإجابة العلمية الموضوعية عن هذا التساؤل تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها قد بدأوا استخلاص عبرة «زلزلة ثلاثاء أيلول».

فواز جرجس

يبدو أن الهجوم على الولايات المتحدة سيترك بصماته على مسار سياستها الخارجية وطبيعة العلاقات الدولية. لن تستطيع إدارة بوش تسويق أطروحة الأحادية أو «Unilateralism» في تعاملها مع العالم والقيام بمبادرات دبلوماسية وعسكرية تستفز بها مشاعر ومصالح أصدقائها وأعدائها معاً. بعد الهجوم، أدركت الإدارة الجمهورية الجديدة أهمية التعاون والتنسيق الدولي واستخدام منظمة الأمم المتحدة كمنبر ومظلة لشرعنة حملتها ضد الإرهاب. بادرت واشنطن إلى دفع بعض مستحقاتها المالية للمنظمة الدولية وفتحت ذراعيها لمعانقة الحلفاء التقليديين وبعض الدول التي كانت تشكل، في تقديرها، خطراً على زعامتها وريادتها للنظام الدولي، مثل الصين وروسيا. لم يمثل الهجوم صدمة فحسب للرئيس الأمريكي الطري العود بل دفعه إلى إعادة النظر في أولويات سياسته الخارجية ونهجه الأحادي الجانب. تصحيح: لم تهدد الإدارة الأمريكية باكستان بتدميرها ذرياً. هذا الزعم غير صحيح. هددت واشنطن النظام الباكستاني باستخدام كل الوسائل، ما عدا الحرب، لتحميلها تكاليف عدم التعاون والتنسيق مع واشنطن.

من الخطأ بمكان تضخيم وإسقاط تفسيرات خاطئة على عبارات سياسية من قبيل «Crusade» الحرب الصليبية نطق بها الرئيس الأمريكي جورج بوش. فالمعروف عنه أنه ليس بلغوي بارع. يستخدم اللغة الانكليزية بطريقة ركيكة وغير دقيقة. المقصود من حديثه عن الحرب الصليبية أنها سوف تكون شاملة ورادعة وقاسية. لقد حاول مساعدو بوش تبديد أي انطباعات خاطئة من جراء استخدامه للمصطلح بالتشديد على أن الحرب على الإرهاب لا تستهدف الدخول في مواجهة مع أطراف عربية أو إسلامية بل التحالف الوثيق معها للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي لا تميز بين الحضارات أو الأديان أو الشعوب المتعددة.

ماذا تعني سنوات طويلة من الحرب؟

مما لا شك فيه أن الحريات القانونية داخل الولايات المتحدة ستتأثر بطريقة سلبية جداً وسيتم التضحية ببعضها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

ويبدو أن الحكومة الأمريكية والأجهزة الأمنية ستستغل حالة الخوف والرعب التي يعيشها المواطن الأمريكي العادي لتقلص هامش الحرية وتقييدها. صحيح أن المجتمع المدني الأمريكي سيعاني عامة من جراء صياغة قوانين جديدة لرصد نبضه وضبط حركته، إلا أن الضحية الأولى المستهدفة من جراء هذه القوانين الشريحة العربية/الإسلامية الأمريكية.

يكمن الخطر الآخر في استغلال حالة التعبئة ضد الإرهاب من قبل الأنظمة العربية من أجل عدم القيام باصلاحات سياسية ضرورية وتقييد حركة المجتمع المدني والحفاظ على ميزان القوى لصالح النخبة النافذة.

وهل تعطى الأولوية إقليمياً ودولياً لتحقيق الأمن على حساب الحصول على رغيف الخبز؟ أم هل ستبادر القيادة الأمريكية، في محاولة لامتصاص أية تداعيات وانعكاسات لحملتها على الإرهاب، إلى دفع فاتورة تكاليف التعاون الدولي وشراء الأمن؟

ليس هناك من إجماع داخل صفوف النخبة الخارجية الأمريكية في ما يتعلق بطبيعة الحرب ضد الإرهاب أو الأهداف القريبة والبعيدة المدى. توجد وجهتا نظر بشأن الحملة الأمريكية. حاولت وزارة الدفاع تسويق مفهوم الحرب الشاملة على الإرهاب وضرب أهداف استراتيجية ذات قيمة استراتيجية عالية خارج المسرح الأفغاني. وزير الدفاع الأمريكي ومساعده قاتلا بعنف من أجل توجيه ضربة قاضية إلى النظام العراقي وتغييره بالقوة من أجل رد الاعتبار إلى الهيبة الأمريكية. ولقد جادلا أن توجيه ضربة عسكرية محدودة إلى النظام الأفغاني وتنظيم «القاعدة» لا يكفي لامتصاص الغضب الشعبي العارم في الولايات المتحدة بل هناك حاجة إلى توسيع مسرح العمليات العسكرية ليشمل السودان ولبنان وفلسطين.

من جهة أخرى، حذر وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، من توسيع ضربات عسكرية خارج المسرح الأفغاني وتنظيم القاعدة لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انحلال التحالف الدولي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إنشائه وانفجار النقمة العربية والإسلامية ضد الحرب الأمريكية. ولقد حذر باول أن توجيه ضربة إلى العراق، دون وجود أدلة على تورطه، سيفقد الحملة الأمريكية مشروعيتها ويضعفها ويشتت جهودها وهدفها الرئيسي، ألا وهو القضاء على الإرهاب ورأس حربته أسامة بن لادن. وبانضمام كوندوليزا رايس إلى وجهة نظر باول، تم اعتماد استراتيجية المراحل. ستركز المرحلة

الأولى على تدمير تنظيم القاعدة وتغيير النظام الحالي في أفغانستان وتطعيمه بعناصر أكثر اعتدالاً وانصياعاً للمشيئة الأمريكية. يبقى السؤال المحوري: هل ستتجه أنظار الإدارة الأمريكية إلى المسارح الأكثر سخونة وقيمة استراتيجية في المرحلة التالية؟ هل سيحتل العراق أولوية على أجندة الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب؟ وهل يتم ربطه بحلقة الإرهاب الدولية؟

ليلى شـرف

يعكس الجدل الدائر في بعض الدوائر الأكاديمية كما في الأوساط السياسية الأمريكية والخطاب الأمريكي عامة تصوراً لدور الولايات المتحدة الجديد وقد وجدت نفسها القوة العظمى بلا منازع على المسرح العالمي. ويبدو لي أن عدة عوامل شجعت هذا الحوار أو هذا الجدل على اتخاذ منحى امبريالي من نوع جديد. فالنهضة العلمية الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة وثورة الاتصالات، وفشل النظام الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي البديل، وقدرة الاقتصاد الأمريكي على الانتشار عبر الشركات عابرة الحدود والسيطرة عبر المؤسسات الدولية المانحة كلها شكلت ذراعاً مغرياً لاقتناص الفرصة الذهبية وتأسيس «Pax Americana» على الصورة التي تريدها الولايات المتحدة. والكلام عن النظام العالمي الجديد الذي هلل له الرئيس الأسبق بوش الأب والمجتمع الأمريكي بكامل فعالياته، بل جعل العديد من دول العالـم، وحتى العالـم الثالث تهلل له، كان معناه الحقيقي النظام العالمي الجديد الذي لا منازع فيه لأمريكا. فقد ذهب العدو الأقوى، وما على من يحسب أنه قادر على الاختلاف إلا أن يحسب الف حساب لأن لا ملجأ له بعد اليوم ولأن أدوات ضبطه وإخضاعه مملوكة للقوة العظمى، وقد أخذت تمارسها على بعض الدول وهي قادرة على جعل العالـم أو معظمه يصطف خلفها كلما أرادت استعمالها.

ولعل من أهم هذه الأدوات التي تستعمل بطرق أقل مباشرة في العقوبات العسكرية والاقتصادية هي تفسيخ المجتمعات عند مفاصل ضعفها والتفريق بين من يمكن أن يشكلوا قوة صامدة. وربما يكون ما يحدث في عدد من البلدان الإسلامية الكبيرة دليلاً على ذلك. فلننظر إلى ما يحدث في نيجيريا وفي الجزائر وفي اندونيسيا وفي السودان، ولننظر إلى التفرقة التي تسود وطننا العربي لمنع الوحدة بأي شكل من أشكالها، ولننظر إلى استعمال تركيا كقوة ضاغطة إقليمية بالإضافة إلى إسرائيل. ولننظر إلى الضغوط الهائلة التي تمارس على باكستان اليوم.

والحرب المهدد بها اليوم ضد أفغانستان ما هي إلا جزء من استراتيجية كبرى للهيمنة الكاملة، ومحطة جديدة من محطات تثبيت هذه الهيمنة والوصول إلى زوايا في العالم كانت لا تزال بعيدة عنها نسبياً للسيطرة على ثرواتها وقراراتها، ولن يكون هنالك ما تسميه الورقة بتغير للعمل بقواعد النظام الدولي لأن بداية التغيير قد حدثت منذ الحرب على العراق ولكن سيكون هناك تعميق وتوسيع لقواعد العمل يتسارع مع كل حدث دولي جديد. وهنا يأتي الجواب عن التساؤل: ما هي أهداف الحرب الأمريكية؟ الأسباب الظاهرة والمباشرة والمعلنة هي بن لادن وطالبان ولكن العناصر المستهدفة في الاستراتيجية الأمريكية لتثبيت النظام «الامبراطوري الحديث» فهي جميع العناصر الأخرى التي تذكرها الورقة.

فهذه بالنسبة إلى الولايات المتحدة فرصة لا تعوّض تستطيع معها تحقيق أهداف استراتيجية متعددة، وهي لا تخشى منافسة من أي من حلفائها وممن انضموا إليها في التحالف الذي تبنيه الآن لأن تجربتها في حرب الخليج الثانية تشجعها على خوض التجربة مرة أخرى. فقد خرجت منها الرابح الأكبر أو ربما الوحيد واستطاعت أن تهمش جميع شركائها وتفرض عليهم نظام المقاطعة للعراق الذي أضر بهم بالرغم من محاولة بعضهم الالتفاف عليه.

ولكنني أفضل أن أطرحها تحت عناوين أوسع تظهر ملامحها في السياسة اليومية للولايات المتحدة. بواقع الحال اليوم هذه العناوين تشمل قوة الإسلام والتضامن بين الدول الإسلامية، النفط حيثما كان، حماية إسرائيل، بروز الصين على المسرح الدولي بالدرجة الأولى، ثم روسيا.

لا شك في أن أفغانستان تقدم أفضل مسرح للتحرك ضد جميع هذه الأهداف. وكما كان احتلال العراق للكويت عذراً لتدمير واحدة من أهم القوى العربية والإقليمية عسكرياً وعلمياً وتكنولوجياً وللوصول إلى منابع النفط العربي والسيطرة عليها، تقدم أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، العذر المناسب للوجود في أو السيطرة على ساحة استراتيجية تجاور باكستان وإيران، وتقترب من الدول الإسلامية المستقلة الشيوعية سابقاً، وتسيطر على ثروات نفطية هائلة لمنطقة جديدة، وتفرض هيمنة جديدة على مساحات جديدة في العالم كانت ممنوعة عليها. ولا حاجة لتأكيد أهمية ذلك في الحفاظ على أمن إسرائيل الخارجي على الأقل والسيطرة على المنطقة بين المتوسط والأحمر وقزوين.

وتنضم دول الاتحاد الأوروبي على مضض وبتردد إلى هذه الحملة باستثناء بريطانيا المتحمسة أبداً لخوض معارك أمريكا لأنها كما كانت في حرب الخليج الثانية تخشى من التهميش في الساحة الدولية حتى عندما تعرف أن الولايات المتحدة ستجني الربح كله، ولأنها تشعر أن صلاتها الاقتصادية وعبر حلف الأطلسي قد تهدد إذا ما تخلفت عن الحضور في مثل هذا الحدث الكبير.

أما روسيا فأزمتها الاقتصادية الخانقة ورغبتها في استمرار وجودها على الساحة الدولية تغريها بالانضمام إلى التحالف، وهي تعرف تماماً صعوبة مهمته ولعلها ترجو أن تقع الولايات المتحدة في المستنقع الذي وقعت فيه قبل حوالى عقدين من الزمن. أضف إلى ذلك أن معركتها مع الشيشان وإمكانية لجوئها إلى مساعدة دولية سواء في الأمم المتحدة أو خارجها تجعلها تحسب حسابات ذلك. أما الصين وهي في مرحلة الإقلاع، فباعتقادي غير مستعدة بعد للصدام مع الولايات المتحدة وتعريض مسيرتها للتأخر والتعطيل ولعلها تفضل تأجيل المعركة معها إلى حين تثبيت أقدامها على المسرح الدولي خاصة بعد دخولها منظمة التجارة العالمية وما يفتح ذلك من آفاق أمامها. ولعلها من ناحية أخرى تعي صعوبة استمرار السيطرة الأمريكية على منطقة ربما تكون أصعب بكثير مما عرفته في السابق.

ومع كل ذلك، ومع ما يبدو من رغبة أمريكية جامحة في إقامة امبراطورية بلا حدود، فإن عوائق أساسية تنتظرها. فالإبحار ليس بلا أمواج والطريق ليس بلا عقبات من الداخل ومن الخارج. فالشعب الأمريكي الذي أعطى الرئيس بوش أعلى نسبة تأييد يحصل عليها رئيس في تاريخ أمريكا ليس مشهوراً باستمرارية المواقف، ونحن نعرف كيف تتغير نتائج استطلاعات الرأي بين يوم وآخر. والرئيس بوش يحاول أن ينبه شعبه إلى السنوات الطويلة للنضال ضد الإرهاب وإلى التضحيات الكبيرة التي عليه تقديمها، ولكن التجربة أثبتت أن الشعب الأمريكي لا يستطيع تحمل الحروب إذا طالت. وهو الذي يوعد دائماً بالحفاظ على نوعية حياته سيجد نفسه مع الإجراءات الأخيرة في ديمقراطية تتعرض فيها حرية الرأي والتعبير والإعلام والمخابرات الهاتفية والسفر والحركة الحرة عامة للتقييد. ولن تتمكن حملات التعبئة العامة من الاستمرار في زخمها وفي تأثيرها، وستقع ضغوط هائلة في الأوساط الشعبية والأكاديمية والصحفية للتراجع عن هذه السياسة. وقد رأينا كيف يتسع الرأي العام المعارض ودوره الفاعل إذا أثرت أية إجراءات خارجية أو داخلية على نوعية الحياة الأمريكية. وكذلك لا بد من ملاحظة بذور الثورة على العولمة

التي تتهمها أوساط الضمير الغربي عامة، بما فيها الأمريكية منها، بالهيمنة غير الإنسانية، وزيادة الفقر، وتهديد التنوع الثقافي في العالم، ومحو الهويات الحضارية ومساهماتها الإنسانية، وتعريض البيئة الطبيعية للانتهاك الجائر. وهذه القوى يجب ألا يستهان بقوتها وتعاظمها وعلى التفاف فئات من جميع أنحاء العالم حولها وقدرتها على إثارة رأي عام مؤثر في المجتمع الغربي قادر على التأثير في الرأي العام العالمي.

لقد بدأ الأمريكيون يسألون: لماذا نحن، لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ جميل أنهم بدأوا يتساءلون ولكن المشكلة أنهم يجدون الجواب الخاطئ فيقولون، كلهم من رئيسهم إلى أصغر تلميذ عندهم باستثناء بعض المثقفين ورجال الفكر، لأننا حماة الحرية ولأننا ديمقراطيون.

لقد آن الأوان لأن يعرفوا لماذا هم ولماذا يكرههم العالم. وعلى مثقفينا ومسؤولينا المنصفين بهم أن يقولوا لهم الجواب، لعلهم إذا عرفوا الجواب الصحيح يصححون علاقاتهم بالعالم وبأسس التعامل معه.

لعلهم يذكرون ما فعلوا في فييتنام وكمبوديا، في فلسطين وبيروت، في العراق وفي أفغانستان، في تشيلي وفي بنما، في السلفادور وفي السودان وفي نيكاراغوا وغيرها كثير. إن أعداد الذين قتلوا في سبيل «مصالح أمريكا العليا» يقدرها العارفون بأكثر من ثمانمائة ألف شخص.. هذا هو الجواب على تساؤلكم: لماذا نحن؟ وعلى أصدقائكم أن يصدقوكم ويقولوا ذلك لكم.

معن بشور

سأحصر مداخلتي بالحديث عن أهداف الحرب الأمريكية المرتقبة، مركزاً على جانب واحد منها مع موافقتي على الأهداف الأخرى التي أشار إليها الزملاء. لماذا أفغانستان؟

ان أي مراقب للأوضاع الدولية عشية زلزال أيلول الأمريكي، يلاحظ دون صعوبة أن هناك دولاً مهمة، ومتصلة جغرافياً، ومشرفة على مواقع استراتيجية أمنياً واقتصادياً، أخذت تخرج من دائرة الهيمنة الأمريكية. وهذه الدول: هي الصين، روسيا، إيران، العراق، وسوريا، والتي بدأت تنسج بينها علاقات تواصل وتفاعل وتكامل، والتي يمكن في حال تطور العلاقات بينها ان تسهم في تعزيز استقلالية أوروبا كما استقلالية دول شرق آسيا. وفي مقدمتها اليابان عن الهيمنة الأمريكية.

وكان فشل الإدارة الأمريكية وحلفائها في تمرير مشروع العقوبات الذكية نتيجة رفض بعض الدول المعنية تنفيذه على الأرض، ونتيجة تهديد روسيا باستخدام الفيتو، بمثابة جرس انذار، بالنسبة للإدارة الأمريكية ولسيطرتها على العالم.

كان لا بد من العمل للحيلولة دون قيام هذا التفاهم ذي التأثير الاستراتيجي بين دول متعددة المشارب الفكرية والهويات القومية، ولا بد من التركيز على تفكيك الحلقات التي بدأت تقوم بين هذه الدول.

الحرب على أفغانستان وحولها من جهة، وحملة مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، توفران فرصة ذهبية لدفن مثل هذا التفاهم المرتقب قبل قيامه.

فأفغانستان تمثل عقدة استراتيجية مهمة، بالنسبة لآسيا الوسطى وشمال المحيط الهندي، والحرب عليها تسهل قيام صفقات جانبية ظاهرها مواجهة الإرهاب وحقيقتها تبادل مصالح تحول دون قيام ذلك التفاهم الخطر الذي تخشاه أمريكا.

ومن هنا، يجب ان تبقى عيوننا مفتوحة على هذا الهدف الأمريكي الذي قد تسهل في سبيل تحقيقه تنازلات تقدم هنا وهناك، ومن ثم ينبغي العمل على التنبه لهذه الأهداف الأمريكية.

كلوفيس مقصود

لقد أدركت الولايات المتحدة أن التأييد والتعاطف الدولي والتوافق الحقيقي على إدانة واضحة لهذه العملية الإرهابية بحاجة إلى المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة مثلما أن المجتمع الدولي بحاجة إليها. هذا ما أدى إلى أن تقوم بحملة مكثفة من المشاورات مع العديد من الدول وأن تتخلى تدريجياً عن مقولات مثل «هذا الإرهاب حرب على الحضارة الغربية» لأن الرد العربي والإسلامي كان أن هذا العمل الإرهابي حرب على الحضارة نفسها وليس مقتصراً على الحضارة الغربية.

أدركت الولايات المتحدة أيضاً ان محاولاتها السابقة تهميش الأمم المتحدة وإلغاء دورها سوف ينزع عن أية إجراءات تأخذها الشرعية اللازمة والتي لا توفرها إلا قرارات الأمم المتحدة. لذلك، وبعد تردد، لجأت إلى مجلس الأمن واستصدرت قراراً إجماعيّاً فيما يتعلق بهذه الحادثة، وكانت صياغة القرار آخذة بعين الاعتبار ما تطالب به الولايات المتحدة وأنصارها، ولكن معدلة وإن لم

يكن بما فيه الكفاية بمداخلات لدول تتباين في نظرتها في هذا الشأن، مما أدى إلى التوافق الذي ظهر في إجماع أعضاء مجلس الأمن.

إذاً هذا الوعي الأمريكي لدور الأمم المتحدة يوفر فرصة إضافية للعرب - دولاً ومجتمعات - لإعادة تفعيل دورها والسعي الدؤوب لتفعيل قراراتها وتنشيط المجتمع الدولي، وصولاً إلى دفع الولايات المتحدة وبريطانيا للكف عن الاعتداءات اليومية على العراق وإزالة العقوبات، والعمل على معاقبة الأعمال الإرهابية للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

هذا يعني أيضاً أن على العرب ودول عالم الجنوب إجمالاً أن يسهموا في إيجاد توافق دولي على تعريف الإرهاب بما يقضي أن الإرهاب هو استعمال العنف بشكل لا مبال بما يخلفه من نتائج على الضحايا المدنية البريئة، وأن الإرهاب ليس فقط غير المقاومة بل هو نقيض المقاومة، وأن يكون هذا التعريف قاطعاً، واضحاً، مثبتاً بالدلائل وموثقاً بما يمكن المجتمع الدولي الالتزام بالمقاومة وبنفس الوقت مكافحة الإرهاب.

بعد هذا التعريف على المجتمع الدولي وخاصة على المجموعات العربية وعالم الجنوب أن يدفعوا الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات لدراسة جذور الإرهاب الكامنة في الفقر وممارسات الإذلال التي يقوم بها الشمال ضد الجنوب وعلى الممارسات العنصرية وغيرها، وأن يجتثها من خلال تفعيل التنمية وحق عالم الجنوب بنقل التكنولوجيا وإيجاد فرص التشغيل وتأمين مساواة وحقوق المرأة، وتوفير الصحة والتعليم لكافة المجتمعات في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية وآسيا، كما علينا أن نوضح للعالم بأن نحو ٨٤ بالمئة من شعوب العالم لا يملكون إلاّ أقل من ١٨ بالمئة من ثروات العالم بينما حوالى ١٧ بالمئة من شعوب العالم مالكة لثروات العالم.

هذه المعادلة لا يمكن أن تستمر، وبالتالي فإن ما يسمى بالعولمة اليوم غير المفرملة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الاستقطاب ومزيد من حدته مما قد يؤول إلى فوضى تولد العبثية والتي قد تولد أيضاً الإرهاب.

إن الأمة العربية أمة غنية لشعوب فقيرة، وتصحيح هذه المعادلة يمكن أن يُصبح النموذج لما يجب أن يكون العالم عليه. الأمة العربية والعالم الإسلامي هما في موقع مؤهل للقيام بعملية التجسير بين عالمي الشمال والجنوب مما يؤدي بالضرورة إلى عالمية جديدة بدلاً من العولمة العقيمة، بحيث يتمكن الإنسان من استرجاع محوريته وبالتالي حريته ومساواته وسعادته.

هذا الدور الحضاري للأمة العربية من شأنه أن يتعدى ما سمي بصراع الحضارات أو حوار الحضارات إلى تمكينه من هندسة الحضارة الكونية التي تتبلور فيها القيم الأساسية التي تميز الحضارة العربية والإسلامية.

محسن العيني

لعل الولايات المتحدة فوجئت بما لم يكن في الحسبان، فقدت توازنها، واختل كل شيء، وظهرت الرئاسة والكونغرس والإدارات.. مرتبكة، متلعثمة، متخبطة، لا تدري ما تفعل..

وانطلقت ردود الفعل تائهة، في عبارات منفعلة، تضرب يميناً ويساراً.. تحاول تهدئة الغضب الشعبي.. وامتصاص الذهول والمرارة.. وتطمئن أسر الضحايا بأنها قادرة على وضع يدها على الفاعلين ومن وراءهم.. وأنها ستضرب بيد من حديد، وستنتقم، وتستعيد الهيبة المفقودة..

وبدت وكأنها تستعد للقيام بدور إمبريالي إمبراطوري.. وأن النظام العالمي قد انهار.. وحل محله العصر الأمريكي.

وأفلتت عبارات الحروب الصليبية، والحرب العالمية الطويلة، والعدالة الإلهية، والهجوم على أعداء الحضارة الغربية..!

والحقيقة أن هذا كله ليس إلا انتفاضة موجوع، وصراخ مجروح مفجوع..

هذا كله ليس ثمرة لتفكير وتدبير ودراسة.. بل ناتج عن الضياع والاحباط والحيرة والبحث عن مخرج..! أما الأهداف.. فربما لا تتعدى بن لادن، والقاعدة وطالبان.. وأي منظمات أو أفراد يعتبرونها امتداداً أو فروعاً..

ليسوا في وضع يتيح لهم التعرض للعراق أو إيران.. ولا يطمحون في ورطتهم هذه إلى تطويق الصين وروسيا، وليسوا بحاجة لعمل أي شيء للاستحواذ على نفط بحر قزوين.. فسيأتيهم النفط دون أي جهد أو عناء. «اذهبي انّا شئت فإن مردكِ إليّ»! أوروبا وروسيا والصين.. كلها الآن تشفق على الولايات المتحدة، وتأسى لما حل بها.. فالخطر في نظرهم كلهم يهدد الجميع.. ولعلكم تدركون ما أعني..! لن تفكر أوروبا ولا روسيا ولا الصين في توريط أمريكا ولا في استغلال الظروف لتحقيق أي مصالح خاصة بها..

جهة واحدة.. لا تفكر إلا في نفسها.. هي إسرائيل.. التي ستعمل كل ما في وسعها لاستغلال الظروف.. لتحقيق أقصى المكاسب الممكنة.

المحـور الثالـث

خير الدين حسيب

ونتقل الآن إلى المجموعة الثالثة: **الانعكاسات العربية**

١ ـ هل تنضم الدول العربية الفاعلة إلى الحملة الأمريكية.. أم يستمر بعضها في ربط الانضمام بالشروط الثلاثة المعلنة؟ (تقديم أدلة دامغة ـ عدم الاعتداء على أية دولة إسلامية ـ العمل في إطار الأمم المتحدة).

٢ ـ ماذا يمكن أن يحدث إذا انضمت بعض الدول العربية إلى الحملة الأمريكية، ثم رغبت في الانسحاب لاحقاً؟ وبخاصة:

أ ـ إذا تجاوزت الحملة الأمريكية الأهداف أو التوقيتات المحددة لها.. إذا ما أمكن تحديد أهداف أو توقيتات؟

ب ـ إذا تغيرت «قائمة الإرهاب» التي أصدرتها الولايات المتحدة، وامتدت إلى دول أو منظمات عربية؟

(مع العلم بأن قائمة مماثلة قدمت إلى الكونغرس يوم ١٠/٩/٢٠٠١، أي قبل الهجوم بيوم واحد، كانت تضم: حماس ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ـ حزب الله، بينما لم تضمهم القائمة الأخيرة بعد الهجوم).

٣ ـ ماذا إذا رفضت بعض الدول العربية الفاعلة الانضمام إلى الحملة الأمريكية ـ التي ترفع شعار إما الوقوف إلى جانب أمريكا أو إلى جانب الإرهاب؟ وما هي البدائل المتاحة أمامها؟

٤ ـ كيف يتحول الجهاد والتحرر الوطني إلى إرهاب في الخطاب الأمريكي بينما يتحول الإرهاب الصهيوني إلى «حق» للدفاع عن النفس ضدّ الحق الدولي المشروع في مقاومة الاحتلال؟

٥ ـ ما هي انعكاسات استعداد الحكومات العربية للتعاون مع الولايات المتحدة في ظل تصاعد عداء الشعوب لها، وبخاصة في ضوء استعادة الأجواء الصليبية والموقف من الإسلام، ومن إسرائيل ومن العراق وليبيا؟

٦ ـ هل يمكن أن تشهد الحملة الأمريكية تصفية حسابات مع بعض الدول العربية، سواء مباشرة، أو بواسطة إسرائيل أو تركيا؟

٧ ـ ما هي احتمالات تداخل السخط الاقتصادي ـ الاجتماعي على الحكومات العربية، ومن توجهاتها وسياساتها وأدائها، بالسخط السياسي على الولايات المتحدة الأمريكية؟

٨ ـ هل ستنتهز بعض الحكومات العربية التطورات داخل أمريكا وفي العالم لتصفي حساباتها مع المعارضة الداخلية؟

٩ ـ هل هناك احتمال بأن تقدم حكومات عربية على تشديد تشريعاتها المقيدة للديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان أسوة بالتعديلات المزمع اتخاذها في الولايات المتحدة؟

١٠ ـ هل من المحتمل، والعرب تحت التزام جديد لأمريكا، عقد مؤتمرات واجتماعات جادة لتنسيق وإعداد موقف موحد يمنع تدهور الأوضاع في دولهم، وفي المنطقة عموماً، وهل يتحكمون في احتمالات التهور ومواجهة الحرب العنصرية ضدهم؟

١١ ـ هل تجتمع الدول الإسلامية على موقف؟ وما هي التأثيرات الإقليمية المحتملة للضغوط الأمريكية التي فرضت على باكستان وخضوعها لتلك الضغوط؟ وهل ستقبل باكستان والصين بالدور الصاعد للهند وتركيا وإسرائيل وروسيا وأمريكا في شمال أفغانستان؟

١٢ ـ هل تتحمل باكستان استسلام الباشتون، شعباً ونخبة وحكماً؟

١٣ ـ إلى أي حد سوف تذهب إيران في انتهاز الفرصة الهائلة التي يقدمها لها الغرب (إضعاف باكستان، والقضاء على طالبان، استعادة قوة المعارضة الشيعية في أفغانستان، واستمرار ضعف العراق)؟

١٤ ـ إذا كان التحريض الأمريكي على طالبان ـ وهي المعزولة في العالم الإسلامي ـ أنْتَجَ كل هذا الاحتجاج في الشارع الإسلامي على الحملة الأمريكية، فكيف إذا طالت هذه الحملة مراكز إسلامية أخرى أكثر إشعاعاً وشعبية . .

(حزب الله مثلاً، أو حماس أو الجهاد، أو إيران؟)

١٥ ـ هل يستطيع الشارع العربي والإسلامي أن يغيّر من صورة

الاستتباع السياسي الرسمي للإرادة الأمريكية؟:

أ ـ هل ثمة من احتمال مثلاً لثورة شعبية في باكستان واندونيسيا وبعض البلدان العربية في سياق العدوان الأمريكي والتواطؤ الرسمي؟

ب ـ هل ثمة من احتمال لرضوخ النخب الحاكمة لإرادة شعوبها والتراجع عن المشاركة في الحلف العدواني؟

١٦ ـ هل في هذا الاستقطاب السياسي الجاري بين الإسلام والغرب ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع للأفكار القومية والوطنية التقدمية في الوطن العربي لصالح تقدّم الفكرة السياسية الإسلامية إلى صدارة مشهد التعبئة والاستقطاب أم يعزّز الأفكار القومية والتحررية؟

١٧ ـ أي اتجاه سوف تسلك الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط:

أ ـ تهدئة الصراع العربي الإسرائيلي وتجميد الصراع مع العراق؟

أم ب ـ استدراج العرب إلى حلف وسياسات تؤجل النظر في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الملف العراقي إلى ما بعد تصفية ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب؟

أم ج ـ استخدام عنف أكبر ضد الفلسطينيين والعراق والجماعات الإسلامية في لبنان وغيره؟

١٨ ـ وماذا يمكن أن تفعل الدول العربية أمام هذا الواقع، وهي تقف في موقف حرج، وأيهما تختار:

هل السير في الحملة الأمريكية دون قيد أو شرط.. وهو ما يمكن أن يولد حالاً من عدم الاستقرار، بل ومن العنف، قد تصل إلى حد زعزعة بعض النظم الحاكمة، غير المستقرة أصلاً؟

أم اشتراط حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللأراضي العربية المحتلة، كثمن للانضمام إلى الحملة الأمريكية؟

وما الذي يُحجِم السياسة العربية عن تذكير أمريكا بوجوب وضع الإرهاب الصهيوني في قائمة الحملة واشتراط المشاركة في الحلف الدولي بـ:

أ ـ ضرب الإرهاب الصهيوني ومحاكمة رموزه المجرمين.

ب ـ إجبار «إسرائيل» على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ٦٧.

ج ـ تفكيك ترسانتها النووية التي تهدد الاستقرار والسلم.

وإذا استجابت الولايات المتحدة إلى الخيار الثاني، هل يصاب التيار الإسلامي بحال من الضعف، بزوال جانب هام من أسباب دفعه السياسي إلى حد كبير؟

وإذا تمت مقايضة الموقف العربي بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، المرتبط بحال الإرهاب في العقلية الأمريكية، فهل سيكون على كل دولة عربية وإسلامية مهمة ضرب بعض رموز «الإسلام السياسي»، أو بعض بؤر العنف، بخاصة في ضوء الأنباء المتواترة عن دور كبير للتعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات؟

١٩ ـ هل تؤدي الحملة الأمريكية إلى تدعيم التيار الإسلامي، وبخاصة إذا ضربت بشكل عشوائي في أفغانستان أو غيرها؟ وهل ينعكس ذلك سلباً على معظم الأنظمة العربية، نظراً إلى الموقع القوي للتيار الإسلامي، في هذه الدول، بخاصة وأن الحملة الأمريكية المتوقعة يمكن أن تستثير أيضاً الإسلاميين غير المتحزبين، أو المواطنين العاديين الذين يطلق عليهم عادة اصطلاح «الكتلة الصامتة»، والذين تحركهم الانتفاضة عادة؟

٢٠ ـ ما هي احتمالات السلوك الإسرائيلي في ظل انشغال أمريكا بأزمتها الخاصة

أ ـ الانضباط للشروط والضوابط الأمريكية؟

ب ـ استغلال الحملة للقيام بأعمال إرهاب واسعة بما في ذلك إعادة الاحتلال أو حتى إلغاء الاتفاقيات؟

ج ـ الشروع في تنفيذ مشروع الترحيل الجماعي للفلسطينيين (الترانسفير؟)

وقبل أن افتح باب المناقشة حول هذه المجموعة الثالثة من الأسئلة أود إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ أود أن أشير بتقدير كبير إضافة لموقف سوريا، لموقف مصر من هذه الأزمة، التي رفضت ابتداء الدخول في أي تحالف لمقاومة الإرهاب قبل تحديد معنى الإرهاب والتفريق بينه وبين مقاومة الاحتلال بكل الأساليب التي أجازها القانون الدولي، وعدم إدانة أي جهة قبل تقديم الأدلة المقنعة والثابتة

على الجهة المسؤولة عما حصل في أمريكا في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ثم سفر رئيسها إلى أوروبا لمقابلة بعض المسؤولين في نفس الاتجاه، ثم سفر وزير خارجيتها إلى أمريكا ومباحثاته مع المسؤولين هناك في نفس الإطار وتصريحاته الحاسمة في جريدة **الأهرام** يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول. وقد ساعد الموقف المصري المتقدم على عدم انهيار مواقف بعض الحكومات العربية التي كانت مصابة بحالة من الخوف والذعر.

٢ ـ وبغض النظر عن أية ملاحظات أو تحفظات لدى البعض حول السعودية، إلا أنه لا بد من دعم السعودية ضد الضغوطات التي تتعرض لها من الولايات المتحدة، والإشادة بالمواقف الحازمة التي اتخذتها السعودية حيث تعهدت بلسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، وبرغم تعهدها بدعم الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي، إلا أنها حثت على أن تكون الحملة مبنية على الوضوح في الرؤية وبعد تحديد هوية المذنبين وألا تكون مجرد رد فعل انتقامي لتحقيق العدالة. كما أكدت في الوقت نفسه، وعلى لسان مسؤول كبير في وزارة خارجيتها «أن أي مساعدة تقدم من قبل الدول العربية والخليجية يجب أن يسبقها إعلان يحدد الدول والمجموعات التي ستستهدف» ومشددة على «أننا لا نوافق تحت أية شروط على ضرب دولة شقيقة، مثل سوريا، أو مجموعات تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله». وأخيراً تصريحات وزير دفاعها الأمير سلطان ووزير داخليتها الأمير نايف بأن السعودية لن تسمح باستخدام قواعدها لضرب أي دولة عربية أو إسلامية وأنها ضد غزو أفغانستان.

٣ ـ لا بد من تحديد موقفنا من احتمال غزو أفغانستان من قبل أمريكا وما تهدف إليه من إسقاط نظام «طالبان». فأياً كانت ملاحظاتنا أو تحفظاتنا حول نظام طالبان السياسي والاجتماعي، وخاصة موقفها من المرأة، فإن تغيير النظام في أي دولة كانت هي مسؤولية شعبها ولا يحق لأية دولة أخرى التدخل لتغيير نظام تلك الدولة بالقوة.

٤ ـ ان هناك مشروعاً هندياً قد قُدّم إلى الأمم المتحدة خلال اليومين الأخيرين لتحديد معنى الإرهاب. ولا بد للدول العربية من الإسراع بالاتصال بالهند ودراسة المشروع والتأكد من عدم مساسه بمصالحها وبحق المقاومة المشروع في التحرير.

٥ ـ هناك تناقض في التصريحات الخارجية حول موقف أمريكا من

حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، ففي حين لم تشمل القائمة التي أعلنتها أمريكا مؤخراً حول المؤسسات التي تمارس أو تدعم «الإرهاب» وتجميد أموالها والتي لم تشمل كلاً من حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، إلا أن وزير الدفاع الأمريكي، ورداً على سؤال وجهه إليه حول الموضوع يوم ٩/٣٠، ذكر أن هذه المؤسسات الثلاث سبق ذكرها في قائمة صدرت سابقاً وقبل القائمة الأخيرة.

* * *

والآن نفتح باب النقاش حول «المجموعة الثالثة» من الأسئلة التي أشرت إليها سابقاً عن «الانعكاسات العربية» لما جرى.

عصام نعمان

ان التحديات الحادة لا تترك للعرب، في مطالع القرن الحادي والعشرين، مجالاً لعدم الاستجابة او لعدم المواجهة تحت طائلة الاندحار والخروج من ملعب التاريخ.

يقتضي توليد إرادة للتغيّر والنهوض بسرعة وتصميم. انها مسؤولية النخبة الملتزمة قضية الأمة والنهضة ومواجهة التحديات المصيرية المحدقة.

للنخبة الملتزمة دور بالغ التأثير. انه «فعل الخميرة في العجين». متى بادرت وصدقت وفعلت ومثّلت مطامح الناس ومصالحهم، تجاوب هؤلاء معها وتحركوا وفعلوا. الانتفاضة الفلسطينية هي المثال والشاهد على ما نقول. الى متى القعود وقد باتت رقبة حاضر الأمة ومستقبلها على حد سكين الجزار الصهيوني ومن ورائه المحرض الأمريكي؟

إرادة التغيّر والنهوض يجب ان تصنع إرادة البقاء والمواجهة، مواجهة التحدي الامريكي الصهيوني ووقف هجمته تمهيداً لدحره. في هذا المجال، ثمة اهداف يقتضي العمل في سبيلها وآليات يتوجب اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف:

أول الاهداف، السلام القومي بين العرب لأن من لا يقدر على السلام بين بني قومه لا يقدر على الحرب ضد اعدائه.

ثاني الأهداف، السلام وحسن الجوار مع دول الجوار خصوصاً بين العراق وإيران، والعراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى..

ثالث الأهداف، قرار تاريخي بأن يكون مال العرب لأمة العرب. هذا يستتبع إنشاء مصرف عربي دولي لإيداع فائض عائدات النفط لتثميرها واستثمارها في خدمة مشروعات التنمية العربية.

رابع الأهداف، إقامة نواة وقاعدة للوحدة العربية بصيغة كيان قومي يتمثّل، بادىء الامر، بانشاء سوق مشتركة بين سوريا والعراق ولبنان، على أن ينضم إليها الأردن ومصر في الوقت المناسب.

خامس الأهداف، اعتبار النهضة العربية هي فعل التثمير في المجتمع المدني العربي وفي الديمقراطية.

على صعيد المناهج والآليات يقتضي:

أولاً، تجديد الحركة القومية الديمقراطية، في إطار المؤتمر القومي ـ الاسلامي كقاطرة ثقافية وسياسية، بمضمون ديمقراطي انمائي، وبمصالحة تاريخية مع الإسلام، عقيدة وجماهير، على نحوٍ يحوّل التحالف بين القوميين (مسلمين ومسيحيين، مؤمنين وعلمانيين، يساريين وديمقراطيين) والإسلاميين (شورويين وحركيين) كتلةً تاريخية على المستويين القطري والقومي.

ثانياً، إجراء مصالحة عربية شاملة في اطار جامعة الدول العربية لتفعيلها كنظام إقليمي، والعمل على رفع الحصار والعقوبات على كل من العراق وليبيا وايران، وتطوير استراتيجية قومية لمواجهة اسرائيل ودعم الانتفاضة والمقاومة المسلحة ضدها في الأراضي الفلسطينية واللبنانية المحتلة.

ثالثاً، بناء كيان اقتصادي قومي أعلى من سلطات الكيانات القطرية القائمة بغية ان يصبح محركاً وناظماً لتجمع عربي إقليمي. ولعل سوريا والعراق (ومن ثم مصر) مؤهلان لمباشرة هذا التوجه وتطويره.

رابعاً، إنشاء «الصندوق العربي للتمويل الانمائي» باقتطاع نسبة مئوية من عائدات النفط في الدول المنتجة وباصدار سندات مالية لتغذيته، والعمل على اجتذاب رؤوس الأموال العربية المودعة في الخارج للاستثمار المباشر في الداخل من خلال خطة لضمان هذه الاستثمارات من جهة، ولتأمين ربحية أكيدة لها من جهة اخرى.

خامساً، تنفيذ وتفعيل الاتفاقات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية وكذلك تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة في الأقطار العربية.

سادساً، إقامة محكمة العدل العربية للنظر في النزاعات بين الدول العربية وفصلها.

سابعاً، إعادة النظر ببرامج التربية والتعليم من اجل ضمان مكافحة فعالة للأمية ورفع مستوى التعليم، ولا سيما التعليم المهني والتقاني. والعمل على تجديد الثقافة الوطنية والقومية بأفق انساني ديمقراطي، وذلك بطريق إعادة بناء الثقافة من داخلها وربطها بهموم الشعب واعتمادها سلاحاً في مواجهة ظاهرة الغزو الثقافي الامريكي، ولمقاومة التطبيع مع اسرائيل العنصرية.

بالتزام هذه الأهداف والعمل على تحقيقها من خلال الآليات المقترحة، يتبلور الشعور بالمسؤولية والوعي بالأخطار التي تواجه الأمة، أقطاراً وشعوباً، مسؤولين ومواطنين، وبتعبئة الجهود وبمباشرة الجهاد قولاً وفعلاً.

محسن العيني

الدول العربية أعلنت كلها إدانتها الهجوم على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون، وقدمت تعازيها في الضحايا والأبرياء وتنصلها من المسؤولية عن هذا الحادث المروع، وأن العرب والمسلمين لا ينبغي أن يؤاخذوا.. حتى لو ثبت أن بعض أو كل من قاموا به هم عرب أو مسلمون.. شأن كل حدث مروع حصل في أي مكان في العالم بما فيه العالم العربي أو الإسلامي الذي تعرض لأحداث مشابهة ولو في صورة أصغر وأقل حجماً..

ومن واجب العرب أن يتعاونوا في العمل على معالجة المشاكل التي تسبب الإرهاب.. ولكن ليس من واجبهم الانضمام إلى الحملة الأمريكية.. حتى ولو لم تتجاوز الأهداف أو التوقيتات المحددة لها.. أمّا الشروط التي ربط البعض انضمامه بها.. فهي شروط جيدة ومفيدة، وإن كان يصعب الاطمئنان إلى أنها كافية.

فالأدلة الدامغة اقتنعت بها أمريكا، وليست مهتمة بإقناع أحد، وعدم الاعتداء على أي دولة إسلامية.. فعلى من يعتدون إذن..؟! على الطليان..! والعمل في إطار الأمم المتحدة.. أي أمم متحدة..؟! كلنا نعرف أن الأمم المتحدة لم تعد للأسف إلا أداة بيد أمريكا..!

وأهم شرط ينبغي أن تتمسك به الدول العربية والإسلامية هو شرط التمييز بين الإرهاب والنضال الوطني.. بين عمليات تخريبية تتم هنا أو هناك وبين كفاح من أراض محتلة.. بين قتل لأبرياء مدنيين في الجوّ أو في أماكن

عملهم أو حياتهم، وبين أطفال ومواطنين يدافعون عن بيوتهم وقراهم ومدنهم ووطنهم في وجه قوات غازية محتلة مدججة بالسلاح، ومدعومة علناً من هذه القوة أو تلك.

يجب أن تشترط الدول العربية والإسلامية إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللأراضي العربية المحتلة. وهذا ليس فقط ثمناً أو مبرراً لتعاونها مع الولايات المتحدة.. بل لأن هذا هو الجهد الصادق والمخلص لوضع حد لأهم أسباب السخط والشعور بالظلم والقهر والكراهية والتباعد بين الأمة العربية والإسلامية والولايات المتحدة والغرب وهو أول طريق لوضع حد للإرهاب في العالم.

ولا أتصور أن أمريكا ستتحول من ملاحقتها لمن اعتدوا عليها إلى محاربة من استنكروا العدوان عليها وقدروا ظروفها وأعلنوا استعدادهم لمساعدتها للعمل على معالجة مشاكل الإرهاب.. ولكنهم لا ينضمون إلى الحملة.. جنوداً انكشارية..!

والتعاون في هذه الحدود.. لن يثير الجماهير العربية ضد حكوماتها، فالجماهير تدرك خطورة الأوضاع، والصعوبات التي تواجهها الحكومات، وتعرف أن أي مضاعفات قد تتسبب في متاعب لا يعانيها الحاكمون وحدهم.

لا أتصور قيام أمريكا بأية تصفية لأية حسابات مع أية دولة عربية.. فعندها ما يكفيها من المتاعب.. كما لا أتصور أن تقوم الحكومات العربية بتصفية أية حسابات مع المعارضة الداخلية.. لأنها هي أيضاً في وضع ضعيف وتواجه أخطر المشاكل.. بل لا أتصور إقدامها على وضع أية قيود جديدة على الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان فعندها ما يكفي.. والعرب بحاجة لعقد مؤتمرات واجتماعات جادة واتصالات مستمرة على كل المستويات لمواجهة الأحداث، واتخاذ مواقف موحدة لحماية مجتمعاتهم والدفاع عن مصالحهم وتنظيم علاقاتهم مع القوى الدولية.

ومن الحكمة.. عدم إثارة أي مشاكل مع الهند أو الصين أو تركيا أو روسيا.. بل وتطمين هذه الدول أن العالم الإسلامي لا يرغب في إثارة أي مشاكل بين هذه الدول والمسلمين فيها أو في بلدان مجاورة.

إذا بالغت الولايات المتحدة في انتقامها، وتجاوزت من تزعم أنهم الفاعلون للتفجيرات، وتمادت في اجراءاتها ضد دول أو مجموعات إسلامية لا

صلة لها بالحادث، وشملت أحزاباً ومنظمات وقوى وشخصيات مناضلة في وطنها للتحرر من القهر والظلم والغضب والاحتلال، فإنها ستشعل الشارع العربي والإسلامي، وستعزز من قوة التيار الإسلامي المتطرف ومن تراجع الأفكار القومية والتقدمية والوطنية في الوطن العربي. ويضعف دور الحكومات والدول العربية ويصعب عليها مسايرة أمريكا.. وتتولد حالة من عدم الاستقرار والعنف قد تصل إلى حد زعزعة بعض النظم الحاكمة غير المستقرة أصلاً.

أما إذا تصرفت أمريكا بحكمة واعتدال، وتأكدت فعلاً من الفاعلين، ووضعت حداً للإرهاب الصهيوني الذي يتحرك بدعمها وتشجيعها، وأجبرت إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فإن التيار الإسلامي المتطرف سيضعف.. وسيبدأ عهد جديد من التعايش بين العالم الإسلامي والعربي.. والولايات المتحدة والغرب.

سليم الحص

١ ـ تمارس الولايات المتحدة هيمنة صارخة على المجتمع الدولي، وكثيراً ما يشكو شركاؤها الأوروبيون من ذلك دون أن يكون بإمكانهم تغيير هذا الواقع.

٢ ـ إنّ محاولات أمريكا فرض سياساتها على العالم أدّت إلى توطيد أركان هيمنتها الدولية، ولكنها استثارت من ناحية ثانية ريب الدول الأخرى وتحفّظات حتى حلفائها المعروفين وبخاصة أوروبا واليابان.

٣ ـ لا بُد من موقف شُجاع تقفه الدول العربية والإسلامية، ومعها سائر الدول النامية، في مواجهة الواقع الراهن والعودة إلى حكم الشرعية الدولية متمثّلة بالأمم المتحدة. وهذا لا يكون إلا باستمالة أوروبا وتحفيزها لاتخاذ موقف ضاغط في هذا الاتجاه، وكذلك الصين واليابان.

٤ ـ حديث الرئيس الأمريكي عن الحرب الصليبية زلّة لسان خطيرة، هذا إذا أحسنّا الظنّ. وكان لهذه العبارة أصداء في العالمين العربي والإسلامي مرشّحة لأن تتفاعل لمدة طويلة من الزمن، برغم سحب المسؤولين الأميركان هذه العبارة، وإستبدالها بلفظة حملة. وحديث الرئيس الأمريكي عن الحرب الشاملة خطأ جسيم، ولعله كان في ذلك مدفوعاً بالحاجة إلى تهدئة الرأي العام الأمريكي، إثر الهجوم الإجرامي على نيويورك وواشنطن، وإشباع نهمه للانتقام.

٥ ـ لا شك في أنّ استمرار الحرب التي أعلنها الرئيس الأمريكي لمدة طويلة سيكون على حساب القيم التي تنادي بها أمريكا والغرب عموماً، وهي الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك لأنّ مقتضيات الاستنفار والتعبئة قد تُملي ذلك عملياً في أمريكا والدول المتحالفة معها.

٦ ـ أنا أعتقد أنّ الهجوم على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/ سبتمبر سيشكّل منعطفاً في مسار العلاقات والسياسة الدولية كما كان الإجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج التي أعقبتها. لقد كان من ثمار التحول الذي فرضته حرب الخليج مؤتمر مدريد، ثم اتفاق أوسلو، ثم الانتفاضة الفلسطينية المباركة، انتفاضة الأقصى. وأخشى ما نخشاه أن يكون من ثمار التحوّل الذي فرضته أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر محاولة للإجهاز على القضية العربية، انطلاقاً من أجواء العداء للعرب التي نشأت، وانطلاقاً من الإصرار على تصنيف مقاومة الاحتلال إرهاباً.

٧ ـ أياً تكن الأهداف الأمريكية من الحرب المعلنة على الإرهاب نخشى أن تكون النتيجة إطلاق يد إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وبالتالي القضاء المُبرم على القضية العربية بما تنطوي عليه من حقوق مشروعة لشعب منكوب. ويمكن أن تحقق أمريكا في سياق ذلك أهدافاً أخرى، منها القضاء على طالبان في أفغانستان، وعلى القدرة النووية الباكستانية، وتهديد إيران والعراق، واحتواء القوّة المتنامية في روسيا والصين.

٨ ـ يبدو حتى الآن وكأنما الدول الكبرى، بما فيها دول أوروبا وروسيا والصين، تجنح إلى مجاراة الموقف الأمريكي العام، وهي لا تطمح في تدخّلها إلى أكثر من تدوير الزوايا في هذا الموقف في إطار المحافظة على علاقاتها الدولية.

نواف الموسوي

التزاماً بالوقت المحدد، مع العلم أنّ معالجة الأسئلة المطروحة تستوجب معالجة قائمة بذاتها، تستوفي الموضوعات المثارة فيها، اقتصر في هذه المداخلة على الإشارة البرقية إلى عناوين التعاطي العربي الإسلامي المفترض في المرحلة المقبلة في ضوء الحملة الأمريكية واستهدافاتها.

تفترض هذه المداخلة أن التعاطي ينبغي أن يَتَنَبَّه إلى ما يأتي:

١ ـ تفادي إسباغ طابع الحرب الدينية أو الحرب الحضارية على

المواجهات أو الصراعات. إن الصهيونية بكيانها ومؤسساتها وهوامشها هي المستفيدة من تصوير المواجهات على أنها حرب أديان أو حرب حضارات أو حرب يهودية ـ مسيحية ضد الإسلام أو العكس.

إن ذلك، إلى جانب مجافاته للواقع الموضوعي، هو خدمة جليلة للمخطط الصهيوني الرامي إلى تغطية مجزرة وتهجير يعدّ لهما ضد الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى السيطرة النهائية على فلسطين، وفرض الاعتراف الدولي بهذه السيطرة.

٢ ـ في مقابل هذا التفادي، لا بد من التركيز على حوار الحضارات والثقافات كسبيل فعلي ومجد للعلاقة بينها، وعلى قاعدة الإعلاء من شأن الانسان بما هو إنسان بمعزل عن انتماءاته. ويجدر، في هذا المجال، إطلاق التعاون مع جهات دولية عدة تتقاطع معها الرغبة نفسها وإن اختلفت الغايات.

٣ ـ لقد حلّ الاصطفاف الجديد الذي تدعو إليه الإدارة الأمريكية الإرهاب/ضد الإرهاب، محلّ اصطفاف كان آخذاً في التوسع والاستشراء، وهو اصطفاف الهيمنة أو جانب الهيمنة من العولمة في مقابل العولمة. لقد نشطت الاتجاهات المناهضة للهيمنة والعولمة، إن في التظاهرات والمسيرات أو في التجمعات، أو في التمرد الذي تجلى في مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية الذي جرى في دوربان.

إنّ ذلك يستدعي جهداً عربياً وإسلامياً للتواصل مع تلك الاتجاهات والمنظمات، بهدف إعادة تكوين اصطفاف جديد، أو حقيقي، بدلاً من الاصطفاف المفتعل لغايات أمريكية.

٤ ـ التأكيد على شرعية المقاومة في لبنان وفي فلسطين، ضد الاحتلال والهيمنة والقيام بما يتطلبه هذا التأكيد من جهود سياسية ودبلوماسية وتحركات شعبية وأهلية، وأنشطة للنخب والمؤثرين في تشكيل الرأي.

٥ ـ الحرص على تأمين استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تتهددها محاولات إدخالها في نفق تسوية مظلم تطيح بالتضحيات. وإذا لم يكن من شك في إرادة مواصلة الجهاد والنضال لدى الشعب الفلسطيني، فإن السؤال عن المسؤولية العربية والإسلامية حيال الانتفاضة وضرورة دعمها يكبر.

٦ ـ الوحدة، الوحدة، الوحدة. إذا كانت هي ضرورة في كل حقبة

فإنها في حقبة الحملة الأمريكية أشدّ وأوكد.

من الواضح أن من بين أهداف الحملة الأمريكية تكثير الانقسامات العربية والإسلامية وزيادة الشروخ والتصدعات حدّ التشظي والتبعثر. فلا يجوز أن تقع أية جهة أو تيار أو اتجاه في وهم الإغراء بتوسيع مساحة حضورها السياسي أو الشعبي على حساب تقلص أو تلاشي المساحة الأخرى. فالكل مستهدف في المآل والنتيجة.

إذاً الوحدة، الوحدة، الوحدة.

٧ ـ الحفاظ على الهوية الثقافية وصيانتها في وجه محاولات انتهاكها ومسخها بدعوى مسؤوليتها عن توليد ظواهر معينة. إن بعد الجهاد والاستشهاد الذي يكاد يكون بعد القوة الأساسي لأمة تفتقر إلى إمكانات القوة المادية، هو مما لا يجوز التفريط فيه أو السماح بإسقاطه. إن ثقافة الجهاد والاستشهاد كانت طريق انتصار الأمة وهي طريق خلاصها. إن المحاولات الأكيدة المرتقبة لضرب هذه الثقافة ينبغي أن تقابل بحزم من كل العرب والمسلمين أياً كانت أفكارهم ورؤاهم.

خير الدين حسيب

أرجو من الأخوين كلوفيس مقصود وفواز جرجس، القادمين خصيصاً من الولايات المتحدة للمشاركة في هذه الحلقة النقاشية أن يوضحا لنا ما يجب عمله لحماية العرب والمسلمين في الغرب، بعد الأحداث التي حصلت في أمريكا، وخاصة في أمريكا وبعض الدول في أوروبا الغربية مثل بريطانيا وهولندا وغيرها. كما أرجو أن يبينا لنا الأخطار الإضافية التي يمكن أن يتعرض لها العرب والمسلمون هناك إذا ما قامت أمريكا بضرب وغزو أفغانستان وحصل هجوم جديد، بشكل أو بآخر على أمريكا؟

ليلى شرف

الحملة الأمريكية متعددة الجوانب، وفي سعيها لتشكيل التحالف لا تصر الولايات المتحدة على المشاركة العسكرية المباشرة، وهي تعي هشاشة الأنظمة الموالية لها في الدول العربية والإسلامية ولا تريد أن تعرضها للخطر، ولكن هنالك مجالات غير علنية قد تطلبها الولايات المتحدة من هذه الدول كالمعلومات والاستخبارات واعتقال المشتبه بهم ومراقبة الأرصدة البنكية. وهذه

أمور قد تشعر الحكومات أنها قادرة على القيام بها دون استفزاز شعوبها لأنها ليست إجراءات علنية. لذلك أعتقد أن بعض الدول العربية قد تجد أنها لا تستطيع أن تفلت من القبضة الأمريكية، وهي السند الرئيسي لها سياسياً واقتصادياً، وستضطر للدخول في التحالف، ولعلها تشارك في الاجراءات غير العسكرية ولكن الطويلة الأمد. وبالمقابل فقد تسعى الولايات المتحدة إلى استرضاء هذه الحكومات بإجراءات تعتقد أنها تسندها عند شعوبها. وقد رأينا مثلاً كيف حاولت الضغط على شارون من أجل اجتماع عرفات - بيريس وإن لم يؤد ذلك إلى شيء. وربما تلجأ إلى الأمم المتحدة لإجراء مناقشات أو اتخاذ قرارات تشكل غطاء لها وللدول العربية. من جهة أخرى أعتقد أن المهم عند الولايات المتحدة هو المرحلة الأولى من الحملة، وبعد ذلك لكل حادث حديث: فقد تخلق فيما بعد أوضاعاً تؤدي إلى التوتر بين بلد عربي وآخر أو حدثاً يؤثر في الأمن الداخلي لبلد ما تضطره للتعاون معها في مجال من مجالات حملتها.

وعلى كل حال وبرغم الضغوط الهائلة التي تتعرض لها الدول العربية المدعوة للمشاركة، فإن تجاوبها يجب أن يكون مشروطاً بثلاثة أمور هامة، والولايات المتحدة الآن بحاجة ماسة إلى الدعم العربي والضغط الجماعي عليها لتلبية شروط مشتركة قد يؤدي إلى التوصل إلى نوع من العلاقة الجديدة معها.

الشرط الأول: تعريف الإرهاب والتفريق الجذري بينه وبين الحق في المقاومة في ندوة دولية من القانونيين والسياسيين والمفكرين.

الشرط الثاني: عدم التعرض لأي بلد عربي أو إسلامي عسكرياً في الحملة المنتظرة.

الشرط الثالث: التدخل الأمريكي الفاعل ليس لوقف العنف كما حددت مهمته في السابق بل لحل القضية الفلسطينية برمتها وفق المرجعية الدولية ومقررات الأمم المتحدة.

وعلى المدى المتوسط أو البعيد إن قدرتنا على رفض الضغوط الأمريكية لا تتحقق إلا بالتكامل الاقتصادي والسعي إلى الوحدة الاقتصادية في أسرع وقت ممكن، لأن الضغوط الاقتصادية هي سلاح الضغط الأول. والضغوط الأمريكية لن تتوقف عند هذه الحملة وسنشهد في المستقبل معاناة أكبر. سوف تعقد منظمة الدول الإسلامية بعد بضعة أيام اجتماعاً لتنسيق مواقفها. المؤلم أن ارتباطات الدول والتزاماتها قد سبقت هذا الاجتماع وقد تكون نتائجه

العلنية مثل نتائج مؤتمرات القمة العربية، ونتائجه غير المعلنة خلافاً للمواقف والنيات. إن معالم الاستراتيجية الأمريكية أصبحت واضحة وسياساتها المستقبلية يمكن استشفافها. لذلك فإن على منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمرات القمة العربية أن تطرح هذا الموضوع بصراحة وأن تعد سياساتها للتقارب والتكامل والتواصل والتعاون لكي تستطيع الصمود أو على الأقل وضع الشروط المشتركة قبل الاستجابة للضغوط.

تتساءل الورقة حول احتمال أن تقدم الحكومات العربية على تشديد تشريعاتها المقيدة للديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

والجواب على ذلك هو بالتأكيد، فالحكومات العربية سوف تشعر بالضيق الذي سيسود الشارع العربي والمثقفين العرب والمنظمات السياسية العربية، وستشعر بخطر المعارضة والتحرك الشعبي العام، وستجد في التوتر العالمي عذراً لحماية أمنها الوطني بإصدار التشريعات التي تقيد الحريات وتسبب مزيداً من التراجعات في متطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن هذه الخطوات هي نفسها باعتقادي مسبب لازدياد الاحتقان والتفجر. والحكمة عادة تقضي بأن تترك فسحة للشعوب تنفس فيها عن ضائقتها ولكن ذلك لن يحصل في أي بلد عربي، وسيبقى خطر التفجر والصدام ربما العنيف بين الجهات الرسمية والجهات الشعبية وارداً في أكثر من بلد عربي. ولا حاجة لأن نذكر بأثر ذلك في الأوضاع الاقتصادية، والعديد من بلداننا تعاني أزمات اقتصادية حادة وازدياد معدلات الفقر، وهذا أيضاً مدعاة للاضطراب الاجتماعي. لذلك فإن القلق على مستقبل مجتمعاتنا العربية ونوعية الحياة يجب أن يكون همنا الأول مسؤولين وأهليين، وإن كان من المستبعد أن يستطيع الشارع العربي أو المفكرون العرب التأثير في تغيير المسار في هذه المرحلة. ويرتبط بهذا المجال التساؤل الذي تطرحه الورقة حول إمكانية ضرب رموز الإسلام السياسي في الدول العربية أو بعض بؤر العنف فيها إذا وُعِدَ العربُ بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى من المنظور الأمريكي. وباعتقادي أن هذا غير مستبعد.

أما عن احتمالات السلوك الإسرائيلي في ظل انشغال أمريكا بأزمتها الحالية، فالمؤشرات تدل على أن إسرائيل تستغل الانشغال الأمريكي بل والعالمي لتنفيذ أكبر قدر من التقدم في برنامجها. وقد يبرز ذلك في التصعيد الخطير الذي حدث حتى بعد اجتماع عرفات ـ بيريس، كما برز في قبول

شارون لاجتماع عرفات - بيريس بضغط شديد من الرئيس بوش وهو يحاول ضم الدول العربية والدول الإسلامية إلى التحالف الجديد ثم التراجع عنه مباشرة بعد ذلك.

وهنا لا بد من ملاحظة تصريحات بيريس لصحيفة إسرائيلية ظهرت اليوم، إذ لا بد أنه سيكون لها مضاعفات هامة وهو اتهام الجيش الإسرائيلي بمحاولات إفشال مهمته ووضع حد لوقف إطلاق النار كما اتهم الجيش بتدبيره قتل عرفات. ولعل ذلك مؤشر على مرحلة خطيرة سيدخلها الصراع على أرض فلسطين وربما أيضاً خارجها.

محمد الأطرش

تواجه الدول العربية الفاعلة خيارات صعبة فيما يتعلق بانضمامها أو عدمه إلى الحملة الأمريكية ضد ما تعتبره أمريكا إرهاباً. فهي من جهة تخشى غضب الشارع العربي والإسلامي في حال ضرب أكثر من دولة عربية أو إسلامية، ومن جهة أخرى تخشى الغضب الأمريكي. وأرى من الأفضل عدم الانضمام حتى مع توافر الشروط المعروفة وهي وجود أدلة دامغة حول هوية القائمين بعملية التفجيرات، وعدم الاعتداء على أية دولة عربية أو إسلامية، والعمل في إطار الأمم المتحدة. وهذه الشروط كلامية ولا قيمة لها ويمكن لأمريكا التراجع عنها في أية لحظة. كما أن العمل ضمن إطار الأمم المتحدة لا يحول دون سيطرة الولايات المتحدة على هذه الأخيرة كما حدث في حرب الخليج الثانية.

وأرى بأن من الأفضل أن تتبنى الدول العربية والإسلامية الفاعلة موقفاً موحداً يؤكد أن العرب والمسلمين أكثر تعرضاً للإرهاب من غيرهم، وإننا طالبنا منذ زمن (مثلاً الرئيس الراحل حافظ الأسد منذ ما ينوف على خمسة عشر عاماً) بعقد مؤتمر دولي يحدد مفهوماً موحداً للإرهاب ويفرق فيه بين الإرهاب والمقاومة المشروعة بل والواجبة ضد الاحتلال، وإننا مستعدون للتعاون في مكافحة الإرهاب الحقيقي.

عبد الإله بلقزيز

من النافل القول إن الوطن العربي معنيّ بما حدث في ١١ أيلول/ سبتمبر لعدة أسباب: أولها أن مراكز كثيرة فيه ستكون مستهدفة في إطار

حرب أمريكا على الإرهاب على خلفية اتهام هذه الأخيرة لبعض دوله بـ «رعاية» الإرهاب. وثانيها لأن رأس حركة التحرر الوطني والمقاومة سيكون مطلوباً على خلفية إصرار أمريكا على إقامة المماهاة بين المقاومة والإرهاب. وثالثها لاتصال أحداث نيويورك وواشنطن بقضايا مثل الصراع العربي ـ الصهيوني، وحصار العراق، والنفط، والأمن القومي العربي، على الأقل على صعيد النتائج التي ستنجم عن سياسات الردّ الأمريكي على العمليات ضدّها. وعليه، فإن أسئلة من قبيل: كيف سيكون عليه الموقف العربي أمام الدعوة الأمريكية إلى قيام تحالف دولي ضدّ الإرهاب، وما النتائج المتوقعة للمشاركة أو لعدم المشاركة فيه، وما تداعيات هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر والردّ الأمريكي عليها على قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، وقضية العراق؟ . . ، ستكون الأسئلة الرئيسة التي تحتاج إلى عناية من الرأي العام ومن صانعي القرار في الوطن العربي.

نسجل ابتداء أن من مفارقات السياسة العربية اندفاع السودان وليبيا نحو إبداء الاستعداد غير المشروط للتعاون مع الولايات المتحدة في معركتها ضد الإرهاب (وقد كوفئ السودان على تعاونه برفع العقوبات عنه)! فيما ترفض دول صديقة لأمريكا ـ مثل السعودية ومصر ـ الانسياق وراء مشروع الحرب الأمريكية، لتتصدّر جبهة الاعتراض العربي المتنامي على فكرة الحل العسكري لظاهرة الإرهاب. إذا صرفنا النظر عن المفارقة هذه، نستطيع أن نقول إن موقف مصر والسعودية ـ ودول الخليج استطراداً ـ لم يكن مستغرباً تماماً على ما فيه من جرأة غير اعتيادية في سياسات هذه الدول. ولعلنا نجد تفسير ذلك في أسباب ثلاثة: **أولها** أن هذه الدول لُدِغت في قرارها السياسي والاقتصادي من تحالفات سابقة غير مشروطة مع الولايات المتحدة، والأخصّ بالذكر منها ـ هنا ـ مصر. **وثانيها** أنها تعرف أن المطلوب منها في هذا الحلف الجديد ليس جيوشها ولا قواعدها (التي هي أصلاً تحت تصرفها والتي قد لا تكون أمريكا في حاجة إليها)، وإنما المطلوب منها أن تقدّم المال والتغطية السياسية لحرب ضد أفغانستان وبلدان إسلامية أخرى وأكثر من يدرك هذا المحذور السعودية، وبعض دول الخليج العربي، التي عانت طويلاً من الابتزاز المالي الأمريكي! أما **ثالثها**، ففي أن هذه الدول لا تستطيع أن تغامر بالانضمام إلى حلفٍ معادٍ للإسلام أو لبعض دوله ومجتمعاته، لما في ذلك الانضمام من مغامرة بالصدام مع شعوبها المسلمة الناقمة على أمريكا. ومن المفيد جدّاً أن تظل هذه الدول ـ وهي مركزية في المنظومة العربية ـ متمسكة بموقفها

السياسي هذا في الفترة القادمة، لأن تمسكها سيكون ـ بدون شك ـ كابحاً لأنماط من الاستتباع العربي للموقف الأمريكي تلوح علائمها في الأفق!

ثمة من يعتقد بأن الفرصة سانحة أمام العرب كي يحصلوا على بعض الحقوق في ملفي فلسطين والعراق، وأن عليهم أن يهتبلوا فرصة حاجة أمريكا إليهم ليفرضوا عليها دوراً أكبر في الضغط على «إسرائيل» للتسليم بحقوق الشعب الفلسطيني، أو ليدفعوها إلى تغيير سياساتها تجاه العراق. والحقيقة أن من يقول ذلك إنما يدعو الدول العربية إلى مقايضة تحصل فيها «على شيء ما» مقابل الانضمام إلى الحلف الأمريكي، أو حتى مقابل التعاطي الإيجابي مع السياسة الأمريكية. وبصرف النظر عن أن هذه المقايضة غير مبدئية، فإنها غير ذات نفع من الناحية السياسية. ذلك أن من يعتقد بأن أمريكا يمكن أن تغير سياساتها في قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني تحت وطأة ظرف سياسي (التفجيرات)، يتجاهل أن لهذه الدولة سياسة عليا واستراتيجيات كبرى لا تتأثر دائماً بالطوارئ، ناهيك عن أنه ينسى معنى الصلة بينها وبين المشروع الصهيوني!

قد تضطر أمريكا إلى تهدئة هذا الصراع أو تجميده ـ وهو عين ما فعلت ـ لكنها لن تذهب إلى حدِّ إجبار «إسرائيل» على احترام القانون الدولي. إن طريق المساهمة في تمكين الشعب الفلسطيني من تحصيل حقوقه معروف. وبدل أن يستثمر العرب في وهم الحلّ الأمريكي الذي يأتي ولا يأتي، يستطيعون الاستثمار في مشروع التحرر الوطني الفلسطيني بدعم الانتفاضة والمقاومة.

كلوفيس مقصود

السؤال المطروح بشكل ملح: هل إن العملية الإرهابية التي حصلت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن فرصة لمحاكمة الولايات المتحدة أم فرصة لدفعها باتجاه تسريع بعض أوجه سياساتها في المنطقة العربية على الأقل نحو الموضوعية ومن ثم التأييد؟

صحيح أن الإجابة عن هذا السؤال مطلوبة، ولكن علينا أن ندرك أن هناك ميلاً للمحاكمة في غير وقتها ورغبة في تثمير هذا الحضور المتجدد للعرب والإسلام نحو دفع الولايات المتحدة حكومة ورأياً عاماً إلى مزيد من التفهم وإلى مزيد من الابتعاد عن المشروع الصهيوني الذي أصبح وإن بشكل طفيف يظهر إسرائيل عبئاً أكثر مما هي حافز. لكن حتى لا نجعل من هذا

الاستنتاج الأولي موحياً بآمال قد تكون مغلوطة علينا أن نكون أكثر دقة في التحليل لما حدث رغم انشداد البعض منا إلى إثارة المشكلات العربية مع الولايات المتحدة إزاء تحيزها، لمدة أكثر من نصف قرن، إلى أهداف وسياسات إسرائيلية.

وقد يقال لماذا هذا التسرع في الإدانة لما حصل في نيويورك وواشنطن في حين لم يكن هناك تسرع في إدانة مثلها لما حصل في بوروندي ورواندا يفوق ضحاياها ضحايا نيويورك وواشنطن؟

إننا نجيب عن هذا التساؤل المنطقي والتساؤل العادل بالقول لماذا نحن العرب لم نتداع إلى ندوة مماثلة لبحث أسباب هذه المجازر في مثل هذه الدول وفي الصومال وغيرها؟ الجواب وإن لم يكن منطقياً ومتناسقاً هو أن الولايات المتحدة تتمتع نظراً لقوتها العسكرية والاستراتيجية المتفوقة بدور يؤثر بشكل حاسم في معظم إن لم يكن في كل مشاكل العالم وخاصة في كل أو معظم مشاكلنا العربية.

يتساءل الأمريكيون كثيراً لماذا «يكرهنا العرب والمسلمون»؟

كان جوابنا طيلة الثلاثة أسابيع الماضية أن العرب والمسلمين لا يكرهون الولايات المتحدة، إنما معظمهم غاضب على السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية المصيرية وبخاصة القضية الفلسطينية وقضية العقوبات على الشعب العراقي. قد تكون قلة ضئيلة تكره، ولكن الكره انقطاع عن أي حوار أو محاولة إقناع في حين أن الغضب والاستياء هو في حقيقة الأمر دعوة إلى التفاوض، إلى الحوار، إلى المناقشة، إلى التخاصم السياسي والفكري. بمعنى آخر إن الغضب استدراج لمحاولة إقناع بينما الحقد أو الكره انقطاع عن كل حوار وكل نقاش وكل اتصال وكل إقناع.

إذاً، هذا الغضب يؤمن بأن هناك إمكانية تصحيح للعلاقات، بينما الحقد يعني المستحيل. يستتبع هذا أن الغضب يحاول توظيف كل الخيارات في حين أن الكره عنده خيار واحد: الانقطاع، وكأن التفاؤل قد انتحر مع الذين يصممون للانتحار.

من هذا المنطلق توجد الآن فسحة أو مسافة صغيرة قابلة للتوسع لدفع الولايات المتحدة نحو إدراك عميق بأن نقمتها على ما حصل يجب أن لا تفسح في المجال أمام انتقامات عشوائية. من هنا يتضح لنا المخاض داخل

المؤسسة الحاكمة الأمريكية والتي أخذت تجلياتها تظهر بمزيد من الوضوح بين الفريق الموالي لإسرائيل داخل البنتاغون والمتشدد في إعادة نوع جديد من الحرب الباردة، والذي يدعو إلى جعل الرد المحتمل على العملية الإرهابية في نيويورك وواشنطن الفرصة المناسبة لتصفية حسابات على دول عربية وبخاصة العراق، إلا أن هذا الفريق الذي يقوده ويلفويدز اصطدم بواقعية وحكمة وزير الخارجية باول الذي حاول هذا الفريق قبل ١١ أيلول تهميشه وتصوير وزارة الخارجية الأداة التنفيذية للاستراتيجية التي يرسمها البنتاغون. وإذا بجسامة الحدث تفرض على الولايات المتحدة بعد مرور أيام اللجوء إلى واقعية حكيمة مثلها باول والتي يبدو لغاية الآن أنها السياسة المرجحة على السياسة المتشددة والمنسجمة مع إعطاء حرية التصرف لشارون. هنا يتبنى بوش بعد تردد دام أياماً قليلة موقف باول وانضم إليهما أيضاً نائب الرئيس تشيني.

هنا تكمن الفسحة التي أشرت إليها حيث على الدول العربية ـ والإسلامية ـ أن تأخذ بقدر المستطاع مواقف موحَّدة توصل إلى صانعي القرار والرأي في الولايات المتحدة حقيقة ما بدأوا يستشعرون به وهو أن أية عملية تريد الولايات المتحدة القيام بها لا بد لها من غطاء من العالم الإسلامي الذي لن يتوفر إلا بغطاء عربي والذي بدوره أيضاً لن يتوفر إذا لم يتوفر الغطاء الفلسطيني. هذا بدوره يتطلب وضوح المرجعية العربية وهذا الوضوح لا يتوفر إلا بوحدة الموقف العربي. وهذه الوحدة لن تتوفر إلا بالتزام واضح ومستقيم لمتطلبات وأهداف الانتفاضة الفلسطينية، وما عدا ذلك سوف يؤدي إلى تفويت الفرصة وتضييق المسافة التي أتيحت من جراء الأحداث الجسيمة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

فواز جرجس

ليس لدي شك في أن معظم الدول العربية الفاعلة ستنضم إلى الحملة الأمريكية. طبعاً، ستحاول الأنظمة القائمة الإيحاء بأنها تربط الانضمام بالشروط الثلاثة المعلنة (تقديم أدلة دامغة ـ عدم الاعتداء على أي دولة إسلامية ـ العمل في إطار الأمم المتحدة). ليس هناك من معطيات توحي بأن الأنظمة العربية المرتبطة والمعتمدة على الولايات المتحدة تملك الإرادة السياسية لأخذ المبادرة وفرض شروط قبل انضمامها للتحالف الدولي تحت القيادة الأمريكية. علينا أن لا نخدع بالخطاب السياسي للنخبة الحاكمة وقدرتها السحرية على تبرير وتسويق أطروحات ومواقف متناقضة.

من غير المحتمل أن تستطيع دولة عربية الانسحاب من الحملة الأمريكية بعد انضمامها إليها، لأن ذلك سيكون مكلفاً ويتطلب إرادة سياسية صلبة وتصميماً على تحدي الهيمنة الأمريكية والخروج من تحت مظلتها الأمنية. لنتذكر جيداً تهديد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أن ليس هناك من خيار ثالث للعالم، فإما أن ينضوي تحت لواء الحملة الأمريكية أو يعتبر وينضم إلى لائحة الإرهاب والإرهابيين. طبعاً، ما سيتغير هو نبرة الخطاب العربي الرسمي لامتصاص أي غضب شعبي يمكن أن يتفجر نتيجة تجاوز الحملة الأمريكية الأهداف المحدد لها وتغيير «قائمة الإرهاب» وجعلها أكثر شمولية. الاحتمال الآخر الأكثر خطورة هو أن تبادر بعض الحكومات العربية إلى تشديد قبضتها الحديدية على مجتمعاتها وكبت أفواه مواطنيها.

طاهر المصري

التعامل السياسي العربي مع هذه الأحداث يجب أن يكون وفق معادلة واضحة المعالم دقيقة الخيوط. فالعالم بأجمعه ينبذ الإرهاب بالشكل الذي تم فيه في نيويورك. وعلينا أن نكون جزءاً من هذا. وفي نفس الوقت، علينا أن نقف حازمين في وجه الإرهاب الذي يمارس علينا منذ عقود، وأن نعمل على رفع الظلم الواقع علينا شعوباً وأقطاراً. وعلينا أن ننجح باستقطاب دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، للعمل سوية والبحث في أسباب وجذور الإرهاب، سواء أكان ناشئاً من بلادنا أم من أية بقعة أخرى. وعلينا أن ندفع الولايات المتحدة لاستخلاص العبر مما حدث لها ونجعلها تجيب عن السؤال التالي: لماذا يقف كل مسلم وعربي من إندونيسيا شرقاً إلى قلب تكساس ضد الولايات المتحدة ويعتبر سياساتها عدواناً عليه ويرفضها، ويحرق العلم الأمريكي تعبيراً عن هذا الرفض والاحتجاج؟

وبالرغم من مواقف الولايات المتحدة غير المتوازنة وغير العادلة تجاه القضايا العربية، ومن سيطرة اللوبي اليهودي على صناعة القرار الأمريكي تجاه العالم العربي، ومن خوفنا وشكوكنا في أن بعض ما نشهده من إيجابية تجاه القضية الفلسطينية ما هو إلا تصرف تكتيكي فرضته ظروف الأزمة التي تعيشها أمريكا، فإنني أعتقد أنها فرصة جيدة للعرب لكي يعكسوا مسار السياسة الأمريكية والعالم تجاههم فيما إذا أحسنوا التعامل السياسي مع هذه الأحداث. وسنجد في الولايات المتحدة قوى سياسية فاعلة تؤيد هذه المراجعة وتؤيد تغيير السياسة الأمريكية. كما أن الدول الأوروبية وبعض القوى الدولية

الأخرى مثل الهند والصين واليابان لديها جاهزية أكبر لتقبل ذلك والعمل بموجبه.

إن جهدنا لتغيير الموقف الأمريكي بشكل خاص والغربي بشكل عام يجب أن يتم عبر تحرك عربي جماعي. فهذا أمر طالما طالبنا به، وطالبنا به الأصدقاء من دول العالم. وهو الأكثر تأثيراً وفعالية. وقد ولى منذ زمن أمر الدول الصغيرة أو المبعثرة الجهد، وحل محلها أمر التكتلات السياسية و/أو الاقتصادية. وكم كنت أتمنى أن يذهب القادة والمسؤولون العرب عن حساسياتهم المفرطة تجاه بعضهم البعض. فتطور الأحداث أصبح أكبر من أي منهم. وهذا الجهد العربي السياسي، يجب أن يعتمد على أسس وقواعد ثابتة ومتفق عليها مقتضاها ضرورة تطبيق الشرعية الدولية وإزالة الاحتلال بكل صوره وأشكاله وحق تقرير المصير والحصول على الحقوق المشروعة، ووقف الاعتداء على سيادة الدول والتدخل في شؤونها ورفع الحصارات الجائرة عنها.

ولا بد من كلمة سريعة هنا حول أهمية تفعيل النظام العربي الذي يعاني سكرات الموت. وهذا يتطلب بالضرورة إعادة إحياء مؤسسات العمل العربي المشترك وتقوية عمل ومفهوم ومهام جامعة الدول العربية. إن هذه هي الطريقة الوحيدة لخروجنا من حالة عجز الأمة الذي يكاد يصبح مزمناً.

وفي ظني، ان العديد من دول وقوى العالم سوف تدعو وتعمل، بعد أن تهدأ العاصفة والنفوس، على إصلاح النظام الدولي وعلى تقوية دور الأمم المتحدة الذي أضعفته أمريكا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج. وهذه فرصة مناسبة جداً لكي تساهم الدول العربية والإسلامية في هذا الجهد. وسيكون صوتها مسموعاً وجهدها محموداً. ويجب أن تكون الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة على رأس أولوياتنا القادمة لأن ذلك يحقق لنا فوائد كثيرة ويدعم قضايانا ويحاصر إسرائيل المتمردة على الأمم المتحدة والشرعية الدولية بدعم أمريكي قوي غير عابئ بالحق أو بمشاعرنا.

والتحرك السياسي العربي يجب أن يستعين بالجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة وأوروبا بالتحديد وبخبراتها. ومطلوب أن تصبح هذه الملايين المنتشرة في كافة أنحاء العالم متواصلة مع جذورها في الوطن الأم وأن ندعم مؤسساتها. كذلك لا بد من التعامل الذكي والديناميكي مع الرأي العام في الغرب وذلك من خلال تغيير النمط الإعلامي العربي، وإيجاد الوسائل للوصول إلى عقل المواطن والمسؤول هناك. فنحن في العالم العربي نكتب ونبحث ونناقش بكثافة، ولكن شيئاً لا يصل من هذه الأمور إلى عقل

أو مكتب صانع القرار أو المواطن الأمريكي والأوروبي، بل يبقى الكلام عندنا.

الرسالة التي يجب إيصالها إلى الولايات المتحدة عبر النشاط السياسي الجماعي والإعلامي العربي هي أن تحالف حكّام أمريكا والغرب مع إسرائيل قد أصبح بالفعل مكلفاً لهم وعليهم مراجعة مواقفهم وسياساتهم بشكل جذري. وهذا هو الوقت المناسب لعمل ذلك.

في هذا السياق نتحدث عن أولوية وحتمية حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان وجنوب لبنان. كما يأتي رفع الحصار عن العراق وحمايته من الاعتداء عليه وعلى سيادته في السياق نفسه. ويأتي أمر دعم الانتفاضة وإبقاء جذوة القتال والتحرير حية إلى أن تتحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنشاء دولته المستقلة والناجزة، على رأس هذه الأولويات.

ولن أتوسع في بحث هذا الموضوع لأن مواقفنا مبدئية ومعروفة وهناك إجماع شعبي ورسمي حولها، لذا لا داعي لتكرارها. إنما يبقى أهمية التأكيد على أن التحرك العربي يجب أن يتم لتحقيق هذه الأهداف وليس غيرها. ويجب على المسؤولين العرب وكذلك الشعوب أن تتأكد هذه المرة أن تحركها السياسي لن يجهض أو يختطف في منتصف الطريق كما حدث مراراً وتكراراً. هذه المرة سوف يدفع مرتكب الخطأ ثمن غلطته.

النقطة الأخيرة التي أريد أن أثيرها باختصار شديد هي أن ما حدث في الولايات المتحدة يجب أن يكون درساً وعبرة لنا في أقطارنا العربية. لقد ثبت بالدليل القاطع أنه مهما كانت المجتمعات والأنظمة السياسية محصنة ومحمية أمنياً أو عسكرياً وسياسياً، فإن القهر والكبت السياسي والظلم يؤدي دائماً إلى العنف الذي ينفجر في وجه المجتمعات قبل أن ينفجر في وجه الحكام. وان أضرار هذا الانفجار تصيب الجميع.

والسبيل الأمثل لرفع الضيم والظلم عن الإنسان العربي هو من خلال السير في الخيار الديمقراطي واحترام حرية وحقوق الإنسان العربي، وفي القطيعة مع المفهوم الأمني الذي يحيط بالحكام وبالقرارات. إن شعبنا العربي تواق إلى الحرية وهو أهل لها حتى لو تمت إساءة استعمالها من قبل البعض، ولكن ذلك سيكون إلى حين وهو أمر يحدث في كل النظم الديمقراطية. إننا في العالم العربي لا نطالب بالطفرة بل بالتدرج الحثيث وليس البطيء، ونطالب بسيادة القانون وتكافؤ الفرص وبالعمل المؤسسي.

إذا ما سار العرب شعوباً ومجتمعات وحكومات على طريق تحقيق ذلك، فإنني أعتقد أن مجرى تاريخ العالمين العربي والإسلامي سوف يتغير إيجابياً لمصلحة الشعوب ورخاء العالم. وتحقيق ذلك لن يتم خلال فترة قصيرة ولا بالتمني والانتظار والاعتماد على الغير، بل بالعمل المخطط له الواثق من نفسه وعلى فترة زمنية مقبولة. أما إذا لم يتم تحقيق أي من هذه العناصر فإن حال العالم سوف تأخذ مساراً وطريقاً سلبياً، وسوف تزداد الهوة بين الشمال والجنوب وبين الدول المتطورة ودول العالم الثالث، ويزداد العنف والاعتداء على حقوق الإنسان وعلى البيئة والموارد.

على الجميع، الغرب والشرق والعرب والمسلمين والمسيحيين، أن يستخلصوا العبر مما حصل وأن يدرسوا التاريخ جيداً وأن ينتهزوا هذه الفرصة لوضع العالم بل البشرية على الطريق الصحيح بعد أن ضلته. وعلى الولايات المتحدة بالذات أن تعيد تقييم سياساتها ونظرتها إلى العالم. عليها أن تتصالح مع هذا العالم، وأن تعرف أن العصر الأمريكي يشارف على المغيب، وأنه أصبح ضرورياً البحث عن نظام عالمي جديد يستبدل النظام ذا الرأس الواحد بنظام يعتبر بالقوى الدولية والإقليمية الأخرى ويجعل هذا العالم أكثر عدالة وأمناً وتوازناً.

مجدي حماد

إن من المتوقع أن تنضم الدول العربية الفاعلة إلى الحملة الأمريكية ـ في مرحلتها الأولى على الأقل ـ حتى بدون التزامها بالشروط الثلاثة المعلنة (تقديم أدلة دامغة ـ عدم الاعتداء على أية دولة إسلامية ـ العمل في إطار الأمم المتحدة)، إذا استجابت الولايات المتحدة لشرط رابع يتصل بنوع من الحل ـ أو التحرك باتجاه حل ـ للقضية الفلسطينية وللأراضي العربية المحتلة.

ولكن قدرة الحكومات العربية على الاستمرار في السير في ركاب الحملة الأمريكية، التي ستتسع شيئاً فشيئاً، وتتبدى أهدافها الشاملة التي تعكس حقيقة وحدة الحضارة الغربية، لا بد أنها ستتقلص، وبخاصة في ضوء توقع تصاعد رد الفعل الشعبي ضد أية هجمات أمريكية على دول ومنظمات إسلامية أو عربية. وفي هذا السياق من المؤكد أن السخط الاقتصادي ـ الاجتماعي على توجهات الحكومات العربية وسياساتها وأدائها سيتداخل بالسخط السياسي على الولايات المتحدة، لأن هذا التداخل قائم الآن ومتصاعد من جراء السلوك الإسرائيلي الشرس في مواجهة الانتفاضة والشعب

الفلسطيني، بالإضافة إلى المعايير المزدوجة التي تلتزمها الولايات المتحدة تجاه فلسطين والعراق.

ومن المؤكد أن السلوك الأمريكي في المراحل اللاحقة، سيغذي هذه التناقضات، عندما تتضح الأهداف البعيدة المدى للحملة الأمريكية.

وإذا كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية سوف تلجأ إلى إقرار مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات بمعنى من المعاني، فإن مجموعات من الدول العربية ستنتهز هذه الفرصة بدورها لإقرار مجموعة من التشريعات المعادية للحريات، بعضها تعثر إقراره في السنوات القريبة الماضية، وبخاصة في مجال حرية التعبير وقوانين النشر.

واستناداً إلى ما تقدم، ليس من المرجح أن تعمد الدول العربية أو الدول الإسلامية إلى عقد مؤتمرات على مستوى القمة، بالنظر إلى حقيقة ارتباطاتها الفعلية بالولايات المتحدة، وبغض النظر عن التصريحات الرسمية لبعض رؤساء هذه الدول التي تحاول أن تؤكد التزامها بالموضوعية، وتمسكها بمبادئ العدل والإنصاف. وفي هذا السياق فإن الاجتماعات المتوقعة على المستويات الوزارية ستجيء لذر الرماد في العيون، في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي المتصاعد، حتى بدون عدوان أمريكي على بلد مسلم.

وفي ظل هذا المشهد، من المتوقع أن يتصاعد وزن الإسلام السياسي والتيارات الإسلامية في المنطقة، لأن الأمر قد يتمخض عن مواجهة صليبية - إسلامية، فضلاً عن أن الحملة الأمريكية ستمتد إلى مواقع المعارضة للعمل العسكري ضد بلد مسلم، باعتبارها مواقع إرهاب في العرف الأمريكي، ويمكن أن يشتمل ذلك على دول مثل إيران، ومنظمات مثل «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد»، وهي فرصة لن تتوانى إسرائيل عن انتهازها لتوجيه ضربة قاصمة إلى هذه المنظمات معززة بتأييد أمريكي واضح. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المقاومة الفلسطينية بالتحديد ترتبط في العقلية الأمريكية بحال الإرهاب، فضلاً عن اللائحة الرسمية الأمريكية الخاصة بالمنظمات الإرهابية والدول «الراعية» للإرهاب، حتى إذا جرى تأجيل هذه المواجهة إلى مرحلة تالية.

خير الدين حسيب

في النهاية أتقدم من جميع الإخوة والأخوات المشاركين بجزيل الشكر لمشاركتهم الفعالة في هذه الحلقة النقاشية.

(٣)
مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة(*)

مايكل هدسون(**)

مقدمة

انقضت أربع سنوات منذ أن اقترح الرئيس الإيراني محمد خاتمي «حواراً بين الحضارات»، مع ذلك تبدو الفترة التي انقضت منذئذ أطول كثيراً. والحقيقة أنه في عام واحد منذ ١١ أيلول/سبتمبر أظلم المزاج العالمي، والآن يبدو عقد التسعينيات من القرن الماضي بمثابة الهدوء الذي سبق العاصفة. وباعتبار الولايات المتحدة الفاعل الأقوى حتى الآن، فيما وصفه الرئيس بوش الأب بنظام عالمي جديد ذكي، وقد تعرضت لهجوم قاس استهدف مراكز قوتها ذاتها، فإنها ترد بمزيج من الخوف والغضب والغطرسة على عالم أصبح فجأة عالماً خطيراً، وعلى عدو غير محدد تحديداً جيداً، قادر على التوغل إلى أقوى قوة عسكرية عرفها العالم على الاطلاق. وعلى الرغم من أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت بالفعل مروعة فإنها أتاحت فرصة للولايات المتحدة لبلوغ تعاطف عالمي مع هدف التصدي المشترك لقضايا الإرهاب فوق القومي.

ولعله كان من الممكن صياغة وتأسيس مقاربة تعاونية تتزود بالمعلومات بواسطة الحوار، إلا أنه لسوء الطالع فإن هذه الفرصة ـ في رأيي ـ قد

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٣٨ ـ ٥٣.

(**) أستاذ العلاقات الدولية، وأستاذ كرسي سيف غباش للدراسات العربية ـ جامعة جورجتاون الأمريكية.

ضاعت، والحوار استبدل بمونولوغ فردي. إن إدارة أمريكية، وإن تكن منقسمة على نفسها داخلياً، تبدو قد مالت نحو اليمين المتطرف، يدفعها شعور الضحية بصوابيتها، وتبدو مستعدة لاستخدام قدراتها العسكرية ذات الذراع الطويلة لخوض حرب بلا حدود ضد عدو يقال إنه يكاد يكون موجوداً في كل مكان تقريباً (في ٨٠ بلداً بحسب تقدير الإدارة) وهو ـ مع ذلك ـ عدو تبقى قيادته منفلتة.

لقد كان مصطلح «الامبراطورية» ـ إلى أن تم إحياؤه على أيدي خبراء الدعاية من المحافظين الجدد ـ يبدو اصطلاحاً طريفاً ينطوي على مفارقة، يذكر بروما القديمة والامبراطوريات التي هوت التي كانت قائمة في القرنين التاسع عشر والعشرين. أما اليوم فإن فكرة الامبراطورية تناقش في الصحف ومصانع الفكر في واشنطن ونيويورك. غير أنه منذ ١١ أيلول/ سبتمبر فإن دعاة «القوة الهادئة» كوسيلة لتمارس الولايات المتحدة نوعاً من السلطة الليّنة والمحْسِنة في عالم معولم يبدون قد أفسحوا الطريق للمثاليين المتشددين الذين لا يعتقدون فحسب بضرورة القوة ـ انفرادياً إذا لزم الأمر ـ بل يقترحون بسذاجة أن القوة وحدها لن تؤدي فحسب إلى إزالة الإرهاب العالمي، بل إنها ستخلق أيضاً ديمقراطيات ليبرالية مستقرة واقتصادات سوق مزدهرة في المناطق الجامحة مثل الشرق الأوسط، التي يبدو أنها مصدر «الشر» الذي أصابنا على نحو موجع للغاية.

أولاً: الحرب على الإرهاب والشرق الأوسط

حفزت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة «مبدأ» لفهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة المحفوف بالأخطار. فسعت ـ تحت تأثير منظورات المحافظين الجدد ـ لوضع استراتيجية تستطيع بواسطتها «الامبراطورية» الأمريكية أن «تنظم» عالماً استطاع فيه خصومها الخارجيون أن يهاجموا أكثر المواقع قرباً من القلب في الولايات المتحدة، وأن يوجهوا ضربات ساحقة لأكثر الرموز اعتزازاً لقوتها العالمية الاقتصادية والعسكرية. ولقد ألقى ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية خطاباً في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ أشار فيه إلى أن «حقبة ما بعد الحرب الباردة» شكلت تحديات جديدة فوق قومية، وشكلت أيضاً تحديات تقليدية، ولم تعد الاستراتيجيات التقليدية الأقدم، استراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع، كافية بعد الآن. واقترح هاس مبدأ «الإدماج»: «إن الهدف

الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للأخطار عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين. ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحاً يتشارك فيه الآخرون».

وبينما ذهب هاس إلى أن «نزعة التمسك إلى حد التشدد بالتحرك المتعدد الأطراف ـ أي العمل مع الآخرين في أنواع متباينة من التحالفات ـ ستكون جوهرية، فإنه أصر أيضاً على. . . «اننا نستطيع وسنسلك منفردين حينما يكون ذلك ضرورياً. إن حقنا في الدفاع عن أنفسنا ليس موضع تساؤل». المهمة تبدو ـ إذن ـ هي إقناع، وإذا اقتضى الأمر إجبار آخرين (سواء في إطار تحالف أو انفرادياً) على الالتزام بمبادئ النظام والتطور والعدل الدولية كما تعرّفها أمريكا. ولاحظ هاس أيضاً «لقد رأينا تطوراً في الكيفية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى السيادة. فإذا ما عبرنا عنها ببساطة فإن السيادة لا تمنح حكومات شيكاً على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة. . . إن بلداناً تتأثر بدول تحرض على الإرهاب أو توفر ملاذاً لإرهابيين دوليين، أو دول عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من أراضيها، تملك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها». وفي حين أن هاس لم يعقب على ما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستقر أعمال تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، إلا أنه بدأ يرسي الأساس لمبدأ يعتمد الاستباق العسكري. إن معظم البلدان التي تعرّفها إدارة بوش في الوقت الحاضر على أنها أهداف ممكنة لتدخل أمريكي هي بلدان في الشرق الأوسط. وقد خصّ العراق على وجه التحديد كهدف لعمل مبكر.

إنه من العسير بدرجة كافية تنفيذ هذا التفويض حتى في مناطق هادئة نسبياً (شبّه مسؤول في إدارة ريغان السابقة هو تشستر كروكر التوسط المتعدد الأطراف في عالم معقد بأنه أشبه «برعي القطط»). وقد اتخذت قطاعات واسعة من الرأي العام الأوروبي موقفاً عميقاً في نقده لما يدعوه كثيرون نزعة الانفراد بالتدخل المتسمة بالغطرسة لدى إدارة بوش في الوقت الحاضر. أما

بالنسبة إلى منطقة تكسوها دول فاشلة ومجتمعات في حالة جمود، وعناصر للشر (على الأقل من منظور واشنطن) فإن الأمر مثبط للهمة بدرجة أبعد كثيراً. فهل يمكن الجمع بين سياسات عسكرية تؤكد على الضربة الاستباقية، وبين استراتيجيات دبلوماسية تبني تحالفات وتعمل للمحافظة عليها؟ **أولاً**، دعونا ننظر إلى الأمر على الصعيد العسكري. إن جِدة الوضع تكمن في ظهور فنون حرب ما بعد الحداثة غير المتناسقة: دول من طراز الدولة الوستفالية(*) ضد شبكات عابرة للقومية، وسلاح التساوي التكنولوجي الذي يستخدمه الإرهاب ـ القائم على تقانة منخفضة وتكاليف زهيدة ـ والذي سجل نجاحات مهمة ضد الولايات المتحدة والحكومات الصديقة لها في الشرق الأوسط. ويضيف توفر أسلحة الدمار الشامل لمن يريد الحصول عليها عامل تعقيد إضافي. ويقترح المنظّرون العسكريون الأمريكيون ـ أمثال رونفيلت (Ronfeldt) وآركيلا (Arquilla) ـ كيفية خوض «حروب الشبكات» باستخدام شبكات لمحاربة شبكات.

ثانياً، إننا نحتاج لأن ننظر حتى إلى ما هو أصعب، وهو البعد الدبلوماسي. ان الإدارة الأمريكية تزعم الآن أن «القاعدة» وغيرها من المجموعات الإرهابية تعمل الآن في أكثر من ٨٠ بلداً، وتفيد التقارير الإخبارية أن واشنطن تستهدف الآن لغرض عملياتها السرية منظمات إرهابية في جميع أنحاء العالم تتجاوز كثيراً «القاعدة»، وتشمل على سبيل المثال «حزب الله»[(١)]. والأمر الواضح للجميع أن تعاون حكومات ومجموعات اجتماعية أخرى هو ضروري لكي تنجح «الحرب على الإرهاب». لكن كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنجز هذا في المنطقة «الأخطر»، الشرق الأوسط، بخاصة حينما تكون جوانب أخرى معينة من سياساتها تلقى معارضة قوية من جانب النخب الحاكمة والرأي العام في المنطقة على السواء؟ لقد حدد سرد الأحداث السياسية في الشرق الأوسط في القرن العشرين الصراع ضد

(*) تعبير يستخدم في النظرية السياسية للدلالة على الدولة بمفهومها التقليدي: المستقلة ذات السيادة حيث لا سلطة تعلو عليها في علاقاتها الداخلية والخارجية، وحيث يسود مبدأ تكافؤ السيادة بين كافة الدول بصرف النظر عن حجمها أو اتساعها أو قوتها. ويرجع النظام الوستفالي في جذوره التاريخية، إلى عام ١٦٤٨ الذي شهد نهاية حرب الثلاثين عاماً في أوروبا بتوقيع «صلح وستفاليا». ويعد هذا الصلح بمثابة بداية أول نظام عالمي «حديث» في أوروبا، والذي لا تزال معظم أركانه قائمة في القانون الدولي (المحرر).

(١) *Washington Post*, 16/6/2002.

الامبريالية والاستعمار من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة والتنمية القومية، وكما لاحظنا، فإن الباحثين في عقد الستينيات كانوا يدركون أن هذا «النظام الدولي الخاضع» قد أظهر بالفعل استقلالاً ذاتياً إزاء الدولتين العظميين. فهل نشهد ـ ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ـ عودة إلى الوضع «الساذج» تحت رعاية دولة عظمى مفردة لا تتحداها أخرى؟ لا أظن الأمر كذلك. وإذا صح أنه ليس كذلك فإن السياسات تبقى مهمة، وستواجه الدبلوماسية الأمريكية تحديات هائلة عند محاولة تنفيذ مبدأ «الإدماج» الجديد في الشرق الأوسط. فكما لاحظ روجر أوين(*) مرة ـ وكان يفكر بتجربة بريطانيا: «يتعين على الحكام الامبرياليين أن يتكيفوا مع حقيقة كونهم لا يحظون بشعبية». ولكن متى يبدأ انعدام الشعبية في التدخل بأمر حفظ السلام الامبريالي؟

تاريخياً فإن الامبراطوريات الناجحة كانت تدين بنجاحها لقدرتها على أن تحكم في سلام واستقرار لحقب زمنية طويلة. كانت بحاجة لأن تفعل ما هو أكثر من مجرد كسب الحروب. لقد حكمت الامبراطورية العثمانية الكثير من بلدان هذه المنطقة لزمن طويل للغاية تحت شعار «السلام الإسلامي» (Pax Islamica) ـ وهو مزيج من السلطة الدينية والقدرة البيروقراطية. كما سيطرت بريطانيا على كثير منها تحت شعار «السلام البريطاني» (Pax Britannica) ـ حيث جمعت إلى السلطة الأخلاقية لـ «الحضارة الغربية» السلطة القضائية للإدارة الاستعمارية. فهل تستطيع الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تشيّد «سلاماً أمريكياً» (Pax Americana) عن طريق استخدام أدواتها للضربات الاستباقية العسكرية و«الإدماج» السياسي ـ الدبلوماسي؟ وبشكل خاص، كيف يمكن لها أن «تدير» مناطق العرب والمسلمين «الصعبة المراس»؟ لكي نحاول وننجح في الرد على هذا السؤال نحتاج إلى التأمل في ثلاث سمات جديدة وفريدة للحقبة الحاضرة: العولمة، والغليان الاقليمي في الشرق الأوسط، وطبيعة الامبراطورية الأمريكية نفسها.

١ ـ تقويم عامل العولمة

لقد برزت العولمة كمرساة مفاهيمية لفهمنا لعالم ما بعد الحرب الباردة. وقد سنّ العالم العربي الآن مصطلح العولمة بالعربية للدلالة عليه. ويشير

(*) روجر أوين (Roger Owen) أستاذ التاريخ في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد الأمريكية (المحرر).

المفهوم إلى «المستويات المتزايدة للتبعية المتبادلة بين أطراف تفصل بينها مسافات شاسعة»، على طول أبعاد اقتصادية وثقافية وبيئية وسياسية[٢].

وثمة دليل كمي مقنع على قوة هذا التيار طوال عقد التسعينيات الماضي، على الرغم من المؤشرات التي ظهرت مؤخراً على تراجع له، نظراً إلى البطء الاقتصادي العالمي وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي المجالين الاقتصادي والبيئي يوحي تشبيه «القرية العالمية» بتبعية متبادلة معممة ـ مع إدراك ذاتي بوجودها ـ تربط دفعة واحدة الفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين في منطقة كالشرق الأوسط بالمجتمعات العالمية، وهي أيضاً تخفض المدى الذي يصل إليه قرار السلطات الحكومية ذات السيادة في مواجهة «نظم حكم» دولية تقع هي الأخرى ـ تحت نفوذ «الامبراطورية». أما في المجالين الثقافي والسياسي فإن التفرقة الشائعة في كتاب باربر **الجهاد ضد عالم ماك** *(Jihad vs. Mcworld)* تضع بالفعل قناعاً ـ حسب قول بامية (Bamya)[٣] ـ على تعايش غريب بين مؤسسات «تقليدية» مثل الدولة السعودية وتجهيزات التقانة الحديثة: التقليد هو أداة لتحقيق الحداثة. وبالمثل فقط لاحظ جون اندرسون ـ وآخرون ـ أن المنظمات الإسلامية العمومية قد انتهزت فرصة تقانات العولمة مثل الانترنت لتقدم (أو ربما يتعين علينا أن نقول لتستعيد؟) نظاماً تقليدياً أسطورياً.

غير أن العولمة يمكن أن تكون قوة تقسيم بقدر ما تكون قوة إدماج، ويبدو أن هذه هي الحالة في الشرق الأوسط. على الصعيد الحكومي قد يكون رؤساء دول بعينهم أكثر شعوراً بأنهم «في بيتهم» عندما يكونون في بيئة عالمية في عواصم العالم الرئيسية أكثر مما يشعرون بهذا الوئام وهم في عواصمهم ذاتها (يتذكر المرء هنا رئيس دولة عربية يستمتع بالخروج لتمضية أمسية في إحدى دور السينما في واشنطن). كذلك فإن شراكة المعلومات عبر الكمبيوتر بين وزراء الداخلية العرب (الآن، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ربما أصبحوا على اتصال متبادل، بدرجة أكبر مما كانوا عليه في أي وقت مضى، مع نظرائهم

---

(٢) Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], *Measuring Globalisation: The Role of Multinationals in OECD Economies = Mesurer la mondialisation: Le Poids des multinationales dans les économies de l'OCDE*, OECD Statistics (Paris: OECD, 1999), p. 56.

(٣) Benjamin R. Barber, *Jihad vs. Mcworld*, pp. 80-81.

الأمريكيين والغربيين الآخرين) تصور الإدماج (التكامل) المعولم في الفترة الأخيرة على صعيد الوكالات الحكومية والأمنية. مع ذلك فإن كثيرين من هؤلاء القادة الشرق أوسطيين و«الدوائر الحاكمة» المحيطة بهم، وإن كانوا موصولين سلكياً بالفعل، ربما يكونون معزولين عن شعوبهم أكثر مما كانوا في أي وقت مضى. وبينما قد يكون هناك نمط جانبي مواز من الترابط بين المنظمات في المجتمع المدني الشرق أوسطي و«المجتمع المدني العالمي»، فإن الدليل على روابط مشاركة رأسية متنامية مع حكوماتهم، وإن كانت موجودة، ليست قوية بشكل خاص. إن مصطلح «الفاصل الرقمي» يستولي على المسافة التي يرجح أن تزداد اتساعاً بين النخب والجماهير داخل دول راسخة. كما أنه يبدو آخذاً في الاتساع، نسبياً، بين مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا من ناحية، والولايات المتحدة والمجتمعات الصناعية ذات التقانة العالية من الناحية الأخرى. فإذا كان صحيحاً أن «الجماهير» في الشرق الأوسط تترك بصورة متزايدة في المواقع الخلفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، فإن بإمكان المرء أن يتوقع أن يُستغل مستوى الاستياء من جانب بعض الشبكات المقاتلة التي تمتلك درجة عالية من التقانة. ويأتي مصدر إضافي للتوتر من وعورة العولمة عبر الطبقات الدنيا في الشرق الأوسط: ربما يكونون متروكين في مواقع خلفية إلا أنهم يمكن أن يروا أيضاً أنهم في مواقع خلفية: فالفضائيات التليفزيونية في كل مكان، ولكن وصلات الانترنت ليست كذلك. وليست كذلك أيضاً فرص اللحاق بالاقتصاد العالمي.

كيف أثّرت العولمة في ميزان القوة السياسية ـ العسكرية في العالم، وكيف يؤثر هذا الميزان على الشرق الأوسط؟ يذهب هارت ونيغري ـ في محاولتهما التحريضية لتقديم نموذج للتعامل مع هذا السؤال ـ إلى أنه ـ نعم ـ ثمة «امبراطورية» جديدة، لكن ـ لا ـ ليست هي حكومة الولايات المتحدة. إننا لا نستطيع أن نفهم امبراطورية الحاضر، امبراطورية ما بعد الحرب الباردة، وعالم ما بعد الصناعة، مع الامبراطوريات الكلاسيكية في الفترة الحديثة. إذ يعرف كل فرد ماذا كانت الامبراطورية البريطانية وماذا كان على وجه التحديد المكان الذي كانت تحكم منه؛ فيمكن تقويم قوتها بمعايير تقليدية ـ حجمها، قدرة قواتها المسلحة، قدرتها المالية، وما إلى ذلك. وهما يصران على أن امبراطورية اليوم «لامركزية»: «الامبراطورية ليست مكونة على أساس القوة ذاتها إنما على أساس القدرة على تمثيل القوة باعتبارها في خدمة الحق والسلام. إن كل تدخلات الجيوش الامبريالية تكون بطلب من طرف أو

أكثر من الأطراف الضالعة في صراع قائم بالفعل. الامبراطورية لا تولد بإرادتها الذاتية إنما بالأحرى تستدعى إلى الوجود وتبنى على أساس مقدرتها على حل الصراعات. . . وإذن فالمهمة الأولى للامبراطورية هي توسيع مجال الإجماعات التي تدعم قوتها»(٤).

إن ثمة قيمة كبيرة في مقاربة تساعدنا على أن نفهم قدرة القوة «الامبريالية» المعاصرة على التغلغل ودهاءها في عالم معولم. ومن المؤكد أن الطلاب الذين يدرسون سياسات الشرق الأوسط سيلاحظون الطريقة التي يلجأ إليها بعض المتصارعين في الصراعات المحلية ـ مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ لالتماس تدخل أمريكي؛ لا ضرورة للزوارق الحربية. لكن من الممكن أن نغفر لعلماء السياسة من الطراز القديم إذا ما كانوا يجدون نوعاً من الحياء في الطريقة التي يرقص بها هارت ونيغري حول الواقع الطاغي لامبراطورية أمريكية جديدة مركزية في كل شيء. فكما لاحظ ستيفن بروكس ووليام وولفورث مؤخراً، تهيمن أمريكا على العالم بأي مقياس للقوة العسكرية والاقتصادية والتقانية ـ بدرجة تفوق كثيراً من حيث التناسب أي امبراطورية سابقة. وبهذا المعنى فإن «الولايات المتحدة هي البلد الذي يقع في الوضع الأفضل لاستغلال مزايا العولمة»(٥)، فتجتذب أنصبة لا تتناسب مع الواقع من القوة البشرية العالية التقانة والاستثمار الأجنبي المباشر. إن أمريكا ـ في مختلف الأحوال ـ هي مركز عالم العولمة اليوم.

إن الوضع العالمي الذي يتعين علينا اليوم أن نحلله، والشرق الأوسط ضمنه، ليس فقط مختلفاً إنما هو أيضاً أكثر تعقيداً من العالم ذي القطبين، عالم الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، ذلك العالم الذي اعتدنا على دراسته. فحينما كانت بلدان الشرق الأوسط قطعاً على رقعة شطرنج يستغلها اللاعبان المتنافسان، كانت الصورة أبسط ـ وربما كانت المنطقة أكثر استقراراً مما ستكون عليه تحت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة. أما إذا كانت «امبراطوريتنا» المعاصرة تستطيع أن تصمم إجماعات عالمية تأييداً لقوتها وامتيازاتها، فهذا أمر يبدو مجالاً واسعاً للنقاش، على الأقل على أساس سياساتها بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

---

(٤) Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), p. 15.

(٥) *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (July-August 2002), p. 22.

٢ ـ تيارات اقليمية: دول آخذة بالضعف وفاعلون بارزون ليسوا دولاً

في المشهد السياسي العربي العام لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً تقريباً إلى وقتنا الحاضر، برزت الدولة بصورة مطردة كسمة سائدة. وقد نمت بصورة مثيرة من حيث الحجم والإيرادات والقدرة القمعية. كما أنها تمتعت ـ منذ البدايات ـ بدرجة معينة من الشرعية مستمدة من الصراع الناجح ضد الامبريالية الغربية في أشكالها المتباينة. وقد شرعت مجموعة من الدول في مشروع قومي ـ إصلاحي، يقوده أساساً ضباط عسكريون وشريحة من الطبقة المتوسطة مهنية وذات ذهنية إصلاحية. وقد وضعت نظم الحكم السلطوية ـ الشعبية في هذه الدول إطار الأولويات العامة بمعايير التنمية الاقتصادية من خلال الاستيراد ـ الاستبدال ـ التصنيع، والمساواتية من خلال الإصلاح الزراعي وبتر قوة مفرطي الثراء، والتعبئة لتوحيد الأمة العربية، والخلاص من نكبة فلسطين المحزنة، ومنع مخططات الامبريالية الجديدة الغربية على المنطقة العربية. أصبح الاتحاد السوفياتي بالنسبة إليهم موازناً إزاء التحرش الغربي، وأصبح أيضاً ـ إلى حد ما ـ نموذجاً لتنمية سياسية واقتصادية. انتهجت هذا الطريق مصر والجزائر وتونس وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبي كل على طريقته. كما أن مجموعة أخرى قبلت على نحو سلبي كثيراً من المشروع القومي، بما في ذلك الدور الرئيسي، دور الدولة، وفي الوقت نفسه اتخذت سمات نظام حكم ذات طابع «تقليدي» و«أبوي» صريح. شملت هذه المجموعة الأخرى العربية السعودية، وبلدان شبه الجزيرة العربية الأخرى الصغيرة، والأردن ولبنان والمغرب.

وخلافاً لنظم الحكم «القومية» كانت هذه النظم أكثر احتفاءً بأصالتهم الإسلامية مما كانت تُدرجها تحت أولوية أدنى. كثير من هذه الدول كانت دولاً ريعية ـ مصدرة رئيسية للنفط تأتيها مباشرة إيرادات ضخمة للدولة أو للنظام الحاكم الملكي. طبقاتها الموسرة كانت مختارة أكثر مما كانت مقموعة، وكانت معدة لخطط تنمية لا «اشتراكية»: وكان توجهها الخارجي محبذاً للغرب كحصن ضد التحديات التي تفرضها الجاذبية الايديولوجية عبر القومية للدول «التقدمية». مع ذلك فإن كلتا المجموعتين من الدول كانت تمارس ـ بدرجات متباينة ـ استراتيجية تعبئة شعبية متماسكة. ولم يكن التحرر السياسي، فضلاً عن الديمقراطية التعددية، مدرجاً على جدول أعمالها. كانت الدولة تقود وتؤطر جدول الأعمال العام: والمجتمع يتبعها، على نحو تفاضلي وسلبي. وجاءت الدولة العربية لحقبة ما بعد الاستعمار، ونظام الدولة، لتحتل مركزاً

خاضعاً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حقبة النظام العالمي الخاضع لهيمنة الدولتين العظميين. ومع أفول نزعة الوحدة العربية في أعقاب هزيمة مصر جمال عبد الناصر في حرب عام ١٩٦٧ مع إسرائيل، لاحظ بعض المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط ما اعتقدوا أنه «نضوج» نظام الدولة العربي: دول فردية أخذت تصبح أكثر استقلالاً ذاتياً، أكثر اهتماماً بذاتها، أكثر اهتماماً بمصالحها، على النمط الذي رسمه فيبر، على النمط الوستفالي. كانت دول المنطقة تسلك وفقاً لما كان يمكن أن تطالبهم به نظرية العلاقات الدولية الهيكلية ـ الواقعية: كوحدات عقلانية تساعد نفسها، حساسة على نحو براغماتي تجاه التوزيع العالمي للسلطة. ومن منظور الدولتين العظميين المتنافستين، كان الشرق الأوسط منطقة نزاع بين كل منهما فيها كتل عميلة وصلت إلى نقطة محاكاة راعيها في ما أسماه الباحث مالكولم كير بـ «الحرب الباردة العربية» (Arab Cold War).

بدأت التضاريس العالمية والاقليمية تتحول في الثمانينيات من القرن الماضي. الدول التي كانت تبدو مهيمنة على مجتمعاتها بدأت تتصدع، عاجزة عن الاستمرار في الوفاء بوعودها الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كانت قد عززت سلبيتها السياسية بصورة ضمنية. عقود من النمو الاقتصادي وصلت إلى نهايتها بانهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات. عانت نظم الحكم الريعية الغنية بالنفط تدنياً ضخماً في إيراداتها. وبدأت تخبو الصيغ الايديولوجية التقدمية من نظم الحكم. وبلغ النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية نهايته بانهيار وزوال الاتحاد السوفياتي تاركاً الولايات المتحدة المهيمن الوحيد على اقتصاد عالمي يزداد تكاملاً وعلى نظام مالي مزود بالمعلومات بواسطة ايديولوجية صاعدة لليبرالية الاقتصادية والسياسية. أصبحت المؤسسات المالية الدولية ـ تحت نفوذ شديد من الولايات المتحدة ـ تتدخل في أكثر مسائل السياسة الداخلية حساسية في بلدان في أنحاء العالم، بما فيها معظم بلدان العالمين الإسلامي والعربي. كان يجري تقويض السيادة الوستفالية من الناحية العملية في كل مكان. وفي المجال العسكري، حيث الولايات المتحدة وحدها تملك قدرة على الوصول إلى أي مكان على الكوكب، أصبح «التدخل لأغراض إنسانية» (حتى في المرات التي فشل فيها هذا التدخل) يستخدم كلفت نظر للطغاة بأن «المجتمع الدولي» قد يتغلغل عسكرياً ضد النظم الحاكمة لأولئك الذين ينتهكون المعايير الدولية بطريقة سافرة.

وإذن فقد بدأت الدول ـ في أرجاء الوطن العربي ـ تضعف نسبياً.

وأصبحت سلطوية نظمها الحاكمة الملحة تشير إلى خواء نظامها السياسي كله. في الوقت نفسه بدأت المجتمعات تبدي حيوية أكبر من ذي قبل، مع ظهور روابط ومنظمات غير حكومية أثناء عقد الثمانينيات الماضي لتضع تفصيلات جداول أعمال بديلة وأولويات بديلة، وإن كانت نادراً ما تشارك في عملية صنع السياسة. لاحظ العلماء السياسيون التيار الجديد وأنتجوا عدداً من الدراسات يصور نمو ما وصفه نورتون بأنه دراسات سياسية أكثر «اهتزازاً»، بينما تخضع في الوقت نفسه ما كان يعد في الماضي «دولة المخابرات» (أو شرطة الأمن القومي) ذات السلطة الشاملة والمستقرة لمراجعات، ربما كان أكثرها إقناعاً كتاب نزيه الأيوبي *Over-stating the Arab State*[٦]. مع ذلك لم يكن واضحاً أبداً إلى أين تفضي الطاقة المجتمعية الجديدة. وفي حين سعت شريحة من المثقفين ورجال الأعمال البارزين إلى الدفع للأمام بمشاريع للتحرر السياسي وإشاعة الديمقراطية، لم يبد أن هذه الشريحة كانت تكسب تأييداً شعبياً واسعاً. فكلما كانت جذور التيار المجتمعي تضرب بعيداً كانت تنتمي للإسلاميين. وعلى الصعيد العالمي كانت الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات الماضي تصارع لتحديد دورها، ما إذا كان دور «الحكم» أثناء إدارة كلينتون، أو ربما دور «الامبراطورية» كما يبدو ميل إدارة بوش أثناء سنتها الأولى في الحكم. ونظراً لحضور أمريكا المبالغ فيه في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبحكم صلتها النفطية ودعمها لإسرائيل، فإن توجيه السياسة الأمريكية ما كان يمكن إلا أن يكون ذا أثر كبير في الدول والمجتمعات معاً. ولكن، بالمعنى نفسه، لم يكن من الممكن تجاهل التطورات في المنطقة لوقت طويل من جانب واشنطن، بخاصة إذا كانت هذه التطورات تلقي رذاذها داخل الولايات المتحدة نفسها. وعلى خلفية من هذه الدول الآخذة بالضعف، والاختمار المجتمعي، والنظام العالمي الجديد، فإن التطورات التوأمية لتقانات المعلومات العابرة للقومية والشبكة السياسية في الوطن العربي-تملك إمكانية تسريع التغير والتنازع والارتياب السياسي الاجتماعي.

٣ ـ الشبكات والإسلام السياسي في النظام الجديد العالمي والأقليمي

إن إحدى السمات البنيوية الحاسمة للبيئة الجديدة العالمية والاقليمية هي

(٦) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London; New York: I. B. Tauris, 1995).

بروز شبكات المعلومات العابرة للقومية كوسيط للتغيير - وكتحدّ للقطب الواحد الأمريكي. وفي عصر المعلومات في وقتنا الحاضر - على حد قول كاستيلز - «تشكل الشبكات شكلاً اجتماعياً جديداً لمجتمعاتنا، ويعدّل بث منطق الشبكات تعديلاً كبيراً تشغيل ونتائج عمليات الإنتاج والخبرة والسلطة والثقافة»(٧). وهو يضيف: «إن الشبكة هي مجموعة من نقاط تقاطع متواصلة في ما بينها. ونقطة التقاطع هي النقطة التي عندها يدخل منحنى ليضع نفسه فيها. أما ما هي نقطة التقاطع - بتعبير حسي - فأمر يتوقف على نوع الشبكات الحسية التي عنها نتحدث. . . الشبكات بنيات مفتوحة، قادرة على التوسع بلا حدود، تدمج نقاط تقاطع جديدة طالما أنها قادرة على التواصل داخل الشبكة، أي طالما أنها تشارك في رموز الاتصالات ذاتها (مثلاً، قيم أو أهداف الأداء)»(٨).

والانترنت في بنية الشبكة، أو بقدر أكبر من الدقة، خبرة الشبكة هي القدرة على إنتاج واستهلاك واستثمار رأس المال الاجتماعي. يذكر كولمان (١٩٨٨ و٢٠٠٠) - في مقالة متميزة - أن رأس المال الاجتماعي تحدده وظيفته، أي أنه منتج (يسمح «بإنجاز غايات معينة في غيابها ما كان يمكن أن يكون»)، وأنه «خلافاً لأشكال رأس المال الأخرى، فإن رأس المال الاجتماعي يكمن في صميم بنية العلاقات بين الأطراف الفاعلة وفي ما بينهم كأفراد. .». وهو يسوق أمثلة على جماعات مترابطة ثقافياً - أي متشابكة في شبكات - مثل سوق بيع الماس بالجملة أو سوق القاهرة القديم (البازار) الذي يولّد فيه إحساس بالجماعة نوعاً من الثقة وبالتالي يدعم بصورة جماعية عملاً إنتاجياً. كما أن الحوالة الرسمية - شبكة التحويل النقدي - التي أصبحت الآن مشهورة كجزء من «النقود» الذي يعتقد أنه يدعم تنظيم «القاعدة»، من شأنها أن تشكل مثلاً آخر. إن إدخال رأس المال الاجتماعي ضمن شبكة ليس مقتصراً على مجتمعات مدنية لها قواعد ومؤسسات رسمية: إنها تقوم بعملها أيضاً في ما يدعوه روز (Rose) (٢٠٠٠) - مشيراً إلى روسيا - مجتمعات مناهضة للحداثة، توفر قنوات من أجل «جعل الأمور تنجز» حينما لا تعمل المؤسسات الرسمية. ويقودنا هذا إلى العالم العربي المعاصر.

(٧) Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, Information Age; v.l (Malden, MA: Blackwell Publishers, 1996), p. 410.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤١١.

إن انشغالنا الراهن بشبكات التقانة العليا و«حروب الشبكة» (إذا استخدمنا مصطلحاً يستخدمه رونفيلت وآركيلا) يتم على الرغم من حقيقة أن المجتمع العربي قد اخترقه أداء الشبكات لوظائفها في عدد من المجالات. ويذهب دينو (Denoeux)، في دراسته المقارنة القيّمة للشبكات الثقافية في مصر وإيران ولبنان، إلى أن باستطاعة مثل هذه الشبكات أن تدعم إما الاستقرار السياسي أو زعزعة الاستقرار السياسي. إن باستطاعتها أن تستوعب التجزيء الذري الاجتماعي الدال على الاختلال الوظيفي والضياع الشخصي الذي يمكن ـ لولا ذلك ـ أن يسبب انقطاعات في المجتمعات الآخذة بالتحديث السريع في وجود حكومات قمعية. ولكن بالمعنى نفسه يمكن لهذه التفككات الاجتماعية أن تؤدي إلى تكوين شبكات مبنية على بدائل للرؤية الرسمية للمجتمع، ومن ثم تصل إلى حد تحدي النظام السياسي. فأين تقع نقطة الانقلاب من نظام إلى آخر؟

إن تطور الدولة العربية في حقبة ما بعد الاستعمار ـ كما لاحظنا آنفاً ـ اتخذ منحى سلطوياً في كل مكان تقريباً. وبينما بدأ التطور الاقتصادي الاجتماعي في توطيد البنية التحتية التي يمكن أن تدعم مجتمعاً مدنياً حيوياً، فإن النظم التي لا تشعر بالأمن، والنخب الجشعة والتبعات الايديولوجية، وأنواع النفوذ الدولي تلاقت لتخلق دولة مخابرات تشتبه في الاستقلال الذاتي المجتمعي والتعددية وجداول الأعمال البديلة. ونتيجة لذلك فإن الأحزاب السياسية (غير تلك التي تتبناها نظم حكم الحزب الواحد) كانت ضعيفة، والانتخابات (حيثما جرت) كانت عادة من شؤون أختام الموافقة الجاهزة، وجماعات المصالح ونقابات العمال وما إلى ذلك أخضعت لرقابة حكومية مستمرة وتدخل حكومي مستمر. ووسائل الإعلام الجماهيرية هي أيضاً ـ مع استثناءات مهمة معينة ـ ضُمت إلى عملية المساعدة على تأطير جداول الأعمال السياسية لنظم الحكم. بالإضافة إلى هذا فإن حكم القانون كان أضعف من أن يحمي الفضاء المدني والسياسي، وكانت الأجهزة البيروقراطية والاقتصادات توجهها الدولة معروفة بعدم شفافيتها وعدم كفايتها وفسادها. وباختصار فإن البنى السياسية الرسمية لمجتمع مدني حيوي غائبة. وقد أجبرت المعارضة ذات الوزن المعتبر ـ حتى إذا كانت قد برهنت على أنها موالية للنظام ـ على التحول إلى العمل السري بدرجة ما، أو على الأقل على أن تعمل من مكانة أدنى. فهل هناك ما يفاجئ ـ إذن ـ أن مثل هذه التيارات البديلة التي كان يمكن أن تبقى حية قد تبنت هياكل وثقافات شبكية (رسمية وغير رسمية)؟

إن الشبكات الإسلامية النزعة تبدو بالفعل ناجحة بشكل خاص. فإن مسحاً للشبكات السياسية الإسلامية الرسمية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، والأقل رسمية أو حتى الحركات السرية مثل الجماعات المصرية، والشبكات الشيعية في لبنان وإيران والعراق، والمجموعات الإسلامية الفلسطينية، والتنظيمات المماثلة في الشمال الأفريقي، وحتى تنظيم «القاعدة» ذي السمعة السيئة، يعطي انطباعاً بأن باستطاعتها جميعاً ـ وبكل المعايير ـ أن تحقق تقدماً في إنجاز جداول أعمالها. **أولاً**، في ما يتعلق بجدول الأعمال الرمزي، لا يتوجب على المرء أن يذهب بعيداً ـ كما يفعل بعض المؤلفين ـ ويدعي أن مسار السياسات العربية بأكمله أصبح متأسلماً، لكي نلاحظ أن قائمة البرامج والمشاريع قد اختزلت في شعار «الإسلام هو الحل»، الذي تتردد أصداؤه في أعماق أفراد يتخبطون في توترات وتناقضات المجتمعات العربية المعاصرة. وعلاوة على هذا فإن تغلغل هذه الرموز ـ وبخاصة حينما ترتبط بشواغل قومية قائمة منذ وقت طويل ـ يمتد في أرجاء المجتمع وليس هو مجرد شاغل للأعضاء. وهكذا فإن شبكة إسلامية مثل «القاعدة» تعوم في «بحر» مجتمعي مغذٍ. وهذا هو السبب في أنه من الخطأ وصف القاعدة بأنها جماعة عبادة (Cult)، والسبب في أنه على الرغم من اعتناقها أفعالاً فظيعة أخلاقياً فإنها تتمتع على الأقل بدعم سلبي عبر شرائح اجتماعية وكذلك عبر قوميات.

ثانياً، وكما لاحظت ويكهام (Wickham) (١٩٩٦) في دراستها عن الإسلاميين في مصر *(Islamists in Egypt)* ـ التي تعتمد فيها على منظري الحركة الاجتماعية أمثال دوغلاس ماك ادام (Douglas McAdam) ـ فإن الشبكة نفسها تنتج جوائز رأس المال الاجتماعي لعضويتها بالإضافة إلى جداول الأعمال الوسائلية التي يجري تقديمها. إن رموز الثياب والسلوك هي بين المفاتيح والضغوط الاجتماعية التي تجذب الالتزام بالقضية وتدعمه. وخلال فترات التشدد في نظامي حكم أنور السادات وحسني مبارك هاجر الإسلاميون إلى الفضاءات الثانوية والمحمية في المجتمع المصري ليجدوا ملاذاً وليشرعوا في مبادرات جديدة للمشاركة في السياسات العليا. **ثالثاً**، يبدو أن الشبكات الإسلامية قادرة على توفير النقود في الحصّالات اعتماداً على شبكات اجتماعية وثقافية موجودة من قبل. ويمكن لتنظيم «القاعدة» ـ كما لاحظنا من قبل ـ أن يستخدم شبكات الحوالات المالية. ويقول بعضهم أن هذا التنظيم يستغل ـ من دون مقابل ـ شبكات تجارة العسل العربية. فهل مكنت شبكة أسرة أسامة بن لادن وشبكات أعمالها ـ بطريقة غير مباشرة ـ من تطوير شبكته السياسية؟

يبدو أن الشبكات الإسلامية تمتد في أصولها إلى «روابط المدرسة القديمة» التي كانت قائمة أيام المدارس والجامعات. وربما كان مؤسسو طالبان من خريجي كلية ديوباند(*) للاهوت. ويشكل منظمو الشبكات الشيعية مثل «أمل» و«حزب الله» و«الدعوة» روابط مستديمة في المعاهد الدينية في «قم» و«النجف». وربما تكون الشبكات المصرية قد عبرت أولاً دروب الأزهر. أما المتطرفون من مسلمي أمريكا فقد كونوا شبكتهم في المساجد القائمة بين المحلات في شوارع جيرسي سيتي وبروكلين. كذلك فإن شبكات المعارضة الإسلامية ربما اعتمدت هي الأخرى على حصّالات النقود. إن كتاب بطاطو المتسم بالدقة المتناهية عن الشيوعيين العراقيين والبعثيين السوريين يكشف عن صلاتهم الداخلية الطائفية والمناطقية. وربما يكون مؤسسو الحزب السوري القومي الاجتماعي وحركة القوميين العرب قد استخدموا شبكات الخريجين والطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) كمنصة لمشاريعهم السياسية عبر القومية.

وأخيراً يمكن إقامة الدليل على أن شبكات الانترنت والتليفزيونات الفضائية يمكن أن توسع بدرجة هائلة المدى العالمي للشبكات الإسلامية عبر القومية (وكذلك الشبكات اللاإسلامية). وسواء كنا بصدد برنامج للشيخ قرضاوي مفتوح للاتصالات الهاتفية على قناة «الجزيرة»، أو الجماعات الكبيرة التي تأسست الكترونياً حول موقع «الإسلام على الخط» على الانترنت، فإن هذه الجماعات في الفضاء السيبري، كما وصفه جون اندرسون، يمكن أن تشكل مجموعة تجنيد هائلة تستخدمها مستقبلاً الشبكات السياسية المكرسة.

ثالثاً: نزعة الانفراد الأمريكية تواجه شرقاً أوسط تمزقه النزاعات

تقف الولايات المتحدة اليوم - بكافة مقاييس القوة التقليدية - منفرجة الساقين عبر الكرة الأرضية. وكما يلاحظ بروكس وولفورث (Brooks and Wohlforth) لا توجد قوة أو كتلة في الكفة الأخرى من الميزان يمكنها أن تجبر الولايات المتحدة على أن لا تفعل ما تريد أن تفعله في المضمار الدولي.

(*) معهد إسلامي في الهند (دار العلوم)، تأسس نتيجة انتفاضة مسلمي الهند عام ١٨٥٧ اختاره المنتمون لحركة «طالبان» في ما بعد ليكون مركزهم لتلقي العلوم الإسلامية بعد أن انتشر تأثير المعهد الثقافي من الهند ومسلميها إلى أفغانستان (المحرر).

وإدارة بوش يهيمن عليها تيار متشدد من المحافظين الجدد يشعر بارتياح مع أعباء الامبراطورية ويصر بكل عناد على أنه لا بد من أن تمارس القوة العظمى حتى يثبت أنها فعالة. وهؤلاء المحافظون الجدد هم من دعاة العقيدة المانوية(*) في تصورهم المفاهيمي لممثلي أدوار «الخير» و«الشر» الدوليين. إنهم يدعون لمعاقبة سريعة لمرتكبي الشرور، وهم فارغو الصبر إزاء حلفائنا التقليديين في أوروبا واليابان، هذا إذا لم نقل إنهم ينظرون إلى هؤلاء الحلفاء بازدراء سافر. وفي نظرهم فإن المشاريع المتعددة الأطراف ـ بالتأكيد ـ مرغوب فيها. فمثلاً، وزير الدفاع رامسفيلد ترمي استراتيجيته إلى بناء تحالفات كافية في الحرب على الإرهاب، ولكن نزعة التدخل الانفرادي لا تستبعد أبداً حينما تكون مصالح أمريكية جوهرية على المحك. ويقف موقف المعارضة من المحافظين الجدد أصحاب النزعة الدولية الليبراليين الذين يرون أنه بمرور الوقت سيثبت أن الغطرسة ونزعة الانفراد باهظة النفقات (هذا إذا لم تكن قاتلة) بالنسبة إلى الولايات المتحدة. (ويبدو أن النقاد من اليسار، أمثال نعوم تشومسكي وادوارد سعيد مهمشون بصورة تكاد تكون تامة). ووجهة النظر هذه داخل إدارة بوش تكاد تكون محصورة في الوزير باول وآخرين من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. وتعطي محاولة هاس لوضع تفاصيل مبدأ «الإدماج» مثلاً على هذه المقاربة «الأهدأ». إلا أنه يبدو أن أصحاب الاتجاه الأكثر اعتدالاً قد خبا نجمهم أمام المسؤولين المتشددين في «البنتاغون» وفي مكتب نائب الرئيس وفي الكونغرس، والذين تعاونهم وتحرضهم جوقة شوفينية النزعة من الصحف المحافظة وصفحات الرأي وقنوات التليفزيون الإخبارية.

إن المناطق العربية والإسلامية ضعيفة بشكل خاص إزاء الولايات المتحدة، إذا ما قورنت بمعظم مناطق العالم الأخرى، وحكوماتها تعتمد بدرجة كبيرة على القدرة الأمريكية الأمنية والاقتصادية والتقانية. مع ذلك فإن من يتابع السياسات الأمريكية، بخاصة منذ ١١ أيلول/ سبتمبر لا يمكن أن لا يلاحظ خوف واشنطن وغضبها وإحباطها من هذه المنطقة. والحقيقة أن واشنطن الرسمية تعرّف هذه المنطقة بأنها الموقع الرئيسي للعدو في الحرب على

(*) عقيدة فارسية قديمة أسسها «ماني» (٢١٦ ـ ٢٧٧م) ارتكزت على التقسيم القاطع لقوتي الخير والشر المتصارعتين، واللتين عبرت العقيدة عنهما بتصورات أخرى من قبيل النور والظلام، النظام والفوضى، وأحياناً الروح والجسد، حيث يصبح الواجب الأسمى في حياة الإنسان الفصل التام بين القوتين وإعلاء الخير على الشر، وبالمثل الروح على الجسد (المحرر).

الإرهاب. ويركز البعد المحلي لهذه الحرب على وضع الملفات الشخصية العرقية الدينية للعرب والمسلمين؛ أما البعد الخارجي فيركز على «المجموعات الإرهابية ذات الانتشار العالمي»، والتي ينظر إلى معظمها على أنها ذات مواقع أولية محلية في هذه المنطقة، بصرف النظر عن حضورها الذي يتخطى المنطقة في أكثر من ٨٠ بلداً. إن ثلثي «محور الشر» الثلاثي شرق أوسطي. وبعد أفغانستان فإن العراق مستهدف الآن باعتباره ميدان المعركة العسكرية التالي. وإلى جانب «القاعدة» فإن عدداً من المنظمات «الإرهابية» العربية، بما فيها «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» قد خُصت بالذكر - بالإسم - من قِبَل الرئيس بوش. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أن الرئيس (الأمريكي) يبدو قد قبل الدمج الذي قامت به حكومة شارون «لحربها الخاصة ضد الإرهاب الفلسطيني» مع حرب أمريكا ضد الإرهاب الدولي. فمن منظور واشنطن الامبريالي لا يهم كثيراً العداء الذي يكنه الرأي العام والمجتمع المدني في الوطن العربي لأمريكا؛ ومن ثم لا داعي للجوء إلى الدبلوماسية لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قبل شن الحملة العسكرية التالية في الحرب على الإرهاب، وهي الحملة ضد العراق. إن هذا الموقف المحافظ الجديد يتذيل بلا حياء لجدول الأعمال الموالي لإسرائيل الذي يتبناه اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، والذي ينعكس بالمثل في الحزب الجمهوري (الذي يتحدى الديمقراطيين الآن بدرجة خطيرة على أصوات الناخبين اليهود) وفي الكنائس المسيحية الأصولية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر من المناسب انتقاد الطريقة التي تدار بها حتى الآن الحرب على الإرهاب. إذ يبقى المحافظون الجدد وأصحاب التيار الرئيسي من صناع الرأي يطلقون دعوات تحقيق النصر، وبإمكانهم في الحقيقة أن يشيروا إلى إنجازات مهمة تمت في أفغانستان، وإضعاف تنظيم «القاعدة»، وتعزيز التعاون بدرجة كبيرة بين الحكومات في مجالات المخابرات وضغط القانون، ودعم الدفاعات الداخلية. لكن ثمة مراقبين لا يظهرون هذا القدر من التفاؤل المفرط. إن بعض المحللين العسكريين والأمنيين، ممن لهم توجه مهني أو وسطي، يخطّئون حملة أفغانستان[٩]، سواء من حيث التصور المفاهيمي للحرب على الإرهاب أو

---

(٩) انظر على سبيل المثال: Michael E. O'Hanlon, «A Flawed Masterpiece,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 3 (May-June 2002).

تنفيذها[10]، ومن حيث الخطة لشن ضربة استباقية ضد العراق[11]. وأما الأصوات التي نادراً ما تُسمع من اليسار، أو تسمع خافتة للغاية ـ مثل إيمانويل والرستين (Immanuel Wallerstein)[12]، فتنازع بصورة حادة الطرح السائد وتذهب إلى أن ١١ أيلول/ سبتمبر إنما يمثل نكسة معتبرة لمركز أمريكا العالمي ويمثل مساراً تاريخياً هابطاً، الكلمة الأخيرة فيه ستكون لأولئك الذين استبعدتهم الغطرسة الأمريكية. يكتب والرستين قائلاً: «لكن تفسيرات المتشددين خاطئة وستسهم فقط في انحدار الولايات المتحدة وتحويل هبوطها التدريجي إلى سقوط مدو أسرع بكثير. وعلى وجه التحديد فإن المقاربات المتشددة ستخفق لأسباب عسكرية واقتصادية وايديولوجية... مع ذلك فإن الاستجابة الأمريكية لا ترقى إلى أكثر من كونها عملية لوي ذراع متغطرسة. وللغطرسة سلبياتها. فإن المراهنة على الأوراق تعني ترك القليل للمرة التالية، ومن المؤكد أن الإذعان يولّد مزيداً من الازدراء. لقد اكتسبت الولايات المتحدة خلال السنوات المائتين الأخيرة قدراً كبيراً من الصدقية الايديولوجية، أما في هذه الأيام فإن الولايات المتحدة تبدد من هذه الصدقية بسرعة تفوق تبديدها لمخزونها من فائض الذهب لديها في عقد الستينيات من القرن الماضي».

والنقاد الأوروبيون ينتقدون ويظهرون انزعاجهم بالدرجة نفسها. يكتب بيير كونيزا (Pierre Conesa) وأوليفييه ليبيك (Olivier Lepick) في **لوموند ديبلوماتيك**[13]: «إننا ندخل حقبة ارتياب كبير. فالأمن الدولي يعتمد الآن على الموقف الانفرادي لدولة عظمى أظهرت باطراد رغبة في عدم الالتزام بأية معاهدات دولية أو بالقانون الجنائي الدولي. هذا واضح من رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية، ومنذ البداية بالمحاكم الخاصة لمحاكمة أعضاء شبكة «القاعدة». والرئيس بوش يلعب دور الشرطي الدولي، يختار أهدافه التالية، لا من بين البلدان التي ترتبط بالإرهاب ـ الأمر الذي كان يمكن أن يكون التطور المنطقي من الهجوم الأفغاني ـ وإنما من بين بلدان

---

(١٠) انظر على سبيل المثال: Grenville Byford, «The Wrong War,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (July-August 2002).

(١١) انظر مثلاً: William A. Galston, «Why a First Strike Will Surely Backfire,» *Washington Post*, 16/6/2002.

(١٢) *Foreign Policy*, no. 131 (July-August 2002).

(١٣) Pierre Conesa et Olivier Lepick, dans: *Le Monde diplomatique* (juillet 2002).

انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه تشكل خطراً مختلفاً. وعلى الرغم من الاتفاق الأمريكي - الروسي في ٢٦ أيار/مايو على عدد الرؤوس النووية فإن ما نرى ليس نهاية نزع السلاح، إنما لا نظام عالمياً جديداً».

أما بالنسبة إلى التقييمات العربية فإن كلمات عبد الباري عطوان، رئيس تحرير صحيفة **القدس العربي** تتحدث بذاتها:

«الرئيس بوش يدعو اليوم لاستبدال عرفات. وغداً سيرسل بوارجه وطائراته للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وفي يوم بعد غد سيشير على إسرائيل بأن تغير نظامي الحكم في سوريا ولبنان بذريعة تأييدهما للإرهاب. وفي اليوم الذي يلي ذلك سيتهم الرئيس مبارك بانتهاك حرية العبادة الدينية ويتهم صحافته بأنها معادية للسامية، ثم يؤيد انقلاباً ضده شبيهاً بذلك الذي وقع في فنزويلا. وعندئذٍ سيختار الرئيس الأمريكي لون ملابسنا والطعام الذي نأكل، وربما حتى من نتزوج. وأي اعتراض على ذلك يعني دعماً للإرهاب وللعداء للسامية»(١٤).

وكما لاحظنا في البداية فإن استدامة امبراطوريات الماضي ونجاحها يمكن أن يعزيا إلى قدراتها العسكرية والبيروقراطية، ولكن أيضاً إلى قدرتها على غرس شعور بالشرعية. إن أمريكا اليوم تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم؛ إنها حتى تمارس نفوذاً ثقافياً معتبراً. لكن هل تملك أمريكا السلطة الأخلاقية لإنجاز الأهداف الذاتية التي تعلنها، وبخاصة كسب الحرب على الإرهاب، في منطقة حيث قيم السيادة والاستقلال والكرامة، وإن تكن قد بليت، لا تزال يعتز بها على نطاق واسع؟ إن مزيداً قليلاً من الحوار وقدراً أقل قليلاً من الحوار الداخلي (المونولوغ) يمكن أن يفيد.

---

(١٤) *Washington Post*, 30/6/2002,
نقلاً عن: **القدس العربي**، ٢٦/٦/٢٠٠٢.

(٤)
تحديات استراتيجية
بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر(*)

إسماعيل الشطي(**)

ما بين التداعيات والتحولات الاستراتيجية بون شاسع، وهو تمييز ينبغي إدراكه عند الحديث عن آثار أو نتائج العمل الإرهابي في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ذلك أن زمرة من المفكرين والباحثين اعتبروا ما أظهره المجتمع الدولي من انفعال تلقائي ومبادرات نجدة وفزعة ومراعاة خواطر الإدارة الأمريكية بعد الكارثة يعد تحولاً في النظام الدولي، ولأن آخرين فسروا السلوك العصبي لأجهزة الأمن الأمريكية والمبالغة في إظهار الغضب وهيمنة روح الانتقام على أنه تحول في نظام القيم الأمريكي، غير أن ردود الفعل هذه لا تعدو أن تكون تداعيات تعكس جسامة الصدمة وعمق الوجع الذي أصاب المتعاطفين والمنكوبين، ولكنها ككل التداعيات تأخذ مداها وتستنفد مفعولها مع عودة الحياة العادية إلى مجراها الطبيعي.

إن انضمام أوروبا للحملة الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية ضد الإرهاب والمشاركة الروسية والمساهمة الصينية بتقديم المعلومات كلها لا تعدو أن تكون مشهداً من مشاهد التداعيات، وليس كما وصفها هنري كيسنجر[1]

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٢٨ ـ ٤٩.

(**) عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً.

(١) هنري كيسنجر، في: **الشرق الأوسط**، ٣/١٢/٢٠٠١.

بأنها نقطة تحول في صياغة النظام الدولي للقرن العشرين، أو نهاية الأوهام التي ازدهرت خلال التسعينيات، أي أنه تراجع عن فكرة أوروبا الموحدة أو توقف عملية استبدال السياسات الدولية بالاقتصادات العالمية وشبكة الإنترنت. ومن جانب آخر فإن حالة العداء والاغتراب التي عاشها ذوو السحنة الشرق أوسطية في الغرب، وما تخللها من اعتداءات واعتقالات وتحقيقات وتحريض إعلامي هي كذلك جزء من مشاهد التداعيات، وليس كما ظنته الغالبية المؤمنة بنظام القيم الغربي على أنه تخل عما تتضمنه مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان من قيم.

ويمكننا الآن الحكم على كل ردود الفعل التي تلت الكارثة المأساوية، فها هي دول أوروبا تتراجع عن الانضواء تحت لواء الحملة الأمريكية وتبدأ معارضة المفهوم الأمريكي للإرهاب(٢). وهاهي الإدارة الأمريكية تتلقى موجة عالمية من النقد على ممارساتها الانتقامية في أفغانستان، بل لقد تحولت كل مشاعر التعاطف والمواساة إلى مشاعر اللوم والسخط بعد الدعم اللامبالي لمجازر شارون في الأرض المحتلة. ومن جانب آخر استطاعت جبهة مؤسسات المجتمع المدني الغربية المدافعة عن حقوق الإنسان استعادة المبادرة، وبدأ النظام الاجتماعي تدريجياً يستعيد توازنه، كما عاد النظام الأمني في الغرب يخضع الكثير من إجراءاته لمقتضيات العدالة وحقوق الإنسان، وبدت المسارات العامة لمجمل القضايا تسير في اتجاهاتها المعهودة قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهي اتجاهات صنعها تراكم ضخم من الأحداث والتطورات والمآلات في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

غير أن كارثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كشفت عن مجموعة حقائق كانت متوارية في زحمة القضايا والأحداث الساخنة والمتتابعة، ولعل أبرزها:

١ ـ الأزمة التي يواجهها الغرب في عقيدته العسكرية والاستراتيجية بعد زوال الخطر الشيوعي.

٢ ـ مدى صمود النظرية الأمنية التقليدية في حفظ الاستقرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٢) رأى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في تقرير نشر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أن مؤشرات التراجع بدأت تظهر على الدعم القادم من الجانب الآخر للأطلسي (. . .) وذلك بسبب تطور حملة مكافحة الإرهاب من عملية عسكرية للقضاء على تنظيم القاعدة إلى جهد أمريكي طويل لضرب عناصر عدة تشكل نقاط ضعف بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأشار التقرير إلى أنه بسبب ذلك لن تقدم موسكو ولا بكين دعمهما لعملية عسكرية أمريكية للإطاحة بنظام الرئيس العراقي.

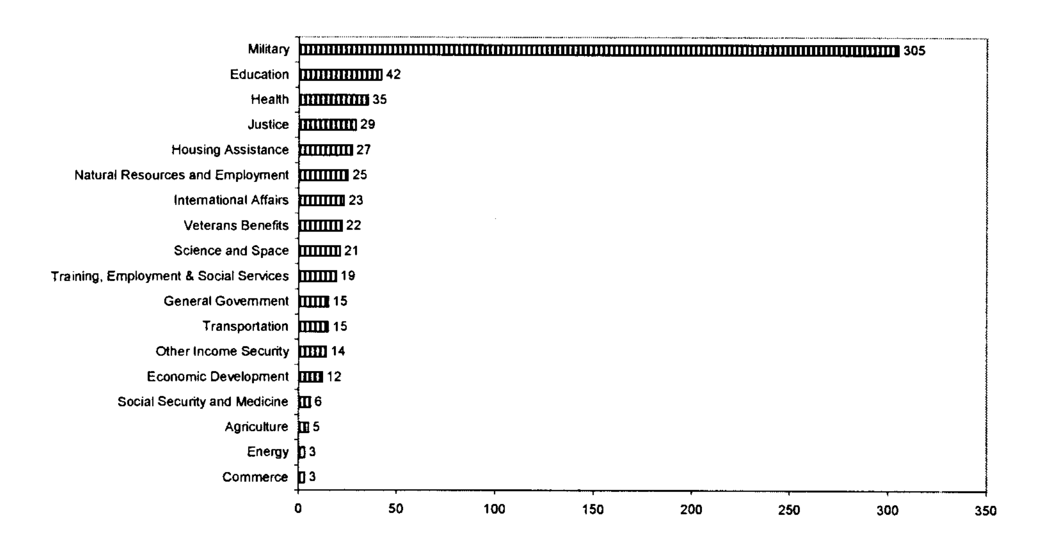
٣ ـ القلق من نشوء نظام اقتصادي منافس خارج إطار السيطرة الأمريكية.

وهذه الورقة لا تبحث في التحولات الاستراتيجية التي نشأت نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لأنها ببساطة لا ترى شيئاً من ذلك نتج عن تلك الأحداث. فالتحولات لا تتم بشكل فجائي وسريع بل تشق طريقها داخل المجتمع الدولي ببطء وعلى واسع المدى. إن هذه الورقة تناقش تلك الحقائق الآنفة الذكر في محاولة لمعرفة ما يحدث من حولنا.

أولاً: العقيدة العسكرية والاستراتيجية

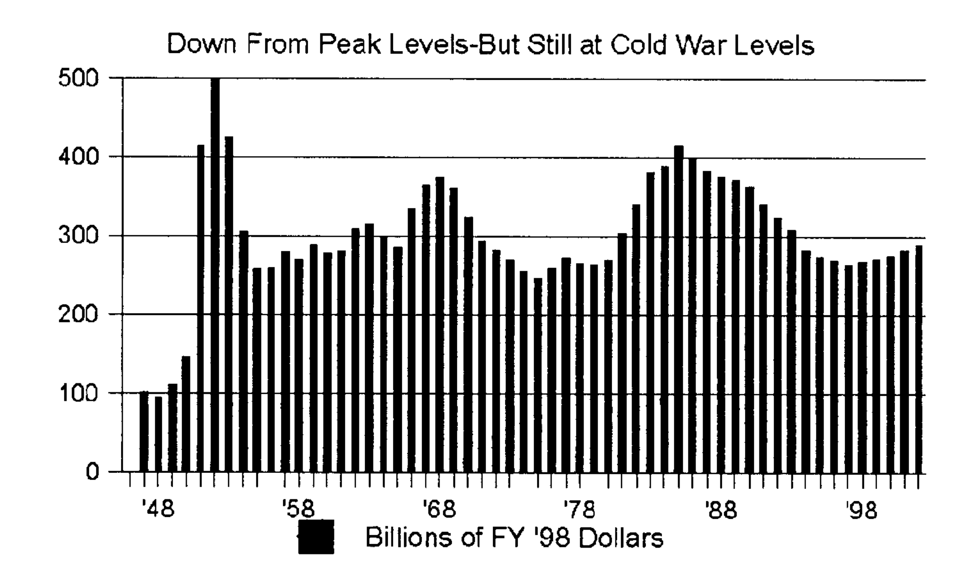
كما كانت الشيوعية العدو اللدود للغرب، فقد كانت كذلك الحافز الأساسي لتفوقه. بنى الغرب الرأسمالي عقيدته العسكرية والاستراتيجية آخذاً بالاعتبار أنه يخوض معها حرباً من أجل البقاء. ولقد خلقت الشيوعية للغرب حرباً باردة متوترة، دفعته فيها إلى مضمار سباق التسلح وتطوير متلاحق للاستراتيجيات العسكرية وابتكار الأنظمة الدفاعية والأمنية ونشاط جاسوسي محموم، بل لقد بلغ التحدي مداه مع مرحلة التنافس في المجال العلمي بعامة وغزو الفضاء بخاصة. ورغم نهاية الحرب الباردة بانتصارها وبانهيار الاتحاد السوفياتي، الخصم اللدود، إلا أن جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير الأسلحة وتوسيع الخطط العسكرية والاستراتيجية استمر بالوتيرة نفسها إن لم يكن أكثر في العديد من مناطق العالم، وذلك بفعل شعور القوة والسيطرة وتحقيقاً للمصالح المختلفة. ولقد ترتب على هذه العقيدة العسكرية واقع أوصل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لوضع مخصصات الإنفاق العسكري بمستوى يفوق كل مخصصات إنفاق الأنشطة الحكومية الباقية.

الشكل رقم (١)
مشروع الميزانية المالية لعام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية

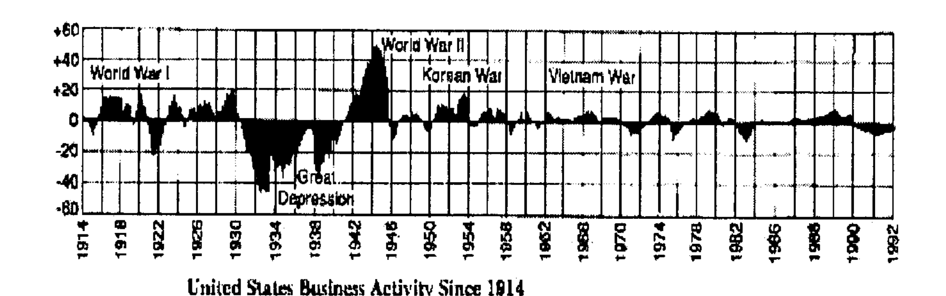


ولعل الشكل رقم (١) يبين البون الشاسع بين تلك المخصصات وغيرها، وهو ما جعل نسبة إنفاقها في هذا المجال تصل إلى ٧٥ بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي. غير أن هذا الواقع أوجد اقتصادات وصناعات وعلاقات سياسية وتحالفات ومناطق نفوذ ومصالح ومؤسسات وأجهزة صممت لمواجهة خصم استراتيجي محدد وهو الشيوعية، متمثلاً بدولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي وكتلة سياسية متحالفة هي الكتلة الاشتراكية وحلف عسكري هو حلف وارسو. وليس من باب التهويل القول إن العقيدة العسكرية تلك تقف وراء العظمة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستمد قوتها من الحروب ومن مبيعات السلاح ومن الإنفاق العسكري، فالحروب عند صانع القرار الأمريكي محرك فعال لكثير من الأنشطة الاقتصادية. ولعل الشكل رقم (٢) يوضح المنحنى العام للإنفاق العسكري، والذي يأخذ منحى دورياً (Cyclic).

الشكل رقم (٢)
الإنفاق العسكري للفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و٢٠٠٢



الشكل رقم (٣)
علاقة الاقتصاد الأمريكي بالحروب التي خاضتها جيوشه



United States Business Activity Since 1914

الاقتصاد والحرب: يكشف الشكل رقم (٣) الذي يحلل وضع الاقتصاد الأمريكي أثناء الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة الحميمة للاقتصاد الأمريكي بالحروب وارتباطهما الوثيق بالانتعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكده ديفيد ميللر: «في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا»[٣]. إذ يوضح الشكل رقم (٣) أن ذرى الإنفاق العام إبان الحروب الشهيرة، كالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب فييتنام ومشروع حرب النجوم وحرب تحرير الكويت وحرب أفغانستان، يكاد يتوافق هذا المنحنى مع منحنى الاقتصاد الأمريكي الذي يأخذ كذلك منحى دورياً يصعد فيه إلى أعلى معدلاته إبان الحروب. لقد كلفت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية حوالى الستة عشر تريليون دولار (وتحديداً ١٥٨٢٩٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بما يعادل قيمة الدولار اليوم)، وكان من نتيجة ذلك أن الإنفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير منح المجتمع الأمريكي سبقاً بين الأمم في التقدم العلمي والتكنولوجي، «فلقد نتج عن الإنفاق على البنى التحتية للدفاع فوائد جمة، وما بناء شبكة الطرق السريعة وتطوير الإنترنت إلا مثالان على ذلك، إذ إن بدايتهما كانتا كمشروعين للأغراض الدفاعية والعسكرية ولكنهما في نفس الوقت جلباً عائداً تجارياً كبيراً»[٤]، ومن الجدير بالقول إن مبيعات السلاح في العالم الثالث وبالأخص في الشرق الأوسط كانت وما زالت العنصر المهم في بناء التحالفات السياسية[٥].

الورطة الأمريكية: الرغبة في استمرار الأنساق على رغم غياب المبررات والحوافز: إن انهيار الكتلة الاشتراكية سلب الغرب أهم دوافع التقدم، وجعل كافة الأنساق التي اقتضتها الحرب الباردة تنقب عن ذرائع جديدة لتبرر بها بقاءها، فما مبرر بقاء حلف الناتو؟ وما مبرر تخصيص النسبة الأكبر من إيرادات الدولة لبرامج التسليح؟ وكيف يمكن إقناع دافع الضرائب الأمريكي بذلك؟ وكيف يمكن تبرير استمرار التحالفات وبناء القواعد العسكرية في ظل غياب العدو؟ لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها بحاجة لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية بعد اندحار الشيوعية، ليس لأنها

---

(٣) David Miller, *Studies on Economic Business Cycle in US Economy.*

(٤) Phillips, Hager and North Investment Management Ltd., in: *Focus 3rd Quarterly* (2001).

(٥) بلغت التحويلات من الأسلحة ٦٠ مليار دولار منذ حرب الخليج.

بحاجة لإنفاق عسكري وحروب ومبيعات سلاح تضمن لها تفوقها فحسب، ولكنها كذلك بحاجة إليها لضمان استمرار الصدارة للغرب. فبقاء الحضارات كما يفسره المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي مرتبط بالاستجابة الظافرة للتحديات المقلقة «من تحقيق غاية إلى صراع جديد، ومن حل مشكلة إلى مجابهة أخرى، ومن هدأة مؤقتة إلى حركة راجعة». يقول توينبي «يجب أن يكون ثمة دافع حيوي يدفع الفئة المتحداة من التوازن إلى التضعضع، ومن التضعضع إلى التوازن، وهكذا إلى ما لا نهاية في مجال الممكن»[٦]، إن غياب الدافع الحيوي يهدد الحضارات بسقوطها، ويدفع مكونات الكيان الحضاري الواحد للتصارع في ما بينها، وهو ما يسميه توينبي «زمن الاضطرابات». إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن خللاً ما قد أصاب مسيرتها ويتمثل بغياب العدو الاستراتيجي، وبدا لها أن البيئة السياسية الناتجة عن ذلك وصلت إلى مشارف الصراع بين مكونات الكيان الحضاري الواحد (الغرب)، وقد يكون بوادر ذلك في فكرة استغناء أوروبا عن مظلة الدفاع الأمريكية والتفكير ببناء قوة ذاتية لها، أو الشعور بأن التحالف العسكري (الناتو) لم يعد يملك وظائفه الرئيسية بعد زوال الخطر الشيوعي، أو قد يكون بوادر ذلك الخلافات التجارية بينهما والآخذة بالاتساع، وبخاصة أنه بدا كما لو كان هناك إرهاصات نظام دولي يرتكز على الاقتصاد يفسح مساحات أوسع للتنافس والخلاف[٧]، ولعل هذا يفسر ابتهاج كيسنجر بعودة انضواء أوروبا تحت مظلة أمريكا في حملتها ضد الإرهاب اعتقاداً منه أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ستخلق عقيدة عسكرية جديدة يستمد منها الغرب استراتيجياته.

لقد كان البحث عن عدو استراتيجي هاجساً أمريكياً منذ اللحظة التي نكست فيها إلى غير رجعة الأعلام السوفياتية الحمراء ذات المنجل والمطرقة في كل المحافل الدولية. لقد تابعت جين كيرباتريك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية (السابقة) في الأمم المتحدة هذا المشهد وقالت «إن العدو التالي هو الأصولية الإسلامية»، غير أن هذا الإعلان ظل على طاولة البحث والتداول يبحث له عن مسوغات مقنعة، إلى أن أعلن الحلف الأطلسي في بيان له

---

(٦) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History*.

(٧) Brian White, *Understanding European Foreign Policy* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave, 2001).

صدر في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ بأن الأصولية الإسلامية هي العدو القادم للحلف، حيث إن الإسلام يملك مقومات سياسية شبيهة بالشيوعية ويسعى لمناهضة المشروع الرأسمالي الإمبريالي، وهي حقيقة تم ترديدها إبان المنتصف الأول من القرن الماضي عندما واجه الغرب الشيوعية، غير أن العقيدة العسكرية اعتبرت أن الشيوعية عدو في عقر دارها وليس وراء الأسوار. ويبدو أن القرب الجغرافي والذاكرة التاريخية والنزعة الاستقلالية للإسلام كل ذلك رشحه لأن يكون العدو التالي بعد الشيوعية. يقول إدوارد سعيد: «عالم الإسلام أقرب إلى أوروبا من كل ما عداه من الأديان غير المسيحية، وقد أثار قرب الجوار هذا ذكريات الاعتداء والاحتلال والمعارك الإسلامية ضد أوروبا، كما أنعش في الذاكرة دوماً قوة الإسلام الكامنة المؤهلة لإزعاج الغرب المرة تلو المرة، وقد أمكن اعتبار غيره من الحضارات الشرقية العظيمة (الهند والصين) مغلوبة على أمرها وبعيدة، ومن هنا لا تشكل مصدراً للقلق الدائم، ولكن الإسلام ينفرد في أنه على ما يبدو لم يخضع أبداً للغرب خضوعاً كلياً، ومن هنا وفيما بدا منذ الزيادات الهائلة في أسعار النفط في أوائل السبعينيات كأن العالم الإسلامي على وشك أن يعيد سابق انتصاراته، أخذ الغرب كله يرتعد فرقاً»(٨). ويؤكد هذا الموقف رتل كبير من المفكرين والمحللين السياسيين في أوروبا نفسها. يقول بول ماري دولاغورس رئيس تحرير مجلة **الدفاع الوطني** الفرنسية وأحد كبار المحللين في فرنسا: «ينطلق الأوروبيون في تعاملهم مع الظاهرة الإسلامية عموماً من خلفيات ثقافية وتاريخية ومن معطيات التقارب الجغرافي، وفي العموم يخشى الفرنسيون والأوروبيون الظاهرة الإسلامية ويعتبرونها تهديداً خطيراً».

وفي ظل القلق على صدارة الغرب وغيبة العدو الاستراتيجي المنطقي خلال العقد الماضي برزت دراسات وبحوث وآراء تتناول هذا الموضوع، كان أبرزها أطروحتي **نهاية التاريخ** لفوكوياما **وصراع الحضارات** لهانتنغتون، وتشكل تيار فكري يميني متطرف يسعى في نهاية عمله لصياغة عقيدة عسكرية استراتيجية جديدة تتفق مع ما انتهى إليه حلف الناتو، وهذا التيار يتضمن مفكرين من أمثال شيخ المستشرقين المعاصرين برنارد لويس وصموئيل هانتنغتون وفرانسيس فوكوياما، كما يتضمن خبراء استراتيجيين من أمثال

(٨) ادوارد و. سعيد، **تغطية الإسلام**، ترجمة سميرة نعيم خوري (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣).

هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجنسكي، وسياسيين من أمثال بول وولفويتز (نائب وزير الدفاع الأمريكي) وريتشارد بيرتي (رئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون والرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية) وجيمس وولسي (عضو مجلس إدارة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي). وتساند هذا التيار مؤسسات إعلامية عريقة من أمثال **الواشنطن بوست** و**نيوزويك** و**سي إن إن** و**الديلي تلغراف** وصحف المليونير اليهودي ميردوخ، أو مؤسسات فكرية مثل إتش سميث وريتشارسون، وجمعية ماونت بيليرن، ومؤسسة التراث، ومعهد انتربرايز الأمريكي ومؤسسة أولين. وتلاقت مقولة فوكوياما بوضع حد للحركة التاريخية للصدارة بحيث تنتهي بالغرب، ومقولة هانتنغتون بحتمية الصراع بين الحضارات، ومقولة بريجنسكي الشهيرة بقوس الأزمات، ومقولة برنارد لويس بأن الحضارة الغربية هي نتاج اليهودية والمسيحية.. لقد تلاقت هذه المقولات لتشكل دعوة لتبني عقيدة عسكرية تتخذ من الإسلام الراديكالي عدواً استراتيجياً كما كانت الشيوعية في منتصف القرن الماضي، وتنادي بأن الحرب باتت ضرورة أخلاقية[٩]، غير أن ظروف العقد الماضي لم تمنح هؤلاء قدرة على التأثير في مسار القرار الأمريكي بشكل حاسم، فقد كان المسلمون طوال العقد الماضي ضحايا التعصب المسيحي في البوسنة والشيشان وكوسوفو ومقدونيا، فضلاً على أن ليبرالية الديمقراطيين صنعت رأياً مضاداً في مؤسسات القرار الأمريكي ضد هذا التيار اليميني المتطرف، ولقد عبر عنه رسمياً بكلمة ألقاها مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا (آنذاك) إدوارد جيرجيان في مؤسسة ميريديان هاوس حيث أكد فيها: إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام كأنه الخطر العقائدي الذي سيواجهه الغرب أو الذي سيهدد السلام العالمي لأن ذلك مبالغة في رد تبسيطي على واقع معقد.

إن انتقاء الإسلام عدواً استراتيجياً للغرب مجازفة تهدد السلام العالمي، وهو ما يجعل معظم أوروبا تتردد في الإعلان عن ذلك وتعترض على

---

(٩) وقعت ستون شخصية أمريكية من مفكري اليمين المتطرف رسالة مفتوحة من عشر صفحات بعنوان «ما الذي نحارب من أجله.. رسالة من أمريكا» وفيها يدعون إلى الحرب باعتبارها ضرورة أخلاقية ويؤيدون العمليات العسكرية في أفغانستان، وتتضمن هذه الرسالة أسماء مثل دانيال موينهان السيناتور السابق والأستاذ حالياً بجامعة سيراكوز، وفرانسيس فوكوياما وجيمس ولسون وصموئيل هانتنغتون وتيد اسكوكبول وغيرهم.

التصريحات الفجة التي يقوم بها السياسيون حول ذلك، وتسعى لاستخدام مفردات كالإرهاب أو التطرف أو الأصولية. فإقحام الدين في السياسة يعد انتهاكاً لأهم مبادئ الأيديولوجية العلمانية التي تتمسك بها، وتحريضاً لكثير من المسلمين المنسجمين مع الفكرة العلمانية على التراجع والعودة إلى الفكرة الدينية، واستفزازاً لأكثر من مليار مسلم موزعين على معظم أمم الأرض، وتهديداً لعلاقات استراتيجية واقتصادية بينها وبين دول المسلمين. غير أن الجزء الأصعب من العملية هو كيفية تسويق الإسلام كعدو استراتيجي في المجتمعات الغربية نفسها، إذ يمكن قبوله كعدو عقدي أو تاريخي أو حضاري أو ثقافي، ولكن ما هي المخاطر التي يمثلها الإسلام وتستدعي استراتيجيات عسكرية لمواجهته؟ هل يملك تقنية عالية ومنافسة؟ هل يحظى باقتصادات متقدمة كاليابان أو حتى الصين لكي يحسب له حساب؟ هل تتمتع شعوبه بوحدة سياسية وإرادة خلاقة؟ كيف يمكن إقناع مؤسسات صناعة القرار بتخصيص ميزانية لإنتاج طائرات إف ـ ٢٢ والتي كانت مصممة لمواجهة السلاح السوفياتي تحت ذريعة مواجهة الإرهاب أو الإسلام؟ كيف يمكن تبرير الحاجة لمختبرات نووية بهدف صناعة قنبلة نووية جديدة أكثر تقدماً من القنبلة الروبستية في الوقت الذي لا يملك فيه الخصم النوع البدائي من هذه القنابل؟ كيف يمكن تبرير تلك الزيادات المتتالية في مصروفات الدفاع؟ لقد أعد البنتاغون تقريراً عام ١٩٩٣ حول العدو الاستراتيجي امتدح فيه حقبة الحرب الباردة حيث كان العدو واضحاً، ولكنه سجل مخاوفه من الحقبة المعاصرة حيث لا يوجد عدو استراتيجي واضح سوى اللايقين.

ثانياً: النظرية الأمنية التقليدية والاستقرار السياسي

تقوم النظرية الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية على فرضيات منها: أن المحيطين الهادي والأطلسي يشكلان عازلاً أمنياً لأمريكا، وأن التفوق التكنولوجي والمعلوماتي يمنحان قوتها العسكرية تفوقاً غير مسبوق على مدار التاريخ، غير أن القوة العسكرية هي أداة دفاعية، بينما التفوق الاقتصادي والسياسي يجعلان الولايات المتحدة القوة الأعظم بلا منافس، وأن وعي المجتمع بتقاليد الديمقراطية التاريخية كفيل بإبقاء السيطرة المدنية على القوات المسلحة في البلاد. يقول نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز «إن القوة العسكرية بالنسبة إلينا هي أداة دفاعية، إن القوة الضخمة للولايات المتحدة ليست في قوتها العسكرية ولكن قوتها الاقتصادية، الأقوى من ذلك قوتنا السياسية وما

نؤمن به»[١٠]، غير أن فرضية الحماية الجغرافية التي يمثلها المحيطان قد تهافتت بعد تطوير الأسلحة الباليستية واستخداماتها بعد حرب تحرير الكويت، وهو ما دفع إدارة كلينتون إلى التفكير بإحياء مشروع حرب النجوم (الريغاني) الذي تبلغ تكلفته ٩٦ مليار دولار ((National Missile Defense (NMD)، ويهدف هذا المشروع إلى حماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم صاروخي باليستي محتمل عبر محطات تنصب في ألاسكا، وحماية أراضي الحلفاء عبر منصات متحركة برياً وبحرياً. ورغم أن الأوروبيين كانت لهم وجهة نظر متحفظة عبر عنها شيراك في رده على بوش قائلاً «لقد أثبت السيف دوماً أنه أقوى من الدرع»، إلا أن حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر جاءت دليلاً قوياً على تهافت فرضية التفوق التكنولوجي والمعلوماتي، فكما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تساهم في تدعيم ركائز الأمن القومي فإنها في الوقت نفسه قد وفرت وسائل لاختراقه. ولقد أكد ذلك وولفويتز بالقول «لقد كانت حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر مثالاً صغيراً على أن القوة العسكرية الهائلة ليست فعالة ضد التهديدات الموجودة». إن قوة الردع التي تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت عاجزة أمام العدو الجديد، فتلك القوة أعدت لعدو عقلاني يمكن ردعه ويقيس في حساباته الربح مقابل الخسارة في أي عمل يقوم به، وتلك قوة بنيت لعدو له شكل وقاعدة ومركز وبنى متعارف عليها، وهو عدو يمكن قياس النصر عليه في حال المواجهة. وتلك قوة ضد عدو له سوابق في التعامل السياسي والعسكري، الأمر الذي يسهل ترقب واستباق سلوكه وحركته، غير أن العدو الجديد الذي أعلنت عنه الإدارة الأمريكية مختلف عن ذلك كله، فهو يخوض حرباً غير تقليدية يختلط فيها المدنيون بالعسكريين ليصبحوا أهدافاً مشروعة. وهو عدو صبور جداً يتماشى مع الواقع ويستغله ويعود للانقضاض عليه. وهو عدو لا يقبل بأقل من النصر الشامل حتى لو استدعى الأمر الانتظار عقوداً من الزمن. ويعتقد هذا العدو أن القواعد والطرق العسكرية التقليدية هي لمصلحة أمريكا، فلماذا يلعب لعبتها وهي الأقوى؟ ويعتقد هذا العدو أن سلاحه ووسائله هي سلاح عدوه ووسائله، ولا يكرر ذاته لكي لا يصبح تصرفه نمطاً سهلاً يمكن التكهن به والرد عليه، ويعتبر الكرة الأرضية كلها مسرحاً لعملياته[١١].

---

(١٠) بول وولفويتز، في: **الشرق الأوسط**، العدد ٨٥٥٧.

(١١) الياس حنا، عميد ركن متقاعد، في: **الحياة**، العدد ١٤٢٨٦.

لقد كان التفكير الأمني قبل كارثة نيويورك وواشنطن منحصراً في الهجوم الصاروخي (Missile Attack) على الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد واجهته الإدارة الأمريكية بمجموعة سياسات تتفاوت ما بين منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الحد منها وبين التصدي لمواجهة احتمالاتها تكنولوجياً وعسكرياً، وذلك ضمن مشروع «NMD» في مواجهة «ICBMs»، غير أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر جعلت الإدارة توسع دائرة احتمالات الخطر، حيث وضعت في حساباتها صورتين من الهجوم، هما: الهجوم المبطن (Covert Attack) والهجوم الإلكتروني (Cyber Attack). والتحسب للهجوم المبطن هو المحرك الديناميكي لها في تدمير أسلحة الدمار الشامل (WMD) التي تمتلكها ما تطلق عليه «الدول المارقة»، إذ يمكن إلقاء جهاز نووي خام (Crude Nuclear Device) في مدينة كبرى، أو رش مادة الأعصاب الكيميائية (Chemical Nerve Agent) في إستاد رياضي مليء بالجمهور، أو نشر فيروس بيولوجي مثل الجمرة الخبيثة بين المسافرين بالمطار، وهي توقعات كانت ضمن حسابات بعض المحللين وصانعي السياسات الأمنية قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، غير أنها اليوم لا تقع في التفكير الأمني ضمن دائرة السؤال (إذا)، إنما تقع ضمن دائرة السؤال (متى)، ذلك لأن الثورة المعلوماتية وتفكك الجمهوريات السوفياتية أتاحا فرصة للحصول على الخبرة والمادة المصنعة لمثل تلك الأسلحة، إذ يمكن الحصول على المكونات الضرورية لأي قنبلة بأقل من مليون دولار أمريكي. أما الهجوم الإلكتروني وهو سيناريو يطلق عليه المحللون الأمريكان «واترلو الإلكترونية» (Electronic Waterloo) إشارة إلى معركة واترلو بين الإنكليز ونابليون، فهجوم كهذا على شبكة المعلومات الإلكترونية في أمريكا من شأنه أن يشل الاقتصاد الأمريكي والخدمات الحكومية. فالبنية التحتية الإلكترونية تحولت إلى شرايين وأوردة الدولة في أمريكا يصعب الحياة بدونها، ويمكن لفيروس يقتحم نظام المعلومات في البنتاغون أن يشل القدرة العسكرية الأمريكية. ولقد أصبح بالإمكان نقل الفيروسات من خلال خدمة الإنترنت لأي جهة من خلال أداتي ماوس ومودم (Mouse and Modem). إنه الهجوم الأقل تكلفة بين كافة صور الحرب، ويطلق عليه التمزيق الشامل (Mass Disruption) أسوة بأسلحة الدمار الشامل[١٢]. ولمواجهة هذه الأخطار

---

(١٢) F. G. Hoffman, *Homeland Security: A Competitive Strategies Approach* (Washington, DC: Center for Defense Information, 2002).

المحتملة اتخذت الإدارة الأمريكية على المستوى الفدرالي مجموعة خطوات وإجراءات، فقد تم تخصيص ما يزيد على عشرة مليارات دولار من الميزانية التكميلية لسنة ٢٠٠٢، وتم تأسيس ما يشبه وزارة الداخلية الفدرالية، وتم إصدار تشريعات مساندة أهمها قانون حماية الحدود، وعمد البنتاغون إلى تعديل نظام القيادات الموحد (Unified Command) فأنشأ لذلك القيادة الشمالية التي تهتم بالدفاع عن الداخل الأمريكي.

غير أن فرضيات نظرية الأمن التقليدية تزداد تهافتاً إذا ما تجاوزنا الرواية الرسمية لكارثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وهذا التجاوز له ما يبرره في ظل بروز تفسيرات أخرى. فلا يوجد حتى هذه اللحظة دلائل وإثباتات جادة ورصينة تدعم الرواية الرسمية. وما زالت هناك أسئلة بديهية لم يتم الإجابة عنها بشكل منطقي، بل ان التحقيقات تتم بسرية غير معهودة لفتت أنظار السيناتور بوب غراهام رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، إذ انتقد وزارة العدل ووكالة الاستخبارات المركزية لعدم تمكين أعضاء الكونغرس الذين يحققون في القضية من مقابلة الشهود والاطلاع على الوثائق(١٣)، فضلاً عن أن رئيس لجنة التحقيقات في هذه القضية قدم استقالته لأسباب مجهولة(١٤)، في الوقت الذي شكك فيه زعماء سياسيون بالإضافة إلى خبراء ومحللين وباحثين من داخل أمريكا وخارجها بالرواية(١٥). وتتجه كافة الاتهامات إلى داخل المجتمع الأمريكي بدلاً من خارجه، وبخاصة أنه مجتمع شهد صوراً من أعمال إرهابية جسيمة خضعت لمعالجة أمنية وإعلامية وقضائية مختلفة عن تلك التي اتهم فيها أناس من خارجه، وإذا ما وضعنا في اعتبارنا ما يقوله علماء التحليل النفسي حول الشخصية والثقافة الأمريكية بأنها قائمة على أساس الصراع، وأنه يشهد اليوم نزعة يمينية حادة تصل في بعض صورها إلى أصوليات متطرفة، فإن الرواية غير الرسمية تصبح جديرة بالنظر والمناقشة، وهي رواية تعتمد على رأي الخبراء في الأعمال الإرهابية والذين يؤكدون أن طبيعة العملية وطريقة تنفيذها لا تنسجم مع العمليات التي يقوم بها الشرق أوسطيون. فتنفيذها يستدعي خبرات فنية ومعلومات دقيقة وعملاء متعاونين

---

(١٣) **القدس العربي**، ٥/ ٥/ ٢٠٠٢.

(١٤) **الشرق الأوسط**، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٢.

(١٥) الرئيس المصري حسني مبارك، والأمير نايف بن عبد العزيز، ونيلسون مانديلا، وديفيد ديوك مرشح سابق للرئاسة الأمريكية وعضو سابق في مجلس النواب، وليندون لاروش مرشح الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤ وغيرهم.

في الداخل لا تتوفر في العادة للشرق أوسطيين. فقد قدر بعضهم بأن الجهة المخططة لهذه العملية يجب أن تتألف على الأقل من مئة فني متخصص، يحتاجون فيه عاماً كاملاً للتخطيط من أجل عملية كهذه، ولكل مرحلة من هذه العملية تفاصيل دقيقة تحتاج الواحدة منها اختراق عشر جهات متخصصة من المجتمع الاستخباراتي في الولايات المتحدة، وهذا يعني اختراق النظام الأمني الأمريكي والقوات المسلحة الأمريكية(١٦)، وهي نتيجة تتفق مع مقولة يرددها الصوت الخافت للتيار المناهض للوبي الصهيوني واليميني المتشدد بأن ما حدث في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان تمرداً داخل المؤسسة العسكرية(١٧). غير أن هذه المقولة مثلها مثل الرواية الرسمية تحتاج الكثير لإثباتها، فالمؤسسة العسكرية الأمريكية لم تشهد منذ نشأتها تمرداً في صفوفها إلا في أعقاب حرب الاستقلال، عندما فكر عدد من الضباط بعصيان عسكري ضد الحكومة المدنية احتجاجاً على مرتبات لا تتلاءم مع خدماتهم أثناء الحرب. وإذا ما تم إثبات الرواية غير الرسمية فإن فرضيات النظرية الأمنية جميعها تتهافت، ومن ضمنها ما يتعلق بالسيطرة الأمنية على المؤسسة العسكرية.

ثالثاً: المنافسة الاقتصادية خارج السيطرة الأمريكية

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي من المنظور الاستراتيجي نتيجة سيطرتها على: طرق التجارة الدولية وأسواقها، ومصادر الطاقة في العالم، ومراكز البحث والإبداع. ولعل هاجسها في هذا الجانب لا يختلف عن خشيتها على موقعها في مقدمة الصدارة العالمية، إذ ان السيطرة الاقتصادية هي عنصر من عناصر القوة والصدارة. وتعتبر طرق التجارة الدولية الحاضرة هي البديل الذي أوجده الغرب للتخلص من الطرق القديمة التي يسيطر عليها الشرق أوسطيون. ومنذ أن اكتشف فاسكو دي غاما طريق رأس الرجاء الصالح وتجارة العالم تسلك الطرق البحرية الجديدة، وقد غدت الشواطئ والموانئ والجزر والمضائق والقنوات مواقع استراتيجية تتسابق عليها القوى الاستعمارية. ولقد شهدت القرون التي تلت اكتشاف

---

(١٦) Paul Gallagher, in: *Executive Intelligence Review (EIR)* (January 2001).

(١٧) ليندون لاروش (Lyndon LaRouche)، مرشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي سنة ٢٠٠٤، واقتصادي معروف وصاحب نظريات وذو علاقة حميمة بمعاهد شيلر ومجلة *Executive Intelligence Review (EIR)*.

الطرق البحرية تنافساً دموياً بين الحكومات الاستعمارية الغربية حتى انتهت السيادة لبريطانيا، ولقد اقتسم التحالف الأنكلو ـ أمريكي النفوذ على هذه الطرق بعدما شعرت بريطانيا بعجزها عن القيام وحدها بحماية مكتسباتها هذه، وتحولت هذه الطرق إلى مناطق نفوذ انكلو ـ أمريكي. وإذا كان النظام الاستعماري قد منح هذه الطرق قيمة اقتصادية عظمى، فإن التناقض الشيوعي الرأسمالي كرس هذه القيمة طالما أن الطرق البرية مقسمة بين معسكرين يخوضان حرباً باردة، غير أن نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي أوجدا حقائق جديدة على الأرض تقلل من قيمة الطرق البحرية التقليدية. ففي ظل نهاية الصراع الأيديولوجي أصبحت اليابسة مهيأة لشق طرق جديدة كانت الأيديولوجيا تحول دون بنائها، وهو ما يسعى النفوذ الأنكلو ـ أمريكي لوضع العراقيل أمامها حفاظاً على قيمة ما يملكه من طرق بحرية. ولعل ما يحدث في قلب آسيا من تطور وتنمية هو مصدر القلق الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحاول أن تعرقله بالمعارك أو بالوجود العسكري أو بالحروب الأهلية.

في مؤتمر النقل الأوروبي ـ الآسيوي الذي انعقد في ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بمدينة بطرسبرغ الروسية، نوقشت أوضاع الممرات الخمسة الرئيسية التي تخلق طرقاً تجارية جديدة داخل اليابسة، وهي:

١ ـ الممر الشمالي الذي يمتد من أوروبا عبر السكك الحديدية السيبيرية العابرة إلى الصين وشمال وجنوب كوريا واليابان.

٢ ـ ممر «Traceca» المتجه من شرق أوروبا عبر البحر الأسود وبحر قزوين إلى وسط آسيا.

٣ ـ الممر الأوسط في جنوب أوروبا عبر تركيا وإيران ووسط آسيا إلى الصين.

٤ ـ الممر الجنوبي الذي يبدأ من جنوب أوروبا إلى إيران (كما ورد في الممر الأوسط) ويصل الصين عبر باكستان والهند وجنوب شرق آسيا.

٥ ـ ممر جديد لسفن الشحن يربط الشمال بالجنوب، من جنوب أوروبا إلى روسيا عبر بحر قزوين إلى إيران، ومن موانئ إيران الجنوبية إلى بحر العرب ثم الهند.

الطرق البحرية أو الشاحنات التي تستعمل الطرق السريعة، إنه يوفر ممرات ذات أنفاق وجسور تحمل سككاً حديدية ذات تعليق مغناطيسي، ويمكن من خلالها شحن حمولة من روتردام إلى طوكيو بمعدل سرعة قدرها ٣٠٠ كيلومتر بالساعة من دون توقف كثير.

ومن شأن الإنفاق الضخم الذي يوفره النشاط الاقتصادي أن يجعل المنطقة واعدة ببروز قوة اقتصادية مستقلة عن النظام الهرم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فالمشروع يتضمن كذلك بناء خط حديدي يصل التبت بالعالم وهي التي وصفت بسطح العالم بسبب ارتفاعها، وتعتبر هذه البقعة من العالم نقطة ارتكاز جغرافية رئيسية بين الشرق وجنوب الشرق وجنوب ووسط آسيا. وتتمتع هذه البقعة بوجود مصبات الأنهار الرئيسية لجنوب وشرق آسيا والتي هي قريبة من بعضها، وإنشاء خط حديدي يمتد ١١١٨ كيلومتراً يعد بمثابة معجزة تشبه إلى حد كبير معجزة الوصول إلى القمر. وإذا كان الوصول إلى التبت بحد ذاته إنجازاً ضخماً فإن المشاريع المائية التي يزمع إنجازها تعد مشروع القرن الثاني الذي تستفيد منه الصين والهند وبنغلادش ومابنمار، إذ سيتم استغلال القرب الجغرافي لمصبات الأنهار لخلق توازن وإعادة توزيع المياه في ما بينها. وينتج عن ذلك فرصة لتوليد طاقة هيدروليكية تقدر بـ ٣٨ جيغاوات[١٨]، بالإضافة إلى مجموعة مشاريع ضخمة مثل تطوير شبكة أنابيب عابرة للقارات لنقل النفط والغاز[١٩]، ومشاريع تحلية المياه ومشاريع بناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة، وغيرها.

هذه القاعدة التنموية الموعودة بإمكانها خلق نشاط اقتصادي خارج نطاق سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتشترك فيها أمم تمتلك كافة عناصر

---

(١٨) يعادل ثلث الطاقة المخزنة في مصانع الطاقة الكهربائية بألمانيا، ولقد نشر المصرف الآسيوي للتنمية قائمة تتضمن ١٠٠ مشروع تقريباً لها الأفضلية وتكلف ٤٠ مليار دولار أمريكي والتي وافقت عليها أقاليم الميكونغ وسوف يتم تنفيذها خلال ٢٥ سنة قادمة، ويتضمن جزء كبير من المشاريع نهر الميكونغ لتطوير الملاحة وإنتاج الطاقة الهيدروكهربائية والكهرومائية لإنتاج ٢٥٠ جيغاوات (يساوي ثلث مصانع الطاقة الكهربية المخزنة في الولايات المتحدة).

(١٩) يتوقع إنشاء أربعة خطوط غاز طبيعي رئيسية إلى شرق آسيا، وهي مشاريع تشكل الخطوات الأولى نحو تطوير شبكة الخطوط الآسيوية العابرة للقارات التي اقترحتها اليابان منذ سنوات عديدة باعتبارها مستورداً رئيسياً للنفط والغاز، ويبلغ طول مشروع خط الأنابيب عابر القارات تقريباً ٤٢٥٠٠ كلم، ويتألف من الممرات التالية: شمال آسيا وشمال المحيط الهادي، سخالين واليابان مع خط حديدي محتمل إلى ألاسكا، ماليزيا وخليج تايلاند وفييتنام وجنوب الصين، استراليا وجنوب شرق آسيا.

المنافسة من اقتصاد وتكنولوجيا (اليابان ودول النمور الآسيوية) وقوة عسكرية وثروات طبيعية (روسيا) وثروة بشرية ضخمة (الصين والقارة الهندية)، وتأتي في مرحلة يمر فيها الاقتصاد الأمريكي بأسوأ لحظاته. ولا نعني بالمرحلة تلك التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فالاقتصاد الأمريكي العملاق كان ينحدر فيها قبل هذا التاريخ بكثير، ولم يكن بحاجة لكارثة كالتي حدثت في نيويورك وواشنطن لكي يتداعى. لقد أوضح مؤشر جامعة ميتشغن الأولي لانطباع المستهلك بالولايات المتحدة الأمريكية (University of Michigan Preliminary Index of U.S. Consumer Sentiment) من خلال استطلاع انتهى إنجازه في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عن هبوط حاد في مستواه، فلقد هبط من ٩١,٥ في شهر آب/أغسطس إلى ٨٣,٦ في شهر أيلول/سبتمبر، ويعد هذا أدنى مستوى منذ شهر آذار/مارس عام ١٩٩٣، كما أعلنت إدارة العمالة الأمريكية (The U.S. Labor Department) بأن عدد الطلبات الجديدة للاستفادة من معونات البطالة (Unemployment Benefits) وصل إلى ٤٣١,٠٠٠ خلال الأسبوع المنتهي بالثامن من أيلول/سبتمبر، وهو بذلك يرتفع بالرقم النهائي ليصل إلى ٣,٣٥ مليون مستفيد. ويعتبر هذا العدد الأعلى منذ آب/أغسطس عام ١٩٩٢، غير أن الأمر لا يتوقف عند مؤشرات البطالة والاستهلاك فمؤشرات الإنتاج الصناعي عكست انخفاضاً ملحوظاً قبل الكارثة بأحد عشر شهراً بلغت ذروته في آب/أغسطس ٢٠٠١، ففي قطاع المعادن والمرافق (يوتيليتز) شهد شهر آب/أغسطس انخفاضاً حاداً خارج المسار العام للانخفاض، حيث بلغ ٠,٨ بالمئة بينما كان الانخفاض في الشهر الذي سبقه ٠,١ بالمئة، وهذا انخفاض أكبر مما كان يتوقعه الاقتصاديون رغم أن وتيرة الانخفاض كانت الأطول منذ ٤١ عاماً (منذ شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر في عام ١٩٦٠).

كما أن السعة التشغيلية (The Capacity Utilization) انخفضت إلى ٧٦,٢ بالمئة وهو أدنى انخفاض منذ تموز/يوليو ١٩٨٣، أما انهيار سوق الأسهم الأمريكي فلم يكن جزءاً من تداعيات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ذلك أن رأس المال المتداول في الربع الأول من عام ٢٠٠٠ أخذ يتناقص من ٢٠,١٥ ليصل إلى ١٤,٨٨ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس تراجعاً في قيمة رأس المال المتداول بلغ ٥,٢٧ تريليون (أي بنسبة ٢٦,٢ بالمئة)، وهو يساوي أكثر من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. غير أنه في الربع الثاني

والثالث من هذا العام كانت الحالة أسوأ. أما في الأسواق الأوروبية فقد هبط مؤشر داو جونز في الفترة ما بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر إلى ٨٠٠ نقطة، حيث كان أداء شهر آب/أغسطس الأسوأ منذ العاصفة المالية التي شهدها صيف ـ خريف عام ١٩٩٨. ولقد واجهت كبرى الشركات الأوروبية أسوأ هبوط شهري بالتاريخ من أمثال (Deutshe Telecom and Bayer AG)، بينما كان المؤشر الألماني DAX يهبط طوال شهر آب/أغسطس إلى ٧٠٠ نقطة[٢٠]. (انظر الملحق الذي يبين آثار الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الشركات الأمريكية الكبرى).

لم تكن كارثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سبباً للحرب في أفغانستان بقدر ما كانت حافزاً، فقرار خوض حرب في أفغانستان كان جاهزاً يعد له منذ فترة. كان جاهزاً لدواعي تكريس العقيدة العسكرية الاستراتيجية الجديدة، وكان جاهزاً للخروج من مأزق التدهور الاقتصادي، وكان جاهزاً لحماية القيمة التجارية لمناطق نفوذها على سواحل القارات، وهي رأس مال استراتيجي، وكان جاهزاً نتيجة ضغوط تحالف شركات النفط الأمريكية العاملة ببحر قزوين. وعندما حلت الكارثة المدمرة بنيويورك وواشنطن أصبح الإسراع بالقرار ضرورة ملحة تفرضها الإسعافات اللازمة لتداعيات الصدمة، وضرورة كذلك لنقل الذعر خارج الوطن وإلهاء الشعب بتفاصيل معركة بعيدة تشغله عن حقيقة تفاصيل معركته، وضرورة لأجل توحيد المجتمع المذعور حول قيادته وحفز مشاعر الولاء للوطن بدلاً من صب اللعنات والسباب. لقد كانت الحرب في أفغانستان قراراً يلبي احتياجات أكثر من ملف، وهي ما دفعت كبار الاستراتيجيين الأمريكان مثل بريجنسكي وكيسنجر وغيرهما إلى رفع توصياتهم المبكرة لخوض حرب تعين الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من أزماتها، وهي توصيات تتفق مع ما تضمنته الوثيقتان الصادرتان عن البنتاغون عام ١٩٩٩ فيما سمي بالثورة في الشؤون العسكرية، وملخصهما انه ينبغي إعداد الجيش الامريكي ليكون قادراً على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية، في مكانين متباعدين من العالم في الوقت نفسه ويكون الانتصار فيهما من غير خسائر تذكر بالأرواح.

---

(٢٠) حول انهيار ثقة المستهلك الأمريكي وأثر تداعياته في الاقتصاد العالمي، انظر ما كتبه لوثر كومب في: *Executive Intelligence Review (EIR)* (September 2001).

لقد كانت أفغانستان بلداً يحتل مرتبة ثانية في التفكير الاستراتيجي الأنكلو ـ أمريكي، فهي ليست بلداً ساحلياً ينضوي ضمن الطرق التجارية التقليدية، ولا يتمتع بثروات نفطية تجعله ينضوي تحت استراتيجية الطاقة، فضلاً عن أنه لا يتمتع بمخزون ثقافي وحضاري يصنع له ثقلاً وحضوراً سياسياً في النظام الاقليمي. لقد كانت أهمية أفغانستان إبان مرحلة الحرب الباردة أنها كانت الحاجز بين الكنز النفطي في الخليج والجيوش السوفياتية. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة تدنت أهميتها وتحولت إلى ميدان لتجنيد وتدريب الأذرع العاملة بأجهزة المخابرات الأنكلو ـ أمريكية، وهي أذرع تستغل نيات كثير من المتحمسين بغرض تغذية بعض المناطق بالتوتر، ولذلك تحولت أفغانستان إلى محضن يختلط فيه الإرهاب بالجهاد والعمالة بالدعوة والتعصب بالإسلام، غير أنها احتلت أهمية استراتيجية عالية بعد عقد من نهاية الحرب الباردة. وجاء هذا التغيير بعد عودة الاهتمام بتطوير الطرق البرية التجارية، وبالأخص في مشروع الممرات الأورو ـ آسيوية أو ما يطلق عليه أحياناً طريق الحرير الحديدي. يقول كيسنجر في كتابه الأخير **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**: «إن المصلحة القومية تكمن في مقاومة جهود أي قوة تريد الهيمنة على آسيا، وينبغي أن تكون (أي أمريكا) مستعدة للقيام بذلك من دون حلفاء إن لزم الأمر»، لقد صارت أفغانستان تحتل موقعاً استراتيجياً بين الشرق الأوسط ووسط آسيا وشبه القارة الهندية، وتقع مباشرة بين تركمانستان وأسواق الهند والصين واليابان المربحة والمرغوبة والمتنامية، كما جاء هذا التغيير عندما أصبحت أفغانستان ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع أنابيب نفط بحر قزوين، إذ أدخلها ذلك ضمن معادلات استراتيجية الطاقة وصراع شركات النفط الأمريكية مع روسيا في تعزيز السيطرة على تدفق الغاز.

فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهماً لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب، ضمن خطوط أنابيب تكلف مليارات الدولارات، وهذا ما أكده تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويقول خبير النفط جيمس دوريان[٢١]، إن هؤلاء الذين يسيطرون في الطرق النفطية لوسط آسيا سيؤثرون في الاتجاه المستقبلي وكميات تدفق وتوزيع الإيرادات من الإنتاج

---

(٢١) جيمس دوريان، في: *Oil and Gaz Journal* (September 2001).

الجديد»، إذ يقدر ما يختزنه حوض بحر قزوين بخمسة تريليون دولار من موارد النفط والغاز، وفي أقل تقدير بحوالى أربعة تريليون دولار وفق مصادر «US News and World Report» بالإضافة إلى كميات ضخمة من الموارد البترولية غير المطورة لدى دول آسيا الوسطى تقدر بـ ٦,٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و١٠ مليارات برميل من احتياطات النفط غير المطورة. وتخطط الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على نفط بحر قزوين ووسط آسيا أملاً في تقليل اعتمادها على نفط الخليج العربي الذي يصعب السيطرة عليه، كما أطلق معهد النفط الأمريكي في واشنطن والذي يعتبر صوت شركات النفط الرئيسية على إقليم بحر قزوين المنطقة الغنية بالنفط البديلة للشرق الأوسط. ولما كانت طرق التصدير الحالية تتم من بحر قزوين إلى روسيا فإن المستثمرين الأمريكان مهتمون ببناء خطوط أنابيب بديلة إلى تركيا وأوروبا وآسيا. ففي عام ١٩٩٦ فاز كونسورتيوم يونيكال بعقد لبناء ١٠٠٥ أميال من خطوط الأنابيب النفطية و٩١٨ ميلاً من أنابيب الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى محطة لتحميل الناقلات في ميناء كودان الباكستاني المطل على بحر العرب، غير أن الحكومة الأمريكية تخشى عدم قدرة كونسورتيوم يونيكال على بناء خط الأنابيب بسبب الاضطرابات هناك(٢٢).

ويجيء تحالف بوش ـ تشيني(٢٣) السياسي من خلفية تحالف للمصالح البترولية، ويهدف هذا التحالف إلى توفير الاستقرار في حوض بحر قزوين لتحويله مصدراً رئيسياً آخر للنفط بدلاً من منطقة الخليج غير المستقرة. ولقد تم بدء الحرب بعد أسبوع من إعلان شيفرون وتكساكو عن اتحاد بينهما من خلال لجنة التجارة الفدرالية، ويتضمن الإعلان عن مشروع بينهما تبلغ قيمته في السوق مائة مليار دولار، بينما تبلغ موجوداته ٨٣ مليار دولار واحتياطاته الصافية ١١,٥ مليار برميل من النفط وإنتاجه ٢,٧ مليون برميل من النفط المعادل، ومن ضمن الموجودات العالمية التي تم عدها في اندماج الشركتين ٤٠ بالمئة فوائد من مليار برميل من الاحتياطي لحقل نفطي يدعى

---

(٢٢) شركات النفط الأمريكية التالية: يونيكال وتوتال وشيفرون وبينزاويل واموكو واكسون تعمل بشدة في حقول النفط الضخمة في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبيكستان، وتقدر احتياطيات النفط غير المكتشفة بـ ٢ مليار دولار أمريكي تقريباً.

(٢٣) إن مركز السلامة العامة الذي كان يرسل تقاريره عن المنطقة كان محط الاهتمام الدائم لنائب الرئيس ديك تشيني الذي كان رئيس المجلس الاستشاري النفطي لشؤون كازاخستان مع مدراء تنفيذيين من شيفرون وتكساكو.

تنكيز في كازاخستان والذي لا يبعد كثيراً عن أفغانستان.

أخيراً: ماذا تعني هذه الحقائق بالنسبة إلينا؟

أولى هذه الحقائق أن سياسات الهيمنة والغطرسة في النظام الدولي لا تزال مستمرة ومهيمنة على نمط العلاقات الدولية على رغم التطورات والتحولات الكثيرة التي شهدها العالم من حولنا، ولا يخفى أن العالم العربي والإسلامي أكثر المتأثرين والمنفعلين بذلك.

وأما **ثانية** هذه الحقائق، فهي أننا سنكون ضحية التاريخ والجغرافيا. ضحية التاريخ لأن الذاكرة الغربية ما زال في داخلها مخزون من المخاوف والهواجس والشكوك نحونا، وهو مخزون صنعه نظام دولي قديم كانت الانتماءات فيه تنسج وفق العقائد الدينية، ولم تستطع كل علمانيات النظام الدولي المعاصر صرفها من ذاكرة الغرب. ويقابلها في الشرق الإسلامي صيحات تحد متشنجة تؤكد تلك المخاوف، غير أننا كذلك ضحية الجغرافيا لأن أسوارنا لصيقة بأسوار الغرب كله. إننا لسنا شركاء في البحر الأبيض المتوسط فحسب بل كذلك شركاء في النزاع على أحقية تمثيل التراث الإبراهيمي للأنبياء. ومن التلقائية أن يكون الخطر القريب هو الخطر الأول، ولهذا كنا في ذهن الاستراتيجي الغربي وسنكون العدو التالي بعد الشيوعية، وبخاصة إذا ظلت المناهج التربوية والتعليمية والثقافية ونتاج الأدب والفن تستمد معرفتها بنا من ذلك المخزون التاريخي، والتي لم يسلم منها حتى الإنتاج السينمائي الذي ولد في أحضان الثقافة العلمانية. يقول جاك شاهين «إن تحقير العرب في الأفلام أمر قديم قدم الشريط السينمائي منذ عام ١٩١٧ في الفيلم الصامت *Thais* مروراً بعام ١٩٦٢ في فيلم لورنس العرب *(Lawrence of Arabia)* حتى آخر الأفلام التي تم إنتاجها مثل فيلم الحصار *(The Siege)*[٢٤].

إن هناك صيحات متطرفة تسعى لتحويل منطقتنا إلى ميدان حرب طويلة، تارة تحت عنوان حرب الإرهاب والتطرف وتارة تحت عنوان صراع الحضارات وتارة تحت عنوان تدمير أسلحة الدمار الشامل. ويسعى منظرو هذه الحرب لجمع العالم كله جبهة واحدة ضد المسلمين. يقول هانتنغتون «إن

---

(٢٤) *Newsweek* (12 February 2002).

القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة وأوروبا ينبغي لها أن تحقق درجة أعظم من التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري، كما ينبغي لها تنسيق سياساتها حتى لا تتمكن الدول والحضارات الأخرى من أن تستغل خلافاتها... نحتاج إلى استيعاب الدول الغربية من وسط أوروبا في صفوف الناتو والاتحاد الأوروبي، وأقصد بذلك التشيك والسلوفاك والمجر وبولندا، ودول البلطيق وسلوفانيا وكرواتيا، وعلى الولايات المتحدة أن تشجع تغريب أمريكا اللاتينية، وأن توقف انسلاخ اليابان بعيداً عن الدول الغربية في اتجاه التطبيع والتقارب مع الصين، وأن تقبل روسيا باعتبارها المركز الرئيسي للأرثوذكسية، وعلى الغرب أن يحافظ على تفوقه التقني والعسكري على الحضارات الأخرى، وأن يفرض القيود والحدود على القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للأقطار الإسلامية والصين»[٢٥].

بعد حرب المجازر التي قادها شارون في الأرض المحتلة تطالب أصوات متشددة داخل الإدارة الأمريكية بتحويل الصومال والسودان واليمن والعراق وسوريا وليبيا إلى ميادين قتال، بل طالبت أصوات متطرفة باحتلال منابع النفط والهجوم على السعودية ومصر، وهي أصوات تخرج من داخل الإدارة الأمريكية، وليست مجرد أقلية تستخدم المنابر الصحافية.

على رغم أن منطقتنا تعد المفصل بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، إلا أنها منعزلة تماماً عما يجري من حولها من نشاط تنموي جبار ينبئ ببروز نظام اقتصادي جديد. إن نظرة سريعة على خريطة الطرق التجارية البرية الجديدة تبين أنها قد تحاشت الاتصال بمنطقتنا أو تحاشينا الاتصال بها. لقد دخلت تركيا وإيران وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى المشروع وأصبحوا جزءاً منه، إلا منطقتنا وبالأخص دول الخليج العربية مزهوة بقدرها النفطي، ولعله من المستغرب أن تبدو الجزيرة العربية خالية من السكك الحديدية على رغم ما يبدو من أن تلك السكك ستمثل مستقبل الشحن التجاري في العالم.

وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك قواعد عسكرية وتسهيلات لوجستية في منطقتنا، وطالما أن لها رؤية استراتيجية جديدة في آسيا تستدعي قيامها بمهام عسكرية، فإننا سنصبح طرفاً في حروب كثيرة تستنزف إمكانياتنا وتهدد أمننا دون طائل، فالولايات المتحدة تستعد لمواجهة محتملة في كل من

---

(٢٥) **الشرق الأوسط**، ٢٣/١٠/٢٠٠١.

كوريا الشمالية والعراق والتبت وبورما والصين وكشمير والنيبال وسيريلانكا وربما إيران، ناهيك عن تورطها الحالي في أفغانستان.

ولكن هل نملك القيام بشيء إزاء كل هذا؟ نعم، أليست شعوبنا تتوق إلى ذلك، وألسنا نحن نخبها؟!.

ملحق بالآثار الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في بعض الشركات الأمريكية الكبرى

اسم الشركة	التغيرات بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر
١ ـ مؤسسة دلفي (Delphi): (وهي إحدى أضخم المؤسسات الذاتية في شمال الولايات المتحدة الأمريكية)	• تخطط للتخلي عن وإيقاف ٦,١٠٠ وظيفة أخرى جارية تصل إلى ٥١ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ الأمر الذي ينتج جزئياً عن خسائر في استثمارات تحويلات المعاش واعتماد ٦٧ بالمئة من مبيعاتها...
٢ ـ شركة بوينغ ـ وهي أكبر شركة عالمية فضائية	• تخلت عن ٢٠٠٠ أو أكثر من الوظائف بخسارة قدرها ١,٢٥ مليار دولار في الربع الأول من العام ٢٠٠٢، والسبب الرئيسي هو تكاليف شراء أعمال القمر الصناعي من الكترونيات هوجس Hughes.
	• تراجعت أرباح وحدة بوينغ الفضائية ٥٠ بالمئة.
٣ ـ شركة فورد موتورز	• خسرت ٨٠٠ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ بسبب انخفاض مبيعات الولايات المتحدة إلى ١٢ بالمئة، وكان ذلك من بين أكبر ستة مصنّعين. وانخفضت المبيعات العالمية بسبب ارتفاع تكاليف التسويق في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها الحوافز الني ارتفعت إلى ١٥,٧ بالمئة بعد أن كانت ١٢,٢ بالمئة خلال الربع الأول من العام الماضي.
٤ ـ شركة IBM لتصنيع أجهزة الكمبيوتر	• شهدت تراجعاً بلغ ٢٧ بالمئة في أعمال تصنيع المعدات والأجهزة الأساسية بالنسبة لمبيعاتها لشركات التكنولوجيا مع هبوط شمل جميع المبيعات بلغ ١٢ بالمئة تقريباً لكل نوع من المنتجات، مما جعل الأرباح في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ تتراجع إلى ١,١٩ مليار دولار بعد أن كانت ١,٧٥ مليار دولار العام الماضي، وهو ما يشكل نسبة ٣٢ بالمئة.
٥ ـ شركة تصنيع أجهزة الهاتف Tellabs	• سوف توقف ١,٢٠٠ وظيفة أخرى. • سوف تغلق مصنعاً في نيويورك. • أرباحها تراجعت بشكل حاد، حيث انخفضت ٣,٥ مليون دولار بعد ٢٢,٥ مليون دولار في الربع الأول من العام الماضي. • تراجعت المبيعات بنسبة توازي أو تفوق الـ ٥٠ بالمئة، حيث بلغت في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ ٣٧١,٥ مليون دولار بعد أن كانت ٧٧٢,١ مليون دولار خلال الربع الأول من العام الماضي.

٦ ـ شركة تصنيع الزجاج Anchor Glass وهي تعتبر ثالث أكبر شركة وطنية لتصنيع عبوات الزجاج للشراب غير المائي	• أرسلت تطلب الحماية من الإفلاس.
تفكك قطاع الاتصالات	
١ ـ شركة الاتصالات SBC، وهي تعتبر ثاني أكبر شركة وطنية أمريكية للهاتف المحلي	• تخطط لوقف ٤,٠٠٠ وظيفة إضافية خلال الجزء المتبقي من هذا العام. • كانت قد أوقفت ٤,٠٠٠ وظيفة في الربع الأول. • تكبدت في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ خسارة تقدر بـ ٨١ مليون دولار وذلك بسبب انخفاض مشتريات زبائن الشركة.
٢ ـ شركة Nortel Network، وهي تعتبر ثاني أكبر شركة لصناعة أجهزة الهاتف شمال الولايات المتحدة الأمريكية	• ستلغي ٣,٠٠٠ وظيفة أخرى لأن مبيعات الثلاث سنوات الأولى انهارت بنسبة ٤٩ بالمئة مقارنة بالعام الماضي ونتج عنها خسارة قدرها ٨٤١ مليون دولار.
٣ ـ اتصالات Qwest، وهي تعد شركة الهاتف المحلي الأولى في ١٤ ولاية غربية	• ستلغي ٢,٠٠٠ وظيفة أخرى لأنها بصدد الحديث عن بيع الأوراق الصفراء الخاصة بإدارة عملها بمبلغ ٩ مليارات دولار لخفض ديونها التي بلغت ٢٥ مليار دولار.
٤ ـ نوكيا ـ شركة تصنيع الهاتف النقال العالمية	• تخطط لإلغاء ٦٢٥ وظيفة أو ٩ بالمئة من قوة العمل الأمريكية العاملة لديها. في ولاية تكساس حيث انخفض الربع في الثلاث سنوات الأولى ١١ بالمئة عن العام السابق بسبب تراجع الطلب على أجزاء الهاتف.
٥ ـ NTELOS	• سوف تقوم بإلغاء ٢٠٠ وظيفة أو ١٥ بالمئة من إجمالي قوة عملها.
تسريح العمالة، إغلاق المصانع، حالات الإفلاس في الولايات المتحدة هذا الأسبوع	
١ ـ شركة تكنولوجيا إكسيد (Exide Technologies)، كبرى شركات تصنيع البطاريات المتحركة	• طلبت حمايتها من الإفلاس في ١٥ نيسان/أبريل، لأنها تواجه تخلفاً عن تسديد ديون تصل إلى ٢,٥ مليار دولار، ومعلوم أن تاريخ تأسيس هذه الشركة يعود إلى توماس أديسون.
٢ ـ شركة جنرال موتورز (General Motors)	• أغلقت مؤخراً مصنعها لمدة أسبوع بداية من ١ نيسان/ أبريل.
٣ ـ شركة جنرال الكتريك (General Electric)	• هي الآن بصدد إلغاء ٧,٠٠٠ وظيفة من وحدة خدماتها المالية كجزء من تحرك لخفض التكاليف بنسبة ١ مليار دولار.

٤ ـ شركة صناعات Worthington	• بدأت في إغلاق مصنع الحديد والصلب في Malvern, PA الذي يعتبر واحداً من ثمانية مصانع يجري النظر الآن في أوضاعها إما لجهة الإغلاق أو التقليص الشديد لأنشطتها.
٥ ـ شركة Caterpillar، وهي تعد من كبرى شركات العالم في صناعة آلات البناء الثقيلة	• أعلنت أن أرباحها في الربع سنة الأول من العام ٢٠٠٢ قد تراجعت بنسبة ٥١ بالمئة عن السنة السابقة. لقد بلغت الأرباح الصافية خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/مارس ٨٠ مليون دولار في حين كانت في حدود الـ ١٦٢ مليون دولار خلال العام السابق.
٦ ـ شركة Illinois المثيرة مع شركة Caterpillar والتي تصنع كذلك الآلات الزراعية وآلات التنجيم	• تتوقع أن تشهد مبيعاتها كساداً سنة ٢٠٠٢ مقارنة بمبيعاتها سنة ٢٠٠١، بينما يرى المحللون أن انفراجاً يلوح في الأفق، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق نتائج تعتريها الشكوك.
٧ ـ شركة اكزيروكس (Xerox)، والتي تأسست في العام ١٩٠٦، وقد أصبح اسمها في ما بعد شركة هالياد (Haliad)، ثم أعيدت تسميتها اكزيروكس (Xerox) عام ١٩٦١	• شركة عملاقة يعمل بها ٧٨,٩٠٠ موظف من جميع أنحاء العالم، ٤٦,٦٠٠ منهم من الولايات المتحدة الأمريكية. • تواجه خطر الخروج من مجال العمل، وقد واجهت تحذيراً في لجنة سوق الأوراق المالية وسعر الصرف في ١٧ نيسان/ أبريل أن هذه الشركة سوف تتخلف عن تسديد ٧ مليارات دولار كقروض للبنوك بحلول تشرين الأول/ أكتوبر إذا لم تستطع التفاوض مع الـ ٥٧ بنكا بشأن تلك القروض. هذه الظروف تجعل من غير المحتمل لها مواصلة العمل.

الفصل الثاني

«المقاومة» و«الإرهاب» والحرب عليهما

(٥)

«المقاومة» و«الإرهاب» في الإطار الدولي لحق تقرير المصير(*)

عبد الغني عماد(**)

وقع أحد القراصنة في أسر الاسكندر الكبير، الذي سأله: «كيف تجرؤ على إزعاج البحر»، كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره أيها اللص؟» فأجاب القرصان: «لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصاً، وأنت، الذي يفعل ذلك بأسطول ضخم، تدعى امبراطوراً».

بهذه القصة المعبرة يبدأ نعوم تشومسكي كتابه الذي أثار له المتاعب والمعنون بـ: **قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي**. وهي قصة تلتقط بدقة معينة العلاقة الراهنة بين اللاعبين الكبار واللاعبين الصغار على مسرح الإرهاب الدولي.

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الإرهاب والعنف السياسي من الناحية النظرية والتطبيقية، وذلك كشكل من أشكال «الصراع»، بهدف تحديد أسبابه الداخلية والخارجية وآلياتها وعوامل استمرارها، وأساليب إدارتها وحلها، والتخفيف من أضرارها.

ويمكن تعريف الصراع على أنه «التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف، أو الأطراف

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٢٤ ـ ٤١.

(**) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته»[1]، ويكمن الفارق الجوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، فالعنف بالمعنى السابق تحديده هو إحدى آليات إدارة الصراع وحسمه. العنف إذن هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع. والإرهاب الذي كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة، هو مفهوم يستخدم للدلالة على شكل من أشكال الصراع والعنف.

وبما أنه مفهوم جرى تسويقه وتعميمه، فقد أصبح بحد ذاته جزءاً من الصراع، بحيث يرمي كل طرف خصمه بهذه التهمة، الأمر الذي أثار الخلط واللبس. ولا بد من التأكيد على أن تعدد التعريفات وتداخلها ساهم في هذا التخبط، فقد أحصى أحد الباحثين ١٠٨ تعريفات للمفهوم[2]. ومما زاد في هذا التخبط استخدام هذا المفهوم بانحيازات قيمية وايديولوجية وسياسية، فقد أصبح يطلق على جهة معينة كسلاح دعائي بهدف التشويه ولتبرير بعض الإجراءات الانتقامية ضده[3]. ويبدو هذا جلياً في الاستخدام الرائج لوسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية.

متى يصبح العنف السياسي شرعياً؟ وما هي معايير شرعيته وحدودها؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال تجب التفرقة بين مفهوم الشرعية (Legitimacy) الذي يدور حول الأسس التي يتقبل فيها أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية (Legality) بمعنى خضوع نشاط السلطات ونشاط المواطنين للقانون الوضعي. وبالتالي فقد تكون السلطة مشروعة، أي مطابقة لأحكام القوانين ولكنها غير شرعية برفض الجماعة لها، بسبب عدم تلاؤمها مع قيمهم وتوقعاتهم. فالشرعية فكرة أو معتقد تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها، بالتالي فهي مفهوم مصدره الدين، أو الكاريزما، أو التقاليد، بينما المشروعية مصدرها القانون الوضعي. وانطلاقاً من هذا التمييز اعتبر البعض أن العنف الذي تمارسه الدولة ضد فئات معينة في المجتمع يكون مشروعاً طالما استند إلى نص قانوني يبرره ويحدده. لكن

---

(١) حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٣) أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية؛ ١٠ (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)، ص ١١٤.

العنف قد يكون مشروعاً، وغير شرعي، أي ترفضه الجماعة وتستهجنه لأنها ترى فيه تعدياً على حقوقها وحرياتها، وترى إن سنده القانوني لا يقوم على رضاها[٤].

في ضوء الاعتبارات السابقة تبدو صعوبة الحسم في موضوع شرعية أو مشروعية العنف السياسي بخاصة في تحوله إلى إرهاب، لأن هذه المفاهيم نسبية وتخضع لاعتبارات قانونية وايديولوجية وقيمية متشابكة. ومع ذلك فثمة ضوابط رسمتها خطوط عامة لقرارات صادرة عن الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية الكبرى، يمكنها أن تحدد إطاراً للشرعية الدولية في ما يتعلق بالعنف السياسي والإرهاب وتمييزه من حق المقاومة وتقرير المصير.

أولاً: حق تقرير المصير ومنطلقاته السياسية والقانونية

هذا الحق الذي تكرس أخيراً في القانون الدولي قد مر بمخاض عسير، وخضع لتأويلات شتى أخذت تتعمق وتتطور شكلاً ومضموناً على مستوى السياسة الدولية والقانون الدولي. فقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت طويل القتال والغزو، وكانت القوة هي العامل الأساسي الذي يحدد حدود الامبراطوريات والممالك، وكأنه من الطبيعي أن يسيطر القوي على الضعيف، وأن يكون الحق للقوة، وفي المقابل يمارس الضعفاء أو المعتدى عليهم حق الدفاع عن النفس وعما يملكون بأقل الوسائل الممكنة. وقد سمحت بذلك، بل حضت عليه معظم الشرائع السماوية التي تصدت لمعالجة العلاقات بين المجتمعات والأفراد، بما ينظم هذه العلاقات ويجنبها ويلات القتال والحروب[٥].

لقد تطاحن البشر وتقاتلوا، وقامت امبراطوريات وممالك، إبان القرون الوسطى في أوروبا وغيرها، وقد طحنت هذه الصراعات أعداداً كبيرة من البشر، وحالت دون تقرير مصير الشعوب وفق إرادتها. وكانت الثورة الفرنسية أول من أشار في القرن الثامن عشر إلى مضمون حق تقرير المصير عندما أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩/٢/١٧٩٢، إعلاناً يتضمن مساندتها لكافة الشعوب التي تطالب بالحرية، واستعدادها لحماية المواطنين

(٤) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٥) عدنان السيد حسين، **الانتفاضة وتقرير المصير**، تقديم أنيس صايغ (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٢)، ص ٢٢.

الذين ينالهم الأذى من جرّاء كفاحهم في سبيل الحرية. ولا شك في أن الثورة الفرنسية كانت قد استندت إلى الأفكار التحررية التي طرحها عدد من فلاسفة عصر النهضة الأوروبية أمثال: جان جاك روسو، جون لوك، مونتسكيو وغيرهم.

وإذا كانت الثورة الفرنسية قد دفعت، على الصعيد النظري، بفكرة حق تقرير المصير كمبدأ أساسي، إلا أنها لم تمنع فرنسا من أن تثبت أركانها كامبراطورية استعمارية في القرن التاسع عشر، شأنها في ذلك شأن الامبراطوريات الأوروبية الأخرى. بل إن فرنسا كرست وصايتها واستبدادها على مناطق عدة في آسيا وافريقيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبضمانة وعهد عصبة الأمم، الذي أعطى الجمهورية الفرنسية حق «الانتداب»، وهو المصطلح المخادع والرديف للاستعمار، على تلك المناطق، بما يتعارض مع حرية الشعوب الخاضعة للانتداب ومستقبلها. إلا أن شعار حق تقرير المصير ساهم في ما بعد، في إيقاظ القوميات الأوروبية التي أخذت تطالب بحقوقها، من هنا ارتباط تصاعد الحركات القومية الأوروبية بالتوسع الاستعماري الأوروبي خلال القرن التاسع عشر.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، أخذ حق تقرير المصير يشق طريقه نحو التكريس، وبخاصة مع إعلان ما عرف بمبادىء ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تضمن مبدأ حق تقرير المصير في إطار المبادئ الأربعة عشر المعلنة في خطابه إلى الكونغرس، وجاء في قوله: «إنه يجب حتماً رعاية مصالح السكان ورغباتهم عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة وبتبعية الأراضي»[٦].

إلا أن هذه المبادئ التي اعتبرت مواقف متقدمة لصالح الشعوب المضطهدة، لم يتم احترامها حتى في عهد واضعها الرئيس ويلسون نفسه، عندما دعمت حكومته حركات الاستيطان الصهيونية في فلسطين، ثم ساندت بريطانيا في تنفيذ «وعد بلفور» لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، بما يتعارض مع عهد عصبة الأمم وصك الانتداب البريطاني على فلسطين، وبما يناقض مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وكان لهذا المبدأ الذي دعا لتطبيقه ويلسون دور أساسي في إثارة الأقليات القومية لإضعاف

(٦) أحمد عطية الله، **القاموس السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٣١٩.

الدول الأوروبية ذات الأنظمة الدكتاتورية، التي تحالفت مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وبالتالي أراد من خلاله تعزيز الشخصيات القومية الأوروبية المتنافسة على الزعامة الدولية، وذلك لإضعاف الدول الكبرى وبخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهو بذلك مهد لسياسة أمريكية نشطة على المستوى الدولي، أخذت تظهر وتتأكد بين الحربين العالميتين عندما اتخذت هذه السياسة موقفاً محايداً من الصراعات الدولية والأوروبية طوال عقدي العشرينيات والثلاثينيات[٧].

وعمدت الثورة البلشفية الروسية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧ إلى إصدار ما سمي «إعلان السلام» الذي يقر بحق تقرير المصير لشعوب الامبراطورية الروسية، والذي تم في ما بعد تعميمه واعتباره حقاً بالنسبة لكل حركات التحرير في المستعمرات وذلك على لسان زعيم الاتحاد السوفياتي لينين عام ١٩٢٠. وقد أراد بذلك إضعاف الدول الاستعمارية بوجه عام واكتساب التأييد العالمي للسياسة السوفياتية الجديدة. لكن دكتاتورية الحزب الواحد التي مارسها لينين ومن خلفه في القيادة السوفياتية قضت على مبدأ حق تقرير المصير داخل جمهوريات الاتحاد السوفياتي. وقد أسقطت هذا المبدأ في السياسة الخارجية عندما قمعت بقوة الدبابات الانتفاضة السياسية في ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا، وصولاً إلى مغامرة الدخول إلى أفغانستان عام ١٩٧٩ التي تحولت إلى كابوس بالنسبة إلى السوفيات.

لقد مثل القرن التاسع عشر عصر السيطرة الاستعمارية، لكن القرن العشرين شهد ميلاد حركات التحرير المقاومة للاستعمار على امتداد العالم الثالث، فقد راحت الشعوب تحقق استقلالها واحداً تلو الآخر، عقب الحرب العالمية الثانية، ونجح العديد منها بانتزاع حريته، وتأسست منابر ومنظمات عالمية، كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ثم منظمة المؤتمر الإسلامي لتعلن رفضها لكل أشكال الاستعمار الجديد، وهذا ما أوجد تياراً عالمياً رافضاً للاستعمار والتبعية ومتمسكاً بالاستقلالية وحق تقرير المصير، خصوصاً بعد أن ظهر أن الدول الكبرى لم تترجم فعلياً التزامها النظري بحق تقرير المصير من خلال موقفها الظالم إزاء نكبة ١٩٤٨، حيث تم تهجير الشعب الفلسطيني بغالبيته الساحقة وإقامة كيان عنصري صهيوني فوق أرض

---

(٧) السيد حسين، المصدر نفسه، ص ٢٦.

فلسطين. ومع ذلك تكرر، ولا يزال، التدخل الاستعماري بشؤون الدول الصغرى، مما حول حق تقرير المصير إلى مجرد شعار ديماغوجي ترفعه الدول الكبرى لأسباب تكتيكية تبعاً لمصالحها، بحيث تحول هذا المفهوم أيضاً إلى كلمات فضفاضة يمكن التغاضي عن دلالاتها حين لا تتحقق مصالح الدول الكبرى، وهذا لا شك دليل على غياب العدالة الدولية التي ثبت أنها تكيل بمكيالين.

وعلى الصعيد القانوني فشلت عصبة الأمم في صيانة السلم الدولي، وتجاوزت حق تقرير المصير، بل شرّعت نظام «الوصاية» و«الانتداب»، بخاصة من قبل فرنسا وبريطانيا، مما أسهم في إعادة تأجيج التوتر وانفجار الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك تصاعدت المطالب بحق تقرير المصير في مختلف المؤتمرات والمنتديات الدولية نظراً لما يشكله من قاعدة أساسية لاستقرار السلم والأمن الدوليين.

وقد تأكد هذا الحق في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ بشكل واضح في مادتين من مواده، حيث تضمنت الفقرة الثانية من المادة الأولى ما يلي: «إنماء للعلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بأن للشعوب حقوقاً متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها»؛ كما تضمنت المادة الخامسة والخمسون ما يلي: «رغبة في تهدئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها».

وأخذ مبدأ حق تقرير المصير يتكرس تدريجياً كحق قانوني، مع تزايد عدد الدول المستقلة التي أخذت تشكل كتلة دولية ضاغطة في هذا الاتجاه. ففي «ميثاق باندونغ» للدول الافريقية الآسيوية الصادر في ١٩٥٥/٤/٢٤ ما حرفيته: «الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب التابعة». وأخذ هذا الاتجاه طريقه في مؤتمرات حركة عدم الانحياز وفي مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية، مما أدى إلى صدور القرار رقم ١٥١٤ في ١٩٦٠/١٢/١٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة وتلته قرارات مشابهة أهمها القرار رقم ٢٦٢٥، الصادر في ١٩٧٠/١١/٢٤، الذي أقر بوضوح مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، تحت عنوان «إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة

والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة».

لا شك في أن حق تقرير المصير قد تطور، وأصبح حقاً قانونياً دولياً يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى قرارات جمعيتها العامة، وإلى سلسلة من التطبيقات جعلته في مقدمة المسائل المسلم بها والتي لم تعد تخضع لمساومة، مع ذلك لا يزال هناك خلاف حول تفسير هذه النصوص المتعلقة بحق تقرير المصير، وهل إن هذا الحق هو مجرد مبدأ (Principe) أم أنه حق (Droit) يتخذ الطابع القانوني[٨]؟

يمكن التأكيد على أن حق تقرير المصير لم يعد مجرد مبدأ سياسي يمكن تجاوزه أو إهماله، بل أصبح حقاً قانونياً مرتبطاً بسيادة الدولة، وبات قاعدة من قواعد القانون الدولي المنظم للعلاقات السلمية بين الدول. وهناك اجتهاد فقهي معاصر يعتبر حق تقرير المصير حقاً ملازماً للشعوب على قاعدة المساواة بينها ومن دون تمييز، وهو الأساس والمنطلق للوصول إلى الاستقلال التام والناجز، لذلك اعتبرت سيادة الدولة مرتبطة بحق تقرير المصير، بحيث ان المجتمع الدولي الذي أقر بفكرة السيادة للشعوب اتجه لاحقاً نحو الإقرار بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها. وهذا ما يدلل على عمق الارتباط بين السيادة وبين تقرير المصير.

ومع ذلك كان لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ثم قبول إسرائيل عضواً جديداً في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، مفاعيل خطيرة أوجدت خللاً فاضحاً، وهو لا يزال مستمراً حتى اليوم، بين ما يعلن وما يطبق، فقد أهمل تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني، وتم السكوت عن إجراءات الاستيطان والطرد الجماعي والتمييز العنصري، وتم التغاضي عن رفض إسرائيل الانصياع لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية (٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥) والقاضية بالانسحاب من الأراضي المحتلة، مما أضعف دور المنظمة الدولية وأفقدها الكثير من المصداقية لجهة الالتزام والقدرة على تنفيذ ميثاقها، وكشف عن الهيمنة التي تمارسها القوى الدولية الكبرى على هذه المنظمة الدولية التي أصبحت مسلوبة الإرادة والفعل، خاضعة لمنطق الكيل بمكيالين، حسبما يتطابق ومصلحة النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٢، و**الموسوعة الفلسطينية** (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ - ١٩٩٠)، القسم العام، مج ١، ص ٥٥٣.

ثانياً: مقاومة الاحتلال بين الحق والواجب

مقاومة الاحتلال حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على السيادة للدولة عندما تنتهك، والحقوق للشعب عندما تتعرض للاغتصاب. ومع ذلك وجد في المرحلة الاستعمارية من يتغاضى عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي سلبها هذا الحق، وقهر إرادتها مبرراً ذلك بحجج عديدة.

لكن الصراع بين هؤلاء والشعوب لم يتوقف يوماً، بل استمر يكتسب في كل مرحلة شرعية واقعية، وقد بدأ هذا الحق يشق طريقه إلى نصوص الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة. ويرى بعض فقهاء القانون بأن الدول لا توصف بالإرهاب، فالإرهاب هو صفة للأفراد والمنظمات، لكنها ـ أي الدولة ـ توصف بالعدوان، والعدوان هو جريمة تقع من قبل دولة ضد أراضي واستقلال الدولة أخرى، أي أن أطراف العدوان هي دول. ويجمع الفقهاء على أن العدوان هو أشد خطراً من الإرهاب. وقد توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ إلى تعريف العدوان بأنه: «استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سلامة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي طريقة لا تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، كما هو محدد في هذا التعريف»[٩].

وكانت الأمم المتحدة مركزاً لمحاولات عديدة استهدفت وضع تحديدات لظاهرات العنف السياسي والتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وكان أول قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب (القرار رقم ٣٠٣٤ ـ تاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٧٢) واضحاً لجهة تأكيد قانونية النضال من أجل التحرر الوطني والتمييز بين هذا النضال ومشكلة الإرهاب الدولي. وقد نص هذا القرار، الذي أيدته ٧٦ دولة وعارضته ٣٥ دولة أخرى، وامتنعت ١٧ دولة عن التصويت، على: «إن الجمعية العامة إذ تشعر بقلق عميق من أعمال الإرهاب الدولي المتكرر بصورة متزايدة، والتي تذهب ضحيتها أرواح بشرية بريئة، وإذ تدرك أهمية التعاون الدولي في استنباط

---

(٩) أحمد محمد رفعت، «الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير والإرهاب الدولي،» ورقة قدمت إلى: **أبحاث المؤتمر السادس لاتحاد المحامين العرب** ([الكويت]: منشورات جمعية المحامين الكويتية، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٥١٠ ـ ٥١١.

إجراءات فعالة لمنع وقوعها، وفي دراسة أسبابها الأساسية من أجل إيجاد حلول عادلة وسلمية بأسرع ما يمكن. وإذ تذكر بإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة:

ـ تعرب عن قلقها العميق من تزايد أعمال العنف التي تهدد وتقضي على أرواح بشرية بريئة أو تعرض للخطر الحريات الأساسية.

ـ تحث الدول على تكريس عنايتها الفورية لإيجاد حلول عادلة سلمية للأسباب الأساسية التي تؤدي إلى أعمال العنف.

ـ تعيد تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، وتدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال الحركات التحررية، وذلك وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع.

ـ تدين استمرار أعمال القمع والإرهاب التي تقدم عليها الأنظمة الإرهابية والعنصرية في إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال وغيرهما من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ـ تدعو الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بمختلف أوجه مشكلة الإرهاب الدولي.

ـ تدعو الدول إلى اتخاذ كل الإجراءات الملائمة على المستوى الوطني من أجل إزالة المشكلة بصورة سريعة ونهائية، واضعة نصب عينيها نصوص الفقرة ٣ الواردة أعلاه».

لا شك في أن هذا القرار يعتبر نقلة نوعية في موقف الشرعية الدولية التي كرست بلا مواربة، حق المقاومة وتقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، بل أعلنت بوضوح انها «تدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال الحركات التحررية». بل هي أيضاً اعتبرت أن «إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال» عمل إرهابي بحد ذاته.

وكررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة ثانية في ١٤/١٢/١٩٧٤ في جلستها رقم ٢٣١٩ القرار رقم ٣٢٤٦، شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي بكافة الوسائل

المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح:

«وهي تؤكد من جديد حق جميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د ـ ١٥) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الشأن.

وتجدد نداءها لجميع الدول، كما تعترف بحق جميع الشعوب التي تتعرض للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وتقدم لها المساعدات المعنوية والمادية وغيرها من أشكال المساعدة في كفاحها في سبيل الممارسة الكاملة لحقها، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال».

وأدانت الجمعية العامة بشدة جميع الحكومات التي لا تعترف بهذه الحقوق للشعوب الخاضعة للسيطرة والاحتلال وعلى الأخص شعوب جنوب افريقيا والشعب الفلسطيني. وقد أباح القانون الدولي بشكل واضح حق الشعوب المغلوبة على أمرها في ممارسة الكفاح المسلح وصولاً إلى التحرر والاستقلال وبناء الدولة السيدة، وكان لهذا القرار رقم ٣٢٤٦ أثر كبير في الإقرار بأن حق المقاومة والكفاح المسلح دفاعاً عن الحرية والاستقلال، قد تحول إلى واجب دولي عام وواجب حقوقي للشعوب الخاضعة للاحتلال، فقد نص القرار على: «ان أية محاولة لقمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وفي مؤتمر تطوير القانون الإنساني، المنعقد في جنيف عام ١٩٧٦، أقرّ بروتوكولان يعتبران أن حروب التحرير هي حروب دولية، حيث جاء في المادة الأولى من البروتوكول الأول أن حروب التحرير الوطني هي حروب مشروعة وعادلة، وهي حروب دولية تطبق بشأنها كافة القواعد التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، كما أن حركات التحرر الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية، وهي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين.

وقد عرّف القانون الدولي الاحتلال بأنه مرحلة من مراحل الحرب تلي مرحلة الغزو مباشرة وتسبق مرحلة استئناف القتال للمرة الثانية ضد قوات

الاحتلال المعتدية، فهو بالتالي جريمة عدوان وعمل غير مشروع. وبالتالي فإن قواعد القانون الدولي تؤكد المبادئ التالية:

ـ إن الخطأ لا يرتب حقاً: فالحرب خطأ جسيم ولا يرتب حق احتلال إقليم دولة أخرى، لأن الحرب عمل باطل قانوناً وما بني على باطل فهو باطل.

ـ إن الاحتلال حالة واقعية وليس حالة قانونية، ولا تتفق مع القانون الدولي، وانها تنتهي حتماً بانسحاب قوات الاحتلال سواء بالحرب أو المقاومة أو بعقد معاهدة سلام.

ـ إن النصر لا يوجد حقوقاً وانه لا ثمار للعدوان.

ـ إن الاحتلال يعتبر انتهاكاً لسيادة وسلامة أراضي الدولة المحتلة، الأمر الذي يتعارض مع نص المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يلزم أعضاء الهيئة جميعاً بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

يتضح من كل ذلك أن الاحتلال أصبح أمراً غير مشروع في القانون الدولي، بل أصبح يترتب عليه ثبوت الحق المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال في مقاومة هذا الاحتلال داخل أراضيها. ومن الشروط التي ينبغي توافرها حتى تتحقق مشروعية المقاومة:

ـ أن تكون هناك حالة احتلال فعلي ووجود لقوات الاحتلال داخل الأراضي المحتلة.

ـ أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه.

ـ أن تتم أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال العسكرية.

ـ أن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها[١٠].

وتجربة مقاومة الاحتلال الألماني في أوروبا رائدة في هذا المجال. فمنذ اجتياح هتلر للعديد من الدول الأوروبية، ومنها بولندا وبلجيكا وهولندا

(١٠) محيي الدين علي عشماوي، «الإرهاب وحق المقاومة في القانون الدولي،» **الأهرام**، ٤/١١/ ٢٠٠١.

والدانمارك والنرويج وفرنسا، بدأت بقيادة الجنرال ديغول حركة مقاومة لتحرير فرنسا وأوروبا بأكملها.

وقد قام الجنرال ديغول بوضع خطة المقاومة بحيث تشمل كل دول أوروبا المحتلة، وبداية بفرنسا، وتشكلت خلايا المقاومة التي انتشرت في كل مكان تضرب قوات الاحتلال ومعسكراته وخطوط مواصلاته داخل الأراضي المحتلة. وفي بريطانيا أعلن ونستون تشرشل دعمه لحق هذه المقاومة وسمح بإنشاء قيادة عليا سياسية وعسكرية مقرها لندن منحها جميع الصلاحيات في قيادة المقاومة وأمدها بشتى أنواع الدعم، كما أعلن الجنرال ايزنهاور باسم الولايات المتحدة الأمريكية أنها تؤيد وتدعم الحق المشروع لشعب فرنسا وشعوب أوروبا في مقاومة الاحتلال الألماني، وبالفعل أقامت شبكات اتصال مع قوات المقاومة داخل الأراضي المحتلة التي كانت تعمل خلف خطوط العدو.

وقد كانت هذه التجربة إقراراً عملياً من الدول الكبرى بحق المقاومة، وتكريساً لقواعد القانون الدولي التي باتت تعترف بمشروعية المقاومة للشعوب الخاضعة للاحتلال، بحيث لم يعد بإمكانها إنكار هذا الحق لبقية الشعوب، وإلا بدت كمن يبيح لنفسه ما يحرمه للغير. ومع ذلك بقي الأمر يخضع للاجتهاد والتأويل.

ومع كل هذه النصوص والتجارب يعجز المجتمع الدولي، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة عن ضمان تطبيق مقتضيات حق تقرير المصير، وفشلت كل المحاولات الآيلة إلى تحقيق ذلك بالوسائل السلمية في إطار الشرعية الدولية، لذلك لا تجد الشعوب المقهورة بداً من الكفاح المسلح للتخلص من السيطرة الاستعمارية لضمان حقوقها الوطنية والسياسية. وفي هذه الحال يعتبر تطور نصوص الشرعية الدولية مهماً لحماية هذا النضال والكفاح المسلح الهادف إلى التحرر وتقرير المصير. فالكفاح المسلح في هذه الحالة هو استخدام مشروع للقوة المسلحة يهدف إلى طرد المستعمر الأجنبي وتحرير الإرادة الوطنية وانتزاع الحق الطبيعي والشرعي في السيادة والاستقلال. وبذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب الذي يعتمد العنف من دون الاعتماد على سقف الشرعية الدولية أو القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومع ذلك استأثر موضوع الإرهاب بالخطاب السياسي الدولي في الآونة الأخيرة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، مما حمل مجلس الأمن في ٢٨ من

الشهر نفسه على إصدار القرار رقم ١٣٧٣ والذي أعدت مشروعه الولايات المتحدة وأقر من دون إدخال تعديلات أساسية عليه، فجاء القرار متخطياً في بعض نصوصه ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسه والاتفاقات الدولية، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ أساسية في القانون الدولي.

فالقرار، بعد أن يدين الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك، وبعد أن يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، يتجاهل الأسباب الحقيقية للإرهاب، ويعتبر أن الدافع لتزايد الأعمال الإرهابية هو التعصب والتطرف، دون ذكر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المولدة لهذا التعصب والتطرف[١١].

وهذا يتناقض مع قرار سابق للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو القرار الرقم ٦١/٤٠ الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ والذي ينص في البند التاسع منه على ما يلي: «تحث الجمعية العامة جميع الدول فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، على أن تساهم في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، وأن تولي اهتماماً خاصاً بجميع الحالات، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي، والتي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر».

وعلى الرغم من أن القرار رقم ١٣٧٣ يؤكد «الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه يغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال وهما من الحقوق الراسخة أيضاً كحق الدفاع عن النفس، سبق وأكد عليها ميثاق الأمم المتحدة، نفسه، عدا عن سلسلة القرارات والاتفاقات الدولية المعروفة. كذلك لم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي ولا مفهوم الإرهاب على العموم، ولم يحدد أي مواصفات له. إذن فالقرار في هذا المجال ضبابي، لكن مفاعيله خطيرة، ويفوق بأهميته وشموله جميع ما اتخذ من قرارات دولية وما وُقع من معاهدات بشأن الإرهاب، لأنه يمتلك قوة إلزامية تلقى على الدول جميعاً تبعات تنفيذه. ومن يتقاعس عن التنفيذ تتخذ بحقه تدابير بموجب المادة ٤١

(١١) عصام سليمان، «مجلس الأمن يتجاوز ميثاق الأمم المتحدة،» **النهار**، ١٠/١١/٢٠٠١.

من الميثاق والتي تؤدي إلى تطبيق حصار ومقاطعة جزئية أو كاملة، بل أكثر من ذلك إذا ثبت أن هذه التدابير لا تفي بالغرض، فقد تصل إلى استخدام ما يلزم من الوسائل العسكرية لتطبيقه.

واللافت أن القرار رقم ١٣٧٣ لم يقتصر على تحديد مبادئ عامة، بل تدخل في التفاصيل والأمور الإجرائية التي هي من صلب قوانين الدول، فطلب تجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية، أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون ارتكابها، أو لمن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات وممتلكات، وبالتالي عدم توفير الملاذ الآمن لهم وتبادل المعلومات والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية. ومن أجل مراقبة تنفيذ هذا القرار، طلب من الدول موافاة مجلس الأمن بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ اتخاذه.

إن هذا القرار بعدم شموله الدول بصفة الإرهاب وعدم استثنائه حركات التحرر الوطني، وبغياب تعريف للإرهاب متفق عليه، سوف يؤدي إلى مشكلات عديدة لدى تطبيق أحكامه، خصوصاً إذا ما بقي النفوذ الصهيوني فاعلاً في توجيه سلوك الولايات المتحدة وسياستها لتوصيف الإرهاب في الشرق الأوسط كما تشتهي وتريد. وهذا ما بدا بعد صدور اللائحة الأمريكية الثالثة والتي تضمنت أسماء منظمات طالبت إسرائيل بضمها إلى اللائحة، وهي منظمات لم يثبت أن لها علاقة بتنظيم القاعدة وما حصل في نيويورك وواشنطن، أو أنها تنوي القيام بأعمال إرهابية ضد الأمريكيين.

لا شك في أن هذا التفسير يشكل انحيازاً واضحاً ضد قضية محقة، كالانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، التي هي في جوهرها حركة تحرر وطنية وممارسة لحق تقرير المصير المعترف به دولياً، والذي تتهرب إسرائيل من تنفيذه، بل تضرب عرض الحائط بعشرات القرارات ـ وأهمها القرار رقم ٢٤٢ القاضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والقرار رقم ٣٣٨، القاضي بحماية المدنيين تحت الاحتلال ـ التي نصت عليها اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩.

وتهدف إسرائيل من خلال استعمال العنف وترويع المدنيين إلى حملهم على الإذعان لمشيئتها كقوة محتلة، وهذا هو الإرهاب بعينه، بينما تطلق على المقاومة الفلسطينية صفة الإرهاب لتجريدها من شرعية ممارسة حقها في مقاومة الاحتلال من جهة، ولإضفاء الشرعية على السلوك القمعي الإسرائيلي من جهة

أخرى وصرف النظر عن التزامها القانون الدولي في سلوكها كسلطة محتلة.

ثالثاً: أشكال المقاومة وآلياتها

مما لا شك فيه ان هناك نزاعات لا يمكن معالجتها بالتسويات ولا يمكن حلها إلا من خلال الصراع، وهذا ينطبق بشكل أساسي على النزاعات المتعلقة بالمبادئ والقيم الأساسية للمجتمع كقضية الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها. في هذه الحالات تصبح الطرق القانونية والدستورية غير صالحة لمعالجة النزاعات، وأخطر ما في الأمر ان الشعوب تصبح أمام خيار الاستسلام أو المقاومة.

أما الاستسلام فهو في الحقيقة ليس خياراً بقدر ما هو خضوع وإذعان، فالخيار هو تعبير عن إرادة حرة تنطبق على المقاومة. والمبدأ الأساسي لمفهوم المقاومة يقوم على أن «ممارسة السلطة تعتمد على خضوع «المحكوم» وقبوله، وأن هذا «المحكوم» قادر ـ في حال رغب بذلك ـ على ضبط سلطة «الحاكم» أو حتى تدميرها من خلال سحب قبوله وتعاونه»[(١٢)].

وقد استعمل الناس عبر التاريخ، وفي كل أنحاء العالم، وفي ظل أنظمة سياسية مختلفة، وسائل متنوعة لمعالجة النزاعات وخوض الصراعات، منها:

ـ **المقاومة المدنية**: والتي تقوم على استخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه من خلال استخدام سلطة رديفة بأشكال لاعنفية، تنطلق من تأييد الرأي العام والتفافه حول قضيته. فالتظاهر والاعتصام والإضراب هي شكل احتجاج جماعي مارسته كل الشعوب، لكنه قد يتصاعد ليصل إلى حدود العصيان المدني الذي يتجسد في مقاطعة السلطة الاحتلالية والرفض الجماعي لها، من خلال التمنع عن دفع الضرائب وتعطيل الحياة اليومية والتعبير الإعلامي الجماعي الرافض في اجتماعات علنية للقيادات والمرجعيات.

والتجربة الغاندية في المقاومة باللاعنف هي بلا شك تجربة رائدة، لكن كل وسائلها وتقنياتها قد تم استخدامها في نموذج المقاومة اللبنانية، وفي

---

(١٢) جين شارب، **العصيان المدني** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)، ص ٨.

حركة النضال الوطني الفلسطيني. إلا ان عدواً كالعدو الصهيوني لا يمكن الاكتفاء بمقاومته بهذا النوع من المقاومة.

- **المقاومة المسلحة**: وهي بلا شك تستند إلى المقاومة المدنية وتتكامل معها، وهي كانت خيار غالبية الشعوب في رفض الاحتلال، وطريقها لنيل الاستقلال والحرية. وقد تنوعت تجارب الشعوب في هذا المجال، وأبدعت تقنيات ووسائل لإلحاق الهزيمة بالمحتل بما يتلاءم مع:

- طبيعة المجتمع وتركيبته،
- ظروف الاحتلال وشراسته،
- إمكانات المقاومة وعمقها الاستراتيجي.

إن تحليل هذه العناصر الثلاثة، يحدد طبيعة المقاومة وأساليبها، فهي قد تبدأ بعمليات محدودة خاطفة وسريعة، وتنتهي بجيش من المقاومين يتمم عملية التحرير، وقد تبقى عمليات محدودة في المدن والشوارع، تستنزف الاحتلال وتقض مضاجعه، لكنها أيضاً قد تشمل الجبال والأرياف والوديان والطرق الاستراتيجية والمواقع والتحصينات والثكنات، بما يهدد أمن المحتل ويحطم معنوياته.

لا شك في أن المقاومة اللبنانية تجربة رائدة في هذا المجال، كانت وسوف تبقى مصدر إلهام للعديد من حركات التحرر في العالم. كذلك تمثل الانتفاضة تجربة متميزة، وهي آخذة في تطوير وسائلها وتقنياتها وتجربتها بما يتلاءم مع الظروف الميدانية القاسية التي تواجهها. إلا أن أية مقاومة لا يمكن لها أن تنجح وتستمر ما لم يتوفر استعداد عالٍ للتضحية والفداء، وصبر لا محدود وقدرة على استيعاب الأزمات وتجاوزها، والتقدم للمبادرة عند كل منعطف بما يخرج المقاومة من موقع ردة الفعل، فضلاً عن التخطيط الهادئ والرصين لكل خطوة وعملية، وهو ما يجب أن يترافق أيضاً مع التعبئة التي تحافظ على المعنويات وترفع درجة الثقة بالنفس، وتحشد المزيد من الاحتضان والتأييد لقضيتها.

ومما لا شك فيه أن أية مقاومة تحتاج إلى وضوح منهجي يخضع خطواتها إلى قانون الأسبقيات والأولويات.

فألف باء الصراع تقتضي:

ـ تحديد العدو ومن ثم العمل على عزله وتطويقه.

ـ تحييد الخصم أو الخصوم ومنع العدو من الاستقواء بهم أو توسيع جبهته من خلال توسيع دائرة حلفائه.

ـ تعزيز الصداقة مع الأصدقاء وكسب الحلفاء وتوفير المزيد من الدعم والعمق الاستراتيجي ورفض الانجرار إلى معارك ثانوية أو تناقضات فرعية بعيداً عن التناقض الرئيسي وساحته الأساسية.

هذه القواعد الاستراتيجية البديهية تتطلب إبداع مجموعة من الآليات التنفيذية والبرامج التطبيقية، وهو ما سعت بجدية عالية المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية إلى امتلاكه. ويبقى في كل الأحوال تطوير هذه الآليات ضرورة استراتيجية ملحّة لكل مقاومة عادلة.

رابعاً: في مواجهة إرهاب الدولة: النموذج المقاوم في لبنان وفلسطين

إذا كان الاستعمار بمفهومه التقليدي يستهدف نهب الثروة واستعباد الشعوب وإخضاعها، فإن الاستعمار الاستيطاني يستهدف استغلال ونهب الثروة والطاقة لكل من الأرض والسكان، كما كانت الحال في أمريكا اللاتينية، حيث أنشئت المزارع الكبيرة التي يقوم السكان الأصليون بزراعتها، لذلك لم يُطردوا منها. أما في الولايات المتحدة فكان المستوطنون يبغون الحصول على الأرض فقط لإنشاء مجتمع جديد، وكان طرد السكان الأصليين أو إبادتهم وإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم، أمراً لا مفر منه. وهذا هو مفهوم الاستعمار الاستيطاني الإحلالي أو الاستئصالي. وقد كانت جنوب افريقيا، حتى عهد قريب، من هذا النوع، إلى أن نجح الشعب بانتزاع حقه بتقرير المصير بقيادة نلسون مانديلا. والأمر بالنسبة لإسرائيل لا يختلف كثيراً عنه في جنوب افريقيا، إذ ان الهدف من الصهيونية هو إنشاء دولة لليهود على أنقاض شعب آمن بعد تصفيته وطرده وإبادته إن أمكن.

وفي كل الأحوال فإن الاستعمار بأشكاله كافة لا يقوم أو يستمر برضى أو بموافقة الشعوب، بل يترافق دائماً مع القمع والقتل والإبادة أحياناً، وهو دائماً يستهدف كسر الإرادة وهي إشكالية كل محتل. ذلك أن كسر إرادة الشعب وقهر ممانعته للاحتلال يتطلب إرهاباً منهجياً منظماً ترعاه مؤسسات وأجهزة يقوم عليها استقرار نظام الاحتلال.

إن أخطر أنواع الإرهاب بلا شك هو إرهاب الدولة، لأن الدولة قادرة في أي لحظة على تبرير أعمالها الإرهابية على قاعدة أن الدولة لا توصف بالإرهاب الذي هو صفة الأفراد والمنظمات وليس الدول. والثغرة التي تنفذ منها هذه الدول تتمثل بغياب تعريف شرعي ودولي للإرهاب وسبل مكافحته وشرح طبيعته وأنواعه.

ولا شك في ان إسرائيل استفادت إلى أقصى الحدود من هذا الخلل في القانون الدولي، فمارست منذ ما قبل قيام الكيان الصهيوني مختلف أنواع الإرهاب وفنونه، ويمكن اعتبار منظمتي «الهاغاناه» و«الأرغون» أكثر المنظمات ممارسة للإرهاب في الثلاثينيات والأربعينيات، ومع ذلك اعتمد دستور «الهاغاناه» كأساس لتنظيم الجيش الإسرائيلي. أما مؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية فهي أربع: جهاز الاستخبارات العسكرية، مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)، جهاز الاستخبارات الداخلية والأمن العام (شين بيت)، ومركز التخطيط والبحث الاستراتيجي[١٣]، وعام ١٩٥٠ تم إنشاء لجنة خاصة للتنسيق بين كل هذه الأجهزة وتحديد أولوياتها، ولم تتورع جميعها عن الاستمرار في استخدام مختلف وسائل وأنواع الإرهاب، بل إن الحركة الصهيونية هي أول من أدخل الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط، إذ يكفي أن نعرف:

ـ أن الحركة الصهيونية قامت بنسف سفينة باتريا (Patria) وركابها على ظهرها، وكلهم من اليهود المجلوبين إلى فلسطين في مرفأ حيفا عام ١٩٤٠ بهدف ممارسة الضغط السياسي على بريطانيا للسماح باستقبال المزيد من المهاجرين اليهود، وذلك بعد أن خضعت لضغوط عربية ودولية تطالبها بفرض قيود على الهجرة.

ـ اغتيال أول وسيط للأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت ومساعده الفرنسي سيرو (Colonel Serot) في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٨، وقد قامت بتنفيذ الاغتيال عصابة «شتيرن» بأمرة إسحق شامير.

ـ تدمير فندق الملك داوود في القدس في ٢٦ تموز/يوليو عام ١٩٤٦، وقد ذهب ضحية هذا الحادث الإرهابي أكثر من مئة موظف رسمي من البريطانيين والعرب.

---

(١٣) Zeev Schiff, *A History of the Israeli Army* (London: Sidgwick and Jackson, 1987), pp. 191-193.

ـ مذبحة دير ياسين ضد الفلسطينيين في ١٧ آذار/مارس ١٩٤٨، والتي نفذتها عصابة «الأرغون» التي كان يترأسها مناحيم بيغن وأدت إلى ذبح ٢٥٠ فلسطينياً، بينهم مئة امرأة وطفل.

ـ العملية المعروفة باسم «فضيحة لافون» ضد الممتلكات الأمريكية في مصر، والتي كانت تهدف إلى نسف وتدمير المؤسسات والمراكز الأمريكية، والتي تم تنفيذ بعضها فعلياً، إلا أنها اكتشفت قبل تنفيذ الأهداف الباقية، وتبين أن الشبكة بكاملها يهودية ويشرف عليها الموساد، وكان الهدف توتير العلاقة بين واشنطن وحكومة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤.

ـ الغارة التي نفذها الجيش الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي، المطار المدني، وتدمير الطائرات اللبنانية المدنية على أرضه عام ١٩٦٨.

ـ إن المنظمات الصهيونية كانت أول من استخدم فكرة إلقاء القنابل الصغيرة على المدنيين في مدينة القدس ضد الفلسطينيين عام ١٩٣٧، وهي أول من وضع ألغاماً موقوتة في الأسواق الشعبية المكتظة بالسكان وذلك في مدينة حيفا (١٩٣٨). وأول من نسف سفينة بركابها (١٩٤٠). وأول من أرسل رسائل متفجرة ضد بعض السياسيين البريطانيين (١٩٤٧). وأول من أرسل طروداً بريدية متفجرة خارج فلسطين استعملت في لندن ضد بريطانيين وعرب (١٩٤٧). وأول من اغتال وسيطاً دولياً (١٩٤٨). وأول من مارس الاغتيال كسياسة دائمة ضد خصومه، وأول من خطف طائرة مدنية (١٩٥٤)، عندما أجبر سلاح الجو الإسرائيلي طائرة مدنية سورية على الهبوط في مطار اللد. واللائحة بعد ذلك تطول.

ـ أما السكان الرازحون تحت الاحتلال، فقد مارست إسرائيل «الدولة» عليهم أبشع أساليب الإرهاب نذكر منها:

تدمير المنازل، إقفال الجامعات، الاعتقال الإداري غير المحدود، الطرد أو أوامر الإبعاد، كسر عظام المتظاهرين، التعذيب النفسي والجسدي، مصادرة الأراضي، العقوبات الجماعية، التمييز بكل صوره، والمجازر.

ومؤخراً جرى إدخال وسيلة جديدة لقمع الانتفاضة هي الاغتيال من خلال «لوائح القتل المستهدف»، حيث تتحول الأسماء إلى مجموعة من «الطرائد البشرية» يقوم الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بمطاردة هؤلاء وقتلهم بواسطة صواريخ موجهة إلى سياراتهم أو منازلهم بواسطة طائرات

الهليكوبتر أو غيرها من الأساليب، كما جرى ويجري اليوم.

أما الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان فهي ترافقت مع ممارسات إرهابية بشعة بدأت مع قيام الكيان العنصري على الحدود الجنوبية للبنان، فالتوسع والعدوان هو إحدى السمات التكوينية للايديولوجيا الصهيونية التي تتطلع إلى «أرض الميعاد» بين الفرات والنيل باعتبارها «ملكاً إلهياً خاصاً» لبني إسرائيل، «شعب الله المختار». لذلك تواصلت الاعتداءات والمجازر نذكر منها حولا (١٩٤٨) وجانين وبنت جبيل (١٩٦٧) وعملية الليطاني (١٩٧٨) والتي سقط خلالها ٥٦٠ شهيداً، إلى الاجتياح البري عام ١٩٨٢ وما تخلله من حصار مرعب ووحشي لمدينة بيروت دام أكثر من ٧٢ يوماً، إلى مجزرة صبرا وشاتيلا والتي قتل فيها أكثر من ١٥٠٠ شهيد أغلبهم من الكهول والنساء والأطفال، إلى عام ١٩٩٣ في تموز/يوليو حيث ارتكبت مجزرة إبان ما سمي بعملية «تقديم الحساب»، والتي استمرت سبعة أيام أسفرت عن استشهاد ١٣٣ شهيداً وتهجير ٣٠٠ ألف إنسان من قراهم[(١٤)]. أما مجازر قانا والمنصوري ويحمر عام ١٩٩٦ والتي سميت بعملية «عناقيد الغضب»، فإن المدفعية الإسرائيلية، وعن سابق تصور وتصميم، تكفلت بحرق الضحايا وتهشيم أجسادهم وتمزيقها إلى أشلاء، ففي قانا وحدها سقط ١٠٧ شهداء من النساء والأطفال، على الرغم من لجوء الضحايا إلى موقع القوات الفيجية التابع للأمم المتحدة. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى أن «سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية أو إجرائية».

إن عدواً من هذا النوع لا يمكن التفاوض معه، فهو لا يكتفي بقمع الآخر وإسكاته، بل يريد نفيه وإلغاءه. لذلك يتخذ الصراع معه طابعاً شمولياً، لأنه لا يطال مسائل الحدود فقط بل يتطاول على حق الوجود نفسه.

١ ـ نموذج المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني

قدم الشعب اللبناني في مقاومته نموذجاً رائعاً لمقاومة الاحتلال تكاملت فيه أشكال المقاومة مع بعضها، فكان للمقاومة المدنية للمواطنين تحت الاحتلال

---

(١٤) **حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات» ٢٥ ـ ٣١/٧/١٩٩٣)**، إعداد وتقديم محمود سويد؛ شارك في الإعداد هاني عبد الله [وآخرون]، سلسلة كتب تسجيلية؛ رقم ١٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

دور فعّال في إشعار المحتل بعدم الاطمئنان وبأنه مستهدف ومكروه، فكان أن رفضت غالبية القرى فرض الإدارات المدنية والتجنيد الإجباري في ميليشياته العميلة، وحتى مقاطعة بضائعه، بل إن بعض القرى قامت بانتفاضات رائعة ضد محاولات كسر الممانعة المدنية للاحتلال.

وكانت الوحدة الوطنية اللبنانية سلاح المقاومة الأمضى، فالعدو راهن على الفتنة، كعادته، لكن الشعب اللبناني أكد في وقفات تاريخية رائعة تضامنه واحتضانه الكامل لكل أشكال المقاومة، والتي كانت العمليات الاستشهادية والعمليات الاقتحامية، وعمليات الأسر لجنود الاحتلال وعملائه، محطات مضيئة فيها تضخ الأمل في النفوس وتعزز الثقة بأن النصر آت لا ريب فيه.

لقد كان التنظيم الجيد، والانضباط الشديد، والتخطيط الراقي والدقيق، والتوقيت السليم، وقبل ذلك الإيمان العميق بحتمية النصر أو الشهادة، وراء العمليات البطولية الناجحة، والتي أذهلت العدو وشلت قدرته وأفقدته المبادرة التي طالما ادعى أنه يحتفظ بها. لقد نجحت المقاومة بتطوير أساليبها وتكييف أدواتها ومفاجأة العدو، وهي كانت تثبت بعد كل محاولة للعدو تستهدف كسر إرادة الجهاد والمقاومة، أنها أقوى وأنها تزداد رسوخاً وصلابة واستعداداً للشهادة والمنازلة، حتى أصبح احتلال الجنوب كابوساً مرعباً لجنود جيش الاحتلال وضباطه، بل أصبح الخروج والانسحاب مطلباً انتخابياً وشعبياً للأحزاب الإسرائيلية تحقق بالهروب المخزي لجيش الاحتلال.

لقد أثبتت دروس المقاومة اللبنانية، أن إرادة الشعوب وحقها في التحرر من الاحتلال لا يمكن التنكر لها مهما كان التفاوت في الإمكانات كبيراً، طالما توفرت إرادة المقاومة والاستعداد للتضحية، وطالما توافرت وحدة وطنية تحمي هذه الإرادة وتصونها وتعزز مسيرتها، فضلاً عن عدالة القضية التي تنتزع بطبيعتها دعم الأصدقاء والحلفاء، والرأي العام الدولي والأمم المتحدة، وهو ما توفر في النموذج اللبناني في التأييد العربي والإسلامي والدولي بالقرار الشهير الصادر عن الأمم المتحدة رقم ٤٢٥.

٢ ـ نموذج الانتفاضة الفلسطينية في المقاومة

لا شك في أن هذا النموذج يعتبر من أرقى ما توصل إليه كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر من الاحتلال. ففي الانتفاضة تكامل واضح بين مختلف أنواع المقاومة، واشتراك واضح لكل شرائح المجتمع في المقاومة، واستخدام متعدد لأساليب متنوعة تعبيراً عن تطلع شعب بأسره لا

يزال يخضع لأبشع أنواع الاحتلال والتمييز العنصري والقهر الاستيطاني. فمن الحجر في يد الأطفال إلى الكلمة في أفواه الشعراء والمثقفين والإعلاميين، إلى التظاهر والاعتصام، إلى مقاطعة البضائع، ومختلف أساليب المقاومة المدنية الشاملة، إلى العمليات العسكرية والجهادية المباشرة ضد المستوطنين وجنود الاحتلال.

إن أبرز ما تمتلكه الانتفاضة الباسلة، هو أنها تقاوم على أرضها. فتاريخ الصراع مع العدو الصهيوني أثبت أنه في كل مرة خاضت إسرائيل حرباً، كانت تريدها كلاسيكية وخاطفة، بين جيوش وعلى مسرح عمليات محدد. فهذا النوع من الحروب هو الذي يتناسب وتركيبة القوة التي تمتلكها إسرائيل. فعلى الصعيد العسكري تستفيد في هذه الحالة من التفوق التكنولوجي والعسكري الذي تمتلكه من ناحية، وتتجنب خوض معركة استنزاف قاسية، تدفع فيها ضريبة غالية وخسائر بشرية لا تستطيع تحملها. الحرب الوحيدة التي خرجت عن هذا التصور هي حرب الاستنزاف (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) التي خاضها الرئيس جمال عبد الناصر والتي أعقبت هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، والتي أوجدت مفاهيم استراتيجية جديدة في الصراع مع العدو الصهيوني. إلا ان الانتفاضة الفلسطينية، الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠)، والثانية قلبت موازين الصراع كلها. فلم يعد لتفوق الجيش النظامي التكنولوجي أي تأثير في مسرح عمليات يتوزع بين الأزقة والشوارع والحواجز والبيوت، يواجه فيها يومياً أطفال الحجارة ولعنات الأمهات والكهول، عدا عن الضربات المفاجئة لرجال المقاومة. فالمواجهة بين الحجر والدبابة غير متكافئة من الناحية المادية البحتة، لكنها في دلالاتها تحمل بعداً يذهب إلى أن حامل الحجر لا يخاف منطق القوة الذي يمثله المحتل القابع في قلب الدبابة.

وإذا كان من درس استخلصته الشعوب في مقاومتها للاحتلال، فهو يتمثل في أن القدرة على خوض صراع ناجح مرهونة بالقدرة على استثمار معطيات الصراع وتحريك إمكاناته وخلق أدواته التي يمكن توظيفها من خلال الاستثمار الأفضل والأكثر جودة للواقع نفسه. ولطالما كان هناك منهجان، لم يكن يوماً بينهما مساومة، **أولهما** منهج يدعو للاعتراف بـ «حق القوة» وأصحابه كانوا دائماً قلة عاشت على هامش حركة التاريخ. أما **الثاني** فينطلق من منهج يستند إلى «قوة الحق» وما يمكن أن يحرك الإيمان به من طاقات وإمكانات. والفرق بين «حق القوة» و«قوة الحق» فرق جوهري يجعلهما في تضاد وصدام دائمين.

فدعاة منطق «حق القوة» يرون أنه ليس للضعيف أن يطالب بحقوق تفوق حدود قوته، وأن عليه أن يتجنب استفزاز الأقوياء ولو كان الأمر يتطلب تقديم تنازلات عن حقوقه، فالشجاعة عنده تهور، والتنازل والتفريط بالحقوق واقعية.

أما المنهج الملتزم بـ «قوة الحق» فيرى أن الضعف لا يبرر الخنوع، بل يفرض البحث عن مواطن القوة في النفس، ثم يدرس نقاط الضعف عند الخصم ليوظفها ضده. ذلك أنه يؤمن أن ما من ضعيف إلا ويملك نقاط قوة عليه اكتشافها وتنميتها، وما من قوي إلا عنده نقاط ضعف يجب تحديدها واستغلالها. وحينما يتمكن الضعيف من تركيز نقاط قوته ضد نقاط ضعف القوي، فإنه حينها يصبح قادراً على مواجهته وخوض صراع ناجح معه. وقد كانت الغلبة دائماً للشعوب التي تبنت هذا المنهج المقاوم والذي لم يعد حقاً فقط، بل أصبح واجباً.

(٦)

جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب(*)

سميح فرسون(**)

مقدمـة

عرّف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات المفزعة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على برجي التجارة العالمية في نيويورك و«البنتاغون» في العاصمة الأمريكية واشنطن معاً بأنها لحظة تحول أو لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. إنها لحظة فاصلة، شأن لحظات فاصلة سابقة، غيّرت بسرعة التصور الحكومي الأمريكي للواقع السياسي الدولي، ووضعت الولايات المتحدة على مسار سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد. ففي القرن الماضي كانت هناك لحظات فاصلة كثيرة في التاريخ الأمريكي وضعت السياسة الخارجية الأمريكية أيضاً في اتجاه جديد فعال، وشامل، وشديد التصميم. كان الهجوم الأمريكي على بيرل هاربر إحداها، والحرب الكورية في أوائل خمسينيات القرن الماضي لحظة فاصلة أخرى. أما ما تتفرد به هجمات ١١ أيلول/سبتمبر فهو «أن هذه هي المرة الأولى منذ حرب عام ١٨١٢ التي هوجمت فيها الأراضي القومية (الأمريكية) أو تعرضت حتى لمجرد التهديد»(١).

ولقد عَوْلَمَت الحرب الكورية الحملة المناهضة للشيوعية والسوفيات التي كانت جارية بالفعل في أوروبا، والتي شنتها الولايات المتحدة على ذلك

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٦ ـ ٣٧.

(**) أستاذ بالجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة.

(١) Noam Chomsky, *9-11* (New York: Seven Stories Press, 2002), p. 11.

الدرب بطريقة لا رجعة فيها. وكانت الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية الأساسية في الحملة الأمريكية المناهضة للشيوعية في حقبة الحرب العالمية الثانية هي **احتواء** المجال الجيوسياسي الشيوعي **وردع** القوة السوفياتية التقليدية والنووية. أطلق على هذه الحملة شعبياً ـ وقد كانت الأطول استمراراً ـ وصف الحرب الباردة. ومع كل ما تخللها من صراعات دبلوماسية وسياسية، وانفراجات، وحروب ساخنة بالوكالة، وحرب فييتنام، فإن هذه الحملة انتهت بصورة فجائية بفعل الانهيار المذهل وغير المتوقع للاتحاد السوفياتي وللشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

في كل من هذه المواجهات الفاصلة صاغت النخبة السياسية الأمريكية وجماعات المثقفين العامة إطاراً ايديولوجياً مغالياً يبرر السياسة الأمريكية الجديدة والاستراتيجية السياسية ـ العسكرية المتفرعة عنها، ويعبئ الرأي الأمريكي والمصادر الأمريكية. مع ذلك فإن الانهيار غير المتوقع للشيوعية والنظام السوفياتي في أوائل عقد التسعينيات الماضي لم يسفر عن عدو أو تحد منظور مباشر للولايات المتحدة، كما كان الحال في السابق عشية هزيمة الفاشية الأوروبية واليابانية. ونتيجة لهذا ظهر فراغ ايديولوجي وفراغ سياسي وأدى إلى منافسة بين المثقفين السياسيين والعامين وبين رجال السياسة على تحديد الطابع المغالى فيه للأزمنة وعلى تحديد رؤية للمستقبل، وكانت كوندوليزا رايس قد كتبت ـ قبيل توليها منصب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي: «أن الولايات المتحدة تجد صعوبة فائقة في تحديد «مصلحتها القومية» في غياب القوة السوفياتية»[٢].

أولاً: الايديولوجيا والاستراتيجيا في حقبة ما بعد السوفيات

طرحت عدة «رؤى» في عقد التسعينيات. دعم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) الفكرة القائلة بفجر «نظام عالمي جديد» ـ يهيمن ويسيطر عليه الأمريكيون طبعاً ـ وهي بنية ايديولوجية لم يحددها بصورة تامة جورج بوش الأب إلى ما بعد خسارته الانتخابات أمام بيل كلينتون[٣]. لكن فرانسيس فوكوياما فضل أطروحة لها طابع أطروحات المظفّرين عن الانتصار

---

(٢) Nicholas Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power,» *New Yorker* (1 April 2002), p. 44.

(٣) George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Knopf, 1998).

النهائي للديمقراطية ورأسمالية السوق، ومن ثم **نهاية التاريخ**(٤). مع ذلك فإن المؤسسة الايديولوجية ومؤسسة السياسة في الولايات المتحدة أصبحت مأخوذة بخطر جديد متصوَّر هو «الدول المارقة»، وبخاصة تلك التي تملك قدرة تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لامتلاك مثل هذه الأسلحة، مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وغيرها.

على الرغم من أن الولايات المتحدة عبّأت تحالفاً دولياً كبيراً من الدول - بينها دول عربية كثيرة - في محاولتها لطرد الجيش العراقي من الكويت، فإن هذا الصراع لم يرق إلى مرتبة «لحظة فاصلة» بالنسبة إلى الولايات، ولا إلى ايديولوجية بعيدة الأهداف وسياسة محددة لتخليص العالم من «الدول المارقة» دفعة واحدة وإلى الأبد. عندما ينظر إلى حرب الخليج عام ١٩٩١ بأثر رجعي، نجد أنها كانت صراعاً اقليمياً ذا أهمية للمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة وزبائنها الدول المنتجة للنفط، ولكنها لم تكن «لحظة فاصلة» في تاريخها السياسي. مع ذلك فإنها كسرت «العَرَض الفييتنامي»، أي الخوف الرسمي والجماهيري من الزج بقوات أمريكية في ما وراء البحار بهدف تجنب سقوط ضحايا أمريكيين. كذلك فقد أسفرت حرب الخليج عن درس مهم آخر في **السياسة الواقعية** *(Real Politik)* الدولية المعاصرة: القدرة الأمريكية التي تفوق التصور على أن تسقط في ما وراء حدودها قوة عسكرية هائلة. وكان التغلب على «العَرَض الفييتنامي» قد بدأ في عهد إدارة ريغان في عام ١٩٨٠ بغزو غرينادا، وهي بلد بلا جيش، وبتدخلها الفظ عبر العمليات المغطاة (السرية) في أمريكا الوسطى، وبخاصة في نيكاراغوا. إن عمليات التمويل والتسليح والتدريب غير المشروع لمجموعات «الكونترا» وغيرها من الحكومات والمنظمات وفصائل الموت المناهضة للثوار في أمريكا الوسطى كانت موازية بالمثل لأعمال التعبئة والدعم لـ «المقاومة الإسلامية» الناجحة ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان(٥). كان التدخل في أفغانستان الصورة المصغرة لعودة السياسة الخارجية الأمريكية العدوانية النزعة إلى التدخل (وبدرجة كبيرة على نحو انفرادي في أمريكا الوسطى) في أعقاب «التراجع» القصير الأمد

---

(٤) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Avon Books, 1993).

(٥) انظر: John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 1999).

الذي جاءت به الهزيمة الكاملة في فيتنام.

أكد التدخل في أفغانستان جانباً مهماً آخر من استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو جانب غالباً ما ارتاح الأمريكيون إلى نسيانه وتجاهله، وبخاصة في سياق هجمات أيلول/ سبتمبر التي قام بها «إرهابيون إسلاميون». وهذا هو دور الولايات المتحدة في دعم «الإسلام السياسي» أو «الإسلام الراديكالي» واستخدام هذا المصطلح على نحو ساخر. لقد دعمت الولايات المتحدة بنشاط الإسلام السياسي - وهو أهلي المنشأ - بالتواطؤ مع نظم ملكية محافظة عربية، وبخاصة العربية السعودية، في الحرب الباردة العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. جرى تشجيع الإسلام السياسي كايديولوجية، ودعمه كحركة سياسية - اجتماعية ضد نزعة القومية الوحدوية والعلمانية العربية، التي كانت تتمتع بشعبية آنذاك. وحتى قبل ذلك كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً في التأسيس المتعمد لمنظمة الدول الإسلامية لتكون منظمة معاكسة لجامعة الدول العربية، التي كانت منظمة قومية تحت نفوذ مصر الناصرية. ازدادت قوة هذا التيار الإسلامي السياسي ولم يضعف بقيام الثورة الإسلامية في إيران، التي - وهذا من دواعي السخرية - بدعمها المقاومة الإسلامية في أفغانستان أطلقت العنان لإسلام سياسي أكثر قتالية في الوطن العربي. ذلك كان السياق الذي أنتج أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وغير ذلك من الجماعات الإسلامية المقاتلة. ولقد تحولت المنظمات الإسلامية السياسية المقاتلة، وكذلك أفرادها، والتي خرجت من أعطاف الحرب الأفغانية ضد السوفيات، إلى العداء لأمريكا في ما تسميه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. (سي. آي. إي.) ظاهرة «الضربة المرتدة» (Blowback)، وهي نتيجة غير مقصودة لسياسة الحكومة الأمريكية وممارستها[٦].

في بداية عام ١٩٩٢، إلى حد كبير، اتبعت إدارة بيل كلينتون المائلة باتجاه يمين الوسط ونحو قطاع الأعمال درب السياسة المتعددة الأطراف والآخذة بالتدخل وباستخدام الأمم المتحدة كمنبر لبناء إجماع دولي لعمل دولي. وعدّ ذلك مختلفاً عن النهج الذي اتبعته إدارة جورج بوش الأب في الحرب

(٦) «The Contagion Spreads: The Assault on America,» in: Ibid., chap. 10, pp. 215-241, and Chalmers Johnson, *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire* (New York: Owl Books, 2001).

ضد العراق. لم تعتبر إدارة كلينتون، أو مثقفوها الذين يؤدون وظائفها، تحديات التسعينيات العسكرية خطراً شديداً يهدد المصالح الأمريكية الجيوسياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية في الخارج على نحو ما كان الغزو العراقي للكويت واحتلالها. ولكن نزوع حقبة كلينتون إلى التدخل العسكري - بعد حربي فييتنام والخليج - وجد تبريراً جديداً ومختلفاً: «التدخل لأغراض إنسانية» أو «النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة» كما وصفها نعوم تشومسكي(٧). مع ذلك فليس مفهوم «التدخل لأغراض إنسانية» الايديولوجي صياغة جديدة. فقد استخدمته الدول الأوروبية في غزواتها الاستعمارية في القرن التاسع عشر(٨). كان «التدخل لأغراض إنسانية» المبرر للتدخل الأمريكي في الصومال وفي البوسنة وكوسوفو تحت مظلة حلف شمال الأطلسي. والحقيقة أن إدارة كلينتون تدخلت عسكرياً مرات أكثر مما تدخلت إدارات جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الأب مجتمعة(٩). وقد تضمنت الاستراتيجية التي بلورها هذا «التدخل لأغراض إنسانية» سياسة «تغيير نظم الحكم». مع ذلك، وعلى الرغم من أن مبدأ كلينتون في «التدخل لأغراض إنسانية» أنهى العنف البشع في يوغسلافيا السابقة إلا أنه لم يعكس عملية «العرقنة، التي تتعزز الآن والتي أصبحت مشروعة إلى حد ما»(١٠).

أرفقت إدارة كلينتون نهج التدخل العسكري لأغراض إنسانية بسياسة خارجية سياسية اقتصادية: دعم وتصدير «رأسمالية السوق الحرة»، «العولمة الاقتصادية» و«الديمقراطية الانتخابية». ولم يكن القصد من هذه التركيبة الايديولوجية والسياسات المشتقة منها - والتي وصفت بصورة ملائمة بـ «الليبرالية الجديدة» - تنظيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارات والتجارة بين الدول الصناعية الغربية واليابان (بصفة أساسية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومجموعة الثماني... الخ)

---

(٧) Noam Chomsky, *The New Military Humanism: Lessons from Kosovo* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1999).

(٨) Chomsky, *9-11*, pp. 14 - 17.

(٩) Lance Selfa, «A New Colonial Age of Empire,» *International Socialist Review*, no. 23 (May-June 2002), p. 50.

(١٠) Immanuel Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 5, <http://www. foreignpolicy. com/issue julyaug 2002/wallerstein.html>.

فحسب، إنما أيضاً فتح الباب على مصراعيه و«إصلاح» اقتصادات معظم بلدان الجنوب العالمي من خلال سياسة «التكيف الهيكلي» التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مع ذلك ظلت ايديولوجية «الليبرالية الجديدة» سارية أساساً بين المثقفين والمهنيين والنخب السياسية في الولايات المتحدة. لم تأسر خيال الجماهير لأن معظم الأمريكيين كانوا منغمسين في عملية مراكمة الثروة خلال نمو اقتصاد الفقاقيع الباهر الذي شهدته حقبة كلينتون أكثر بكثير من أي تحد دولي.

كانت الذبابة - إذا جاز التعبير - التي سقطت في مرهم العين في حقبة «الليبرالية الجديدة» أيام كلينتون هي «الهجمات الإرهابية» ضد منشآت القوات المسلحة والمنشآت الدبلوماسية الأمريكية، وبخاصة في الوطن العربي وشرق أفريقيا. لقد شملت هذه الهجمات في سنوات كلينتون الصومال عام ١٩٩٣؛ والمحاولة المخططة المزعومة لاغتيال الرئيس الأسبق جورج بوش الأب في الكويت عام ١٩٩٣؛ وتفجير القنابل في الرياض عام ١٩٩٥؛ وتفجير الخُبر في عام ١٩٩٦؛ وتفجير السفارة الأمريكية في نيروبي، كينيا، عام ١٩٩٨؛ وتفجير السفارة الأمريكية في دار السلام، تنزانيا، عام ١٩٩٨ أيضاً؛ والمؤامرات المتنوعة لشن هجمات أثناء احتفالات بدء الألفية الثالثة في الولايات المتحدة وغيرها في عام ٢٠٠٠؛ وتفجير المدمرة الأمريكية كول في عام ٢٠٠٠. ولقد أحدثت محاولة التفجير في مركز التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ استجابة ضئيلة نسبياً. كذلك، وأثناء الفترة هذه، تصاعدت المواجهات مع العراق بشأن المفتشين المفوضين من الأمم المتحدة، وزادت من خطر امتلاك «دولة مارقة» أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن هذه الهجمات لم تولّد ايديولوجية جديدة بعيدة المرامي أو حملة (صليبية)، إلا أنها لم تؤد إلى مفهوم جديد لاستراتيجية عسكرية: «الحرب اللامتناسقة»[١١]. وكان هذا مفهوماً مناسباً بشكل خاص لنوع العدو الجديد: لا دولة، عابر للقومية أو دون المستوى القومي، ومتحرك، تدفعه نوازع دينية أو ايديولوجية أخرى أو غرض (مثلاً تهريب المخدرات). وقد أقامت الحكومة الأمريكية مكاتب وكوّنت قوات مهام لتحديد ومراقبة وتتبع أولئك الذين تعتبرهم «منظمات إرهابية» معادية لأمريكا. ولكن

(١١) انظر: Marwan Bishara, «The Israelization of America's War,» *Al-Ahram Weekly* (25 April 2002), p. 11.

ـ من الناحية الأساسية ـ قامت الولايات المتحدة في ظل كلينتون بتنفيذ طريقة «محاصرة العربات»(*) وطورت استراتيجيات أمن دفاعية لمنشآتها الدبلوماسية والعسكرية في ما وراء البحار. وبطبيعة الحال أرضت ذاتها بهجمات شنتها بصواريخ كروز البعيدة المدى ضد قواعد تنظيم القاعدة الذي يقوده بن لادن في أفغانستان، وهجمات على منظمات مهربي المخدرات في كولومبيا وهجمات متكررة بالقنابل على العراق. لقد ظل خط «الإرهاب الدولي» مصدراً ثانوياً لقلقها.

وقد برزت في مجالس السياسة، وإلى حد أقل في الأنباء، معضلات «الدول الفاشلة»، وهي الدول التي خلفت النظام السوفياتي السابق والهموم الأخلاقية والإنسانية الموازية المرتبطة بمآسي كثير من بلدان الجنوب العالمي. وفي ما يتعلق بـ «الدول الفاشلة» فإن نزعة التدخل لأغراض «إنسانية» عسكرياً وسياسياً واقتصادياً كانت هي الأمر اليومي لتلك الأوقات. وقد استخدمت الخطابية الإنسانية لتبرير التدخل العسكري في دول معينة كانت تعاني فوضى سياسية فتاكة (الصومال) أو الصراع المدني والتطهير العرقي (البوسنة وكوسوفو). مع ذلك فإن الصراع العرقي الذي بلغ حد المذابح الجماعية بين قبائل الهوتو والتوتسي في وسط أفريقيا لم يؤد إلى نشر قوات عسكرية غربية لإنهاء المذبحة الجماعية. على أن تلك الصراعات عجّلت بدعوة من بعض المثقفين الأمريكيين والبريطانيين من المحافظين الجدد ـ على أسس أخلاقية مزعومة ـ من أجل «امبريالية جديدة» خاصة لـ «الدول الفاشلة» في الجنوب العالمي[(١٢)]. وكما يذهب مارتن خور: «إن النظرية الموسعة عن «الدول الفاشلة» لا تلقي باللوم على البلد المعني فحسب، إنما أيضاً تفتح الباب لتدخّل سياسي وحتى عسكري في بلدان كثيرة ـ بلدان يشتبه في أنها ترعى «الإرهاب» أو تتسلح فيه وبلدان عاجزة عن النمو بدرجة كافية أو بطريقة من شأنها منح شروط ملائمة لـ «الإرهاب»[(١٣)].

(*) تعبير يرجع إلى زمن هجمات البيض الأمريكيين ضد «الهنود الحمر» (سكان أمريكا الأصليون) حين كان رعاة البقر يحاصرون عربات الهنود الحمر ويقومون بهجمات ضد من فيها لإبادتهم (المحرر).

(١٢) Martin Khor, ««Failed States» Theory Can Cause Global Anarchy,» *Bangkok Post*, 31/3/2002, <http://www.ft.com>,

كما ورد في: Selfa, «A New Colonial Age of Empire,» p. 53.

(١٣) المصدران نفسهما.

بدأت الدعوات بلا حياء إلى «الحاجة» إلى امبريالية جديدة لمساعدة تعساء العالم غير الغربي بعد وقت قصير من المهمة الفاشلة في الصومال في بواكير حقبة كلينتون. وقد كتب بول جونسون، وهو بريطاني يقيم في الولايات المتحدة، أن «الكولونيالية قد عادت وهي لم تتعجل في عودتها لحظة واحدة»[(١٤)]. وحث سباستيان مالابي الولايات المتحدة على أن «تحتضن الامبراطورية»[(١٥)]. وبالمثل ذهب ماكس بوت إلى تأييد «قضية إقامة امبراطورية أمريكية»[(١٦)]. وقد ميّز هؤلاء المنظّرون دول ما بعد الحداثة في أوروبا واليابان من «الدول الفاشلة» في «عالم ما قبل الحداثة» التي اعتبر ميراثها القومي قاعدة ـ أو يمكن أن يتحول إلى قاعدة ـ لنشاط إجرامي (مثلاً، كولومبيا) وملجأ آمن (مثلاً أفغانستان والعراق وإيران والسودان وسوريا، الخ) لمنظمات إرهابية. من ثم ـ وبحسب هذه الايديولوجية الجديدة ـ فإن هناك حاجة لتدخل عسكري غربي في «الدول الفاشلة» و«تغيير أنظمة الحكم» في تلك البلدان وحماية الحكومات التي تخلفها والتي يقيمها الغرب، كما فعل في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان.

ثانياً: بزوغ الحملة ضد الإرهاب

أشاد معظم الغربيين بسياسات وايديولوجية «الليبرالية الجديدة» باعتبارها الوسيلة الجوهرية والتي لا تثير الجدال إلى نمو اقتصادي وتنمية ورخاء، ليس في الغرب فحسب، إنما أيضاً في الجنوب العالمي. ومن ناحيتهم فإن المسؤولين أو القائمين بالوظائف الايديولوجية في الحكومات الغربية التي اعتنقت مثل هذه الايديولوجية، إما تجاهلوا العواقب السلبية لمثل هذه السياسات الليبرالية الجديدة على الأقليات الكبيرة في شعوب الجنوب العالمي، أو لم يعترفوا بهذه العواقب أبداً. ومن الواضح أن مثل هذه السياسات التي فُرضت بوجه خاص على الدول المدينة قد أسفرت عن مصاعب هائلة ومتزايدة على كاهل الجماهير العريضة من شعوبها المتنوعة، وولّدت عمليات إعادة توزيع للثروة لأعلى، وكذلك هددت

---

(١٤) Paul Johnson, «Colonialism is Back: And not a Moment too Soon,» *New York Times*, 18/4/1993.

(١٥) Selfa, Ibid., p. 50, and Sebastian Mallaby, «The Reluctant Imperialist,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 2 (March-April 2001), p. 6.

(١٦) Max Boot, «The Case for an American Empire,» *Weekly Standard* (15 October 2001), p. 27,

كما ورد في: Selfa, Ibid., p. 50.

الأصالة الثقافية والقيم التقليدية للناس العاديين[١٧].

تلك كانت المسائل - التي صيغت دقائقها غالباً بتعبيرات ثقافية - التي أدت بأكاديمي أمريكي واحد، هو صموئيل هانتنغتون، لأن يقترح أطروحة مثيرة للجدال عن العالم المعاصر: إن الصراع العالمي الآتي في أعقاب نهاية الحرب الباردة لن يكون صراع قوة تخوضه دولة أو ائتلاف من دول على مصادر اقتصادية وأسواق، أو على مواقع جيوستراتيجية، إنما سيكون بالأحرى «صدام حضارات». «إن الجماعات الثقافية تحل محل كتل الحرب الباردة، وخطوط التماس بين الحضارات تصبح هي الخطوط المركزية للصراع في السياسات العالمية»[١٨]. وعند هانتنغتون أن الإسلام هو «قوة الظلام» في العالم بسبب «نزوع المسلمين نحو الصراع العنيف...»[١٩]. ومن هنا الصدام المحتوم بين الإسلام والغرب. وعلى الرغم من أن أطروحة هانتنغتون لقيت نقاشاً كثيراً في الولايات المتحدة، سواء معها أو ضدها، فإنها ظلت مناظرة أكاديمية وفكرية إلى حد كبير، خالية من أي قبول رسمي أو شكلي ايديولوجي، أو مضامين سياسة، أو استراتيجية سياسية - عسكرية. مع ذلك فقد حظيت بتغطية إعلامية ضخمة بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر.

سريعاً في أعقاب هجمات أيلول/ سبتمبر، ظهرت حالة أقرب إلى هوس (هيستيريا) معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، وبين بعض قطاعات العامة الأمريكيين وأيضاً بين كثير من السياسيين. ولقيت هذه الهستيريا الخطابية والمواقفية تشجيعاً معتبراً من جانب أنصار إسرائيل من النشطاء والسياسيين والمثقفين العامين وكتّاب الرأي في كل المنابر الإعلامية. فقد سارعوا إلى رسم خطوط متوازية لإرهاب يلهمه الإسلام ضد إسرائيل والولايات المتحدة على السواء. بل إن بعضهم أعلن أن الصدام الحضاري أو حرب الحضارات قد بدأت. وترددت التهجمات العنصرية اللفظية والبدنية، التي يُشار إليها في الأوساط الشعبية والقانونية عادة باعتبارها «جرائم

(١٧) انظر: Samih Farsoun and Christina Zacharia, «Class, Economic Change and Liberalization in the Arab World,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Nobles, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World,* 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol. 1: *Theoretical Perspectives.*

(١٨) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1998), p. 125.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

كراهية»، ضد الأمريكيين العرب والمسلمين في طول البلاد وعرضها. كذلك فقد بلغ سيل الإساءات اللفظية السافرة والهجمات والتحرشات الجسمانية على نطاق واسع إلى كثير من أحرم الجامعات، وكانت من الاتساع حتى أن مسؤولين في الحكومة الأمريكية شعروا بالحاجة إلى إعلان عدم موافقتهم وحذّروا العامة من ارتكاب «جرائم كراهية» منافية للقانون. وتحدث الرئيس جورج و. بوش والنائب العام جون آشكروفت وآخرون علناً ضد الهجمات على العرب وعلى الأمريكيين العرب والمسلمين، وفي لفتة رمزية زار بوش «المركز الإسلامي» في واشنطن، وهو المسجد الرئيسي في المدينة. وتحمل - مثل مسؤولين كثيرين - مشقة خطابية للتمييز بين الإسلام والعرب الملتزمين بالقانون والأمريكيين العرب والأمريكيين المسلمين - من جانب - والإرهابيين الذين يتحدثون ويتصرفون باسم الإسلام من الجانب الآخر. وفي الوقت الذي كانت تصدر فيه مثل هذه التحذيرات والأعمال الرسمية الحكومية والإعلامية (التي انضم إليها في بعض الأحيان مسؤولون جامعيون) بدت هذه كعلامات باعثة على الأمل بإمكان نزع فتيل الخطاب المعادي للعرب والمعادي للمسلمين والإساءة الملحة، المتقطعة مع ذلك، ضد الأفراد من العرب والمسلمين في الولايات المتحدة.

مع ذلك فقد زادت وألحت منذ ذلك الوقت التعليقات العنصرية وحفظ الملفات الشخصية الاجتماعية عن الأمريكيين العرب والمسلمين المسافرين جواً، والتمييز ضدهم في الوظائف وأماكن العمل، وكذلك الأشكال الأخرى من التحرشات والإساءات غير المشروعة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ نقلت الأخبار أن المدعي العام جون آشكروفت نفسه قال في مقابلة مع إذاعي على محطة إذاعة محافظة الاتجاه: «الإسلام دين يتطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت في سبيله. أما المسيحية فهي عقيدة يرسل فيها الرب ابنه ليموت من أجلك». واقترحت كاتبة الرأي المحافظة آن كولتر - في ما يبدو أنه نوبة غضب: «يتعين علينا أن نغزو بلادهم (المسلمين) ونقتل زعماءهم ونحولهم إلى المسيحية». وقال وليام ليند - الذي شارك في تأليف كتيب بعنوان **لماذا يشكل الإسلام تهديداً لأمريكا والغرب**، وهو ناشط محافظ بارز - عن الأمريكيين المسلمين: «ينبغي أن نشجعهم على مغادرتنا، فهم طابور خامس في هذا البلد»[٢٠].

---

(٢٠) المقتبسات مأخوذة من: Nicholas D. Christof, «Bigotry in Islam - and Here,» *New York Times*, 9/7/2002, p. A23.

لقد أكدت عاصفة الغضب والجنون والدعوات إلى عمل يقوم به السياسيون والمثقفون العامون والإعلام، بدلاً من ذلك، على الحاجة إلى حماية أمريكا والأمريكيين من مزيد من الهجمات ومن سياط الإرهاب الإسلامي والدولي. وفي هذا السياق المشحون سياسياً أقر الكونغرس الأمريكي سلسلة من القوانين التي تشن ـ حسب كلمات الرئيس جورج بوش «الحرب ضد الإرهاب». أقر الكونغرس قانون الوطنية وصوّت على ميزانية على درجة استثنائية من الضخامة لخوض «الحرب القادمة ضد الإرهاب». ويذهب تشومسكي إلى أنه مع ذلك «فإن تسميتها بـ «حرب ضد الإرهاب» هي من قبيل الدعاية، ما لم تكن «الحرب» تستهدف الإرهاب بالفعل. لكن من الواضح أن هذا ما لم يفكر به أولئك، لأن الدول الغربية لا تستطيع أبداً أن تلتزم بتعريفاتها هي نفسها الرسمية لمصطلح الإرهاب، كما في القانون الأمريكي أو في كتيبات توجيهات الجيش الأمريكي. فهي إن فعلت ذلك تكشف على الفور أن الولايات المتحدة دولة إرهابية بارزة وبالمثل عملاؤها»[٢١].

وباختصار، فإنه بعد عقد من انهيار الشيوعية ونهاية الحملة المناهضة للشيوعية وفي «اللحظة الفاصلة» التي تمثلت في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، وجدت أمريكا الرسمية حملة جديدة وايديولوجية جديدة ـ الحرب ضد الإرهاب، وهو مركّب ايديولوجي استطاع بسهولة أن يخضع شعباً أصابته تلك الهجمات بالصدمة، وأن يبرر سياساتها الداخلية والدولية ويمدها بأرضية أخلاقية عالية لكل أفعالها المرتقبة. مع ذلك فإن «قانون الوطنية» ـ في بلد الحريات المدنية ـ قد كفّ ومحا الكثير من الحريات المدنية التي طالما كانت موضع اعتزاز في الولايات المتحدة. ولم يكن مفاجئاً إذن أن قامت المباحث الجنائية (مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)) بحملة اعتقالات جماعية لآلاف

---

(٢١) المصدر نفسه، و Chomsky, *9-11*, p. 16.

«إن العمل الإرهابي يعني أي نشاط (١أ) يتضمن عملاً عنيفاً أو عملاً يشكل خطراً على حياة الإنسان ويشكل خرقاً للقوانين الجنائية الخاصة بالولايات المتحدة أو أية ولاية فيها، أو الذي يمكن أن يشكل خرقاً جنائياً في ما لو ارتكب في نطاق سلطة الولايات المتحدة التشريعية أو أية ولاية فيها و(ب) يظهر وكأنه مقصود لـ (١) تخويف أو إكراه السكان المدنيين (٢) التأثير في سياسة الحكومة من خلال التخويف أو الإكراه أو (٣) بأن يؤثر في مسلك الحكومة بواسطة الاغتيال أو الخطف». انظر: *United States Code Congressional and Administrative News*, 98th Congress, Second Session, 19 October 1984 ([St. Paul, MN]: West Pub. Co., 1984), vol. 2, para. 3077, 98 STAT. 2707.

الأمريكيين العرب والمسلمين دون أي مبرر قانوني. معظمهم أوقفوا دون سبب محتمل سوى حقيقة عرقهم أو دينهم. وكان في هذا انتهاك واضح للمبادئ القانونية الراسخة التي تقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وأن لا اعتقال لفترة طويلة دون اتهام، وأن لا تمييز على أساس العنصر أو الدين أو الأصل القومي.

وعلى الصعيد الدولي، شنت الولايات المتحدة هجوماً على أفغانستان بغرض إزالة حكم طالبان فيها (تنفيذاً لسياسة «تغيير نظام الحكم») وقتل قيادة تنظيم القاعدة وكوادره التي كانت تتخذ قاعدتها في ذلك البلد، وتدمير البنية التحتية للقاعدة. كذلك قامت الولايات المتحدة بأفعال كثيرة دبلوماسية ومصرفية ومالية ومخابراتية في محاولة دولية لشل - إن لم يكن لإزالة - شبكة الاتصالات العالمية لتنظيم القاعدة والمنظمات الحليفة له. وفي هذا السياق، وبخاصة سياق الموقف الأخلاقي العالي والصوابية الذاتية، صاغت القيادة السياسية الأمريكية - ورددت صداها مراراً وتكراراً جماعات المثقفين العامين التي تؤدي وظائفها - الشعار السياسي «إما أنك معنا أو أنك مع الإرهابيين».

لم يكن المسؤولون الأمريكيون والمثقفون العامون وكثيرون من العامة الأمريكيين في حالة مزاجية تسمح بالاستفهام عن أسباب الإرهاب أو المجادلة حول ما الذي يشكل إرهاباً. لقد وصف الإرهاب والإرهابيون باعتبارهم شراً، وهو توصيف ظهر وكأنه كاف لتفسير سبب الهجمات. وعدا ذلك فإن أي تساؤل عن التعريف الأمريكي من جانب واحد للإرهاب قد نحي جانباً. ووصمت أي معارضة محلية أو اقليمية للسياسات الأمريكية في الخارج إما بأنها إرهاب أو جماعات أو دول داعمة للإرهاب. ولا يشمل هذا التعريف الأمريكي للإرهاب الفردي أو التنظيمي إرهاب الدولة الذي كثيراً ما مارسته الولايات المتحدة نفسها في أمريكا الوسطى والجنوبية، ومارسته إسرائيل وكثير غيرها من الدول التي تتحالف مع الولايات المتحدة أو هي عميلة لها. ولكن هذا التعريف قد مُد ليشمل ما يسمى «الدول المارقة»، وهي الدول التي ليست حليفة أو عميلة أمريكية وإنما مناوئة. وهكذا انطوت حملة مناهضة الإرهاب على سياسة وأفعال ضد «الدول المارقة» ذات القدرة، أو القدرة المحتملة، على امتلاك أسلحة للتدمير الشامل، مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية. ولنلاحظ هنا التناقض في أن دولاً أخرى - مثل إسرائيل والهند وباكستان - طورت ترسانات نووية، ليست مصنفة من جانب الولايات المتحدة باعتبارها «دولاً مارقة».

إن الجانب اللافت في هذا الواقع السياسي هو السرعة التي تحولت بها ايديولوجية مناهضة الإرهاب والحملة ضد ما يسمى «الدول المارقة» إلى عقيدة قطعية رسمية وخطاب شعبي في الولايات المتحدة. إنها تميز الآن كافة سياسات وأفعال الحكومة الأمريكية، وكذلك تصريحات قيادتها السياسية والمثقفين العامين والمواطنين العاديين. وبقدر ما يمكن النظر إلى هذا الغلو الخطابي لإدارة بوش الثاني باعتباره ناشئاً عن دوافع سياسية، فإنه جزء لا يتجزأ من محاولة لإضفاء طابع مؤسسي في المجتمع الأمريكي ودولياً على ايديولوجية وسياسة مناهضة الإرهاب. وتتضمن عملية إضفاء الطابع المؤسسي في الولايات المتحدة على حملة مناهضة الإرهاب، بالإضافة إلى السلطات الواسعة لقانون الوطنية، خلق «مكتب أمن الجبهة الداخلية» ليصبح «وزارة الأمن الداخلي» ولها وزير يتمتع بعضوية في المجموعة الوزارية، وتحويل بؤرة اهتمام المباحث الجنائية الاتحادية وقوة المهام القومية الخاصة بالإرهاب، وإعادة بناء وتوجيه مصلحة الهجرة والتجنيس، الخ.

في بيان واضح عن سياسة إدارة بوش هذه قال ريتشارد هاس مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية، في مقابلة: «إن ما تراه من هذه الإدارة هو بزوغ مبدأ جديد. . . ولست على ثقة بأنه يشكل مذهباً في السيادة. فالسيادة ترتب التزامات. واحد من هذه الالتزامات أن لا تذبح شعبك. وآخر أن لا تدعم الإرهاب على أي نحو. فإذا ما فشلت حكومة في الوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تفقد بعضاً من المزايا العادية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تترك وشأنك داخل أراضيك. وتكسب حكومات أخرى ـ بينها الولايات المتحدة ـ حق التدخل. وفي حالة الإرهاب يمكن أن يؤدي هذا حتى إلى حق الدفاع الذاتي الوقائي أو الاستباقي»[٢٢].

وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة هي من يقرر أي دولة تستحق أن تفقد سيادتها. وهكذا، كما كان الحال في الحملة ضد الشيوعية فإن حرب أمريكا ضد الإرهاب تعيد تعريف مصطلحات وقواعد الاشتباك في العلاقات الدولية بما يتطابق مع أولويات واستراتيجية وإملاءات أمريكية أحادية.

إن دولاً كثيرة ـ بما فيها دول عربية (مصر والعربية السعودية والأردن

---

(٢٢) نقلاً عن: Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power,» pp. 45-46.

بوجه خاص) تُجبَر الآن من خلال ضغط دبلوماسي وسياسي واقتصادي على الرضوخ لسياسة وتكتيكات أمريكية في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا تواجه العواقب، بما فيها عقوبات أو التهديد باستخدام القوة. ومن خلال سياسة كهذه، ومن خلال قرارات للأمم المتحدة ومن خلال سياسات وأفعال مؤسسات دولية أخرى (حلف الأطلسي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الثماني وغيرها) تخضع لنفوذ أمريكي، تعمل الولايات المتحدة بجد لإضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على صعيد دولي بطريقة التحديد الانفرادي.

وكأمر بالغ الدلالة للشرق الأوسط، في ظل ايديولوجية مناهضة الإرهاب أصبحت إدارة بوش تقبل باطراد تعريف الوضع الذي تذيعه إسرائيل في حربها الاستعمارية ضد السلطة والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. إنها تنحاز إلى سياسات وممارسات رئيس الوزراء آريل شارون وحكومته اليمينية الليكودية. لقد عرّفت إدارة بوش - في اتفاق مع إسرائيل - عملياً كل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي بأنها إرهاب. وما هو أشد فظاعة من هذا أن الولايات المتحدة وقفت وحدها في حقيقة الأمر في هذا العالم مع إسرائيل في اعتدائها الشرس والإجرامي على المدن الفلسطينية والبلدات ومخيمات اللاجئين في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٢. السياسيون الأمريكيون من كافة القناعات، جنباً إلى جنب مع الإعلام وكتاب أعمدة الرأي والمثقفين العامين تجاهلوا أو - استبعدوا باعتبارها تزييفاً أو مبالغة - الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها جيش إسرائيل في كافة أنحاء المراكز السكانية الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في جنين ونابلس[٢٣].

لقد تجاهل السياسيون والمسؤولون الأمريكيون - في مسيرة اندفاعهم لدعم إسرائيل - التقارير التي تدين الممارسات الإسرائيلية من جانب منظمات لحقوق الإنسان لها رسوخها وصدقيتها العالية، مثل منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان بالإضافة إلى استنتاجات الأمم المتحدة الرسمية. ولعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في إغراق قرار مجلس الأمن - وكان قراراً صاغته وصوتت مؤيدة له - بإرسال فريق من الأمم المتحدة للتحقيق في احتمال أن تكون إسرائيل قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في حربها الوحشية ضد مخيم اللاجئين في جنين. وباختصار فإن الحكومة الأمريكية تبنت

---

(٢٣) انظر تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بشأن ما جرى في جنين.

تعريف إسرائيل للصراع في الأراضي المحتلة بأنه «إرهاب» وليس مقاومة احتلال. وانتهت إدارة بوش إلى قبول حرب شارون على السلطة والشعب الفلسطيني (اللذين عرفتهما اختزالاً بأنهما «الإرهاب الفلسطيني») باعتبار تلك الحرب جزءاً من حرب أمريكا العالمية ضد الإرهاب. وقد حدث هذا كله في وجه محاولات حلفاء أمريكا العرب (العربية السعودية ومصر والأردن)، وفي وجه عرض السلام التاريخي من جانب الجامعة العربية الذي أعلنته القمة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، كذلك في وجه انتقادات أوروبية. الأمر اللافت للنظر أن السياسيين الأمريكيين والإعلام الأمريكي برزا أكثر تشدداً وأكثر إسرائيلية من الإسرائيليين. والتوصيفات الأخيرة لإضفاء الطابع الإسرائيلي على السياسة الأمريكية نحو فلسطين والشرق الأوسط ـ بما في ذلك وبصورة خاصة استراتيجيتها العسكرية لمناهضة الإرهاب ـ هي على نحو قابل للمجادلة ـ أشبه بإضفاء الطابع الليكودي على السياسة الأمريكية. إن التقاء السياسة الأمريكية والإسرائيلية ليس مقصوراً على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: إنما هو يشمل وجهات نظر وسياسات متطابقة في ما يتعلق بالعراق وإيران بالمثل. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر والمسؤولون ومثقفو الإعلام والمثقفون العامون الأمريكيون والإسرائيليون يواصلون قرع الطبول عالياً بدعوات وحجج ترمي إلى توسيع الحرب ضد الإرهاب بشن هجوم على نظام صدام حسين في العراق.

وهكذا تستخدم إدارة بوش هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كلحظة تحول جديدة في التاريخ الأمريكي لإطلاق سياسة خارجية عدوانية جديدة لها أغراض ونيات أوسع من مجرد حرب ضد الإرهاب. في ما يتعلق بالشرق الأوسط يبدي نيكولاس ليمان ملاحظته: «هل الولايات المتحدة الآن في مركز يؤهلها لإعادة رسم خرائط اقليمية، وبخاصة في الشرق الأوسط، واستبدال الحكومات هناك بالقوة؟ لا أحد يعتقد أن إدارة بوش يمكن أن تفكر بمثل هذا القدر من الطموح، ولكن من الواضح أنها، ومع المناقشة الداخلية الدائرة، تقف إلى اليمين من مواقفها قبل أشهر قليلة مضت».

وهكذا، مع مزيد من التورط الأمريكي في الصراع الفلسطيني والعراق والممالك النفطية، فإن «المنطقة برمتها في حركة، وبالطريقة ذاتها التي كانت تتحرك بها أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة»[٢٤]. لقد انفجرت

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

مناقشة داخل الإدارة بشأن هذه المسائل، بما فيها مسألة توسيع الحرب على الإرهاب لتشمل العراق. وهناك أيضاً مناقشة بين المسؤولين أنفسهم حول الأخذ بأسلوب العمل الانفرادي أو العمل مع أطراف متعددة في المقاربة الأمريكية للسياسة الخارجية والاستراتيجية. الصقور وأنصار العمل الانفرادي ممثلون في شخص ومنصب نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد وعملياً كافة نوابه، وكوندوليزا رايس ومجلس الأمن القومي، في حين أن أنصار الاتجاه الأكثر براغماتية، الذين يؤيدون العمل مع أطراف متعددة ويميلون إلى الدبلوماسية في المقاربة فهم يتحلقون حول وزير الخارجية كولن باول. مع ذلك يبدو أن صقور السياسة الخارجية العدوانية أنصار العمل الانفرادي - ومعهم أيضاً مهندسو السياسة الداخلية - يوجهون أذن الرئيس وغرائزه باتجاههم. وعلى الرغم من هذا فإن المناقشة الآن قد انتهت إلى أن يحين وقت وقوع إخفاق ما في السياسة الخارجية.

إن سياسة إدارة بوش المتشددة أكثر ما تكون إثارة للجزع وأكثر ما تكون خطورة في ما يتعلق بالاستراتيجية. ففي التقرير السري الذي يحمل عنوان «مراجعة الحالة النووية»(*) جاء أن إدارة بوش «أصدرت توجيهاتها إلى البنتاغون بأن يعد خطط طوارئ تحدد الخطوط العامة لاستخدام القنابل النووية ضد سبعة بلدان على الأقل - هي روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا - خمسة منها لا تملك سلاحاً نووياً وقد أضيفت مؤخراً إلى خطط التهديف النووي. كذلك يقضي تقرير مراجعة الحالة النووية بإجراء استعدادات لاستخدام الأسلحة النووية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي مواجهة بين تايوان والصين، وفي هجوم تشنه كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وهجوم عراقي ضد إسرائيل أو بلد آخر مجاور له، وفي أوضاع أخرى غير محددة[٢٥]. ومن الأمور ذات الدلالة، وعلى النقيض من الموقف الأمريكي السابق بشأن الأسلحة النووية، يوسع تقرير المراجعة هذا دور الأسلحة النووية. وقد شرح جوزيف سيرينكيوني، الخبير النووي في «مؤسسة كارينغي للسلام» الأمر بقوله: «إننا نقول بهذا إن الأسلحة النووية لم تعد

(*) تقرير سنوي يصدر عن هيئة رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ويستعرض أوضاع القوات الاستراتيجية النووية الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم (المحرر).

(٢٥) انظر اللقاء مع بيتر كوزنيك (Peter Kuznick) الذي جرى في الجامعة الأمريكية - واشنطن بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

سلاح الملاذ الأخير وإنما هي أسلحة اختيار أول». ويقول سيرينكيوني عن «مراجعة الحالة النووية» وفقاً لإدارة بوش «إنها تعني أن المخبولين النوويين قد فرضوا سيطرتهم على جهاز السياسة»[٢٦]. وأخيراً، فليست أقل خطورة من هذا كله نية إدارة بوش تطوير «درع دفاعي صاروخي» يضفي - إذا ما تم نشره فعلاً - طابعاً عسكرياً على الفضاء.

إن إدارة بوش تطور بوضوح مذهباً استراتيجياً وسياسة عسكرية تقضي بتوجيه الضربة (النووية) الأولى. ويلاحظ تقرير صحفي في صحيفة **واشنطن بوست** أنه دون التخلي عن الاحتواء والردع فإن [الاستراتيجية] ستسمح للمرة الأولى بإضافة خياري «الاستباق» و«التدخل الدفاعي» كخيارين رسميين لضرب دول أو مجموعات معادية[٢٧]...

ومن الواضح أيضاً من التهديف النووي أن ثلاثة بلدان إسلامية على الأقل في الشرق الأوسط تحتل موقعاً خاصاً بالنسبة إلى التدخل «الاستباقي» و«التدخل الدفاعي»: العراق وإيران وسوريا. وقد أصبح هذا الخطاب علنياً. وينصح جيم هوغلاند في **واشنطن بوست** إدارة بوش بأن تفكر في خطط كبيرة. وهو يذهب إلى أن: «على الإدارة أن تنتهج الآن طرقاً أخرى لمنع المنطقة من أن تصبح منصة تسودها الفوضى لإرهاب أعظم. وهذا يعني مزيداً من الاعتماد على القوة العسكرية لدعم الدبلوماسية. إن الأحداث تدفع بوش نحو استراتيجية لتحويل المنطقة عن طريق إقامة حضور عسكري أمريكي موسع ومتغلغل بدرجة كبيرة هناك. فيمكن للقوات الأمريكية أن تمكث لسنوات للمساعدة في خلق وحماية قيادات جديدة وديمقراطية في العراق وفي دولة فلسطينية»[٢٨].

ويؤكد هوغلاند أبعد من هذا أن الحكمة التقليدية القائلة بالانتظار لضرب العراق وتنفيذ عملية تغيير النظام في ذلك البلد إلى أن يحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أو على الأقل إلى أن يستقر هذا الصراع، تنقلب الآن رأساً على عقب في تفكير إدارة بوش. «كلما زاد الاستقطاب بين الإسرائيليين

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Thomas E. Ricks and Vernon Loeb, «Bush Developing Military Policy of Striking First, New Doctrine Addresses Terrorism,» *Washington Post*, 10/6/2002, p. 1.

(٢٨) Jim Hoagland, «No Time to Think Small,» *Washington Post*, 30/6/2002, p. B7.

والفلسطينيين، زاد ترجيح وقوع غزو أمريكي للعراق»[٢٩]. ولقد خوّل بوش بالفعل سلطة القيام بأعمال سرية لتعطيل أو أسر أو إبادة إرهابيين في أكثر من ٨٠ بلداً. وتشمل الأعمال السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في هذه البلدان الثمانين عمليات الدعاية ودعم إدارات الشرطة والمخابرات الأجنبية، وتوجيه الأعمال السرية الفتاكة ضد الجماعات أو الأفراد الإرهابيين.

وليست السياسة الخارجية والاستراتيجية ـ العسكرية العدوانية والنزّاعة إلى التدخل الانفرادي مجرد حرب عالمية على الإرهاب، أو على ما يسمى «الدول المارقة» فحسب، إنما هي تنوي أيضاً إعادة تشكيل مناطق معينة والعالم طبقاً لمصالحها، ويتساوى مع هذا في الدلالة أنها ترمي إلى بسط هيمنة دائمة. «في عام ١٩٩٢... كان البنتاغون يتطلع إلى مستقبل تستطيع فيه الولايات المتحدة ـ ويتعين عليها ـ أن تمنع أي دولة أو تحالف من أن يصبح قوة عظمى... [ينبغي للولايات المتحدة] أن «تشكل»، لا أن ترد فحسب على بقية العالم، و[ينبغي] أن تتجنب صعود قوى عظمى أخرى»[٣٠]. تذكّر هذه الرؤية الأمريكية بنظرة إسرائيل، التي طالما أيدتها الولايات المتحدة، عن ضرورة التفوق العسكري النوعي على كافة الجيوش العربية.

إن تقارب السياسة الأمريكية والإسرائيلية يتجاوز السياسة والاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فالعقيدة العسكرية الاستباقية البازغة التي تطورها إدارة بوش في الوقت الحاضر تفصّل على طراز السياسة والممارسة الإسرائيلية الراسخة.

عندما سئل وزير الخارجية كولن باول ـ مثلاً ـ عما إذا كان يمكن استخدام هذه السياسة لتبرير هجوم على المنشآت النووية في كوريا الشمالية، ذكر هجوم إسرائيل قبل عقدين على المحطة النووية للطاقة في العراق بعد أن استنتجت إسرائيل أن المحطة تملك قدرة إنتاج بلوتونيوم من درجة تصلح للاستخدام في الأسلحة. قال «لقد فعلها الإسرائيليون في عام ١٩٨١. وكانت تلك بوضوح ضربة عسكرية استباقية. والآن فإن الجميع مسرورون على الرغم

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power».

انظر نصاً أكثر صراحة في: Zalmay M. Khalilzad, *From Containment to Global Leadership?: America and the World after the Cold War* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1995).

من أنهم تعرضوا لانتقادات شيطانية في ذلك الوقت»[٣١].

في انتقاد بالغ الحدة يقول وليام غالستون إنه لا يكاد يكون في الإدارة أو في الحزبين السياسيين واحد يناقش التأثيرات البعيدة الأمد لسياسة انفرادية: «إن استراتيجية عالمية مبنية على مبدأ بوش الجديد تعني نهاية نظام المؤسسات والقوانين والأعراف الدولية الذي عملت الولايات المتحدة من أجل بنائه لأكثر من نصف قرن... إن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تستمر في الخدمة كطرف أول بين أطراف متساوية في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية، ستتصرف باعتبارها قانوناً بذاتها، تخلق قواعد جديدة للارتباط الدولي دون موافقة دول أخرى»[٣٢].

إن التصرف باعتبارها «قانوناً بذاتها» هو ممارسة إسرائيلية منذ وقت طويل. كيف ـ إذن ـ وقع هذا التحول للسياسة الخارجية الأمريكية من احتواء وردع وتعددية أطراف إلى سياسة تدخل انفرادية استباقية وعدوانية، تتصرف باعتبارها «قانوناً بذاتها»؟ وكيف ولماذا تلتقي السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة على هذا النحو الحاسم؟

ثالثاً: الجذور المحلية للحملة الأمريكية ضد الإرهاب

هذه السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية العدوانية والنزّاعة للتدخل وتحالفها مع إسرائيل سياسياً وايديولوجياً ليست وليدة الصدفة ولا هي غير مقصودة في صورتها الراهنة، وإنما هي ذروة تيارات سياسية محلية وايديولوجية كانت في مرحلة التكوين لزمن طويل. وتذهب أطروحتي هنا إلى أنه بينما للحملة الأمريكية المعاصرة ضد الإرهاب جذور محلية عميقة، فإنها قد تأثرت تأثراً كبيراً وتعززت بما مارسته إسرائيل من فعل وخطابة وضغط داخل أروقة السلطة الأمريكية في الحياة العامة الأمريكية. والحقيقة أنني مقتنع ـ أيضاً ـ بأن دعم إسرائيل والحملة المناهضة للإرهاب وتقاطعهما الأخير قد أصبحت من المسائل الأمريكية المحلية، وليست مجرد مسائل تخص السياسة الخارجية الأمريكية. وهكذا فإن الحملة المناهضة للإرهاب والدعم

---

(٣١) Glenn Kessler and Peter Slevin, «Preemptive Strikes Must be Decisive, Powell Says,» *Washington Post*, 15/6/2002, p. A16.

(٣٢) William A. Galston, «Why First Strike Will Surely Backfire,» *Washington Post*, 16/6/2002, p. B1.

الذي لا يلين وبلا نظرة نقدية لسياسات وأفعال الليكود الإسرائيلية ـ وليس فقط تجاه الفلسطينيين إنما أيضاً نحو العراق وإيران وسوريا ـ هي جزء لا يتجزأ من توجه للسياسة له ديناميات المحلية وجانبه من السياسة الخارجية أيضاً. دعونا إذن نلتفت ناحية السياق الأمريكي المحلي لأن المرء، لكي يميز أمواج المد في السياسة العالمية، لا بد أن يفهم أولاً تيارات السياسة المحلية.

والتيارات المحلية التي حددت أمواج المد في السياسة العالمية الأمريكية المعاصرة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت قيد التكوين لمدة لا تقل عن أربعة عقود. كانت قيد التكوين منذ عقد الستينيات الذي شهدت أمريكا خلاله بزوغ ونفوذ عديد من الحركات الكبرى السياسية ـ الاجتماعية التي غيّرت بصورة دراماتيكية المشهد العام الأمريكي، السياسي والاجتماعي والثقافي. تلك كانت حركة مناهضة حرب فيتنام، وحركة الحقوق المدنية، وحركة الثقافة المضادة، والحركة النسائية، وغيرها من الحركات الرامية إلى إدخال الليبرالية والطابع الراديكالي والعلمانية. وساوتها في الأهمية حركة «لاهوت التحرير» التي استوردت من أمريكا اللاتينية، والتي أطلقت طاقة وحررت كنائس النظام السائد ومعاهد اللاهوت في الولايات المتحدة.

لقد أنتجت هذه الحركات مجتمعة تغييراً مهماً في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الأمريكي. لكنها ـ أيضاً ـ أطلقت العنان لشعور قوي بخطر (بل حتى شعور بالغضب العارم بين قطاعات اجتماعية معينة) يهدد قيماً وأخلاقيات وأعرافاً وتقاليد طالما تمسكت بها قطاعات واسعة من الشعب الأمريكي. كذلك فإنها ولّدت رد فعل سياسياً معتبراً بين النخبة وقطاعات كبيرة من المجتمع الأمريكي على السواء، وبخاصة في الجنوب الأمريكي وفي ولايات غرب الوسط، وأجزاء من الغرب، وبخاصة جنوب كاليفورنيا. قناعتي الرئيسية ـ إذن ـ أن التقاء حدث منذ سبعينيات القرن الماضي بين ايديولوجية محافظة جديدة ولاهوت ديني محافظ في المجتمع الأمريكي قد ساعد على دفع الوسط السياسي الأمريكي نحو اليمين وسمح للتيارات المحافظة المحلية بأن تؤثر بقوة في السياسة الخارجية والداخلية إن لم تملها إملاء.

وفي استعادة لأحداث الماضي فإن عقد الستينيات كان حقبة أقل راديكالية مما كان فترة استقطاب اجتماعي حقاً. والحقيقة أنها حقبة كانت قد شهدت بداية تعبئة محددة اجتماعية وسياسية وثقافية للمحافظين الأمريكيين وميلاد يمين أمريكي يقوده تحالف غير مرتقب من اليمين الديني (المسيحي)

والايديولوجيين السياسيين العلمانيين من المحافظين الجدد، والذي ساعدته جالية يهودية تزداد ميلاً إلى الاتجاه المحافظ. وترافق مع التحولات الاقتصادية انجراف إلى اليمين في سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الرئيسة حدث أثناء وفي أعقاب عقد السبعينيات من القرن الماضي. وهكذا شهد عقد الثمانينيات صعود قادة محافظين وأحزاب محافظة ايديولوجياً إلى السلطة في ثلاثة بلدان غربية رئيسة: رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ومارغريت ثاتشر في المملكة المتحدة وهيلموت كول في ألمانيا الغربية. واجه ثلاثتهم محلياً وهزموا مطالب نقابات العمال، وخفضوا بصورة دراماتيكية نفقات القوى العاملة المنظمة وقوتها، وفرضوا قيوداً على حماية البيئة وطوروا سياسات محافظة. وفي مجال السياسة الخارجية فإن ريغان - بوجه خاص - أسس وضعاً صدامياً محارباً تجاه الاتحاد السوفياتي، واصفاً إياه بـ «امبراطورية الشر». وكانت إدارته أيضاً وراء ممارسات التدخل العدوانية، غير المشروعة غالباً في أمريكا الوسطى ضد نظم الحكم اليسارية أو الحركات اليسارية وفي أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي.

لم يكن انتصار نيكسون في عام ١٩٧٢ (وحتى كارتر في عام ١٩٧٦) وريغان وبوش الأول في الثمانينيات نتاج سياسات أمريكية كالمعتاد أو محض صدفة، إنما كانت انتصاراتهم بالأحرى نتاج أفعال متعمدة من محافظين أعادوا تنظيم أنفسهم واليمين الجديد، الديني والعلماني على السواء. وباختصار أدى دور المحافظين والحركات اليمينية في أمريكا إلى تحول الوسط السياسي الأمريكي - منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي - نحو اليمين، بعيداً عن حيث كان منذ حقبة روزفلت.

وكجزء من هذا التحول وصل اليمين الجديد أيضاً إلى تحديد الكثير من جدول الأعمال والخطاب السياسي بشأن مسائل السياسة المحلية والخارجية على السواء في البلد. وكما كان الحال مع اليمين العلماني فإن «قادة» اليمين المسيحي «كانوا فعالين في تشكيل جداول الأعمال العامة والتشريعية[٣٣]، وفي وقف بعض التيارات الثقافية التي كانت قد سادت في عقود سابقة»[٣٤]...

(٣٣) انظر: Matthew C. Moen, *The Christian Right and Congress* (Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press, 1989).

(٣٤) Matthew C. Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right,» <http://www.apsanet.org/PS/sept96/moen.cfm>.

لقد غير المحافظون الدينيون الحوار الأمريكي. غيّروا من يشارك في ذلك الحوار وما هي الافتراضات التي يُبنى عليها. غيّروا لهجة الحوار، وغيّروا محتوى الحوار... لقد دفع اليمين المسيحي فكرة القيم برمتها دفعاً إلى واجهة الحياة الأمريكية. والآن ليست هذه المسائل موضوعة فقط على طاولة السياسات، إنها هي طاولة السياسات... الآن الفكرة القائلة بأن الدين في مركز الحياة القومية وليس على هامشها لا يعلن عنها الجمهوريون وحدهم، إنما الديمقراطيون أيضاً[٣٥].

باختصار، يفسر صعود اليمين الديني والعلماني إلى مركز مسرح السياسات الأمريكية وحضورهما في مواقع السلطة الرسمية إلى حد كبير، تطور الحملة العدوانية النزّاعة للتدخل المناهضة للإرهاب، ويفسر أيضاً إضفاء الطابع الليكودي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن المصالح الدائمة لأمريكا، الاقتصادية والنفطية والاستراتيجية والعسكرية والجيوسياسية، والاستقرار السياسي - وبخاصة استقرار الحلفاء الرئيسيين (العربية السعودية ودول الخليج ومصر والأردن، الخ) - و«أمن إسرائيل»، كلها عوامل حرجة في صنع وتسيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة. كذلك هو حال الدور المحلي لجماعات الضغط اليهودية والعلمانية المؤيدة لإسرائيل، مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك AIPAC) وغيرها. بالأحرى، وفي ضوء هذه الوقائع والمصالح السياسية الأمريكية في المنطقة، وفي ضوء العوامل الجلية المؤثرة في السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، فإنني أميل إلى الإجابة عن السؤال عن كيف تصبح سياسة إدارة بوش الثاني متحيزة إلى هذا الحد من السفور تجاه إسرائيل، تتبنى وجهات النظر الإسرائيلية والسياسة الإسرائيلية، وكيف تصبح عدوانية ونزاعة إلى التدخل واستباقية وانفرادية في سياستها الخارجية؟ من ثم فإن قناعتي هي أنه في سياق الانجراف المقرر للوسط السياسي الأمريكي إلى اليمين منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت أدوار اليمين الديني والعلماني في الذروة. ويصدق هذا تماماً على الجنوح نحو اليمين في السياسات الأمريكية

---

(٣٥) انظر ورقة دايفيد شريبمان التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» (Seminar), Ethics and Public Policy Center, pp. 9-10, <http://www.eppc.org/publications>.

التحليل موجود في النص الأصلي.

وفي السياسة الخارجية وممارستها في أعقاب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر.

١ ـ اليمين المسيحي في السياسات الأمريكية الحديثة

بدأ اليمين المسيحي يعزز نفوذه في عقد السبعينيات الماضي وتفجر بصورة دراماتيكية على مسرح الأحداث في عقد الثمانينيات الذي تلاه. ولكن أصوله وجذوره الحديثة تمتد لأوقات أسبق بكثير. «عليك، لكي تفهم اليمين المسيحي الجديد، أن تفهم الأزمة الدينية الأمريكية التي حطت في أواخر القرن التاسع عشر. وتحول السياسات الأمريكية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والأزمة الثقافية في عقدي الستينيات والسبعينيات الماضيين»[٣٦]. لقد ظهر تياران لاهوتيان: تيار ليبرالي بين كنائس النظام السائد البروتستانتية التي أكدت على عقيدة المسكونية ووجهات النظر الليبرالية المتسامحة. وكان التيار الثاني هو تيار المحافظين اللاهوتيين الذين يؤمنون بأن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ وأن يسوع هو ابن الرب وأن مملكة الرب على الأرض ستقام لدى رجوع يسوع. إن العالم يتردى، إنها عقيدة تفسر «عبر إطار يُسمى **مذهب التدبير الإلهي قبل الألفي**... الأزمنة كلها مقسّمة إلى عصور أو تدابير...: نحن نعيش في العصر (أو التدبير) ما قبل الأخير... وسينهض وكيل الشيطان، المسيح الدجال، ويسيطر في النهاية على العالم، وسيعقب هذا المجيءُ الثاني للمسيح وإقامة العصر الألفي»[٣٧].

يؤمن عشرات الملايين من الناس بهذه الصورة من نبوءة الكتاب المقدس. كانت الحرب العالمية الأولى ذروة فيها، فقد كان لها معنى خاص بالنسبة إلى المحافظين اللاهوتيين. «أولاً، أثبتت أن نزعة التشاؤم كانت محقة، وثانياً ـ حسب نبوءة الكتاب المقدس ـ فإن اليهود سيعودون إلى فلسطين قبل عودة يسوع ـ **قبيل** عودته ـ وقد وعد إعلان بلفور بوطن يهودي في فلسطين»[٣٨]. وهكذا فإن ألفية التدبير الإلهي وشيكة. ويعتقد كثيرون مثل

---

(٣٦) انظر ورقة لير ريبوفو (Leo Ribuffo) التي قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢. انظر أيضاً: Bryan F. Le Beau, «The Political Mobilization of the New Christian Right,» <http://are.as.wvu.edu/lebeau1/htm>.

(٣٧) المصدران نفسهما.

(٣٨) انظر ورقة ليو ريبوفو التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» p. 3.

هال ليندسي، وهو واحد من أهم الكتاب المسيحيين الإنجيليين (كان كتابه بعنوان **كوكب الأرض العظيم الراحل** ضربة مدوية)، أن تأسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ كان علامة من الرب على أن الأيام الأخيرة، النشوة والأرمجدون(*) وشيكة الحدوث للعالم(٣٩). هذا هو التقليد اللاهوتي الذي أفرخ اليمين المسيحي الجديد.

وربما على النقيض من بعض تفسيرات العلم الاجتماعي فإن الحرب العالمية الثانية وما أعقبها قد أنتجت في أمريكا حركة إحياء للدين وانجرافاً باتجاه اليمين للوسط السياسي فيما كانت أمريكا تعبئ قواها لحملة مناهضة الشيوعية [التي خلالها أضيفت الجملة القائلة] «تحت سلطة الرب» إلى يمين الولاء [و] «في الرب نضع ثقتنا» أصبحت الشعار القومي(٤٠). وقد كان رمز الحركة الدينية المحافظة التي جرى إحياؤها من جديد هو بروز القس بيللي غراهام، الذي أطلق على نفسه وصف انجيلي وليس أصولياً. لكن هذا الإحياء ضمّ أيضاً مسيحيي العُنصرة أو المسيحيين الكاريزميين(**) بزعامة أورال روبرتس. وبحلول منتصف عقد السبعينيات الماضي كانت قد أصبحت هناك دائرة ضخمة للغاية ـ «أربعين أو ستين أو ثمانين مليوناً، مستعدين لأن يسيسوا» في اتجاه يميني بسبب «علمنة قرارات المحاكم، وتغير الأخلاقيات الجنسية، ومجتمع يبدو أنه يتحرك يساراً من الناحيتين السياسية والثقافية»(٤١).

في عام ١٩٧٢ ذكرت التقارير (الإخبارية) أن نيكسون تلقى ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين الإنجيليين وغيرهم من المحافظين اللاهوتيين والكاثوليك.

(*) Armageddon المكان الذي ستجري فيه المعركة الفاصلة الرهيبة بين الخير والشر في نهاية العالم وقبل يوم الحساب، وفقاً لسفر «الرؤيا» الذي يختتم به «العهد الجديد» من الكتاب المقدس (المحرر).

(٣٩) Rod Dreher, «Evangelicals and Jews Together: An Unlikely Alliance,» National Review, p. 3, <http://www.nationalreview.com/dreher/dreher040502.asp>.

(٤٠) انظر ورقة ليو ريبوفو التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» p. 4.

انظر أيضاً النماذج المعاصرة في تقارير مركز بيو (Pew).

(**) Pentecostals التسمية ترجع إلى عيد «العنصرة» المذكور في «العهد القديم» كيوم احتفال بحصاد القمح والشعير في أواخر الربيع. لكنه تحول في ما بعد إلى احتفال بذكرى إعطاء الرب لموسى لوح الشرائع المقدسة. ثم تبنى المسيحيون هذا الاحتفال أيضاً فأصبح تذكيراً بظهور الروح القدس للرسل، ما جعلهم «يتكلمون بلغات أخرى» (حسب سفر «أعمال الرسل» في العهد الجديد (المحرر)).

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥.

وكان إقرار قانون «Roe vs. Wade» (الذي أباح الإجهاض) بحكم من المحكمة العليا ذات التكوين الذي غلب عليه الطابع الليبرالي آنذاك، في عام ١٩٧٣، قد أثار حفيظة الناخبين المحافظين المتدينين. وحتى الديمقراطي جيمي كارتر، وكان مسيحياً «متجدداً» (Born again Christian) لقي مساعدة من هذه الدائرة المحافظة ذاتها (٥٦ بالمئة من الإنجيليين والمعمدانيين الجنوبيين صوتوا له) ليفوز بالرئاسة في عام ١٩٧٦[٤٢]. مع ذلك فقد أثبت كارتر أنه في الأساس ليبرالي، وسبب لهذا خيبة أمل لحركة الإحياء الإنجيلية المحافظة. وهكذا تخلت عنه إلى حد كبير في انتخابات فترة الرئاسة الثانية هذه الدائرة الانتخابية المحافظة، وتحلق كثيرون منهم في عام ١٩٨٠ حول ايديولوجي المحافظين مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان. «لقد نشر الباحثون معلومات تصور نفوذ اليمين المسيحي داخل الحزب الكبير القديم GOP (الحزب الجمهوري) من نواح مختلفة. ويوجد كمّ كثيف من الأدبيات التي تقدر مدى قوة تأييد اليمين المسيحي لريغان»[٤٣].

هكذا، بدأ اليمين المسيحي ـ بدوره في انتخاب رونالد ريغان للرئاسة وفوز الجمهوريين وخسارة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ـ مسيرته نحو نفوذ معتبر داخل الحزب الجمهوري ونحو موقع المركز في السياسات القومية الأمريكية. لقد كانت الحركة الدينية المحافظة تكوّن منذ وقت طويل مؤسساتها الاجتماعية والتعليمية والإعلامية وغيرها لخدمة ودعم نشاطها ونفوذها. كذلك طور اليمين المسيحي، ونجح باستخدام تكتيكات مدنية مثل الاحتجاج العام وتسجيل الناخبين، والتصويت، وممارسة الضغط، والترشح للمناصب على مستوى محلي كبداية ثم على مستوى الولاية فالمستوى القومي بعد ذلك. لقد خلق النوع الجديد من القادة المحافظين أو الإنجيليين اليمينيين ـ أمثال القساوسة جيري فولويل وبات روبرتسون وجون هاغي وجيمس دوبسون وغاري باور ـ تنظيماً لدعم جداول أعمالهم السياسية واللاهوتية ـ الاجتماعية. فأطلق جيري فولويل منظمة «الأغلبية الأخلاقية» وأطلق بات روبرتسون في عام ١٩٨٩ «الائتلاف المسيحي» الذي قيل إنه وصل بزعامة

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٣) Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right,» p. 2.

وهي خلاصة اعتمدت على: James L. Guth and John C. Green, eds., *The Bible and the Ballot Box: Religion and Politics in the 1988 Election* (Boulder, CO: Westview Press, 1991).

رالف ريد إلى مليوني عضو في أواخر التسعينيات الماضية، وإن كان قد قيل بعد ذلك إن عدد أعضائه أخذ في الانخفاض منذ أن بلغ ذروته. ويذيع جون هاغي رسائله الدينية والسياسية عبر أكثر من ٢٣٠ محطة للتليفزيون والراديو، ومنظمة «التركيز على الأسرة» التي أسسها دوبسون هي عملاق ضخم. إن لها ميزانية تبلغ نحو ١٣٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٠، طبقاً لما أذاعه مكتبها الصحفي... وهي تزعم أن عدد أعضائها يبلغ ٢,١ مليون... مع طاقم موظفين من ١٣٠٠ شخص... ويظهر العمود الذي يكتبه دوبسون في ٥٥٠ صحيفة(٤٤)...

يدعم اليمين المسيحي مواقف سياسية اجتماعية مناهضة بعنف للإجهاض والشواذ جنسياً من الجنسين، ومؤيدة لـ «قيم الأسرة» والصلاة في المدارس، وضد إصلاح الرعاية الصحية (ذكرت تقارير إخبارية أن الائتلاف المسيحي الذي أسسه روبرتسون أنفق مليون دولار في عمليات ممارسة ضغط مع الجمهوريين لإلحاق الهزيمة بخطة كلينتون لإصلاح الرعاية الصحية) وغير ذلك من المسائل المحلية. كذلك فقد اعتنق اليمين المسيحي مواقف قوية مناهضة للشيوعية أثناء الحرب الباردة. وأمد المبشر الإنجيلي التليفزيوني بات روبرتسون بدعم قوي «سياسي (وفي بعض الأحيان نقدي) لتنظيم «الكونترا» في نيكاراغوا ولحكومتي فصائل الموت في السلفادور وغواتيمالا، ولجيوش الاغتيال بالوكالة إبان حكم النظام العنصري في جنوب أفريقيا في الثمانينيات الماضية»(٤٥). بل الحقيقة أن خطة مجموعة العمل للأهداف البعيدة التي شكلت في إطار البيت الأبيض في عهد ريغان، بشأن أمريكا الوسطى، كانت تجتمع سراً بصفة منتظمة مع أكثر من خمسين مجموعة تضم كثيرين من منظمات اليمين المسيحي والعلماني والمحافظين الجدد واليهود، لتنسيق النشاط الإعلامي ونشاط جماعات الضغط (اللوبي) تأييداً لتنظيم «الكونترا» النيكاراغوي وأيضاً لضرب العراق بالقنابل مجدداً(٤٦). وهذا هو نفسه الائتلاف السياسي الذي يقف وراء دعم شارون وسياساته وأيضاً دعم حملة إدارة بوش المناهضة للإرهاب.

---

(٤٤) Leon Howell, «Ups and Downs of the Religious Right,» <http://www.religion-online.org>.

(٤٥) Sara Diamond, «The Threat of the Christian Right,» Z Magazine, July-August 1995, p. 2, <http://www.zmag.org>.

(٤٦) المصدر نفسه.

إن روبرتسون وفولويل وهاغي وباور وكثيرين غيرهم من القادة الإنجيليين هم أيضاً في داخل أحشائهم مؤيدون لإسرائيل ومعادون للفلسطينيين. إنهم يرون في مساعدة إسرائيل عسكرياً واجباً يفرضه الكتاب المقدس كما ينظرون إلى إسرائيل نفسها بتعبيرات نبوءة الكتاب المقدس: «ذلك أن الحقيقة التي لا تكاد تصدق هي أن إسرائيل كلها ستُنقذ. وكافة الآخرين غير اليهود سيتسلقون إلى حيث اكتمال إسرائيل... وهكذا فإن اليهود ـ إسرائيل ـ سوف يكونون شهوداً في النهاية ـ وبطريقة خارقة للطبيعة ـ للإنجيل، وبمثل هذه القوة المتفجرة حتى أن العالم يمكن بالكاد أن يكون هو ذاته! آه، هناك مستقبل الرب لإسرائيل العرق»[٤٧].

هكذا، وعلى الرغم من الاختلاف الجلي في الرؤية المسيحية الإنجيلية لإسرائيل، التي فيها سيتحول كافة اليهود إلى المسيحية، من الرؤية اليهودية الصهيونية لدولة يهودية دائمة، فإن التحالف متين. وبحسب ما يذهب إليه إد ماكاتير مؤسس تنظيم «المائدة المستديرة الدينية»، والذي يعرف نفسه بأنه صهيوني مسيحي، فإن «أفضل من لإسرائيل من أصدقاء هم المسيحيون المؤمنون بالكتاب المقدس»[٤٨]. وعلاوة على هذا فإن «تحالف اليمين المسيحي والمثقفين من المحافظين الجدد (كثيرون من هؤلاء هم يهود) الذين كانوا قد أعلنوا يأسهم من الديمقراطيين، وقوّت المنظمات اليهودية السائرة في التيار الرئيسي عزم إدارة بوش على أن تقول نعم لكل شيء ـ تقريباً ـ يفعله شارون»[٤٩].

ولقد تطلع أنصار إسرائيل منذ زمن طويل، منذ حقبة ترومان التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ـ إلى الليبراليين والحزب الديمقراطي كقاعدة أساسية للدعم للدولة اليهودية. لكن، منذ صعود اليمين المسيحي وهم يتلقون دعماً صاخباً، حاسماً، شعبياً، منظماً، وسياسياً من الشق المحافظ الذي كانوا في الماضي يتهمونه بالعداء للسامية وانعدام التسامح والتعصب. مع ذلك فإن قضية إسرائيل قد متّنت أواصر تحالف بين اليمين المسيحي واليهود الأمريكيين، تحالف يفرض الآن قسراً تغيراً في الدائرة الانتخابية التقليدية لكلا الحزبين

---

(٤٧) Jo-Ann Mort, «An Unholy Alliance in Support of Israel,» *Los Angeles Times*, 19/5/2002, and Pat Robertson, *The New World Order* (Dallas: Word Pub., 1991).

(٤٨) Abraham McLaughlin and Gail Russell Chaddock, «Christian Right Steps in on Mideast,» *Christian Science Monitor*, 16/4/2002, <http://www.csmonitor.com>.

(٤٩) Mort, Ibid.

الرئيسيين(*). إن أعداداً من اليهود تتزايد باطراد تدعم المرشحين الجمهوريين مالياً وبالأصوات. ومما له دلالته الدعم اليهودي المتنامي بسرعة لمسؤول التنظيم في مجلس النواب الأمريكي - وهو المسيحي المحافظ توم ديلاي، الذي رعى في أيار/مايو ٢٠٠٢ مشروع قرار مؤيد لإسرائيل ومؤيد لشارون بقوة في مجلس النواب. وكما حدث لزعيم الأقلية (الجمهورية) في مجلس الشيوخ ترينت لوت، كذلك فإن الدعم اليهودي ينهال على زعيم الأغلبية (الجمهورية) في مجلس النواب ريتشارد آرمي، الذي اقترح في برنامج تليفزيوني يذاع على نطاق الولايات المتحدة أن يتم «ترحيل» الفلسطينيين إلى خارج الضفة الغربية. وهي دعوة سافرة إلى تطهير عرقي غير مشروع أطلقها سياسي أمريكي كبير.

من ثم فإن عملية إعادة التحالف الجديدة والتي لم يسبق لها مثيل في القوى السياسية الأمريكية كانت لها عواقب سياسية بعيدة سواء على السياسة والأفعال في المجالين الداخلي والخارجي. «إنها - أكثر من أي عامل واحد - تفسر السبب في أنه لم يكن هناك إلا قليل للغاية من الضغط من جانب البيت الأبيض الجمهوري على إسرائيل لكي تحد من إجراءاتها القاسية ضد الفلسطينيين»(٥٠). بالنسبة إلى الإنجيليين «الهجمات على إسرائيل التي يقوم بها مفجرو القنابل الاستشهاديون الفلسطينيون هي اختبار مهم في الحرب العالمية ضد الإرهاب الإسلامي، وهي حملة يدعمها بشراسة اليمين المسيحي. . . والبيت الأبيض يتلقى الرسالة. ففي اجتماع يوم ١٠ نيسان/أبريل أبلغ ترينت لوت زعيم الأقلية (الجمهورية) بمجلس الشيوخ بوش بأن الجمهوريين يتعرضون لضغط متزايد من اليمين الديني لكي يساندوا شارون»(٥١).

لقد نشط اليمين المسيحي وتعبأ لدعم جورج و. بوش في الانتخابات الأولية (وكان دورهم حاسماً في ترشيح بوش في ولاية كارولينا الجنوبية وفي انتخابات «الثلاثاء الكبير» الأولية)(٥٢). كذلك فقد نشط اليمين المسيحي وتعبأ

(*) المقصود طبعاً الحزبان الديمقراطي والجمهوري (المحرر).

(٥٠) Tom Hamburger and Jim Vande Hei, «Chosen People: How Israel Became a Favorite Cause of Christian Right,» *Wall Street Journal,* 23/5/2002, p. 1.

(٥١) Romesh Ratnesar, «The Right's New Crusade: Lobbying for Israel,» reported by Karen Tumulty and Michael Weisskopf, *Time* (29 April 2002), p. 1, <http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/time/2002/05/06/crusade.html>.

(٥٢) Bill Berkowitz, «Revving Up the Christian Movement for Bush,» <http://www.zmag.org/zmag/articles/berkowitzjune2000.htm>.

في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ لصالح بوش. بل إنه أصبح أكثر تفجراً بنشاط محموم دعماً لإسرائيل بفعل الصراع المتزايد حدة في الأراضي المحتلة وهجوم إسرائيل على مراكز البلديات التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع ذلك ينبغي أن يكون واضحاً أن المسيحيين الإنجيليين ليسوا جميعاً من الجناح اليميني. هناك تيارات داخل التيار الرئيسي للحركة الإنجيلية لها وجهة نظر أكثر توازناً في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

لقد برز اليمين المسيحي منذ عام ١٩٨٠ باعتباره المجموعة الأكثر بروزاً والأشد نفوذاً داخل الحزب الجمهوري[(٥٣)]. وعندما حققت ذلك المركز تفجرت سياسياً على المسرح القومي وفرضت جدول أعمالها الاجتماعي والسياسي على الخطاب السياسي القومي. «لقد ساند الإنجيليون الصوت الجمهوري في انتخابات عام ١٩٩٤ (حيث أيدت نسبة ٧٥ بالمئة من جميع الإنجيليين المرشحين الجمهوريين للكونغرس)... وأخيراً... فإن اليمين المسيحي هو الآن جماعة مهيمنة في فروع الحزب الجمهوري في ثماني عشرة ولاية أمريكية وجماعة ذات وزن كبير في ثلاث عشرة أخرى»[(٥٤)]. ومنذ أوائل التسعينيات، وكل مرشح جمهوري للرئاسة، بمن فيهم جورج و. بوش، ظهر في مؤتمرات «الائتلاف المسيحي»، تماماً كما فعل هؤلاء في اجتماعات لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية - الأمريكية (إيباك) الموالية لإسرائيل. وقدّر ليمان كيلستيد في عام ١٩٩٥ أن المسيحيين المحافظين يشكلون نحو ربع السكان في الولايات المتحدة، في حين أن نسبة تتراوح بين ١١ - ١٥ بالمئة من السكان دعمت بصورة محددة اليمين المسيحي ابتداءً من عقد السبعينيات حتى أواخر التسعينيات[(٥٥)]. وتفيد تقارير أن أربعة ملايين شخص هم أعضاء فعليون في منظمات اليمين المسيحي، وهم بهذا يشكلون

---

(٥٣) Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right».

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢ - ٣؛ Lyman Kellstedt [et al.], «Religion and Politics Workshop,» *Campaigns and Elections* (September 1994), and John Persinos, «Has the Christian Right Taken Over the Republican Party?,» *Campaigns and Elections* (September 1994).

(٥٥) المصادر نفسها، و Mark J. Rozell and Clyde Wilcox, «The Past as Prologue: The Christian Right in the 1996 Elections,» in: Mark J. Rozell and Clyde Wilcox, eds., *God at the Grass Roots: The Christian Right in the 1994 Elections,* Religious Forces in the Modern Political World (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1995).

دائرة انتخابية ضخمة قابلة لأن تعبأ سياسياً لقضايا اليمين المسيحي، سواء منها ما هو قضايا محددة أو ما هو قضايا عامة، وأيضاً لمرشحي الانتخابات. ولقد برهنت حملة جورج و. بوش على أهمية اليمين المسيحي في انتخابه للبيت الأبيض. وتشير التقديرات إلى أنه بدون دعم اليمين المسيحي - بما في ذلك داخل الولاية التي ينتمي إليها (منافسه الديمقراطي) آل غور، ولاية تينيسي - لما استطاع بوش أن يأخذ أصوات الولايات الجنوبية والحدودية ليفوز بانتخابات عام ٢٠٠٠.

٢ ـ المحافظون الجدد في السياسات الأمريكية الحديثة

العمود الأساسي الثاني في دعم التيار المحافظ واليميني في السياسات الداخلية والخارجية في أمريكا هو اليمين العلماني. والأصل المعاصر لليمين الجديد هو في عقد الثمانينيات تحت مظلة ما اسمه «ثورة ريغان». ومحور اليمين الجديد أو المحافظين الجدد كما يعرفون بعامة أو عناصره الأساسية، هم المثقفون الليبراليون السابقون اليهود (وبعض من الكاثوليك) الذين هجروا ائتلاف الحزب الديمقراطي إلى ريغان والحزب الجمهوري. فقد اجتذبت نزعة ريغان المحافظة المتشددة في المسائل الداخلية والخارجية مجموعة من المثقفين العامين الذين كانوا يزدادون ميلاً بقوة إلى النزعة المحافظة (والمحافظة الجديدة) ـ وهم من اليهود والمسيحيين على السواء. انخرط كثيرون منهم في إدارة ريغان وترجموا نزعته المحافظة القوية إلى سياسات وممارسات. وقد ضم هؤلاء عديدين ممن يخدمون في إدارة بوش الحالية، بينما يؤدي الآخرون أدوارهم كمثقفين عامين محافظين، إن لم يكونوا من الجناح اليميني، وعديدون منهم كانوا قد خدموا أيضاً في إدارة بوش الأب. ومن الناحية الأخرى أصبح كثيرون من أعلام الإعلام ككتّاب رأي تنشر أعمدتهم في الصحف الكبرى، وخدموا غالباً كأدمغة متحدثة في كثير من البرامج التليفزيونية. وقد اتسعت صفوف هذه المجموعة بإضافة مستضيفي المتحدثين على الراديو والتليفزيون في برامج تبث على نطاق واسع، وهؤلاء في مجموعهم قد ساعدوا على خلق «ثقافة محافظة أو يمينية قوية في الولايات المتحدة باطراد منذ أوائل الثمانينيات. وقد تميزت شبكة تليفزيونية إخبارية بأكملها ـ هي «فوكس للأخبار» ـ كمنفذ للمحافظين الجدد.

وقد ضيّقت هذه الثقافة السياسية المحافظة المناقشة بشأن المسائل والسياسات التي تواجه الولايات المتحدة. ويتمركز هذا الضيق في التمرير

السهل لسياسات وأعمال محافظة. لقد حطّت «مطابقة خانقة تكبح الخطاب العام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية والحرب على الإرهاب و(مسألة) إسرائيل... لكنها تكبحه أيضاً بشأن التهديد بهجوم على العراق...»[(٥٦)]. ويمضي جوناثان ستيل ليقول: لأجل فرض هذا التخلي عن النقاش الاستدلالي باسم اصطياد الإرهابيين (على طريقة اصطياد السحرة في العصور الوسطى) قام تحالف غريب من المسيحيين الإنجيليين في الكونغرس مع قادة المنظمات اليهودية الأمريكية الذين يؤيدون ـ تقليدياً ـ الحزب الديمقراطي[(٥٧)].

كذلك فإن الجماعات القاعدية نشطة في هذه العملية الرامية إلى إسكات وجهات النظر والمناظرات البديلة. «مؤخراً أوقف عدد يقدر بألف مشترك في صحيفة **لوس أنجلس تايمز** تسليم نسخهم إلى منازلهم لمدة يوم احتجاجاً على ما اعتبروه تغطية مؤيدة للفلسطينيين. وتعرضت لاحتجاجات مماثلة كل من صحف **شيكاغو تريبيون، مينيابوليس ستار تريبيون، فيلادلفيا انكوايرر وميامي هيرالد**، وتلقت إذاعة الراديو الوطني العام (NPR) آلافاً من الرسائل الالكترونية تشكو من تقاريرها من الشرق الأوسط... إن الصحف «خائفة» من منظمات مثل إيباك (AIPAC) ومؤتمر الرؤساء[(*)]. فالضغط الذي تمارسه لا يلين. ورؤساء التحرير سريعاً ما سيمتنعون عن المساس بها[(٥٨)].

وكما شجع ريغان اليمين المسيحي على الانضمام للحزب الجمهوري ومهد الطريق لصعود هذا اليمين كدائرة مرموقة داخل الحزب، فإنه مهد الطريق أيضاً لايديولوجيي وصقور السياسة الخارجية في اليمين العلماني ليحتلوا مناصب مهمة في السياسة الخارجية والأمن القومي في الحكومة. وقد أضفى هذا العمل من جانب ريغان شرعية على اليمين العلماني بالقدر نفسه الذي أدى به عمله الآخر إلى إضفاء شرعية على اليمين الديني. إن الاتجاهات

---

(٥٦) Jonathan Steele, «New York is Starting to Feel Like Brezhnev's Moscow: Public Debate in America Has Now Become a Question of Loyalty,» *Guardian*, 16/5/2002 (online).

(٥٧) المصدر نفسه.

(*) المقصود هنا هو «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى»، وهو تنظيم «جبهوي» يضم أكثر من خمسين من المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، وتدل عضويته على مكانة كل من هذه المنظمات. ومؤتمر الرؤساء نفسه يتمتع بنفوذ ضاغط كبير على صانعي القرار الأمريكيين (المحرر).

(٥٨) Michael Massing, «The Israel Lobby,» The Nation, <http://www.thenation.com/doc.mhtml?i = 20020610 & s = massing>.

التي أطلق ريغان حركتها في الثمانينيات قد تصاعدت خلال حقبتي بوش الأول وبوش الثاني اللتين أحاطتا كقوسين بفترة كلينتون. لقد عزز المحافظون الجدد مركزهم السياسي بإقامة «مصانع أفكار» ومنظمات أبحاث جديدة وجماعات ضغط وصحف ودوريات وحتى شبكات للتليفزيون والراديو. النزعة المحافظة الجديدة هي الآن صناعة مزدهرة.

ومع ذلك، وخلافاً لليمين المسيحي، فإن اليمين العلماني صغير من حيث العدد وليس له وجود في القواعد الأساسية في الأمة الأمريكية ربما في ما عدا بعض الدوائر القاعدية في القطاعات التقليدية من الحزب الجمهوري. وتكمن معظم قوتهم في الحضور الإعلامي المفوه والبارع، وفي منظمات «مصانع الأفكار» التي بنوها وفي الأدبيات التي أنتجوها منذ الثمانينيات. ولكن نفوذهم يمكن أن يكون أيضاً في حقيقة الاقتراحات النظرية والاقتراحات السياسية الجريئة التي يداومون بإلحاح وبلا كلل على تقديمها. إن بساطتها وجسارتها في السياق الراهن يرجع صدى مقولة الرئيس بوش «إما إنك معنا أو مع الإرهابيين». كذلك فإن وجود نفوذهم يرجع إلى أنهم تمكنوا من تخويف المنشقين وتضييق الخطاب الآن ليقتصر على جوانب نظرتهم العامة الضيقة. ويقدم كثيرون من هؤلاء المحافظين الجدد المشورة لحكومة إسرائيل بانتهاج سياسات تتناقض تناقضاً مباشراً مع السياسة الأمريكية القائمة. ولقد اشترك ريتشارد بيرل، رئيس هيئة السياسة الدفاعية ودوغلاس فيث نائب وزير الدفاع في إدارة بوش الحالية - أثناء فترة رئاسة كلينتون - في تأليف ورقة بحثية لحساب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو، بعنوان «قطع علاقات نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين المجال»[٥٩]. وقد نصحا فيها نتنياهو بـ «قطع علاقات نظيف» مع عملية سلام الشرق الأوسط التي ترعاها أمريكا.

إن التحالف الغريب الذي صهره اليمين المسيحي والمحافظون الجدد داخل الحزب الجمهوري ومن خلاله على الصعيد القومي أصبح على نحو غير متوقع قوي النفوذ في ممرات السلطة الأمريكية في كل فروع الحكومة. ومنذ حقبة ريغان والدعم الجمهوري للقضايا اليمينية ولإسرائيل يزداد باستمرار. وبعبارة رالف ريد، المسيحي اليميني الناشط والمؤسس والرئيس السابق للائتلاف المسيحي، «لقد أدت الجالية اليهودية دوراً قوياً في إبقاء الحزب

---

(٥٩) Richard Perle and Douglas J. Feith, «A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm».

الديمقراطي مؤيداً قوياً لإسرائيل ويلعب الإنجيليون دوراً مماثلاً بين الجمهوريين»[٦٠].

٣ ـ دور إسرائيل داخل الأمة الأمريكية

إن ما دفع التحول الشديد للحزب الجمهوري بدرجة أكبر نحو اليمين ونحو دعم أقوى لإسرائيل هي الأفعال السياسية الإسرائيلية **داخل** الولايات المتحدة. منذ فوزه في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٧٧ وحزب الليكود الإسرائيلي وكثير من زعمائه يزرعون بمواظبة وبانتظام قوى الجناح اليميني السياسية ـ الدينية والعلمانية على السواء ـ في الولايات المتحدة.

«ونتيجة لهذا كله فإنه... في الولايات المتحدة تتبلور جماعة ضاغطة (لوبي) ضخمة عالية الصوت من المسيحيين الصهيونيين، ذات نفوذ في الكونغرس وتحظى بالسماع من رئيس متعاطف»[٦١].

في أواخر الثمانينيات أشرف نتنياهو على تحرير كتاب[٦٢] حول الكيفية التي يستطيع بها الغرب أن يحارب الإرهاب، وأسس نتنياهو مركز جوناثان، وهو بمثابة «مصنع أفكار» مناهض للإرهاب، أسماه باسم شقيقه الذي قتل في الغارة الإسرائيلية في مطار عنتيبي بأوغندا. في المؤتمر الأول لهذا المعهد تحدث جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي (آنذاك) وتبنى وجهة النظر في الإرهاب التي دعمها نتنياهو. ولا يزال شولتز وجمهوريون بارزون آخرون يخدمون كأعضاء في مجلس مستشاري ذلك المعهد. وينبغي أن لا يقلل المرء من قيمة حقيقة أن المفهوم الأمريكي لما يشكل إرهاباً متأثر مباشرة بالتعريف الإسرائيلي. ولقد كانت إسرائيل تنشر بإلحاح مثل هذه التصورات والاقتراحات لتكتيكات مناهضة الإرهاب لعدة عقود حتى الآن. وقد مدت يديها إلى الدوائر المحافظة وطلبت دعمهم ضد سياسة خارجية رسمية للحكومة الأمريكية، وهذه بدورها ممارسة إسرائيلية نموذجية، وبالأخص ممارسة

---

(٦٠) نقلاً عن: Dreher, «Evangelicals and Jews Together: An Unlikely Alliance».

(٦١) Radio National ABC, <http://www.abc.net.au/rn/talks/8.30/relrpt/stories/s544092.htm>, and Alison Mitchell, «Israel Winning Broad Support from U.S. Right,» *New York Times*, 21/4/2002, <http://www.commondreams.org/headlines02/0421-03.htm>.

(٦٢) Benjamin Netanyahu, ed., *Terrorism: How the West Can Win* (New York: Avon Books, 1987).

لليكود. وحينما زار نتنياهو الولايات المتحدة كرئيس للوزراء اجتمع بالقس جيري فولويل قبل أن يجتمع بالرئيس كلينتون(٦٣).

لا تقل أهمية في هذا الإضفاء للطابع الإسرائيلي والليكودي على الأمة الأمريكية أفعال جماعة الضغط (اللوبي) المؤيدة لإسرائيل الجيدة التنظيم والوفيرة التمويل، لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (الإيباك) ووراءها العدد المتزايد من المتبرعين في الحملة اليهودية الأمريكية المؤيدة لليكود لصالح المرشحين المحافظين واليمينيين من الحزب الجمهوري. فإن التبرعات اليهودية التي كانت تذهب أساساً إلى الحزب الديمقراطي تذهب الآن بصورة متزايدة إلى الحزب الجمهوري. «وتمارس قوة (اللوبي المؤيد لإسرائيل) داخل النظام السياسي، بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى القومي عبر النقود الهيّنة، وبخاصة عبر تزويد المرشحين المتعاطفين مع إسرائيل بأموال من خارج الولاية»(٦٤) (المرشح فيها كل منهم). وهكذا فإن النفوذ الأساسي للوبي المؤيد لإسرائيل هو على المسؤولين المنتخبين في الكونغرس وطواقم موظفيهم.

والشعور بالقوة والنفوذ السياسي للجنة «إيباك» واضح ـ مثلاً ـ في مؤتمرها السنوي. وعلى سبيل المثال فإن حضور المؤتمر ضم **نصف** أعضاء مجلس الشيوخ و٩٠ عضواً من مجلس النواب و«ثلاثة عشر من كبار المسؤولين في الإدارة، بينهم اندرو كارد رئيس أركان البيت الأبيض (White House Chief of Staff) الذي حظي بالتصفيق وقوفاً حينما أعلن بالعبرية «يعيش شعب إسرائيل»(٦٥). وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ أقر مجلس النواب بأغلبية ٣٥٢ صوتاً ضد ٢١ صوتاً وامتناع ٢٩ عضواً عن التصويت، وأعرب هذا القرار عن الدعم غير المشروط لإسرائيل الشارونية. وفي اليوم نفسه أقر مجلس الشيوخ الأمريكي أيضاً قراراً مماثلاً، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل صوتين اثنين. «أما أن هذين الاقتراعين تما في الوقت ذاته الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يذبح الفلسطينيين في الضفة الغربية. فقد وجه رسالة مفادها أنه أياً كان ما تفعله إسرائيل فإنه يلقى موافقة شيوخنا ونوابنا»(٦٦). وهكذا يأخذ

---

(٦٣) Radio National ABC.

(٦٤) Michael Lind, «The Israel Lobby,» *Prospect* (April 2002), p. 3 (online).

(٦٥) Massing, «The Israel Lobby».

(٦٦) انظر الخطاب الذي ألقاه جيمس أبو رزق (James Abourezk) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق عن ولاية داكوتا الجنوبية في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية ـ العربية لمكافحة التمييز العنصري المنعقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

الكونغرس غالباً موقفاً إلى اليمين من البيت الأبيض وإلى أقصى اليمين من وزارة الخارجية في ما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط.

ومن اللافت أن صحيفة **واشنطن بوست** كتبت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ «أعضاء الكونغرس الزائرون ينصحون إسرائيل بمقاومة ضغط الإدارة». وهذا عمل مثير للدهشة فيه سمح أعضاء الكونغرس الأمريكي لأنفسهم... في ما يبدو بالسفر إلى بلدان أجنبية على حساب دافع الضرائب بغرض أن يقوضوا علناً جانباً من السياسة الخارجية لحكومتهم»[٦٧]. وبدرجة أهمية «إيباك» تأتي جماعة ضاغطة (لوبي) أخرى موالية لإسرائيل هي «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى»، الذي يمثل ٥٢ منظمة يهودية، ويشغل منصب نائب الرئيس فيه مالكولم هونلاين (M. Hoenlein)... وكان لفترة طويلة يرتبط بعلاقات وثيقة مع حزب الليكود الإسرائيلي»[٦٨]. ونفوذ هذا المؤتمر قوي بشكل خاص على السلطة التنفيذية. والمؤتمر محافظ، إذا لم يكن من الجناح اليميني، في مقارباته (على الأقل بشأن الشرق الأوسط) في فرعي السلطة التنفيذية والتشريعية في الحكومة الأمريكية، ومن المؤكد أنه جعل هذه السياسة غير مثيرة للجدال داخل بنية السلطة في الحكومة الأمريكية، وقد نجح المؤتمر بصورة فعالة بإسكات أي مداولة معقولة عن سياسة أمريكا الشرق أوسطية، سواء في عواقبها القصيرة أو الطويلة الأجل، وعلى الحرب ضد الإرهاب.

منذ نهاية الحرب الباردة والموضوع الرئيسي الذي أشعل بقوة بالغة نشاط العمودين الايديولوجي واللاهوتي للتيار المحافظ الأمريكي هو إسرائيل. وإذا أخذت في الحسبان المصلحة الأمريكية الطويلة الأجل في نفط الشرق الأوسط، فإن الجناح اليميني في الولايات المتحدة قد أعاد تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على المنطقة. وبالنسبة إلى الحليفين المحافظين فإن الحرب على الإرهاب ليست مسألة ثانية أو منفصلة، إنها ذاتها مسألة دعم إسرائيل. «منذ بداية الغزو الإسرائيلي (للضفة الغربية) انخرط اليمين المسيحي مع قوى المحافظين الجدد وجماعات الجناح اليميني المؤيدة لإسرائيل، في حملة واسعة عرّفت الصراع الراهن بأنه جزء لا يتجزأ من حرب أمريكا نفسها على

---

(٦٧) George Sunderland, «Our Vichy Congress» (online).

وجورج ساندرلاند هو الاسم المستعار لعضو في الهيئة التشريعية.

(٦٨) Massing, Ibid.

الإرهاب، حيث عرفات هو «بن لادن إسرائيل». وهكذا فإن مفاوضة الفلسطينيين هي «هزيمة أخلاقية وأي ضغط على إسرائيل يحرف حرب أمريكا على الإرهاب عن طريقها»[٦٩]. وعلاوة على هذا تؤكد قراءة «الصقور» للأحداث الأخيرة أن معارضة الأفعال الأمريكية، على خطورتها، تبقى معارضة لفظية إلى حد كبير. ولم يبد أي من أوروبا الغربية أو روسيا أو الصين أو العربية السعودية مستعداً لقطع الروابط بطريقة جادة مع الولايات المتحدة»[٧٠].

وحتى قبل أن يبدأ الغبار في الاستقرار على مواقع هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر شن الحليفان التوأمان في اليمين الأمريكي حملة في الإعلام تؤكد هذه الفكرة وغيرها مثل وجوب عدم منع شارون من تفكيك السلطة الفلسطينية، والدعوة إلى حرب للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وإعادة بناء عراق مناسب للمصالح الأمريكية، وللضغط على أعداء إسرائيل في المنطقة ـ سوريا ولبنان وإيران ـ للكف عن دعمهم للإرهاب. وأخيراً فإنه يتعين على الرئيس بوش أن لا يرضخ لنصيحة أولئك الذين ينصحونه في وزارة الخارجية أو في وكالة الاستخبارات المركزية أو غيرهم من الخبراء أو لنصيحة حلفاء أمريكا العرب، الذين يشاركون ـ على أي الأحوال ـ في المسؤولية عن الإرهاب ضد الولايات المتحدة[٧١]. لقد أفضت المداولات داخل الإدارة، وبخاصة بين وزارة الخارجية، من ناحية، وبقية مؤسسة الأمن القومي والسياسة الخارجية من الناحية الأخرى، إلى جانب الانتقادات الأوروبية والعربية لسياسة بوش، بالرئيس بوش لأن يختط طريقاً دبلوماسياً مشوشاً جعل سياسته الشرق أوسطية متناقضة، أو في أفضل الأحوال مفتقرة إلى التماسك. ونتيجة لهذا أكسبت بوش في بعض الأوقات انتقادات ـ قاسية أحياناً ـ من اليمين الايديولوجي واللاهوتي. ولكن كما تذهب الحكمة التقليدية والشعبية فإن الرئيس «يحلق مع الصقور» في إدارته.

لقد كان الخطاب الذي وجهه بوش في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ والذي قدم فيه رؤيته للسلام، شأنه شأن سياسته، مفتقراً إلى التماسك. لقد

---

(٦٩) Manar El-Shorbagy, «Hawks Have It Their Way,» *Al-Ahram Weekly* (25 April 2002), <http://www.ahram.org.eg/weekly/2002/583/op11.htm>.

(٧٠) Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 6.

(٧١) Jim Lobe and Tom Barry, «Flying with the Hawks: President Bush Ignores CIA, State Department Experts,» <http://www.tompaine.com/feature.cfm/ID/5545>.

تألف الخطاب من ١٨٦٧ كلمة «خصصت ألف كلمة منها لانتقاد الفلسطينيين وتوجيه المطالب إليهم، بينما تناولت ١٣٧ كلمة فقط ما ينبغي أن تفعل إسرائيل»(٧٢). لقد عمد بوش ـ وقد أخذ مفاتيحه من شارون ـ إلى قلب المعضلة على رأسها بالقول بأن الإرهاب هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الاحتلال، وليس أن الاحتلال هو الذي يولّد المقاومة والإرهاب. لقد وصم عرفات بأنه مذنب بارتكاب الإرهاب ووصف شارون بأنه «رجل سلام». ولم يذكر أن الاحتلال أمر غير مشروع وينبغي أن ينتهي طبقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تشارك الولايات المتحدة في إصدارها. بدلاً من هذا دعا إلى «دولة مؤقتة» ـ وهو مفهوم ينطوي على تناقض لغوي لا موقع له في القانون الدولي أو المعاهدات الدولية، وقد أعاد معاونوه تفسيره بأنه «دولة» ذات «حدود مؤقتة» ـ للفلسطينيين، وجعل ذلك متوقفاً على قيادة فلسطينية **جديدة**، على سلطة يكون قد تم إصلاحها، وجهاز أمني يحمي أمن إسرائيل ويفرضه. بعبارة أخرى، لقد دعا بوش إلى «تغيير نظام الحكم» كما أصبحت العادة في السياسة الخارجية الأمريكية بشأن «الدول الفاشلة». لقد دعا ـ من الناحية الجوهرية ـ إلى نظام حكم فلسطيني جديد مستعد لقبول شروط إسرائيل، وقد حُولت إلى مطالب أمريكية. ومن الأمور ذات الدلالة أنه لم يكن في خطاب بوش أي بيان في ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وهم القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني أو بحقهم في العودة.

هذه السياسة الأمريكية الجديدة كما فُصّلت في الخطاب هي مخطط شارون بلا قيد ولا شرط. إنه يتجاهل بصورة شبه تامة عرض السلام من جامعة الدول العربية، باستثناء النص على تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى قبل إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويؤكد آلوف بين في صحيفة **هآرتس** (الإسرائيلية) هذه النقطة في تحليل معنون بدقة «آرييل شارون يوافق على أفكاره الخاصة»(٧٣). فلا عجب أن اهتز الإسرائيليون طرباً وأصيب الفلسطينيون بصدمة ـ كما ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز**(٧٤). لقد فاز الصقور

(٧٢) Ali Abunimah, «Bush's Speech–A Vision for Permanent War,» 24 June 2002, <http://www.electrointifada.net>.

(٧٣) Aluf Benn, «Ariel Sharon Agrees to His Own Ideas,» *Ha'aretz,* item no. 183743, <http://www.haaretzdaily.com>.

(٧٤) James Bennet, «Speech Stuns Palestinians and Thrills Israelis,» *New York Times,* 25/6/2002, <http://www.nytimes.com/2002/06/25/international/mideast>.

الأمريكيون وأصبحت سياسة الليكود الإسرائيلية سياسة أمريكا في المنطقة. يقول كريس باتن مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية أن «عضواً بارزاً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ (الأمريكي) أبلغ وفداً أوروبياً زائراً قبل أيام: جميعنا هنا الآن أعضاء في الليكود»(٧٥).

النتيجـة

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر هي لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأمريكي، على الدرجة نفسها من الدرامية كأي لحظة مماثلة سبقتها. والرد الأمريكي ـ حملة كبرى ضد الإرهاب ـ قد تبلور كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة، وكونغرس يهيمن عليه المحافظون، وإدارة من المحافظين الجدد. إن (الايديولوجية) المحافظة الجديدة و(اللاهوت) اليميني المسيحي قد انخرطا معاً بقواتهما لدفع السياسات الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة في الشرق الأوسط، باتجاه عدواني نزّاع للتدخل عازم بوضوح على إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة وفق أهوائهما. وقد ساعدت أفعال الحكومة الإسرائيلية هذه الحملة وصياغتها الايديولوجية مباشرة داخل أروقة السلطة الأمريكية وفي المحافل العامة. وأصبحت السياسة والأفعال الإسرائيلية مسألة داخلية أمريكية، وليست مجرد مسألة من مسائل السياسة الخارجية الأمريكية. لقد أعطت الحكومة الأمريكية ـ في اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية ـ تعريفاً للإرهاب أحادي الجانب ويخدمها ذاتها (إن استبعاد ممارسة إرهاب الدولة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها وعملائها أمر يُمارس منذ وقت طويل) وأطلق مبادرات سياسة خارجية تغير شروط العلاقات الخارجية.

أما إذا كانت ستنجح محلياً أو دولياً، وبخاصة في الشرق الأوسط، فإنه أمر ستقرره الديناميات الأمريكية الداخلية ورد الفعل الدولي ـ الأوروبي بخاصة ـ والوضع على أرض الواقع في الشرق الأوسط. إن الولايات المتحدة تقوم ببطء وبانتظام بإضفاء طابع مؤسساتي على البنى الداخلية للحرب على الإرهاب. ومن الناحية الأخرى، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد نجحت بتحريك بعض الأفعال في الحرب على الإرهاب دولياً، فإنها تخوض

---

(٧٥) Sunderland, «Our Vichy Congress».

في صعوبات عملية إضفاء الطابع المؤسساتي على الإجراءات والبنيات التي تريدها. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط فإن «مدرسة الامبريالية الجديدة» الأمريكية في التفكير، تريد إحداث «تغيير نظم الحكم» في العراق وفلسطين وتريد ـ بحسب ما يفترض ـ أن تجلب «ديمقراطية» إلى المنطقة بواسطة القوة العسكرية الأمريكية. مع ذلك فإن المسألة الرئيسية هي «كيف يكون إدخال هذه التغيرات؟ وكيف يتم ذلك دون إلحاق ضرر استراتيجي جسيم بالولايات المتحدة»[٧٦]؟

لقد شرع منتقدو سياسات إدارة بوش المتشددة في الظهور في وسائط الإعلام، بين المثقفين وبين النواب والشيوخ المنتخبين. وعلى سبيل المثال فإن إيمانويل والرستين يلقي ظلاً من الشك على قدرة أمريكا على تحقيق أهداف سياستها في الشرق الأوسط بواسطة القوة. ويكتب قائلاً: «هل يعني هذا ـ إذن ـ أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو العراق، أن تغزوه بسرعة، وأن تقيم فيه نظام حكم صديقاً ومستقراً؟ غير مرجح. ولنضع في اعتبارنا أنه في ثلاث حروب خطيرة خاضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ (كوريا، وفييتنام، وحرب الخليج) انتهت واحدة إلى هزيمة، واثنتان إلى تعادل ـ وليس هذا سجلاً مجيداً على وجه التحديد»[٧٧].

إن إدارة بوش تتعرض بصورة متزايدة للهجوم بسبب فضائح قطاع الأعمال التي هزت سوق الأسهم وحي المال والتجارة (وول ستريت). وعلى الأرجح فإن المصاعب الاقتصادية الداخلية والسياسية ستتضافر مع بعض إخفاقات السياسة الخارجية لدفع الإدارة إلى تغيير اتجاه سياستها المتشددة، وبخاصة إذا كانت تعتقد أن التغيير يخدمها على نحو أفضل في فرصها لإعادة الانتخاب.

---

(٧٦) David Ignatius, «Winning Friends in the Arab World,» *Washington Post*, 5/7/2002, p. A21.

(٧٧) Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 7.

(٧)
حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب(*)

نصير عاروري(**)

١١ أيلول/ سبتمبر كلحظة فاصلة

أطلق الفزع الذي أصاب أمريكا يوم ١١ أيلول/ سبتمبر جرس التنبيه إلى خطر مستقبلي، ولكنه أتاح لجورج و. بوش فرصة فريدة لخوض سباق في مضمار السياسة الخارجية. لقد أمده بموضوع وسياق لإدارته، ودعا الشعب الأمريكي إلى الالتفاف حول العلم. وكذلك فإن ١١ أيلول/ سبتمبر زود بوش بإحساس بأن له رسالة، لا تعوقه في سعيه إليها قيود دستورية ولا تمنعه معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحقوق المدنيين والسجناء في أزمنة الحرب. ويتوجب كذلك أن تعفى المأساة من تحقيقات الكونغرس لكي يبقى الطريق سالكاً لرد ذي نهاية مفتوحة. وبحسب قول غور فيدال(١) فإن «أول ما فعله بوش بعد أن تلقينا الضربة كان استدعاءه السيناتور داشل(٢) والتوسل إليه أن لا يجري تحقيقاً من قبيل ما كان أي بلد عادي آخر سيجريه». لقد أمد الهجوم بوش بذريعة لإعلان حرب مطولة ترمي إلى سحق أي معارضة أو حتى مقاومة ممكنة لنظام معولم تحت سيطرة أمريكية ليست موضع تساؤل.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٥٤ ـ ٦٨.

(**) قسم العلوم السياسية، جامعة ماساشوستس ـ دارتموث، الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) Gore Vidal أحد أبرز الروائيين المعاصرين الأمريكيين، له روايات تؤرخ لمراحل التاريخ الأمريكي المختلفة، وهو أيضاً ناقد سياسي واجتماعي وثقافي ذو نزعة يسارية (المحرر).

(٢) Tom Daschle هو زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس الشيوخ الأمريكي في الوقت الحاضر (المحرر).

لقد ساعد الهجوم غير المسبوق على تحويل رئيس محدود الفكر، لم يستطع أن يجتاز اختباراً بسيطاً في السياسة الخارجية أداره مراسل صحيفة **بوسطن غلوب** (الذي سأله أن يذكر اسم زعيم باكستان الجديد أثناء الحملة الانتخابية) إلى رئيس سياسته الخارجية تقزّم كل مجالات السياسة العامة الأخرى. اكتشف الرئيس جورج و. بوش فائدة الإرهاب وجعله مرتكز سياسته الخارجية في وقت تواجه فيه نخب السياسة الخارجية الأمريكية تحدياً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بأن تتبنى رؤية جديدة لنظام عالمي، وأن تحدد الدور الأمريكي في ذلك النظام في الألفية الجديدة.

لقد كان يمكن استبدال عقيدة الأمن القومي المبنية على العداء للشيوعية بعد أن اختفت ذريعة السياسة الأمريكية ذات الطابع العسكري. وكان تحول في الرأي العام الأمريكي نحو المسائل الداخلية قد بدأ يتأكد. وحيث لم يعد للاتحاد السوفياتي أو للشيوعية وجود لتتوجّب معارضتهما فإن سياسة الاحتواء فقدت مبررها. أصبح من المتوجب أن يخلي الردع والتعاون المتعدد الأطراف السبيل للاستباق، وهو ما يقلل من أهمية دور الدبلوماسية. كان والد جورج بوش ـ تمشياً مع خط السياسة الخارجية ذاته منذ فورد وكيسنجر ـ قد افتتح نظاماً عالمياً فيه «ما نقول هو ما ينفذ»، وبخاصة في المسائل ذات التأثير في المصادر الاستراتيجية، كما كان الحال في حرب الخليج. وعليه عندئذ تلقين قادة اقليميين طموحين ـ مثل صدام حسين ـ أن تحديد خطوط السير في المناطق الاستراتيجية هو شأن يخص الدولة العظمى الوحيدة الباقية وحدها دون غيرها. وعلى الرغم من أن هذا الدرس انطوى على استخدام قوة ساحقة، فإن بوش لم يتخل عن الدبلوماسية لصالح المواجهة، وتوقف دون محاولة إسقاط صدام وغزو العراق. كذلك فإن خليفته بيل كلينتون لم يتخل عن الدبلوماسية، بينما واصل في الوقت ذاته ضرب العراق بالقنابل مراراً وتكراراً مستخدماً ذريعة بعد أخرى. إن كلينتون ـ الذي تعرض لانتقادات قاسية من جانب خليفته ـ كان قد عزز مقولة العولمة كأداة ايديولوجية قوية لاحتواء وقمع الحركات القومية والمعارضة في أنحاء العالم، بالطريقة ذاتها تقريباً التي كانت تعامل بها هذه القوى أثناء الحرب الباردة. لقد استبدل كلينتون سلاح مناهضة السوفيات ـ مع ذلك ـ بالأداة التي بدت حميدة، أداة «التجارة الحرة». وهكذا فإن عمليات التغلغل لم تستهدف فقط المصادر الطبيعية للجنوب العالمي، إنما استهدفت أيضاً الأسواق والمصادر البشرية والمستهلكين الذين يتنامون ويجري خلقهم مجدداً باستمرار. كان هذا النوع من العولمة متكاملاً مع

عملية التطور الرأسمالي، التي تمثل حركة رأس المال الاستثماري سعياً وراء العمال المطيعين الزهيدي الأجور في بيئات مستقرة. وكانت مقولة كلينتون عن العولمة تستلزم كمسلّمة انفصالاً لما بعد الحرب الباردة بين التكامل والتجزيء. الأول ينطبق على الولايات المتحدة وحلفائها والآلة العالمية الاقتصادية والسياسية المؤلفة من مجموعة الثماني ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة «منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا ـ الباسيفيك» (APEC) وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المماثلة. مع ذلك لم تشكل مقاربة كلينتون الليبرالية الجديدة ابتعاداً عن حقبة ريغان ـ ثاتشر، التي امتد فيها إلغاء اللوائح المنظِّمة على الصعيد القومي إلى المضمار الدولي. إذ أصبح صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى المماثلة ـ القائمة بالفعل ـ هي أدوات الأمر الواقع للحكم العالمي في عالم له قطب واحد. أصبح «التكامل» ضد «التجزيء» هو الانفصال الجديد في حقبة كلينتون. وكانت قوى «التجزيء» هي المنشقين العالميين الذين لم تبهرهم التجارة الحرة، ولم يترك فيهم انطباعاً قوياً دعم كلينتون لـ «ديمقراطيات السوق» و«التكبير الاقتصادي». وهكذا ـ مرة أخرى ـ فإن قوى الخير، الساعية «للتكامل» وقوى الشر التي تدعم «التجزيء» كانت منفصلة بوضوح في عالم كلينتون، غير أنها كانت أكثر خفاء ودقة من عالم جورج و. بوش، حيث الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون تحدي أن يكونوا إما «معنا» أو «ضدنا». ويمكن أن تكون عواقب أن لا يكونوا «معنا» قاسية، نظراً إلى ما ينطوي عليه تسلق السور من لاأخلاقية.

الخوف كشكل من الحرب النفسية

في وقت كهذا الذي يشهد كارثة لم يسبق لها مثيل، كتلك التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر، يمكن لجمهور خائف يتوجس من الخطر أن يحتضن دعوة بوش للالتفاف حول القائد الأعلى، فلا يثير تساؤلات ولا تحفظات بشأن الحملة الأخيرة. إنه يواجه الاختيار بين قضية الإرهابيين أو رسالة الرئيس، فإن التهديد باستخدام قوة لا يكبح جماحها كابح لا يصبح فقط مقبولاً، إنما يصبح مثيراً للغبطة بالمثل. ويمكن أن يصبح استعراض القوة الامبريالية ـ في الواقع ـ بديلاً من الدبلوماسية والحنكة السياسية، فيما رأي عام مذهول ينتظر الانتقام، لا تردعه العواقب الممكنة الكثيرة، مثل خطر رد الفعل المرتد. لا بد من العثور على الشر واستئصاله من جذوره، والارهابيون لا بد من أن يجبرهم الدخان الخانق على الخروج من محاجرهم، بينما تجري

تسمية الملاذات و«المآوي الآمنة» ووضعها على قوائم الانتظار. يجري إبلاغهم بأن عليهم أن ينتظروا دورهم أثناء حرب مطولة بلا رحمة، لا يمكن التنبؤ بنهايتها.

يصبح الإرهاب فجأة بؤرة سياسة بوش الخارجية، يتولى دوراً محدداً، تماماً كما كانت العولمة هي المبدأ المبالغ في غاياته لسياسة كلينتون الخارجية، وكما كانت حرب الخليج هي الحدث الفاصل بالنسبة إلى والد الرئيس. مع ذلك فإن للعولمة خاصية إيجابية خادعة، حتى وإن كانت قد أدت دورها كسلاح ضد غير الملتزمين. من الناحية الأخرى فإن مناهضة الإرهاب سلبية كلية، ولا يشتبه حتى في أنها يعاد ترتيبها كظاهرة إيجابية. إنها قد تكون تماماً انعكاساً للخوف من انحدار أمريكي يستبد بالمتشددين في مؤسسة الأمن القومي في إدارة بوش، الذين يؤيدون «الحرب على الإرهاب». ويجري وضع الجمهور بصفة مستمرة في حالة خوف، حيث تصدر نشرة بعد أخرى من وكالة الاستخبارات المركزية أو المباحث الجنائية (مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)) أو مسؤول الأمن الداخلي، تتنبأ بهجمات إرهابية على مطارات ومنشآت حكومية وبنايات سكنية ضخمة، في مناسبات متباينة. إن تكتيك الخوف وإثارة الذعر بواسطة بيانات شبه أسبوعية عن تهديدات إرهابية (لا تتحقق فعلياً) يبدوان كما لو كانا جزءاً من حرب نفسية متعمدة ضد الشعب الأمريكي نفسه بغرض إبقاء كل فرد في حالة تحفز ولإصدار قوانين والقيام بأفعال يمكن ـ لولا ذلك ـ أن تكون مثيرة للجدال حقاً. إن مقالة رأي بقلم جيل نيلسون ـ ظهرت في صحيفة **يو.اس.إي.توداي** *(USA Today)* تمسك بجوهر هذا الخوف بعنوان مناسب هو: «أمريكا تخلق رعبها الخاص». فيقول نيلسون: «ضاع وسط تنافر أنغام الموسيقى العسكرية ورف ألوان الأحمر والأبيض والأزرق والخطابية الوطنية التي ميزت احتفال عيد الاستقلال وتحيط بالحرب على الإرهاب ـ ضاع أروع وأهم جانب في الديمقراطية: حق الانشقاق. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر يبدو وكأننا فزعون، ليس فقط من الإرهابيين، إنما أيضاً من حكومة أمريكية تطالب برضوخ صامت في أي شيء تقترح أن تفعله كجزء من «حربها على الإرهاب» الغامضة وغير الفعالة حتى الآن»[٣].

---

(٣) Jill Nelson, «America Creates Its Own Terror,» *USA Today*, 4/7/2002.

استهداف الشر: بوش وريغان

يذكرنا نشر الخوف والتنبؤ بالرعب داخل الولايات المتحدة بما حدث إبان الحملة ضد الإرهاب في حقبة ريغان، وبخاصة عندما أبلغ الرأي العام من قبل إعلام ملتزم بأن «فصيل اغتيالات» ليبي قد دخل الولايات المتحدة وحاول مطاردة الرئيس خلال فترة رئاسته الأولى. ولم يتأكد شيء من مثل هذه المزاعم.

وحتى الآن فإن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر قد أنتج «محور شر» ووضع على جدول الأعمال آثار أسلحة الدمار الشامل على الأمن الأمريكي، في حين في الحقيقة سيكون بوش وبطانته في مأزق حرج إذا كان عليهم أن يبرهنوا على وجود صلة منطقية بين بلدان مثل كوريا الشمالية أو العراق أو إيران ـ من ناحية ـ والهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن من الناحية الأخرى. إن المشكلات التي يواجهها بوش مع «محور الشر» الذي ابتدعه هي سياسية بطبيعتها، ومن الصعب الربط بينها وبين أية مسائل إجرامية تتطلب في العادة عملاً بوليسياً. فلا شيء يربط العراق أو كوريا الشمالية والإرهاب بهذا المعنى. وحتى إيران، التي تناضل حكومتها الإصلاحية منذ سنوات لدعم علاقات عالية مع أوروبا وباقي أنحاء العالم، لا تلبي معايير بوش للإرهاب. فإيران ـ في الحقيقة ـ قد قدمت إسهامها في الحرب ضد طالبان. ومرة أخرى فإن مصطلحات مثل «محور الشر» ومرتكبي الشرور تعيد إلى الذاكرة الصفات التي كانت إدارة ريغان تطلقها في حملتها الخاصة ضد «الإرهاب». وقد وصف ريغان نفسه الرئيس الليبي بأنه إرهابي، ويستحق أن يطاح به. لكن الحقيقة هي أن ريغان كان يخلط بلا تمييز خصوم الهيمنة الأمريكية المتعددين في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وفي غيرهما من المناطق، مع المجرمين والمجانين والشيوعيين والملالي ومهربي المخدرات والمعتوهين.

مبدأ بوش

كان الاحتفاظ بأمريكا في حالة خوف وتأهب موضوعاً مركزياً في رسالة حالة الاتحاد التي وجهها بوش في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: «لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع. لن أقف جانباً بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جيدة، لكنها بدأت فقط. وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا، مع ذلك فلا بد أن نشنها تحت أعيننا.

لا نستطيع أن نتوقف قبيل الهدف... قد دعا التاريخ أمريكا وحلفاءنا للعمل، وإنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل معركة الحرية». وعلق مايكل كيلي المعلق بصحيفة **واشنطن بوست** على هذا التنبؤ المشحون بالنذر، على النحو التالي: «تلك كلمات رجل يرى... حرباً ذات أبعاد تاريخية، وهي لم يُنطق بها لتحدث أثراً».

حقاً، هذه كلمات رجل يعتقد أنه قد عهد إليه برسالة أخلاقية، هي رسالة الدفاع عن قيم أمريكا وحماية الحرية في كل مكان. إنها تعكس جوانب مما يعرف في السياسة الخارجية الأمريكية بالمثالية الويلسونية(*)، ممزوجة بفكرة الصد التي طرحت ضد سياسة الاحتواء أثناء أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وبعثت في وقت لاحق من قبل المحافظين الجدد أنصار سياسة إعادة التأكيد إبان حقبة ريغان. إن شن الحرب «تحت أعيننا» والشروع في رسالة وهبها التاريخ يترجم إلى حملة تجاوزت حتى الآن عبء الرجل الأبيض. إن قوى جورج و. بوش لا تقتصر على خوض «معركة الحرية»، إنما تمتد إلى معاقبة أعداء «الحرية» ومنعهم من تقويض النظام المستقر الذي نأمر به.

هكذا ـ والخوف يحتل مركز الصدارة على جداول الأعمال القومية والدولية ـ يستطيع الرئيس ـ في صفته كقائد أعلى ودبلوماسي أعلى وزعيم أعلى للحزب ـ أن يشعر بأنه حر في إعادة ترتيب الأولويات وإطلاق مدّعيه العام لكي يرمي الحريات المدنية في «الزبالة»، وأن يرفض القانون الدولي، وأن يخترق الفضاء الخارجي بأسلحة جديدة، وأن يغض النظر عن تزيينات المؤسسات (الاقتصادية)، كل ذلك باسم الأمن الداخلي للوطن. بل إن من شأنها أن تسمح للقائد الأعلى بأن يتستر على الصفقات البغيضة اللاأخلاقية مع مؤسسة «إينرون»، وكذلك على نائبه الذي يليه في تولي السلطة ديك تشيني، ليهرب من الفحص المعتاد بشأن معاملاته الخاصة مع هاليبورتون وصناعة الطاقة.

إن الخوف من انعدام الاستقرار ومن احتمال أفول التفوق الأمريكي يبدو أمراً يستوجب إعادة تأكيد الولايات المتحدة في المركز الذي لا ينافسها فيه أحد، مركز الهيمنة العالمية، لا تكبحها اعتبارات اقتصادية ولا ضرورات

(*) نسبة إلى وودرو ويلسون الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين (١٩١٣ ـ ١٩٢١) الذي اشتهر بأنه صاحب برنامج النقاط الأربع عشرة لتأسيس سلام دولي، والتي كان من بينها حق الشعوب في تقرير المصير (المحرر).

دبلوماسية أو ميول داخلية. لقد خلق قدر هائل من الخوف نتيجة لـ ١١ أيلول/ سبتمبر، إلى حد أن مصطلح الإرهاب حل محل مصطلح الشيوعية كوصف عام يطلق على المعارضين النشطين للهيمنة الأمريكية. لقد أصبح أداة محلية لقياس الولاء والتعاون والميل للخير، وكذلك لقياس الشر وحتى السواء. لقد أصبح بالتأكيد وصمة واسعة لرسم الحدود التي تفصل بين العدو والصديق، من هو على صواب ومن هو خاطىء، من هو فاضل ومن هو تالف. ولا وسط هناك؛ إن وقف المتوحشين عند البوابة واجب أخلاقي على جميع المتمدنين. ومثل هذا الاستخدام لمصطلح «إرهاب» يحمل سمات تماثل ملحوظة مع الطريقة التي استعملها ريغان وشولتز أثناء مواجهات عقد الثمانينيات الماضي مع ليبيا، والتي فيها اعتبرت الغارات الجوية الأمريكية ضد عاصمتها جزءاً من حملة لمحاربة الإرهاب. فمن وجهة نظر وزير الخارجية (آنذاك) جورج شولتز «ان الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى ملتزمة أخلاقياً بمثل عليا معينة وبرؤية إنسانية للمستقبل»، في حين «أنهم (الآخرون) يحاولون أن يفرضوا إرادتهم بالقوة... إنهم خصوم محرومون من المدنية ذاتها».

نظرة جورج و. بوش إلى العالم

في هذه «الحرب على الإرهاب» يبدو أن الرئيس مساق بشعور بأن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم هوبزي(*)، حيث الجيرة من الأشرار، وغير مستقر ويحتاج إلى يد حازمة. ومسؤوليات الدولة العظمى الوحيدة في مثل هذا «الفضاء الطبيعي الكئيب» ـ وهي عبارة استخدمها روبرت كابلان (في كتابه: **شرقاً نحو الوحشية** *(Eastward to Tartary)*) هي واضحة لا لبس فيها: إنك لا تستطيع أن تبقى في الظل. واجهه بتصميم شديد وعزم لا ريب فيه[٤].

ولقد تأثر الرئيس بوش كثيراً بكتاب كابلان إلى حد أنه طلب من جهاز معاونيه دعوة المؤلف إلى البيت الأبيض لمهمة تدريب أثناء العمل. يمكن لكابلان ـ وربما لكوندوليزا رايس ـ أن يضيفا محتوى عقلياً إلى مشاعر بوش

(*) نسبة إلى توماس هوبز (Hobbes) الفيلسوف الإنكليزي (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) الذي دافع في فلسفته السياسية بشدة عن الملكية المطلقة كنظام للحكم (المحرر).

(٤) Steven Mufson, «Bush's View of World Evolves,» *Washington Post*, 3/3/2002.

الداخلية الخاصة وإلى ميوله التي تفتقر إلى بنية. لم يستطع الرئيس أن يفلت من الأثر المدوي كتحذير كابلان من فوضى وعدم استقرار، وكذلك مشورته بأن تستجيب الدول الكبرى «التي لها قادة يعرفون متى يتدخلون ودون أن تكون لديهم أوهام»[٥]. هذه النظرة المظلمة إلى العالم، التي عززتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، قد أعطت لبوش شعوراً لا ينازع بالرسالة. وقد استنتج كابلان بعد ندوته مع بوش: «أعتقد أن وجهة نظر بوش في العالم هي أن الهيمنة الأمريكية واهنة... إن العالم مكان سيىء، شعوبه سيئة ويمكن أن تلحق بنا الضرر، وأهم التزام أخلاقي على أمريكا هو أن تصون قوتها». وربما يجدر بالذكر أن عرّاف بوش قد كتب كتاباً آخر: **سياسات المحاربين: لماذا تتطلب القيادة روحاً جماعية وثنية** *(Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos)* وفيه يتابع «موضوع الدور الامبريالي والأمزجة الأخلاقية والسياسية التي يظن أن الامبرياليين الأمريكيين المحدثين لا بد تعتريهم»[٦]. يتخذ كابلان موقفاً نقدياً من أي تأكيد على العدالة وحقوق الإنسان، كذلك الذي يزعم أن كلينتون اتخذه، على حساب الاستقرار والنظام، حتى وإن كان دعم هذين الأخيرين يعني الدخول في معاهدات مع شياطين نعرفهم» من السلطويين. ومن ثم لا تستطيع السياسة الخارجية أن تخضع لتوجيه «أوهام عاطفية» مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أو أن تضللها شواغل بشأن طغيان الدولة، حينما يكون من المتوجب إعادة توطيد النظام. ففي الحقيقة توطيد النظام كان هو الذي قاد ريغان إلى إرسال قوات إلى لبنان في عام ١٩٨٣، وبعدها إلى غرينادا. وكان هذا هو السبب وراء غزو جورج بوش الأب لباناما وبعدها الصومال.

الاستباق يحل محل الردع

بينما جرى تبرير تدخلات كلينتون في كوسوفو والصومال وهاييتي والعراق، وتدخلات بوش الأول في العراق وباناما بذرائع توفير علاج للتطهير العرقي والجوع وحكومات الأقلية وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتهريب المخدرات، فإن مبدأ بوش الجديد يستند في التدخل إلى الأخطار التي

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر مراجعة مايكل إيغناتييف لكتاب: Robert D. Kaplan, «Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos,» *New York Review of Books* (28 February 2002).

تهدد الأمن القومي، وبالأساس «الرعب» وهو يقترب أكثر من بوابات المجال الذي اتسع الآن لما يعرف بالعالم المتمدن. وهذا التزام ذو نهاية مفتوحة أكثر مما كان المفترض من قبل بيل كلينتون وحتى بوش الأول، على الرغم من الخطابية عن حقوق الإنسان والديمقراطية. كذلك فإنه التزام يبقي الولايات المتحدة في حالة استعداد عسكري، ورغبة في تعقب «مرتكبي الشرور» **قبل وقت طويل من وقوع ضرباتهم**. إن الرئيس ورجاله ـ وبخاصة أولئك الذين يعملون في المؤسسة الدفاعية ـ قد أسهبوا في موضوع واجب توقع الخطر حتى على حساب تحويل الخطاب كله إلى مجرد فرضية. فإن مثقفي وجماعات التيار المحافظ الجديد ـ أمثال «مؤسسة التراث» (Heritage Foundation) ـ ينظرون إلى الوضع الراهن على أنه يشكل خطراً ماثلاً وواضحاً. وعلى سبيل المثال فإن جون هولسمان، وهو من الباحثين في «مؤسسة التراث» قال لصحيفة **بوسطن غلوب** *(Boston Globe)* إن الولايات المتحدة لا تملك وقتاً تضيعه في التحقق من أن تدخلاتها تتطابق مع قواعد الحرب. ويبدو أن الغطرسة تكتسب أبعاداً عالية وتكاد تكون غير مسبوقة[٧]:

«في مواجهة حرب غير متساوية لا توجد قواعد... عليك أن تتحرك أسرع، ينبغي أن تكون أكثر عدوانية لتحمي شعبك... ولا شك أن الولايات المتحدة هي القوة الآمرة في العالم. وسواء أعجبنا ذلك أم لا، هذه حقيقة... وبصفتها القوة الآمرة يمكن للولايات المتحدة أن تقول إننا سنقوم بالأعمال التي تدعم الاستقرار العالمي العام. وليس هذا من الإنصاف، ولكن هذه ليست جمعية للمناقشات».

وقد قدم وجهة نظر معارضة لـ «مبدأ بوش» رئيس وزراء أستراليا السابق جون كيتنغ، الذي قال في محاضرة ألقاها مؤخراً:

«إن مبدأ بوش الذي بدأ يبزغ... يقلل من قيمة الردع لصالح الاستباق. وتذهب الحجة المتطورة في هذا الاتجاه: إنك لا تستخدم الردع العسكري وحده حينما تكون هناك دولة يمكن ردعها. ولا يمكنك إلا أن تستخدم القانون الدولي والقواعد المتعددة الأطراف حينما تكون هناك أمم قادرة على الالتزام بها. ولأن أجزاء العالم التي يفرخ فيها الإرهابيون ليست فيها حكومات لتردع، فإن الولايات المتحدة تملك حق القيام بفعل استباقي لحماية شعبها».

---

(٧) انظر: Robert Schlesinger, «We'll Strike First,» *Boston Globe*, 30/6/2002.

لكن الحجة الأصرح ـ لكن ربما الأكثر نزاهة ـ تذهب في هذا الاتجاه: ان الولايات المتحدة لم تكن من قبل أبداً أكثر قوة؛ ولهذا فإن هدفها الاستراتيجي المركزي ينبغي أن يكون التقليل إلى أدنى حد من القيود على قوتها، سواء في شكل منافسة من دول أخرى أو ضغط من منظمات متعددة الأطراف.

هذا هو ـ في الحقيقة ـ جوهر «مبدأ بوش» الذي برز، والذي يعبّر عنه الآن على نحو أفضل مما كان في خطبة التخرج الرئاسية التي ألقيت في أكاديمية «وست بوينت» (West Point)[٨]. قال بوش ـ مفنداً كفاية مبدأ الاحتواء والردع الذي كان مطبقاً حقبة الحرب الباردة:

«لقسم كبير من القرن الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدأ الردع والاحتواء في الحرب الباردة. وفي بعض الحالات ستطبق هذه الاستراتيجيات. لكن أخطاراً جديدة ستتطلب تفكيراً جديداً. فالردع ـ أي الوعد بانتقام شامل ضد دول ـ لا يعني شيئاً ضد شبكات إرهابية مبهمة حيث لا دول أو مواطنين للدفاع عنهم. والاحتواء غير ممكن حينما يمتلك طغاة غير متوازنين عقلياً أسلحة للتدمير الشامل يمكنهم إطلاقها بواسطة صواريخ أو أن يزودوا بها سراً حلفاء إرهابيين لهم. . . فإذا ما انتظرنا حتى تتحقق هذه الأخطار مادياً فإننا سنكون قد أطلنا انتظارنا أكثر مما يلزم. . .».

ومن الواضح أن بوش يفترض أن طغاة اليوم أكثر اختلالاً في توازنهم وأنهم بالتالي أخطر من أولئك الذين تعين على الولايات المتحدة أن تتعامل معهم أثناء الحرب الباردة، سواء كانوا من الخصوم أو من الحلفاء، وهي إشارة لا تقوم على أساس. وبالإضافة إلى هذا ـ وكما أوضحنا آنفاً ـ فإن سياسة الاحتواء كانت في الواقع موجهة ضد زعماء قوميين وقوى معارضة وليس بالضرورة ضد «الطغاة» في الاتحاد السوفياتي والصين، الذين كانت تهديداتهم للغرب لا يكاد يكون لها وجود، على الرغم من افتراضها على نطاق واسع والترويج لها. ويرد على هذا المنطق باتريك بيوكانان (Buchanan) ـ وهو عضو سابق في إدارة ريغان ـ بوش، فيتوقع خطراً في هذه المقاربة وينتقدها بشدة:

---

(٨) انظر خطبة التخرج الرئاسية التي ألقيت في أكاديمية «وست بوينت» بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

«هل هذا هو مبدأ بوش الجديد: تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية حقها في شن حروب وقائية على أي «دولة مارقة» تضبط متلبسة ببناء نوع الأسلحة التي نمتلكها نحن منذ نصف قرن؟ إذا كان كذلك، فإن هذه صيغة لحروب بلا نهاية، يكاد يكون من المؤكد أن تنتج الذعر ذاته الذي يسعى الرئيس لتجنبه: تفجير سلاح نووي أو بيولوجي على التراب الأمريكي»[٩].

يؤكد مبدأ بوش الحاجة إلى تحديد هوية العدو ومهاجمته على نحو إفرادي ومعاقبة كل معتدٍ بتوجيه الضربة الأولى وحينما لا تكون متوقعة في أي مكان من العالم.

«. . . إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع. يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نمزق خطته، وأن نواجه أسوأ الأخطار قبل أن تظهر. . . إن أمننا سيتطلب تحويل العسكريين الذين ستقودونهم - العسكريون الذين سيكونون مستعدين لتوجيه الضربة في لحظة صدور الأمر عند أي منعطف مظلم في العالم».

تنزيل رتبة السيادة وتعددية الأطراف

إن الحاجة إلى عمل سريع تجعل المداولات في الكونغرس والمشاورات مع الحلفاء أو المحامين الدوليين أمراً غير عملي، إذا لم تكن في الحقيقة مضجرة ومعرقلة: فلا وقت لدراسة المعاهدات الدولية والمواثيق وتقدير معانيها الضمنية وتأثيراتها في الضربات الوقائية. فليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة لم تعط أذناً صاغية سوى لوقت قصير لمعاهدات مثل معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكولات كيوتو[*] بين معاهدات أخرى كثيرة ترمي إلى كبح مطامح الدول.

إنها «الحاجة إلى العمل السريع» تجعل من القيم والشواغل الأخلاقية عن

---

(٩) Patrick J. Buchanan, «Bellicose Foreign Policy Irks Friends, Incites Foes,» *USA Today*, 24/6/2002.

(*) هي البروتوكولات التي وقعت في مدينة كيوتو اليابانية في عام ١٩٩٧ لتنظيم أحكام حماية البيئة من ظواهر الاحتباس الحراري وما إليها من أخطار تلوث البيئة في الغلاف الخارجي للأرض، وبخاصة تقلص طبقة الأوزون (المحرر).

حقوق الإنسان عقبات يتعين التغلب عليها لتحاشي التعرض للخطر. مع ذلك فإن تجنب القيم الأخلاقية لا يوقف تحول الحرب على الإرهاب إلى حرب على الأخلاق. والاعتداء على الحريات المدنية والحمايات الدستورية والقانون الدولي يجري التشويش عليه بخلق شعور مفتعل برسالة أخلاقية وهالة من نزعة وطنية مقدسة مصممة بحيث لا تدع مجالاً للمتشككين والمماطلين. وحتى لمسة دينية وقداس رئاسي يمكن أن يدعم هذه الرسالة بجرعة من الشرعية: «في المأساة. . . يكون الرب قريباً»، هكذا أعلن الرئيس بعد أن استبعد أي وضع وسط. فالشر ـ بعد كل شيء ـ له علاماته الواضحة ويسهل التعرف عليه:

«لا يمكن أن يكون حياد بين العدالة والقسوة، بين البريء والمذنب. إننا في صراع بين الخير والشر. وأمريكا ستسمي الشر باسمه»[١٠]. إنكم إما أن تكونوا معنا ـ وبالتالي ضد الشر ـ أو ضدنا، وبالتالي مؤيدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيين أنفسهم. وكحرب على الشر تصبح هذه حرباً بلا نهاية، وبخاصة أن مرتكبي الشرور يظهر أنهم يتكاثرون باتساع تعريف الإرهاب، والأسلوب «الفروسي النبيل» الذي به يضاف إرهابيون جدد إلى قائمة الخدمة الآخذة بالاتساع.

الإرهاب والمقاومة: الشرق الأوسط

إن الانقسام الذي يدعو إليه جورج و. بوش مطلق إلى حد أنه لا يكاد يكون هناك مجال لأي تمييز بين الإرهاب والمقاومة أو السبب والنتيجة. والحقيقة أن عبارة «السبب الجذري» قد أصبحت بمثابة قالب نمطي وحرفت لتصبح تبريراً مقنعاً بصورة لا تكاد تخفي شيئاً ولكنها ماكرة للإرهاب ذاته. هكذا ـ على سبيل المثال ـ يبدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي فعلياً بالنسبة إلى جورج و. بوش بتفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر الانتحارية، حيث إنه لم يدرس العقد السابق، فضلاً عن حروب ١٩٦٧ أو اجتياح ١٩٤٨. من هنا فإن سياسة بوش الشرق أوسطية تشكلها وتعيد تشكيلها نظرة عالمية متأثرة بالاعتبارات الداخلية، مستمدة من فظائع ١١ أيلول/سبتمبر، تنقحها خبرات من هم أمثال الجنرال آرييل شارون، وتتعزز بأفكار أناس مثل بول وولفويتس وريتشارد بيرل، وغيرهما من المحافظين الجدد. لقد وصفت الهجمات الإسرائيلية على المدن والمخيمات الفلسطينية خلال الفترة من أيار/مايو إلى

(١٠) انظر خطبة «وست بوينت» التي سبق ذكرها في الهامش رقم (٨).

تموز/يوليو ٢٠٠٢ وصفاً عريضاً بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس وجزء من حملة لاجتثاث «شبكة الإرهاب» من جذورها، على الرغم من الطبيعة الاستباقية لما يسمى بعمليات الإغارة وعلى الرغم من التدمير الفظيع وقتل المدنيين. إنها نظرة ليست غير مماثلة لنظرة ريغان وشولتز، اللذين أعربا عن إعجابهما بالنموذج الإسرائيلي في محاربة «الإرهاب» وهو إعجاب روج له على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال فإن الرئيس ريغان، الذي قبل المقاربة الإسرائيلية كنموذج لمحاربة «الإرهاب»، ربط نفسه بالغارة الإسرائيلية على تونس في تشرين الأول/أكتوبر 1985 التي حصدت أرواح سبعين تونسياً وفلسطينياً انتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص. لقد وصف ريغان هذه الغارة بأنها «شكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس»، ولم ير انتهاكاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة الذي يحظر استخدام أسلحة وردتها أمريكا لأغراض دفاعية. وقد فعل بوش الشيء نفسه في جنين بعد مذابح نيسان/أبريل ٢٠٠٢، التي استخدمت فيها المروحيات والبلدوزرات وغيرها من التجهيزات العسكرية الأمريكية من جانب القوات الإسرائيلية.

الحرب على الإرهاب كلعبة استراتيجية

في غضون ساعات من الهجمات في نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس جورج و. بوش «حرباً على الإرهاب» مماثلة كثيراً لحروب إسرائيل خلال نصف القرن الماضي. والعدو في كلتا الحالتين هم المسلمون والعرب والفلسطينيون. هذا التحرك، دون إعلان حرب من جانب الكونغرس، ودون أي أساس دستوري، حوّل ما كان يمكن في الظروف العادية أن يكون عملاً بوليسياً لاعتقال المجرمين إلى لعبة استراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتوسيع الهيمنة الأمريكية. ولقد تضمن جدول الأعمال الفوري إسقاط نظام حكم طالبان في أفغانستان واستبداله بنظام حكم أكثر رضوخاً مكون من تحالف الشمال الذي أظهر وحشية مماثلة خلال ورطة الثمانينيات. ويوصم نظام حكم قرضاي بالفعل بأنه نتاج مشروع «بناء دولة»، بعد انتصار عسكري سريع تحقق دون إصابات أمريكية تقريباً.

لقد اعتُبر غزو أفغانستان في الولايات المتحدة على نطاق واسع إثباتاً لصحة مواقف الصقور في إدارة بوش، الذين فضّلوا الحرب على الدبلوماسية والذين أقاموا الحجج ضد تقديم أي حافز للعالم العربي للانضمام إلى ما أسمي بالتحالف ضد الإرهاب. أما مؤيدو الرأي الآخر في الإدارة (تفضيل

الدبلوماسية على الحرب) ـ وعلى رأسهم كولن باول (وزير الخارجية)، فقد صدوا وهمشوا باعتبارهم ليّنين يبالغون في نفوذ واشنطن على زبائنها العرب ويتعاملون مع هؤلاء العرب خطأً على أنهم حلفاء بدلاً من عملاء. وهكذا اعتبر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ترضية المطالب العربية تسوية سياسية بين فلسطين وإسرائيل. واعتبرها أيضاً حلفاؤه من المحافظين الجدد/الصهاينة في المؤسسة الدفاعية (الأمريكية) أسوأ أشكال الاسترضاء. وسيكون من شأن «الحرب على الإرهاب»، في النهاية أن تعفي الولايات المتحدة من استرضاء العربية السعودية بغرض تأمين النفط. إنها ستطلق البنتاغون ووزارة الخارجية من أية قيود تعرض «التحالف» للخطر.

في الوقت نفسه كانت مشاعر الظفر قد عززها الجمهوريون في الكونغرس الذين بدأوا يقومون بمحاولة جادة للحصول على أموال وأصوات الجالية اليهودية. لقد هاجم هؤلاء الجمهوريون كل تحرك سياسي من جانب فريق باول نحو تسوية شرق أوسطية، وكثيرون من هؤلاء الجمهوريين هم أيضاً أصوليون مسيحيون يؤيدون حكومة إسرائيل اليمينية تأييداً غير مشروط. ويشغل بعض هؤلاء الجمهوريين أعلى المناصب في الكونغرس ـ أمثال توم ديلاي وديك آرمي ـ وقد ذهبوا إلى أن الحرب في أفغانستان والدبلوماسية في الشرق الأوسط لا يتفقان أخلاقياً، وأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان العدو الإرهابي ذاته. بل ذهب ديك آرمي إلى أبعد من هذا إذ دعا على قنوات التليفزيون التي تبث على نطاق الولايات المتحدة كلها إلى التطهير العرقي للفلسطينيين.

ما بعد أفغانستان: إعادة رسم الخرائط

ما بعد أفغانستان، ومع التهديدات الموجهة إلى قائمة طويلة من القوى والبلدان بعقاب وشيك، فإن جدول الأعمال يتضمن صفقات نفطية وقواعد عسكرية في ما كان قبلاً الاتحاد السوفياتي. مع ذلك فلا شيء من هذا ذكره جورج بوش بينما كان يهدد بخنق الإرهابيين و«إجبارهم على الخروج» من أوكارهم. إن بوش ـ الذي لم يكن يستطيع أن ينطق أسماء الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة أثناء حملته الانتخابية للرئاسة ـ ليس فقط قادراً على عمل هذا الآن وهو نائم، بل إنه يستطيع أيضاً أن يرسم خريطة لآسيا الوسطى وأن ينطق اسم كل الرؤساء الطغاة هناك. فالقواعد العسكرية قيد الإنشاء منذ بدء الحرب على الإرهاب لها قربها الغامض إلى مشاريع خطوط

أنابيب النفط التي تشكل عائداً غالياً من عوائد الحرب. إن واشنطن تعزز بالفعل مركزها الاستراتيجي في المنطقة ببناء قواعد عسكرية في كازاخستان، وجسور وخطوط حديدية، ومستودعات تخزين، ومراكز اتصال في أوزبكستان. هكذا تصبح محاربة الإرهاب التمهيد والمبرر لسياسة خارجية توسعية يمكن أن تهدف إلى إعادة رسم الخريطة العالمية الاستراتيجية. وقد يُسأل ما هي الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا وجنوبها ووسطها في أعقاب انهيار طالبان وما هو موعود من قطع رأس تنظيم القاعدة؟ وعلى الرغم من أن هدفاً مركزياً لسياسة بوش الخارجية يتجه سريعاً نحو الحفاظ على الاستقرار وخلقه في عالم يفترض أنه يموج بالاضطراب، يمكن أن تؤدي أفعال أمريكا في آسيا الوسطى إلى التحريض على الفوضى ونشر العنف في بعض المناطق على طول جبال الهمالايا. فلأي مدة يمكن للعلاقات المتحسنة بين الولايات المتحدة من ناحية، وروسيا والصين من الناحية الأخرى، أن تستمر بالنظر إلى حقيقة أن القواعد العسكرية الأمريكية وخطوط أنابيب النفط تتغلغل في مجالات نفوذهما التقليدية؟

إن مناطق آسيا إلى الشرق من عدن تضم أقليات عرقية كثيرة، حتى ان صراعاً أهلياً وصراعات حدودية يمكن أن تقع بسهولة في أي لحظة، تحت تأثير حملة أمريكا المناهضة للإرهاب. إن هذه الحملة قد أخذت بالفعل تهدد بإشاعة حالة من عدم الاستقرار في تايلاندا وماليزيا والفيليبين وجورجيا. وقد طلبت تايلاندا بالفعل من مسلمي ماليزيا المساعدة في ضبط «الانفصاليين»، وتعهدت بتعزيزات عسكرية جديدة على طول حدودها الجنوبية مع ماليزيا، بينما أرسلت الولايات المتحدة وحدات تدريب إلى الفيليبين واليمن وجورجيا. ويمكن لهذه الصراعات المحتملة أن تنتشر بسهولة لتجعل الخريطة السياسية الموروثة من الحقبة الاستعمارية الأوروبية تبدو أقرب إلى قطعة بالية. إن تلك العبارة المنذرة بالخطر التي استعملها بول وولفويتس(*) في أعقاب ١١ أيلول/ سبتمبر عن «إنهاء دول» يمكن أن تُترجم تماماً إلى واقع في هذه الظروف حيث يمكن أن تختفي دول وتظهر دول جديدة. وعلاوة على هذا يمكن للاضطرابات أيضاً أن تقوض الانجازات الاقتصادية التي حققتها أخيراً بلدان شرق آسيا التي تملك حضارات قديمة إنما هياكل سياسية وثقافات نامية

(*) نائب وزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش الحالية، وهو أعلى منصب يشغله يهودي أمريكي فيها (المحرر).

جديدة، كما تملك بالمثل هويات جديدة.

وثمة صراع ممكن في شبه القارة الهندية يمكن أن ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل التي التزم بوش بتدميرها. فإذا ما انفجر هذا الصراع بعد ثلاثة عقود من الهدوء الفعلي، فأي صدقية يمكن أن تكون لحملة بوش ضد العراق، وبخاصة حينما لا يكون هناك أي دليل في ما يتعلق بتطوير العراق المهدم مثل هذه الأسلحة؟ بالإضافة إلى هذا، ثمة علامات على أن الهند تمر بتحول استراتيجي رئيسي بعد عقود كانت خلالها حليفاً لروسيا ضد الصين والولايات المتحدة، ما يثير التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة الآن لتولي مركز الاتحاد السوفياتي السابق بإزاء الهند. وثمة سؤال مماثل بشأن إمكان أن تقوم الهند أيضاً بدور عازل استراتيجي للولايات المتحدة، يبقي روسيا خارج بحر العرب والمحيط الهندي؟ هل تأمل الولايات المتحدة أيضاً في استخدام العمق السكاني الهندي كحاجز بشري ضد مطامع الصين الاقليمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من المقدر يقيناً أن تفقد باكستان مركزها الاستراتيجي بعد أن تخلت عن تحالفها مع قبائل الباشتون ووضعت كل بيضها في السلة الأمريكية، في وقت يتم فيه الربط بينها وبين الأطراف التي يمكن الاستغناء عنها، حيث عواطف الجمهور الظاهرة هي مع «الإرهابيين». إن بنية باكستان المتعددة الألوان (الفسيفسائية) التي تماثل بنية أفغانستان قد تصبح معرضة لضغوط أمريكية ـ هندية، ما يجعل مسألة كشمير تبدو كلعبة أطفال بالمقارنة بها، وتصبح لها عواقب مخيفة على استقرار المنطقة.

لقد كان الظن مبدئياً أن ١١ أيلول/سبتمبر هو نداء للاستيقاظ لأمريكا لكي تعيد تقدير سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي الحقيقة تجاه العالم الإسلامي. وقد ذهبت صحيفة **بوسطن غلوب** في مقالة نشرت بعد وقت قصير من الهجمات على نيويورك وواشنطن إلى أن الرئيس بوش كان على وشك إماطة اللثام عن خطة لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس «رؤية» لقيام دولتين جنباً إلى جنب بعد انسحاب إسرائيلي ونهاية للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وقد خرج الرئيس نفسه عن مألوف عادته بالاحتفال بقادة الأمريكيين ـ المسلمين في ختام شهر رمضان في البيت الأبيض، وبالسعي إلى فرصة لالتقاط الصور له أثناء زيارة قام بها للمركز الإسلامي في واشنطن، في حين كان يكرر رسالته إلى الأمريكيين بأن الإسلام دين تسامح وسلام. كذلك فإن قادة الديمقراطيين في مجلسي الشيوخ والنواب رتبوا لاجتماع نادر في الكونغرس مع زعماء الجالية الأمريكية ـ

العربية، فيما زعم أنه ليتعلموا منهم بشأن الأسباب الجذرية. وبدا أن كل هذا الاهتمام المفاجىء اختفى بالسرعة نفسها التي بدأ بها. فإن تعدي إسرائيل وموقف آرييل شارون الذي لا يلين قد كسب موافقة جورج بوش وتوني بلير، تماماً كما أن موقف الهند المتصلب نحو باكستان قد كسب موافقتهما أيضاً. وقد بدأت الهند ـ التي كانت إسرائيل بالنسبة إليها دولة غير مرغوب فيها ـ تطور فجأة روابط وثيقة مع إسرائيل، أولاً تحت تأثير اتفاقات أوسلو التي تعززت مجدداً بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي غذت تعدي كلا البلدين. والآن فإن المطالب التي تفرضها الهند وإسرائيل على باكستان والسلطة الفلسطينية متماثلة بصورة مذهلة، وكلتاهما تتمتع بدعم إدارة بوش. ففي كشمير ـ كما في فلسطين ـ لا تزال مشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية تنتظر الحل. في الوقت نفسه فإن بوش واقع تحت ضغط للدفع باتجاه حل في الشرق الأوسط يتجاوز خطابه في ٢٤ حزيران/يونيو الذي افتقر إلى جدول زمني وإلى نهاية مفهومه للمناورة. الآن، وقد ظهر خطاب باول في مدينة لويزفيل والمبادرة السعودية كمولودين ميتين، وبعد فشل هجمات شارون العسكرية في ضمان أمن إسرائيل وفي إجبار الفلسطينيين على الرضوخ، فإن «حفاظ السلام» في واشنطن من المتوقع أن يتحرك، حتى ولو لمجرد إنقاذ مكانته المتردية ولإعادة تأكيد نفوذه المهيمن. وقد حدد جيم هوغلاند، في **واشنطن بوست** الخطوط العريضة لما يمكن أن يكون مسار العمل: «يتعين على الإدارة الآن أن تنتهج سبلاً أخرى لمنع المنطقة من أن تصبح منصة فوضوية لإرهاب دولي أوسع... ولسوف تبقى قوات أمريكية لسنوات لتساعد في تنمية وحماية قيادات جديدة وديمقراطية في العراق وفي دولة فلسطينية... ولا وقت هناك للتفكير بالأمور الصغيرة. إذ يمكن للقوات الأمريكية أن تكون فعالة وآمنة على الضفة الغربية، فقط كجزء من قوة أضخم ترسل إلى المنطقة في مهمة ذات شقين: لمحاربة مصادر الإرهاب العالمي وداعميه، ولإنجاز العوامل المتشابكة المسبِّبة للديمقراطية في العالم العربي ولبقاء إسرائيل»[11].

إن دعوة هوغلاند لاحتلال العراق وفلسطين عسكرياً على غرار أفغانستان تمثل تحدياً لجورج بوش لكي يؤدي دوره طبقاً لأطروحة هذا الأخير المناهضة للإرهاب، على النحو الذي يراه صقور واشنطن. إن من شأن هذه

---

(١١) *Washington Post*, 30/6/2002.

الدعوة أن تعيد، ليس فقط خريطة المنطقة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إنما أيضاً خريطة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. ويفترض أن اقتراحات هوغلاند هذه تتطابق مع التفكير السائد داخل إدارة بوش:

«إن مؤشرات الأحداث الوشيكة تشير إلى قبول متنام في البيت الأبيض للحاجة إلى قوة غزو أمريكية ساحقة تبقى على الأرض في العراق لعدة سنوات. وسيؤدي الوجود الأمريكي دوره كمدماك للتحول الديمقراطي لبلد عربي رئيسي يمكن أن يكون نموذجاً للمنطقة. إن من شأن عراق جديد أن يوفر أيضاً أمناً أكبر للأمريكيين في مجال الطاقة».

إن نوع الديمقراطية الذي يمثله نظام حكم قرضاي في أفغانستان هو الذي يرجح أن يقوم في العراق وفلسطين. وهكذا فإن صدام حسين وياسر عرفات أصبحا هدفين لحملة بوش ضد الإرهاب. ولقد أوضح الرئيس في خطابه الذي كان قد طال انتظاره، في ٢٤ حزيران/يونيو، بجلاء أنه بينما تتوقع الولايات المتحدة انتخابات وإصلاحات في السلطة الفلسطينية، فإن إعادة انتخاب عرفات لن تلبي متطلبات بوش لديمقراطية فلسطينية. وسيكون من شأن خليفتي عرفات وصدام حسين أن يهدئا من شواغل واشنطن وتل أبيب باسم محاربة الإرهاب والشر. في الوقت نفسه سيكون من شأن احتياجات أمريكا النفطية وغزوات إسرائيل الكولونيالية أن تؤمَّن باسم تدعيم الديمقراطية والإصلاحات كضمانتين للأمن والاستقرار الاقليمي. إنه حقاً نموذج سيكون قد خلق للآخرين ليحاكوه، بمن فيهم باكستان وآخرون، بالمثل في القارة الآسيوية المضطربة. ولكن هل سينجح جورج و. بوش في هذا المخطط المجلل بالعظمة؟

لا تأخذ مخططات بوش الطموحة والمجللة بالعظمة في الحسبان أن الشبكة التي وقفت وراء الهجمات ضد البرجين التوأم والبنتاغون يوم ١١ أيلول/سبتمبر ليست ظاهرة جديدة في تاريخ العالم. لقد ووجهت عوالم القرن التاسع عشر الامبريالية في روسيا القيصرية وتركيا العثمانية وبريطانيا، من قبل سباقين لإرهابيي اليوم، كانت استراتيجيتهم استفزاز هذه الامبراطوريات لدفعها إلى شن هجمات وحشية لا يمكن إلا أن تخلق أراضي خصبة لتجنيد المزيد في صفوفهم. وهذا ما يجعل ردّ الفعل المنعكس من جانب بوش منذراً بالشؤم ـ حرب تفتقر إلى هوية محددة بدقة، وإلى غرض محدد جيداً، وإلى عدو معرّف تعريفاً واضحاً ومدة استمرار معقولة، أي نوع

الحرب الذي يرجح أن يحدث ضربة ارتدادية. إن السؤال الحقيقي - في النهاية - هو ما إذا كانت الحرب على الإرهاب مجرد إجراء لسد فجوة بغرض تأخير انحدار الهيمنة الأمريكية وإطالة أمد نزعة التدخل الانفرادي، أم أنها ستبرهن على كونها باهظة النفقات وتؤدي إلى نتائج عكسية إلى حد يجعل القيام بعملية إعادة تقدير رئيسية يعد مراعاة مستنيرة للمصالح الذاتية؟.

(٨)

حرب أفغانستان:
التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي(*)

حسن الحاج علي أحمد(**)

«ان هؤلاء السادة هم النظير الأخلاقي للآباء الذين أسسوا الولايات المتحدة»(***).

مهما اختلف الكتاب والسياسيون والمعلقون حول مغزى ودوافع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أنهم ربما اتفقوا حول الهزة النفسية والسياسية التي أحدثتها في الولايات المتحدة. ولعل مرد الهزة يعود إلى الوسيلة التي استخدمت في تلك الهجمات وأحدثت فجيعة كبرى في زمن وجيز لم يمهل حتى رجال المطافئ وعمال الإنقاذ لمباشرة عملهم، إذ لم يخطر ببال أحد أن تستخدم الطائرات المدنية في هجمات انتحارية داخل الولايات المتحدة. وعندما نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن دراسته عن «حماية الوطن» (Homeland Defense) في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠[1]، أي قبل عام وخمسة أشهر من الهجوم الانتحاري، جاء النقاش فيه في مجال الإرهاب منصباً حول: هل سيستخدم الإرهابيون الأسلحة التقليدية، أم

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٢)، ص ١٢ - ٣٠.

(**) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

(***) عبارة للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان وردت أثناء تقديمه بعض زعماء المجاهدين الأفغان لرجال الصحافة في حديقة البيت الأبيض عام ١٩٨٦.

(١) انظر: Anthony H. Cordesman, «Defending America: Redefining the Conceptual Borders of Homeland Defense,» Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 3 April 2000, <http://www.csis.org/burke/hd/reports/conceptualborders.pdf>.

الأسلحة البيولوجية والكيميائية إذا ما قاموا بهجوم داخل الأراضي الأمريكية؟ وهل تشمل «حماية الوطن» الجريمة المنظمة وعصابات الاتجار في المخدرات، أم لا؟

ورغم أن الفترة لا تزال قصيرة بعد الأحداث للحكم على مآلاتها بشكل واضح، إلا أن النقاش بدأ يدور الآن حول مدى تأثير هذه الأحداث في السياسة العالمية بصورة عامة وفي الترتيبات الإقليمية والداخلية لبعض الدول بصورة أخص[٢]، فهل تأثيرات الأحداث عرضية عابرة استفزت القطب الأمريكي وجرحته، وستعود الأمور إلى سيرتها القديمة بعد أن يهدأ القطب الأمريكي الجريح؟ أم أن مدى التأثيرات أكبر وسيستمر على المدى البعيد؟ يحاول هذا المقال أن يتناول بالتحليل مدى التأثير الذي بدأت تفرزه أحداث أيلول/ سبتمبر الدموية في النظام العالمي، وفي النظم الفرعية الإقليمية، بإشارة خاصة إلى شرق آسيا ووسطها. ويبدأ بتناول الأسباب التي أدت إلى ظهور ما سمي بـ «الإرهاب الجديد»، ثم يعرّج بعد ذلك مستعرضاً التطورات التي بدأت تطرأ على مفهوم الأمن في الولايات المتحدة، وأثر ذلك في الهيكل التنظيمي الأمني الأمريكي وبروز ظاهرة عولمة الأمن، والتحول من التركيز على البعد الجيوسياسي إلى إعطاء اهتمام أكبر بالجيوثقافي. ثم يتناول المقال أيضاً بعض السياسات الجديدة التي تعكس عودة بعض آليات الحرب الباردة السياسية، حيث كانت الغلبة للأمن على السياسة. كما يتعرّض المقال لإرهاصات التغيير المستقبلي في آسيا. ثم يختتم بافتراض أن مفهوم الأمن العالمي سيبدّل أولوياته معطياً اهتماماً أكبر بالأمن الإنساني.

أولاً: الإرهاب، القديم والجديد

بدأ الاهتمام بموضوع الإرهاب[٣] يأخذ ثقلاً واضحاً في السياسة الخارجية الأمريكية في بداية الثمانينيات على عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان، وذلك عندما أعلن وزير الخارجية في ذلك الوقت الكسندر هيغ أن

---

(٢) انظر: «How the World Has (and Hasn't) Changed,» *Economist* (27 October 2001), p. 11.

(٣) لا يتعرض هذا المقال للنقاش الدائر حول تعريف مفهوم الإرهاب، وما هي حدوده: إرهاب دولة أم إرهاب جماعات وأفراد، ولا للاستغلال السياسي لهذا المفهوم، ولكنه يعتبر أن الإرهاب بصورة عامة هو: استهداف الأبرياء وترويعهم لأسباب غير شخصية. ويتناول تحليل الموقف الأمريكي بناءً على إدراك الإدارة الأمريكية وتعريفها للإرهاب.

الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان(٤) التي كان يهتم بها الرئيس كارتر. وبعد عقد من الزمان صرح الرئيس جورج بوش الأب بأن قضيتي الإرهاب والمخدرات ستكونان على رأس أولويات إدارته. واعتبرت إدارة كلينتون الإرهاب العالمي أحد همومها الرئيسة. لكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أحدثت تحولاً نوعياً في الموقف من الإرهاب، فقد أصبح المهدد الرئيسي الحالي للأمن القومي الأمريكي. وسبب التحول النوعي هذا هو أن الإرهاب نفسه قد طرأ عليه تحول نوعي. فالإرهاب الآن لم يعد هو الإرهاب القديم نفسه. ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلاً عنيفاً له رمزيته ودلالته، وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل ووسائل الإرهاب القديم تشمل بصورة أساسية: الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد، واغتيال شخصيات مهمة. أما الإرهاب الجديد فهو أكثر تطرفاً وحدة، وأهدافه واسعة غير محصورة، كما أن وسيلته الأساسية هي القتل الجماعي. هذا التحول النوعي في الإرهاب يمكن أن نربطه بما أسمته ماري كالدور: **الحروب الجديدة**(٥)، حيث ترى أن هناك شكلاً جديداً من الحروب في العالم يقوم على مجموعات خاصة متجاوزة للحدود تشمل تنظيمات وأمراء حرب وبقايا الدول المنهارة. ولا تسعى هذه الحروب الجديدة إلى الانتصار العسكري، بل تسعى إلى التعبئة والحراك السياسي لزيادة عضويتها وتمديد نفوذها. وسنتناول أدناه مسببات هذا الإرهاب الجديد ودوافعه.

١ ـ الدوافع والأسباب

تباينت الآراء والكتابات التي حاولت تفسير ظهور الجماعات التي تستخدم العمل الإرهابي وسيلة رئيسة لها. فمنها ما اعتمد على التناول الصحفي أو التعرض السطحي، ومنها ما جنح نحو بعد أكثر عمقاً وتحليلاً. وسنركز هنا على مدرستين غلبتا على النقاش في هذا المجال: **الأولى** مدرسة تعتمد على أبعاد ثقافية معيّنة وحاولت أن تُرجع أسباب الإرهاب إلى صور نمطية تراها سائدة في ثقافات بعينها. أما المدرسة **الثانية** فهي مدرسة سياسية آثرت أن تركز على دور المؤثرات السياسية في نشوء هذه الظاهرة.

---

(٤) James Der Derian, *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War* (Cambridge, MA: Blackwell, 1992), p. 73.

(٥) Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1999).

مدرسة الصور النمطية: تنطلق هذه المدرسة من أن بعض التكوينات الثقافية وأجزاء من تراث وتقاليد وقيم بعض الشعوب تسهم في دفع أفراد منها إلى التطرف والعنف. وتؤثر هذه المجموعة التركيز على الصور النمطية والقوالب الجاهزة. وأطلقت يوكسيل سيزغين على أصحاب هذا الاتجاه «المستشرقين الجدد»[٦]. وتتهم هذه المجموعة بأن غالبية أعضائها يحملون توجهات سياسية وايديولوجية معادية للعرب والمسلمين. وتضم برنارد لويس، ودانيال بايبس، ومارتن كرامر، ويوسف بودانسكي. ويعكس مقال برنارد لويس «جذور الغضب الإسلامي»[٧]، وكتاب بودانسكي **استهداف أمريكا** *(Targetting America)* أفكار هذه المدرسة. كما أن تصفح السيرة الذاتية لبودانسكي الذي بدأ حياته العلمية محرراً لمجلة سلاح الطيران الإسرائيلي في السبعينيات، وانتهى بعدها في الولايات المتحدة مديراً للجنة المهتمة بالإرهاب التابعة للجنة الأبحاث الجمهورية في مجلس النواب، تعزز صحة الاتهام بمعاداة العرب والمسلمين. إن رؤية هذه المدرسة تتسم بالتناول السطحي وتستخدم أفكارها أجهزة الإعلام الغربية لإثارة مشاعر الغربيين ضد العرب والمسلمين، وهي تتجاهل تعقيدات التاريخ التي لا يمكن اختزالها وتبسيطها[٨]، كما أنه لا يمكننا النظر إلى ما يحدث على اعتبار أنه نتيجة سياسية لثقافة بالية. فهنا يجب علينا أن ننظر إلى الثقافة والسياسة بناءً على أنهما نتيجة معاصرة لأوضاع معاصرة هي أنماط العلاقات والصراع. فبدلاً من إلغاء التاريخ والسياسة كما يوحي بذلك الحديث الذي يرمي إلى التركيز على الثقافة وعزلها عن بيئتها المحلية والعالمية، علينا أن نفتح النقاش الثقافي في أطره التاريخية والسياسية. فالإرهاب الحالي ليس إفرازاً لثقافة آفلة ولكنه تشكيل سياسي معاصر[٩].

المدرسة السياسية: تهتم تيارات هذه المدرسة بالعوامل السياسية وتعتبرها المؤثر الرئيسي في تصاعد العنف الطاغي والمنفلت، وتركز بصورة خاصة على

---

(٦) المصدر نفسه، ويوكسيل سيزغين، «هل يشكل الإسلام تهديداً للغرب؟،» ترجمة هشام الدجاني؛ مراجعة عبد السلام رضوان، **الثقافة العالمية**، العدد ١٠٧ (تموز/يوليو ٢٠٠١)، ص ١٣٦.

(٧) انظر: Bernard Lewis, «The Roots of Muslim Rage,» *Atlantic Monthly* (September 1990).

(٨) Edward W. Said, «The Clash of Ignorance,» *Nation* (22 October 2001), <http://www.thenation.com>.

(٩) Mahmood Mamdani, «Good Muslim, Bad Muslim-An African Perspective,» Social Science Research Council, <http://www.ssrc.org/sept11/essays/mamdani.htm>.

التغيرات العالمية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة. فيرى تيار فيها أن النظام العالمي لم يفقد ثنائية القطبية رغم انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل القطب الشرعي الموازي للولايات المتحدة داخل النظام العالمي. فبعد انهيار النظام السوفياتي تحوّل الإرهاب من قوة هامشية وجانبية إلى قوة مركزية، وأصبح القطب الآخر، ولكنه خارج شرعية النظام العالمي، وعملت أحداث أيلول على إبرازه بصورة أكثر وضوحاً[١٠]. لكن كوردسمان يعتقد أن غياب قطب منافس واحتكار الولايات المتحدة لقوة كونية ضاربة، جعل القوى المنافسة أمام خيارين: إما القبول بالهزيمة أو الدخول في نطاق حرب غير متكافئة (Asymmetric Warfare)[١١].

وأسهمت العولمة بدورها في تصاعد الإرهاب الجديد، فالعالم اليوم أصبحت وحداته مترابطة أكثر من قبل، وتعيش أجزاء مقدرة منه في حالة من الاعتماد المتبادل. وضعفت مقدرة الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية. وقلّت احتمالات نشوب الحروب التقليدية. كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد تشكل العالم، بل صار للعمليات السياسية المعقدة التي تشمل المؤسسات الدولية، والشركات عابرة القوميات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات والمنظمات الإرهابية والمتطرفة والأفراد دور أكبر. وعلينا أن نفهم التطورات الجديدة في إطار العولمة. فهناك الآن شبكات متجاوزة للحدود تقوم على رؤى سياسية باسم الدين، أو العرق، وعبر الأفكار والمال والسلاح تنظم نفسها. وقد تكاثرت هذه الشبكات نتيجة تأثيرات العولمة في النظم السلطوية المنغلقة[١٢]، حيث انفرط النظام الاجتماعي، مما أدى إلى حالة من الفوضى انهارت فيها الدولة في بعض المناطق.

أما فكرة صدام الحضارات لهانتنغتون فيتناولها سعيد أمير ارجوماند من بعد مختلف. فهو يرى أن لإرهاب بن لادن جذوراً متعددة في التراث السياسي المعاصر للإرهاب الثوري، ابتداءً من تراث اليعاقبة في الثورة الفرنسية، الذي طور لاحقاً بواسطة الجماعات الثورية الروسية، كما أخذ من

---

(١٠) محمد سيد أحمد، في: **الخليج**، ٨/١١/٢٠٠١، <http://www.alkhaleej.co.ae>.

(١١) انظر: Cordesman, «Defending America: Redefining the Conceptual Borders of Homeland Defense,» p. 5.

ويشير هذا المصطلح إلى استخدام وسائل قتال متخلفة وبسيطة لمجابهة قوة تمتلك أسلحة متطورة.

(١٢) انظر: Mary Kaldor, «Wanted: Global Politics,» *Nation* (5 November 2001).

التراث الإسلامي. ويعتقد أن التطرف الإسلامي يفعل بالعالم الإسلامي المعاصر ما فعلته الحركات الفاشية في أوروبا بين الحربين، وعليه فإن الإرهاب ظاهرة ناجمة عن اختراق الحضارات[١٣].

إن التعويل على أن بروز التطرف الإسلامي ولّد لاحقاً الإرهاب الإسلامي، والتركيز على أن الإرهابيين مهووسون أصابتهم لوثة في عقولهم لا يقدم تفسيراً مقنعاً لأحداث الحادي عشر من أيلول، وسيحجب عن أعيننا التفسيرات العميقة. فمن الضروري هنا الإشارة إلى إدراك قطاعات مقدرة من عضوية الجماعات المتهمة بالإرهاب والمتعاطفين معها، كما تشير إلى ذلك التصريحات والبيانات الصادرة عنها، إلى الشعور بالظلم والقهر وانعدام الأمل في رفع هذا الظلم. في هذا الخصوص يقول أرجوماند: «يجب النظر إلى الشعور بالكراهية الناجمَ عن استخدام الأسلحة الأمريكية في ضرب المدنيين الفلسطينيين وإلى الحصار على العراق وإلى مساندة الأنظمة العربية التسلطية. إن مشاهدي التلفزيون على نطاق الشرق الأوسط، الذين يشاهدون طائراتنا تدك المناطق الفلسطينية، سينظرون بكره إلى قوتنا المدمرة أكثر من النظر إلينا باعتبارنا رواد الحرية والديمقراطية»[١٤]. فإذا ما تعزز هذا الإدراك وغذته ونفخت فيه عوامل أخرى سياسية واقتصادية، فإن اللجوء إلى وسائل غير عادية، أو كما سماها كوردسمان «Asymmetric Warfare» سيغدو احتمالاً قوياً. بعد هذا الاستعراض لدوافع الإرهاب الجديد، سأنتقل لتناول أثر هذا الإرهاب في مفهوم الأمن في الولايات المتحدة والترتيبات العملية الناجمة عن ذلك.

٢ ـ التغير في مفهوم الأمن

كان مفهوم الأمن في الولايات المتحدة قائماً على اعتبارات التهديد الخارجي. وترسخ هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية ببروز الاتحاد السوفياتي كقطب منافس. إن التركيز على الأخطار الخارجية، باعتبارها التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية، له جذوره في التجربة التاريخية الأمريكية. فمنذ الحرب

---

(١٣) انظر: Said Amir Arjomand, «Can Rational Analysis Break a Taboo? A Middle Eastern Perspective,» Social Science Research Council, <http://www.ssrc.org/Sept11/essays/arjomand.htm>.

(١٤) المصدر نفسه.

الأهلية لم تشهد الولايات المتحدة خطراً داخلياً هدد استقرارها وبقاءها. وعلى المستوى الفكري تأثرت النخبة الأمريكية الحاكمة بمنظّري المدرسة الواقعية الذين يرون أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناءً على هذا كان التهديد العسكري الخارجي يأتي على رأس قائمة أولويات الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة. وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الاستراتيجي، قامت الولايات المتحدة بإعادة تصنيف مصالحها وإعادة ترتيب الأخطار التي تواجه تلك المصالح. وقد ضعف البعد العسكري نسبياً وقوي البعد الاقتصادي وظهرت أخطار جديدة مثل الأخطار الصحية كالإيدز. لكن البعد الخارجي لهذه الأخطار ظل هو الغالب.

ففي «استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد» التي أعدتها إدارة كلينتون وصدرت آخر نسخة معدلة منها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠[١٥]، صنفت المصالح إلى ثلاث درجات: **الأولى** هي المصالح الملحة، المتعلقة بالبقاء ويشمل الوجود المادي للولايات المتحدة وحلفائها، وضمان أرواح المواطنين ونمط الأداء الاقتصادي، وتأمين البنيات الأساسية. فإذا تعرضت هذه المصالح للخطر فإن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام القوة العسكرية. أما الدرجة **الثانية** فهي المصالح المهمة التي لا تؤثر في البقاء المادي للولايات المتحدة، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية وطبيعة العالم التي تتأثر به الولايات المتحدة، ويشمل ذلك المناطق التي توجد بها مصالح اقتصادية أمريكية مقدرة أو التزامات للحلفاء. كما أن الاضطرابات والأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى تدفق كبير للاجئين تدخل في هذه الدرجة من المصالح. **وثالثاً** هناك المصالح الإنسانية ومصالح أخرى. وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة بدافع قيمها مثل المساعدة في الكوارث الطبيعية، أو ترقية حقوق الإنسان، أو نشر الديمقراطية. وحددت الاستراتيجية مصادر أخطار الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي:

- التهديدات التي مصدرها دولة أو إقليم.

- التهديدات العابرة للقوميات (الإرهاب، تجارة المخدرات، الجريمة

---

(١٥) انظر: The White House, «A National Security Strategy for a New Century,» 5 January 2000, <http://wwwcryptome.org/nss2000zip>.

المنظمة، انتشار التقنية الخطرة وتهديدات أسلحة التدمير الشامل.

- الدول المنهارة.

- النشاط الاستخباري لجمع معلومات عن الولايات المتحدة.

ويلاحظ على هذه الاستراتيجيات الأمنية أن اهتمامها الأساسي منصب نحو الخارج، وجاءت الإشارة إلى الإرهاب على اعتبار أنه جزء من الأخطار التي تستهدف المصالح الأمريكية. وهذا التقسيم مشابه لما أورده بيري وكارتر حيث قسّما الأخطار التي تجابه المصالح الأمريكية إلى ثلاثة أنواع: القائمة (أ) وتشمل الأخطار الاستراتيجية كالتي كان يمتلكها الاتحاد السوفياتي السابق، والقائمة (ب) وتضم الأخطار المحدقة بالمصالح الأمريكية وليس ببقاء الولايات المتحدة المادي، ثم القائمة (ج) وتهتم بالأخطار التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في الأمن القومي مثل قضايا كوسوفو، والصومال ورواندا[١٦]. ويرى جوزيف ناي، مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق للأمن الدولي، وعميد كلية كنيدي للعلوم السياسية بجامعة هارفرد حالياً، أن قضايا القائمة (ج) هي التي تشغل الولايات المتحدة حالياً[١٧] (التسعينيات).

وكانت قضايا التسعينيات مثار النقاش تلك المتعلقة بدور الولايات المتحدة الأمني في الخارج، مثل التعامل الانتقائي وتوسيع «الناتو» والتدخل في النزاعات الداخلية للدول الأخرى والتنافس التجاري. وحينها لم يلاحظ تغير على مستويات العنف في العالم كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة، بل الذي تغير هو أنماط العنف وذلك ناجم عن زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية. ويعكس الجدول المبين أدناه أنماط الصراع في العالم في الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩٤، ونجد أن نسبة ٧٥ بالمئة من هذه الحروب وقعت قبل انتهاء الحرب الباردة.

(١٦) انظر: Joseph S. Nye, Jr., «Redefining the National Interest,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 4 (July-August 1999), p. 26.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

أنماط النزاعات في العالم، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٤

	عدد الحروب	عدد الحروب التي راح ضحيتها أكثر من ١٠ آلاف شخص	عدد الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة عسكرياً	العدد الكلي للقتلى
الكاريبي وأمريكا اللاتينية	١٩	٦	٨	٤٧٧٠٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩	١١	٩	٩٩٣٠٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٦	١٥	٥	٤,١٧٧,٠٠٠
أوروبا	٦	—	—	١٨٦,٠٠٠
وسط وجنوب آسيا	١٠	٦	١	٢,٨٥٧,٠٠٠
شرق آسيا	٣٤	١٧	٦	١٠,٣٩٦,٠٠٠
المجموع	١١٤	٥٥	٢٩	١٩,٠٨٦,٠٠٠

المصدر: Anthony H. Cordesman, «Defending America: Redefining the Conceptual Borders of Homeland Defense,» Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 3 April 2000, p. 4, <http://www. csis. org/burke/hd/reports/ conceptualborders.pdf>.

ونجمت عن تغير أنماط العنف زيادة معدل استخدام الولايات المتحدة لقواتها في الخارج في عمليات حفظ السلام. فبعد عام ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة قواتها ٣٦ مرة لهذا الغرض، بينما نجد أن قواتها شاركت عشر مرات فقط في السنوات الأربعين التي تلت الحرب العالمية الثانية في عمليات لحفظ السلام(١٨). ونسبة لانعدام الخطر الاستراتيجي وتزايد الصراعات الإثنية والطائفية كان هم الاستراتيجيين الأمريكيين منصباً على الأخطار الخارجية التي يمكن تصنيفها، حسب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، بأنها تأتي في القائمة الثانية من الأولويات. فعلى سبيل المثال يضع كاسبر واينبيرغر، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، مع شوارتز في كتابهما الذي صدر عام ١٩٩٦ خمسة سيناريوهات لحروب مستقبلية يريان أن الولايات المتحدة غير مستعدة لها، وهي كالآتي(١٩):

---

(١٨) Cordesman, «Defending America: Redefining the Conceptual Borders of Homeland Defense».

(١٩) انظر: Mark T. Clark, «Emerging Security Threats,» *Orbis*, vol. 42, no. 1 (Winter 1998), p. 127.

- نزاع تبدأ به كوريا الشمالية مما يجعل الصين تنتهز فرصة انشغال الولايات المتحدة بهذا النزاع وتغزو تايوان.

- صراع مع إيران حول تطويرها صواريخ بالستية.

- أزمة داخلية في المكسيك تتطلب تدخل الولايات المتحدة.

- حرب يبدأها صقور استولوا على السلطة في روسيا ولجأوا إلى ابتزاز الولايات المتحدة بالسلاح النووي.

- صراع مع اليابان بعد نزاع تجاري بدأته واشنطن، ويلجأ صقور في طوكيو إلى بناء قدراتهم النووية.

وجاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وأدت إلى تسليط الضوء وزيادة الاهتمام بموضوع ضبط الأمن وتحقيقه داخل الأراضي الأمريكية. وكان هذا الاهتمام قد بدأ قبل سنوات قليلة وذلك بعد الهجمة الأولى التي تعرض لها مركز التجارة العالمية ثم بعد ذلك انفجار أوكلاهوما. كما كان لزيادة انتشار الجماعات والشبكات العالمية المتجاوزة للحدود بسبب التطورات التقنية وتسارع الاعتماد المتبادل بين وحدات العالم أثر إضافي مهم. ويدور الآن نقاش في الولايات المتحدة حول تعريف الأمن الداخلي. ويبدو أن الخط الفاصل بين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي في طريقه إلى التآكل. فتأمين الأوضاع الداخلية يتطلب القضاء على مصادر أخطارها في الخارج[٢٠]. ويظهر تداخل قضايا الداخل والخارج في موقف «الناتو» من أحداث أيلول. حيث انها المرة الأولى التي يطبق فيها حلف «الناتو» مبدأ الدفاع المشترك في مقابل اعتداءات تقع داخل أراضي عضو. وكما نعرف جميعاً، فإن هدف «الناتو» الأول كان مجابهة الاتحاد السوفياتي.

وتعي النخبة العسكرية الأمريكية التغييرات التي ستحدث نتيجة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فالجنرال بويد، نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، يرى في مقابلة أجريت معه بعد أحداث أيلول، أن مشاركته في لجنة لتحديد مصالح الولايات المتحدة في القرن الجديد، جعلته يخرج بنتيجتين أساسيتين: **الأولى**، مدى عدم الرضا عن الولايات المتحدة في العالم، **والثانية**، هي الانتشار السريع للتقنية (ليس فقط

(٢٠) انظر: Cordesman, Ibid., p. 6.

المرتبطة بأسلحة التدمير الشامل) وتداولها بين الدول والأفراد الذين لم تكن لديهم القدرة من قبل لتوجيه ضربة فعّالة لدولة كبرى مثل الولايات المتحدة، وهذا غيّر تفكيره بدرجة كبيرة. ويضيف: «علينا أن نعدّل بدرجة أساسية تفكيرنا حول طبيعة التهديد الذي نواجهه، ومن هم أعداؤنا الحقيقيون»[٢١].

ولعل من أكبر تأثيرات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنها جعلت القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب عديمة الجدوى، بل أصبح استخدامها محرجاً سياسياً. فمعظم المتهمين بالتورط في هذه الأحداث أتوا من بلاد صديقة للولايات المتحدة. فلا معنى بعد الآن لاستهداف الدول الموجودة على قائمة الإرهاب إلا لأسباب سياسية ستكون فجة. لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تحوّل اهتمامها ضمنياً من الدول المتهمة برعايتها للإرهاب إلى الشعوب المشتبه في «تفريخها» للإرهاب، وقائمة الدول الست والعشرين التي يُطلب من مواطنيها اتباع إجراءات خاصة وطويلة لدخول الولايات المتحدة يشير إلى ذلك.

٣ ـ التغييرات الأمنية العملية والمنظورة داخل الولايات المتحدة

إن أول التغييرات الأمنية التي طالت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هو إنشاء إدارة حماية الوطن (Homeland Defense). وجاء ذلك التغيير بسبب طبيعة الحكم الفدرالي في الولايات المتحدة، حيث تضطلع الولايات بمسؤوليات أكبر في إدارة الأمن داخلياً، فالشرطة تتبع للولايات، ويقوم مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بدور الاستخبارات الفدرالية الداخلية. وعلى الرغم من وجود وزارة داخلية في الولايات المتحدة (Department of Interior) إلا أن مسؤولياتها محصورة وتشمل إدارة الأراضي الفدرالية بما في ذلك الحدائق والحظائر القومية وقضايا التعدين، وشؤون الهنود الحمر، ولا تشمل قضايا الأمن مثل وزارات الداخلية المشهورة بذلك في وطننا العربي. وستقوم الإدارة الجديدة بالتنسيق بين عشرات الوكالات الحكومية التي تعمل في مجال الأمن. وعلى الرغم من أن هذه الإدارة لم ترفع إلى درجة وزارة اتحادية، إلا أن إنشاءها يمثل تحولاً مهماً في هيكلة الأمن الداخلي. ويصاحب إنشاء هذه الإدارة الآن نقاش حول إصدار نظام بطاقة شخصية قومية؛ وإذا ما طبق هذا النظام فإنه سيمكّن السلطات الأمريكية من متابعة الأشخاص الذين

(٢١) انظر: «Reinventing War,» *Foreign Policy*, no. 127 (November-December 2001), p. 34.

دخلوا البلاد بطريقة شرعية، أو الذين بقوا فيها بصورة مخالفة للقانون.

كما أن السلطات الأمنية قد أُعطيت صلاحيات أكبر لترصد المشتبه بهم لم تكن تتمتع بها من قبل. فقد أجاز الكونغرس قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١، ويعطي هذا القانون السلطات الفدرالية صلاحية التنصت على المحادثات الهاتفية للمشتبه في اشتراكهم في أعمال إرهابية دون قرار من المحكمة. وقد استغرق نقاش ذلك القانون الذي أجيز مباشرة عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ثلاثين دقيقة فقط[٢٢]. وفي جانب آخر أعلن وزير العدل جون آشكروفت عن تغييرات تنظيمية داخل وزارة العدل الغرض منها إعطاء المزيد من الموارد (المادية والبشرية) لمكتب التحقيقات لمتابعة موضوع الإرهاب.

غير أن أكبر التغييرات المتوقعة هي ما ذكره دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، من أنه ينوي إجراء إعادة هيكلة كبرى للطريقة التنظيمية التي تدار بها القوات المسلحة الأمريكية، والتي تمكنها من القيام بمهامها الجديدة المتمثلة في مكافحة الإرهاب العالمي. ويقوم «البنتاغون»، في الهيكل الحالي، بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية عسكرية، ويعطي الضباط المسؤولين عن إدارة تلك المناطق حرية واسعة في تخطيط مهامهم العسكرية وتنفيذها. وهناك الآن أربع مناطق، وهي: القيادة المركزية، المسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ والقيادة الأوروبية؛ وقيادة المحيط الهادي، والقيادة الجنوبية. ويرى رامسفيلد أن هذا التقسيم الإقليمي غير فعال وعديم الجدوى في محاربة إرهاب متنوع ومنتشر في أرجاء العالم ومعقد التركيب. ومن المقترحات المطروحة للنقاش تحويل العمليات السرية ضد الإرهاب من القيادة المركزية إلى قيادة العمليات الخاصة[٢٣].

٤ ـ عولمة الأمن

إن طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الإرهاب لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية بعينها، مما يعني أن الولايات المتحدة ستكون حذرة وربما موجودة بقواتها لحماية مصالحها المنتشرة في العالم. وفي عالم اليوم لم تعد قضايا عدم الاستقرار الداخلي والحروب الأهلية والنزاعات العرقية أمراً داخلياً

(٢٢) انظر: «Pre-emptive Strikes Fear in Civil Libertarian,» *Baltimore Sun*, 3/10/2001.

(٢٣) انظر: Thomas E. Ricks, «Rumsfeld Wants to Overhaul Command Structure,» *International Herald Tribune*, 12/10/2001, p. 12.

محضاً، حيث ان بعض آثار هذه الأزمات الداخلية ينعكس بسرعة على مناطق العالم المستقرة، في شكل لاجئين أو توقف إمداد نفط أو خروج شركات. وها هي الولايات المتحدة تعلن أنها ستقدم قوات أمنية لحماية حقول النفط النيجيرية من هجمات قد تتعرض لها من إرهابيين، وبخاصة خط الأنابيب الناقل للنفط(٢٤). كما تعتقد أجهزة المخابرات الأمريكية أن منظمة القاعدة تتاجر في الماس حيث تشتريه من الثوار في سيراليون، وتستخدمه كمخزن بديل للنقد. وترى تلك الأجهزة انه لا بد من إيقاف أنبوب الماس حتى يمكن تجفيف مصادر القاعدة المالية(٢٥). وربما تطلب هذا دوراً أكبر للقوات البريطانية الموجودة في سيراليون وتسريع خطى السلام حتى يتحقق الاستقرار في سيراليون، ثم الانتقال بعد ذلك إلى مناطق حروب الماس الأخرى في الكونغو وأنغولا. إن شبكة الأمن المعولم تتجاوز مناطق النفوذ السابقة والولاءات القديمة المرتبطة بالحرب الباردة. ففي مقابل موافقتها على السماح باستخدام أراضيها للقوات الأمريكية، قدمت الولايات المتحدة ضمانات أمنية لأوزبكستان. ونجد أن البلدين وقعا اتفاقية سرية في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ يتم بموجبها إجراء «مشاورات عاجلة» إذا ما تعرض أمن أوزبكستان للخطر(٢٦).

ثانياً: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي

من أجل فهم الإرهاب والأخطار الجديدة وتحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية، برز اهتمام في الغرب أخذ يتعاظم تدريجياً بدور الثقافة والإرث الثقافي في السياسة العالمية. فما هو دور الأفكار والقيم في التأثير في النخب والجماعات والأفراد الذين يساهمون في تشكيل السياسة العالمية؟

بعد أن انشغل العالم لفترة طويلة في القرن العشرين بالجغرافيا السياسية والاستراتيجية، والاهتمام بدراسة قلب العالم وأطرافه ومضايقه وخلجانه ومفاصله الاستراتيجية، وتأثير ذلك في الخطط والقوة العسكرية، بدأ قبل سنوات

---

(٢٤) انظر: *Daily Trust* (Abuja), 31/10/2001, <http://www.africaonline.com>.

(٢٥) انظر: Douglas Farah, «Al Qaeda Cash Tied to Diamond Trade,» *Washington Post*, 2/11/2001, p. A01.

(٢٦) Stephen Fidler and David Stern, «Uzbekistan: Historic Pact Signed with U.S.,» *Financial Times* (Asia) (13-14 October 2001), p. 2.

الاهتمام بالأطر الثقافية وتأثيرها في الحرب والسلام في العالم[٢٧]. وعلى وجه الخصوص ما هو أثر الصراع الإثني في العلاقات الأمنية بين الدول؟ وكيف يتم الارتباط بين الأقليات الإثنية والمذهبية وأوطانها الأصلية؟ وكيف تؤثر هذه الأقليات في السياسة الخارجية للبلدان الموجودة فيها[٢٨]؟ ففي أفغانستان على سبيل المثال، هناك الطاجيك والأوزبك والبشتون، الذين لهم امتدادات خارجية عبر الحدود في طاجيكستان وأوزبكستان وباكستان. وأدّى هذا الارتباط دوراً مهماً في هذه الحرب. وأصبح المدخل لحماية المصالح وتحقيقها فهم التركيبة الجيوثقافية للمنطقة. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي رأى برنارد لويس أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد تغييرات أساسية، أهمها في نظره التحام منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط الحالي، وذلك نسبة للإرث الديني والثقافي المشترك، وسيشكل ذلك عودة الشرق الأوسط التاريخي مرة أخرى[٢٩]. وحتى الذين كتبوا من خلفيات جيوستراتيجية عن منطقة آسيا الوسطى مثل فولر وكاندار، فإنهم يرون أن مستقبل المنطقة سيكون مرتبطاً بتركيا، لأسباب ثقافية ودينية، أكثر من أن يكون مرتبطاً بروسيا لأسباب أمنية وعسكرية[٣٠]. وصاحب ذلك اهتمام في العلوم الاجتماعية بدأ يركز على أن الثقافة، عالمياً، هي المنشئة للعلاقات

---

(٢٧) هناك كتابات عديدة برزت في هذا المجال، وهي تختلف اختلافاً كبيراً عن المدرسة النمطية التي أشرنا إليها سابقاً، حيث لا تركز هذه الكتابات على صور نمطية جاهزة (Stereotyping) وإنما تهتم بالقيم والأفكار وأثرها في كل الأمم. انظر على سبيل المثال: Judith Goldstein and Robert O. Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Ken Booth and Russell Trood, eds., *Strategic Cultures in the Asia-Pacific Region* (New York: St. Martin's Press, 1999); Peter Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* [sponsored by the committee of international peace and security of the social science research council], New Directions in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996), and Walter M. McDougall, «Religion in World Politics: Introduction,» *Orbis*, vol. 42, no. 2 (Spring 1998),

وكل هذا العدد من مجلة **أوربس** المتخصصة في العلاقات الدولية مكرس لموضوع دور الدين في الشؤون العالمية.

(٢٨) انظر: Charles king and Neil J. Melvin, «Diaspora Politics: Ethnic Linkages, Foreign Policy, and Security in Eurasia,» *International Security*, vol. 24, no. 3 (Winter 1999-2000).

(٢٩) انظر: Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992), pp. 103-104.

(٣٠) Cengiz Candar and Graham E. Fuller, «Grand Geopolitics for a New Turkey,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 12, no. 1 (Winter 2001), p. 33.

الاجتماعية، وأن المجتمع المعاصر تلعب فيه الثقافة دوراً غير مسبوق في تكوين العلاقات الاجتماعية والهويات[٣١]. ولأن عالم ما بعد الحرب الباردة برزت فيه السمات الإثنية والدينية والطائفية بصورة أكبر، فإن دراستها وفهمها يجب أن تأخذ اهتماماً موازياً. ومما عضد بروز هذا الاتجاه أن الربط بين قضايا السياسة الداخلية وقضايا السياسة العالمية أصبح قوياً، وفي أحيان مختلفة يصعب الفصل بينها.

ولعل الحرب الأخيرة في أفغانستان للقضاء على تنظيم القاعدة تمثّل تحولاً من الوجهة الجيوستراتيجية الأحادية، المنقطعة عن فهم الثقافة المحلية، التي كانت تنظر بها الولايات المتحدة إلى الأوضاع في أفغانستان، فعندما أنشئت طالبان بمبادرة باكستانية ومباركة أمريكية كان البعد الاستراتيجي هو الدافع الأكبر وراء التأييد الأمريكي. فطوال حكم طالبان برز اتجاهان داخل الإدارة الأمريكية، أحدهما مؤيد لطالبان والآخر معارض لها. وغلب التيار المؤيد الذي كان يرى أن البعد الاستراتيجي يجب أن يطغى في التعامل مع طالبان، فهي ضد إيران وروسيا ومع باكستان، لذا يجب السكوت عليها وعدم انتقادها، فالكيفية التي تعامل بها مواطنيها شأن يخصها وحدها[٣٢]. يضاف إلى ذلك أن طبيعة طالبان التقليدية المحافظة وعدم خبرتها في السياسة الإقليمية والدولية، ستجعلها على عكس الإسلام السياسي الثوري، منكفئة داخلياً. فهي ليست لديها خبرة تصدير ثورة إلى خارج أفغانستان، ومن المنتظر أن تهتم بمسائل السلوك الفردي وقضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التقليدية. لكن رياح الأحداث الأفغانية تطورت وأتت بما لم تشته السفن الأمريكية. فلو لم تركز الولايات المتحدة على البعد الاستراتيجي وحده، وسعت إلى معرفة تركيبة الهوية الثقافية لأفغانستان لتفادت تلك الحرب مبكراً. ورغم أن هناك اتجاهاً في بعض الكتابات يرى أن الدافع الرئيسي وراء الحملة الأمريكية في أفغانستان هو اقتصادي، فهي تسعى إلى الوصول إلى مناطق النفط في منطقة بحر قزوين، إلا أن منطق الواقع لا يساند هذا الاتجاه. فقد كانت توقعات الجيولوجيين السوفيات حول بترول بحر قزوين تضعه حول ملياري برميل، وتقديرات الأمريكيين ترفعه إلى ٢٠ ملياراً، إلا أن تقديرات

---

(٣١) Kate Nash, «The Cultural Turn in Social Theory: Towards a Theory of Cultural Politics,» *Sociology,* vol. 43, no. 1 (February 2001), p. 77.

(٣٢) Adam Garfinkle, «Afghanistanding,» *Orbis,* vol. 43, no. 3 (Summer 1999), p. 415.

دقيقة وضعته في حدود ٦ مليارات. وهذا الرقم كما أشار فاسيلييف إذا ما قارنّاه باحتياطي السعودية المقدّر بـ ٣٥ ملياراً، والعراق ١٧ ملياراً، وإيران ١٣ ملياراً يجعل منطقة الخليج محط الاهتمام الأمريكي الأول(٣٣). غير أن هذا الرأي لا يخلو من منطق إذا سلّمنا بتقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية التي ترى أن الصين والهند عندما يصلان إلى ما وصله معدل استهلاك الفرد الحالي من الطاقة في كوريا الجنوبية، وذلك في غضون الثلاثين سنة القادمة، فإن استهلاكهما المشترك سيساوي ١٦٠ مليون برميل في اليوم(٣٤). لذا فإن أي قطرة نفط ستكون مهمة في المستقبل القريب. لكن حتى لو كان نفط آسيا الوسطى هو سبب الحرب الأول في أفغانستان، فهناك من يرى أن الولايات المتحدة لا تفهم التركيبة الثقافية لأفغانستان، لذا فإن روسيا بعد انتهاء الحرب ستكون صاحبة اليد العليا هناك، وهذا ما حدث بالفعل حيث دفعت بالتحالف لدخول كابول، رغم الاعتراض الأمريكي(٣٥). ونجحت بوضع حلفائها في مواقع مهمة في الحكومة الجديدة.

ثالثاً: العودة إلى الماضي
غلبة الأمن على السياسة

على الرغم من التحول الذي بدأ يطرأ على المستوى الفكري والمفاهيمي نحو اهتمام أكبر بالبعد الجيوثقافي، إلا أن بعض آليات ووسائل الحرب الباردة بدأت تطل برأسها مرة أخرى، فعندما انتهت الحرب الباردة وانتصرت أمريكا وحلفاؤها في حرب الخليج، بشّر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش العالم بأننا مقبلون على مرحلة جديدة، هي نظام عالمي جديد تغلب عليه سمات الاستقرار والسلام وتحترم فيه حقوق الإنسان. وبدأت السياسة العالمية دورة مختلفة تقودها الولايات المتحدة أعلنت فيها أن سياسة الحرب الباردة قد انتهت، وأن الليبرالية السياسية والاقتصادية ستكون هي البرنامج العالمي الجديد. ولا بد لنا من أن نقف هنا ونعود، باختصار، إلى فترة الحرب الباردة في العالم الثالث، وذلك لأهميتها لوضعنا الحاضر. ففي أوج الحرب

(٣٣) محاضرة لألكسي فاسيلييف، مستشار وزير الخارجية الروسي للعلاقات الخارجية، ألقاها في القاهرة. انظر: **الخليج**، ٢٠٠١/١١/٨.

(٣٤) انظر: Eric S. Margolis, «Russia Chechmated Its New Friend,» *Korea Herald*, 3/12/2001, p. 7.

(٣٥) المصدر نفسه.

الباردة كان العالم الثالث يتحرك ثورة وتمرداً في مناطق مختلفة منه، فحركات التحرر والمنظمات الثورية تعمل بجد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكان رموز الثورة: غيفارا وبن بللا، وماو تسي تونغ، ومانديلا، وعرفات، وكابرال وغيرهم، هم قادة التغيير الثوري القادم. وظهرت نظرية الدومينو التي ترى أن سقوط بلد في يد الشيوعية يعني انتقال هذا الأثر إلى الدول المجاورة. في ظل هذا الحال كان الطرح الأمريكي الرسمي، وفي الدوائر الأكاديمية الأمريكية المرتبطة بها، يتركز على أهمية الاستقرار وكيفية تحقيق الضبط والتحكم في دول العالم الثالث. فليس المهم نوع الحكم ـ تسلطي أو فاشي أو ديمقراطي ـ ولكن المهم درجة الحكم، أي القدرة على الضبط. وهذا ما حمله كتاب هانتنغتون الذي صدر عام ١٩٦٨ ونال شهرة كبرى باسم **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** *(Political Order in Changing Societies)* كما صدر كتاب آخر لأكاديمي له ارتباط قوي بالبنتاغون هو ادوارد لتواك بعنوان **الانقلاب العسكري** *(Coup d'état)* يصف ويشرح فيه كيفية القيام بانقلاب عسكري، فالكتاب دليل متكامل لعمل الانقلابات العسكرية. وكان وقت الكتاب مؤاتياً، فقد كانت الانقلابات العسكرية وسيلة سياسية فعّالة في تلك الفترة لمنع تغييرات ثورية كانت ستطال بعض الدول، وأشهر تلك الانقلابات: انقلاب الجنرال زاهدي ضد مصدق في إيران، وانقلاب الجنرال بينوشيه ضد الليندي في تشيلي.

وبعد انتهاء الحرب الباردة اعتبرت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أن المعادلة القديمة بين الأمن والحرية لم تعد ضرورية، ولا مبرر للتركيز على الضبط والتحكم بعد الآن. فقد حسم الأمر الآن لصالح الحرية ووصل التاريخ إلى نهايته، ولا بد من أن يبدأ التحول من الضبط والسيطرة إلى تطبيق التعددية السياسية والاقتصادية. ولم يعد مقبولاً من دول العالم الثالث أن تتعلل بوجود مشكلات واضطرابات أمنية داخلية لتقلل من هامش الحرية. وأصبحت المساعدات الخارجية مرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية. ولم تعد السيادة الوطنية سياجاً يحمي الدولة. فقد غدت سيادة الدولة مفهوماً سياسياً، فبقدر ما تعطي الدولة رعاياها من أفراد وأقليات وجماعات من حرية، تحمي نفسها من التدخل السياسي الخارجي.

ولكن تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر هزت من رسوخ هذه التوجهات الجديدة، فبعد أن كان الحديث في مجال المعادلة بين الأمن والحرية لدول العالم الثالث قد قام على التجريد النظري، ها هي الولايات

المتحدة والدول الغربية تعاني هذه المشكلة في الواقع العملي. وعادت الولايات المتحدة والدول الغربية لتقف مرة أخرى وتحاول أن تكيّف لنفسها معادلة جديدة بين الأمن والحرية في حالة الأزمة وفي زمن الاضطراب. ولننظر الآن إلى الأمثلة التالية:

الموقف من التعذيب: لم يكن الموقف من التعذيب في الولايات المتحدة محل نقاش من قبل، إذ ظل مرفوضاً، لأنه عمل مشين لا يتماشى والأعراف الديمقراطية للولايات المتحدة، وظلت حكوماتها تندد به دوماً. لكن هذا الموقف الموحد ضد التعذيب بدأ يهتز. فقد ألمح مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنه قد يلجأ إلى تغيير أساليب التحقيق العادية من أجل انتزاع اعترافات من المعتقلين، بما فيها ترحيلهم إلى أماكن تستخدم فيها أساليب اعتقال قاسية[٣٦]. وبلغ عدد المعتقلين، وأغلبهم عرب، أكثر من ألف معتقل وتوفي باكستاني في السجن. كما دار نقاش في وسائل الإعلام حول إمكانية استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات من المعتقلين. فقد نشر جوناثان التر مقالاً في مجلة **نيوزويك** بعنوان «التفكير في التعذيب الآن». وفي برنامج بثته محطة الـ (CNN) قال المعلق المحافظ تكر كارلسون «التعذيب سيّئ، ولكن يجب أن نفكر أن هناك أشياء أسوأ، وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون شر أهون من شر آخر»[٣٧]. كما أن قرار الرئيس الأمريكي بتقديم المتهمين في قضايا الإرهاب إلى محاكم عسكرية يشير إلى درجة كبيرة من تغليب الأمن على السياسة. وفي هذه الحالة لا تختلف الولايات المتحدة كثيراً عن بعض دول العالم الثالث التي تفضل المحاكم العسكرية على المدنية.

التصنيف العرقي (Ethnic Profiling): بعد الحرب الباردة انفجرت النزاعات العرقية في مناطق مختلفة من العالم، وارتكبت مجازر وفظائع أسوأها كان في منطقة البحيرات الكبرى وفي البوسنة والهرسك، كما وجهت اتهامات إلى عدد من الدول بممارسة التطهير العرقي. وكان ذلك أسوأ استهداف للبشر بسبب انتماءاتهم الإثنية أو الدينية أو الطائفية. وها هي إفرازات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر توجه استهدافاً بدرجة أقل للعرب وللمسلمين. فانتماء الفرد إلى هذه المجموعة يجعله تلقائياً عرضة للاشتباه

(٣٦) **القدس العربي**، ٣١/١٠/٢٠٠١، ص ١.

(٣٧) انظر: Jim Rutenburge, «Media Stoke Debate on Torture as U.S. Option,» *International Herald Tribune*, 6/11/2001, p. 1.

والشكوك حتى يثبت حسن سلوكه. فالأصل الريبة والاتهام. ففي المانيا أعلنت جامعة هامبولت في برلين أنها قدمت معلومات شخصية خاصة بثلاثة وعشرين طالباً عربياً يدرسون فيها للسلطات الألمانية. وترى صحيفة **انترناشونال هيرالد تريبيون** أن هذا الإجراء يمثل تحولاً مهماً في المانيا التي ظلت تعمل على حماية المعلومات الشخصية للأفراد، وذلك نتيجة تجربتها التاريخية مع النازية والشيوعية في ألمانيا الشرقية(٣٨). كما بدأ البوليس الألماني في عدد من المدن في جمع معلومات عن مشتبه بهم على أساس خلفيتهم العرقية أو الدينية، والنظر في احتمال تورطهم في أعمال إرهابية. وينوي مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي، البدء بتحقيق، وصف بأنه طوعي، مع خمسة آلاف شخص من أصول عربية وإسلامية وأخذ معلومات منهم.

التغاضي عن تجاوزات حقوق الإنسان: من التحولات التي أعقبت الحرب الباردة الاهتمام الكبير بحقوق الإنسان، وتبعت ذلك زيادة هائلة في المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتهتم بأوضاعه. كما أن الولايات المتحدة جعلت حماية حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لتحسين علاقتها مع بعض الدول. لكن ضرورات ١١ أيلول/سبتمبر الأمنية، والحاجة إلى تكوين تحالف عالمي لمجابهة الإرهاب، جعلت الولايات المتحدة تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان لحلفائها الجدد وتحويلها قضية حقوق الإنسان إلى درجة دنيا من الأهمية، حتى تنجلي معركتها مع الإرهاب، كما كان الحال في صراعها مع الشيوعية. فعلى سبيل المثال تصف مراسلة **نيويورك تايمز** الأوضاع في أوزبكستان، حليفة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وتقول: «في أوزبكستان وتحت حكم الرئيس إسلام كريموف، هناك أكثر من سبعة آلاف معتقل سياسي أكثرهم اعتقلوا لأسباب مثل إطلاق لحاهم أو توزيع منشور ديني. وقد سحقت المعارضة السياسية، ولا توجد صحافة مستقلة والقلة التي تجرؤ على الحديث فإنها باستمرار تتعرض للضرب والاعتداء والاعتقال أو أنها تجبر على مغادرة البلاد»(٣٩). كما أن تحالف الشمال الموالي للولايات المتحدة قام في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ بقصف المناطق المدنية في كابول، كما قاموا بأعمال نهب واغتصاب وقتل للمدنيين في مناطق أخرى من أفغانستان،

---

(٣٨) انظر: Steven Elanger, in: *International Herald Tribune,* 2/10/2001, p. 2.

(٣٩) انظر: Susan B. Glaser, «Usbek See Winfall in Anti-Taliban Drive,» *International Herald Tribune,* 2/10/2001, p. 2.

كما أفاد بذلك مسؤولون من منظمات حقوق الإنسان[٤٠].

حصر الشفافية الإعلامية: وضح للولايات المتحدة منذ بداية حربها التي أعلنتها ضد الإرهاب أن الإعلام سيكون أحد الأسلحة المهمة المستخدمة فيها. وانزعجت الإدارة الأمريكية انزعاجاً كبيراً عندما رأت أحاديث بن لادن تبثها قناة «الجزيرة»، وطلبت من الحكومة القطرية أن تعمل على «ضبط» ما تبثه القناة. كما طلبت الحكومة الأمريكية من شبكات التلفزيون الأمريكية عدم بث أحاديث بن لادن إلا بعد «مراجعتها». وقال مسؤولون من تلك الشبكات أن هذا الطلب من الإدارة الأمريكية غير مسبوق، ولكنه معقول[٤١]. وطلبت الإدارة الأمريكية كذلك من قنوات التلفزيون عدم بث صور القتلى والجرحى المدنيين في أفغانستان نتيجة القصف الأمريكي، حتى لا يثير ذلك الرأي العام[٤٢]. أما أكثر القضايا حساسية في هذا الصدد، فهو الاتهام القوي الذي وجهه بعض الصحفيين في مؤتمر في برشلونة إلى الولايات المتحدة بأنها قصفت عن عمد مكاتب تلفزيون «الجزيرة» في كابول لأنه يعكس الأحداث بوجهة نظر غير غربية[٤٣]. لكن الولايات المتحدة تنفي هذا الاتهام.

إن هذه المجالات الأربعة التي تم تناولها تعكس صعوبة إيجاد معادلة مقبولة بين الحرية والأمن، وهو أمر عاناه ولا يزال، بعض دول العالم الثالث، كما أنه يشير إلى أن أوضاع الأزمة تختلف عن الأوضاع العادية، وفي بعض دول العالم الثالث فإن حالة الأزمة هي الغالبة، وينبغي ألا يفهم من ذلك تشجيع تلك الدول على عدم احترام حقوق الإنسان أو الاعتماد على حالات الطوارئ، ولكن هذه الأحداث ربما أوضحت الفجوة الظاهرة بين التجريد النظري والواقع العملي. وفوق كل ذلك فإن تكتيك التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة ضد الإرهاب العالمي يحمل في طياته كثيراً من روح الحرب الباردة، مع اختلاف واحد هو أن العدو هذه المرة مختلف كماً ونوعاً، وهنا يكفي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة تفكر في إلغاء المنع الذي كانت

---

(٤٠) انظر: Joost Hiltermann and Vikram Parekh, «Beware of Unsavory Afghan Allies,» *International Herald Tribune*, 10/10/2001, p. 8.

(٤١) انظر: Mike Allan and Lisa de Moraes, «Media Agree to Limit Tapes Issued by Quida,» *International Herald Tribune*, 12/10/2001, p. 2.

(٤٢) **القدس العربي**، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠١.

(٤٣) «إعلاميون غربيون يحملون البنتاجون مسؤولية قصف الجزيرة في كابول،» **القدس العربي**، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠١، ص ١.

قد فرضته قبل ٢٥ عاماً على اغتيال الأعداء، وكان هذا الأسلوب قد استخدم في أوج الحرب الباردة[(٤٤)].

رابعاً: إرهاصات المستقبل في آسيا

إن مستقبل آسيا الأمني والاقتصادي سيؤثر فيه بدرجة كبيرة شكل العلاقة بين القوى الأربع: الصين، واليابان، والهند، والولايات المتحدة. وهناك الآن صراع خفي للهيمنة على آسيا بين هذه الدول. وتبرز الصين بسبب ثقلها السكاني وتسارع نموها الاقتصادي واختلافها الايديولوجي مع الولايات المتحدة باعتبارها المتحدي الأكبر لأمريكا في المنطقة. وقبل أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سعت الصين إلى إجراء ترتيبات أمنية إقليمية لمجابهة تزايد مد الإسلام السياسي في منطقة آسيا الوسطى وانتقاله إلى منطقة تركستان الشرقية. ففي عام ١٩٩٦ وقّعت كل من الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على «معاهدة شنغهاي» التي تضمنت تأمين الحدود بينها والضغط على الأقليات من الايغور في دول آسيا الوسطى كي لا تقدم تسهيلات للايغور الثائرين في الصين ضد الحكومة المركزية في بكين. وفي فترة لاحقة تم تعديل اسم التجمع إلى «منتدى شنغهاي». إن الغرض الأساسي من هذا التجمع هو محاربة الأصولية الإسلامية ومجابهة النفوذ الأمريكي في المنطقة[(٤٥)].

وعندما وقعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر انضمت هذه الدول إلى قافلة مكافحة الإرهاب، وكل دولة لها جدول أعمالها الخاص وتعريفها الخاص للإرهاب. فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: «إننا نأمل أن تكون معركتنا ضد قوات تركستان الشرقية جزءاً من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن تجد الفهم والمساندة»[(٤٦)]. وكانت السلطات الصينية قد قامت في الأسبوع الأخير من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بإعدام سبعة من الايغور من تركستان الشرقية، كما

---

(٤٤) انظر: *Time* (Asia Edition) (1 October 2001), p. 19.

(٤٥) انظر: Kim Sung-Han, «Central Asia after Terrorism,» *Korea Herald*, 3/10/2001, p. 7.

(٤٦) انظر: Erick Eckholm, «Chinese Appeal for Support against Seperatists in Far Western Province,» *New York Times*, 12/10/2001.

قامت باعتقال عشرات منهم[٤٧]. ان انضمام الصين واليابان إلى حملة مكافحة الإرهاب العالمية يعني تحررهما نسبياً من القيود القديمة، ومن بعض الشك والتوجس الأمريكي حيال تأديتهما دوراً عسكرياً مهماً في شرق آسيا. ويلاحظ أن توازن القوى العسكري التقليدي لا يزال مؤثراً في تلك المنطقة، وأن أي محاولة، ولو محدودة، لتغييره ستحدث قلقاً في كل المنطقة. وما زالت دول شرق آسيا تتذكر الاحتلال الياباني الذي انتهى بهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. فبعد إعلان اليابان عن نيتها لإرسال أفراد من قواتها المسلحة لتقوم بمهام مساعدة للقوات الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، أشار المسؤولون الصينيون، لرئيس وزراء اليابان عندما كان في زيارة للصين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، أن على اليابان أن تكون «فطنة» وهي ترسل قواتها إلى الخارج[٤٨]، أي أن لا تنسى تاريخها العسكري الاستعماري في آسيا.

أما تحركات الصين وسعيها لزيادة نفوذها في منطقة شرق آسيا، فهي تثير قلقاً أكبر وسط جيرانها. وتغير جدول الأعمال الصيني القديم المتمثل في الثورة والحرب قد انتهى بنهاية الحقبة الماوية، واستعاضت منه بالسعي لتأمين حدودها ومقابلة احتياجاتها المتزايدة من الطعام والطاقة والموارد الأخرى وتوحيد تايوان مع البر الصيني، وتأكيد نفوذها في المنطقة. وتقوم الصين الآن بحركة عسكرية واقتصادية دائبة في محيطها الإقليمي. فقد بنت الصين محطة تنصت في جزيرة كوكو البورمية على بعد ٣٠ ميلاً بحرياً من جزر اندامان الهندية لمراقبة التجارب على الصواريخ الهندية. وهذه هي المرة الأولى منذ عهد أسرة منغ الملكية التي تمتد فيها اهتمامات الصين الأمنية بعيداً عن حدودها السياسية[٤٩]. وستقوم الصين باستثمار ٤ مليارات دولار في استخراج النفط من كازاخستان. ولا يخفي جيران الصين قلقهم من زيادة القوة الصينية. يقول الجنرال ناكاتاني، وزير الدفاع الياباني: «انه المسار الطبيعي لأي دولة منذ

(٤٧) انظر: Craig S. Smith, «Beijing Wary of Muslim Unrest, Cracks Down on Uighur Minority,» *International Herald Tribune:* 6/10/2001, and 7/10/2001.

(٤٨) انظر: Erick Eckholm, «China Cautious on Japan Deployment,» *New York Times,* 9/10/2001, p. 4.

(٤٩) انظر: John Pomfret, «In Its Own Neighborhood, China Emerges as Leader,» *Washington Post,* 18/10/2001, p. A01.

بداية التاريخ الإنساني، هناك زيادة في القوة العسكرية للصينيين وزادت قوتهم نتيجة النمو الاقتصادي، وهم الآن يوسعون من دائرة نفوذهم»[٥٠]. ولمجابهة تزايد النفوذ الصيني يرى نائب رئيس الوزراء السنغافوري توني كينغ بام تان أن الوجود الأمريكي في المنطقة سيساهم في تحقيق السلام والاستقرار. كما جرى نقاش محدود في الفيلبين حول النظر في عودة الأمريكان إلى القواعد التي تخلوا عنها نتيجة ضغوط داخلية[٥١].

وعلى صعيد آسيا الوسطى، فإن أكبر أثر لحملة الحرب على الإرهاب تتمثل في موطئ القدم الأمريكي الذي ترسخ في أوزبكستان، وبدأ مؤخراً في قيرغيزستان. وكانت تلك الدول حتى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تعتبر حزاماً أمنياً روسياً. ووصفت الاتفاقية التي وقعتها الولايات المتحدة مع أوزبكستان بأنها تمثل «علاقة نوعية» جديدة بين البلدين، قائمة على التزامات طويلة المدى لضمان الأمن والاستقرار الإقليمي[٥٢]. ويلاحظ أن أوزبكستان لم تشارك في اتفاقية شنغهاي مثل بقية دول آسيا الوسطى الأخرى. ولرئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، أطماع شخصية للزعامة، ويسعى لجعل أوزبكستان مركزاً إقليمياً، إذ انها أكبر دولة في آسيا الوسطى من حيث السكان، حيث يبلغ تعداد سكانها ٢٥ مليوناً من جملة ٥٧ مليوناً هم سكان آسيا الوسطى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ دخل حرس الحدود الأوزبكي جنوب كازاخستان وعدل الحدود لتضم ٦٠ كيلومتراً من الأراضي لصالح أوزبكستان، كما قامت بتلغيم حدودها مع قيرغيزستان وطاجكستان دون إخطار تلك الدول مما نجم عنه مقتل عدد من المدنيين[٥٣]. ومن المتوقع عندما تنجلي حرب أفغانستان أن تتغير العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى، وسينحصر الصراع على الزعامة بين أوزبكستان وكازاخستان صاحبة الحظ الأوفر وذلك لوجود احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط فيها. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع الرئيس كريموف للقبول بالوجود العسكري الأمريكي، والاعتماد على علاقته بأمريكا للترويج لنفسه إقليمياً. وتفكر واشنطن الآن بتقديم

---

(٥٠) انظر: Dong Struch and Rajiv Chandrase Karan, «Nations Across Asia Keep Watch on China,» *Washington Post*, 19/10/2001, p. A23.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) انظر: Fidler and Stern, «Uzbekistan: Historic Pact Signed with U.S.,» p. 2.

(٥٣) انظر: «Central Asia: Day of the Bully: Uzbekistan's New Role Worries Its Neighbours,» *Economist* (27 October 2001), pp. 62-63.

مساعدات لأوزبكستان، وذلك بعد زيارة وزيري الخارجية والدفاع الأوزبكيين إلى العاصمة الأمريكية.

الاهتمام بالأمن الإنساني

مما سبق يتضح أنه سيكون من أهم إفرازات الإرهاب الجديد إعادة تعريف الأمن العالمي وترتيب أولوياته من جديد، وما يعضّد هذا التوجه التطورات التي صاحبت العولمة، وما يهمنا هنا تضاؤل دور الدولة وبروز فاعلين آخرين مثل المنظمات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية والجماعات والأفراد الذين يمكن أن يحدثوا أثراً في السياسة العالمية أكثر مما تحدثه بعض الدول، وتوسع اهتمامات العالم وتعدد قضاياه، وظهور تحديات تواجه الجنس البشري دون اعتبار لوطن أو جنس أو دين، مثل تحدي الايدز، أو التلوث البيئي، وظهور اهتمام كبير بأوضاع الأفراد والجماعات والأقليّات. وأعتقد بأن من أهم آثار ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ستكون زيادة الاهتمام بما أصبح يعرف مؤخراً بالأمن الإنساني. ويمثل هذا المفهوم تحولاً أساسياً في المفهوم التقليدي السائد للأمن في العلاقات الدولية، والذي يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة العالمية. فالأمن الإنساني يوجه الاهتمام إلى البشر وبيئاتهم. فشؤونهم وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية تعطى درجة متساوية، إن لم تكن أكبر من الاهتمام بعلاقات الدولة. ولا ينصب الاهتمام على الفرد فقط، وإنما الأهم التركيز على الأوضاع التي يعيش فيها الإنسان، حيث تتوفر حاجاته الأساسية، ويجد الكرامة الإنسانية التي تشمل المشاركة ذات القيمة في مجتمعه. والأمن الإنساني بهذا المعنى لا يمكن تجزئته بأن تمارسه جماعة أو فرد دون الآخرين[(٥٤)]. واعتماداً على هذا البعد، فإنني أتوقع اهتماماً أكبر بالمعاناة التي يعيشها أفراد يعانون وطأة الاحتلال أو الفقر أو الحرمان. فظاهرة الإرهاب الجديد ليست مرتبطة بالأساس بدولة وإنما بأفراد وجماعات لم يتوفر لهم قدرهم الكافي من الأمن الإنساني. كما سيكون هناك اهتمام بما عرف بالدول المنهارة، مثل الصومال وبعض دول منطقة البحيرات وذلك لسببين: **الأول**، أن بعضها ربما يكون ملاذاً للإرهابيين الجدد، أو مصدراً لتمويلهم، **والثاني**، معاناة الأفراد فيها وعدم تحقق أمنهم الإنساني، مما

---

(٥٤) انظر: Caroline Thomas, «Global Governance, Development, and Human Security: Exploring the Links,» *Third World Quarterly*, vol. 22, no. 2 (April 2001), p. 161.

سيجعلهم رصيداً محتملاً للإرهاب الجديد. وبتحول الاهتمام من الدولة إلى الفرد سيتوسع مفهوم الأمن، حيث لن يكون الاهتمام بالأمن «القومي» هو مناط اهتمام السياسة العالمية الوحيد، بل سيحظى أمن الفرد باهتمام كبير إن لم يكن موازياً.

(٩)

مكافحة «الإرهاب الدولي» بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية(*)

إدريس لكريني(**)

يعد العنف بمختلف مظاهره من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع أحد أهم سماتها، وقد تعاظمت ظاهرة العنف في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بشكل لافت، سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجرى فيه، أو بالنسبة إلى عدد المنظمات التي تمارسها.

وعلى الرغم من الجهود الداخلية والدولية الكبيرة التي بذلت للحد من هذه الظاهرة التي شغلت بال الحكام والشعوب إلا أنها لم تأت بنتائج مريحة. وما تنامي الحروب والعمليات الإرهابية في الفضاء الدولي والداخلي إلا دليل على ذلك.

وتعد ظاهرة الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي. وعلى الرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة التي لا يختلف في شأنها اثنان، فإن وضع تعريف دقيق وجاد لها واجهته عدة صعوبات ومشكلات تحكمها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية سواء بالنسبة إلى الباحثين أو المفكرين، وكذا بالنسبة إلى الدول التي

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ٣٧ ـ ٥١.

(**) باحث في القانون الدولي من المغرب.

حاولت مقاربة هذه الظاهرة، وهذا طبعاً ما سيثير عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب، أو عند تحديد إطار قانوني واتفاقي لمكافحته.

أولاً: الإقرار الدولي بمخاطر الإرهاب

تعاظمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فبعدما كانت العمليات الإرهابية تتم وفق أساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة، أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة، وأضحت تخلف خسائر جسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الأرواح أو الممتلكات.

وحتى وقت قريب كانت العمليات الإرهابية تستهدف اختطاف الطائرات المدنية أو اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن واحتجازهم (شخصيات بارزة، ودبلوماسيون وحتى أفراد عاديون) وكذا إلقاء القنابل وزرع المتفجرات التي لا تحتاج إلى مهارات. لكن مخاطرها الآن تصاعدت تبعاً لتطور الوسائل المستخدمة والفئات والمنشآت المستهدفة، فقد أصبحت الجماعات الإرهابية تستغل كل ما من شأنه أن يمكنها من تنفيذ عملياتها ولو على حساب الأبرياء. وشهدنا مؤخراً مظهراً جديداً لهذه العمليات التي تم خلالها تحويل طائرات مدنية في الجو من أداة لنقل ركاب عزل إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف حساسة، وهو ما خلف عدداً كبيراً من الضحايا وخسائر اقتصادية ومالية أصابت كل دول العالم وخسائر معنوية جسيمة تجلت في سيادة جو من الهلع والترقب وعدم الطمأنينة في كل بقاع العالم.

وهناك مظهر جديد لهذه العمليات نرى أنه أضحى يتزايد بشكل مطرد بدوره أيضاً، وهو المرتبط بتدمير المعلومات من خلال شبكات الاتصال الدولية، فقد أصبح بإمكان جماعات أو أشخاص تحركهم دوافع سياسية وحتى شخصية، بل بإمكان مراهقين تحركهم اندفاعيتهم وفضولهم وهم داخل غرفهم ومكاتبهم وأمام حاسوبهم، تدمير معلومات وبرامج ضخمة لكبريات الشركات والمؤسسات الوطنية والدولية البعيدة عنهم كل البعد، بعدما أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفعل تطور وسائل الاتصال وتدفق الأخبار من خلال الطريق العلوي للمعلومات، مما ينتج منه خسائر مالية وخدماتية كبيرة في ظرف زمني قصير، وهلع وخوف كبيران في أوساط مالكي هذه البرامج والمؤسسات.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي طرح أكثر من سؤال حول مصير ترسانته النووية، وقد زادت التخوفات بشأن هذه الترسانة بعدما أضحى من السهل حصول بعض الجماعات على هذه الأسلحة من الأسواق السوداء، في ظل المشكلات والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت التحولات في روسيا عقب هذا الانهيار وما صاحبه أيضاً من أوضاع صعبة لفئة كبيرة من العلماء في هذا الشأن، بالشكل الذي قد يجعلهم لا يصمدون أمام الإغراءات المالية لهذه الجماعات مقابل تمكينهم من معلومات مهمة بهذا الخصوص.

ومؤخراً ظهرت أيضاً مظاهر جديدة لهذه العمليات تجلت في الرسائل المجرثمة، وبخاصة بالجمرة الخبيثة، التي خلقت بدورها خسائر محدودة في الأرواح في أمريكا ومظاهر من الفزع والخوف في كل أرجاء العالم. وفي الحقيقة إن استعمال الأسلحة البيولوجية التي تسبب وباء الجدري والطاعون والكوليرا وشلل الأطفال ومرض الكلب ومختلف الإعاقات، قديم، حتى انه استخدم في القرن الرابع عشر الميلادي، عندما كان بعض الجيوش يحاصر المدن ويقذف بالمنجنيق جثث المصابين بالطاعون أو الجدري، وكذا بعض النباتات الملوثة من فوق سور المدينة بقصد نشر الوباء داخل صفوف العدو[1]، كما استعملت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، لكن مخاطر استخدامه من قبل أشخاص وقوى غير نظامية وبوسائل مستحدثة أصبح يخيم على الساحة الدولية بشكل ملح، وبخاصة أن العديد من الدول كالولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وروسيا، يمتلكه، فيما يُعتقد أن دولاً أخرى مثل كوبا، والعراق، وليبيا تمتلكه أيضاً على الرغم من وجود اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٩ الموقعة في جنيف، والتي تمنع إنتاج أو امتلاك أو استخدام هذه الأسلحة، حيث وقعت عليها حتى الآن ١٤٣ دولة.

وخلاصة القول ان مخاطر الإرهاب الدولي تصاعدت وشكلت هاجساً بالنسبة إلى الحكام كما إلى الشعوب، ومحوراً مهماً في خطاب المجتمع الدولي من دون استثناء.

ثانياً: تعدد مفاهيم وتعاريف ظاهرة الإرهاب

منذ بداية القرن الماضي وموضوع الإرهاب كظاهرة عنيفة يحظى باهتمام

---

(١) ضيف الله بن محمد الضيعان، «الحرب البيولوجية (الجرثومية)،» **البيان** (المنتدى الإسلامي، لندن)، السنة ١٦، العدد ١٦٩ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، ص ١٠١.

المفكرين والفقهاء القانونيين ورجال السياسة، ويشكل محوراً أساسياً لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية (مؤتمر بروكسل لعام ١٩٢٦، ومؤتمر كوبنهاغن لعام ١٩٣٦)، غير أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة، انتهت إلى إخفاق نسبي جراء اعتمادها على صيغ عامة فضفاضة ومتباينة أحياناً.

إن الإرهاب كلمة قديمة، ففي **المعجم الوسيط**، هو وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات والدول بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب. وعلى مستوى التأصيل الفقهي للظاهرة، فقد بدأ استخدام كلمة إرهاب (Terrorism) في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب لها، ثم تطور الأمر، وأصبحت الكلمة تطلق بشكل أساسي على الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو جماعات[٢].

وفي حين أن هناك من يعتبر من قبيل العمل الإرهابي أفعالاً محدودة مثل إلقاء القنابل واختطاف الطائرات والأفراد واحتجازهم كرهائن إلى غير ذلك من أشكال الاعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام لأسباب سياسية أو بهدف الحصول على فدية[٣].

أما أدونيس العكرة، فيعتبره بمثابة «منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها وتدميرها»[٤].

أما عصام رمضان، فيعرّفه بأنه: «استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد، ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها، أو تهديد

---

(٢) إلهام محمد عاقل، **مبدأ تسليم المجرمين في الجرائم السياسية: دراسة مقارنة**، تقديم صلاح الدين عامر، سلسلة الدراسات القانونية (فاليتا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٣)، ص ١١٠.

(٣) عبد السلام العبادي، «الجزاءات الاقتصادية في الممارسة الدولية المعاصرة،» (رسالة غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الرباط، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

(٤) أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير في موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة، بغض النظر عن الضحايا المباشرين»[٥].

وعلى صعيد المؤتمرات العالمية وجهود المنظمات الإقليمية والدولية، نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم في عام ١٩٣٧، والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع ومنع الإرهاب، اعتبر الإرهاب هو تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى الجمهور.

أما الميثاق الأوروبي لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ فنص في مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة عمل إرهابي.

وبخصوص منظمة الأمم المتحدة، فبعد أن قررت منذ عام ١٩٧٩ إنشاء لجنة خاصة بالإرهاب تفرعت عنها ثلاث لجان، وكلفت إحداها بوضع تعريف للإرهاب الدولي، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات، بسبب تباين المواقف بين الدول، وبخاصة تلك التي تميز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، وبين الإرهاب والنضال الشرعي ضد المحتل[٦].

وخلال اجتماع لوزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي في هولندا لبحث أهم القضايا المرتبطة بخطط مكافحة الإرهاب (في ٢٠٠١/١١/١٦)، قدمت بلجيكا صيغة مشروع لتعريف هذه الظاهرة حددتها في: «مختلف الأفعال الإجرامية التي ترتكب بنية الإرهاب الجسيم للعامة، بهدف إجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل دولة أو مجتمع أو منظمة دولية»[٧].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الإرهاب هو استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة، بغية تحقيق أهداف سياسية

---

(٥) عصام صادق رمضان، «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(٦) للإشارة فقد تمكنت الجمعية العامة من إصدار قرار مهم رقم (٣٣١٤/٢٩) سنة ١٩٧٤ يتعلق بتحديد تعريف للعدوان، يعد مرجعية مهمة في هذا الصدد.

(٧) **القدس العربي**: ٢٠٠١/١١/١٧، و٢٠٠١/١١/١٨، ص ٧.

أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون المحلي والدولي.

ثالثاً: العنف الإرهابي المحرم والعنف النضالي المشروع

إن غياب تعريف موحد ودقيق متداول بين الفقهاء من جهة، وأعضاء الجماعة الدولية للإرهاب من جهة أخرى، يدفعنا إلى تسليط المزيد من الضوء على هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى أهم التصنيفات المتضاربة حولها.

وتتعدد أصناف وأوجه الإرهاب وتتنوع بتعدد وتنوع المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف المرتبطة بهذه الظاهرة. ولذلك يمكن القول بداية بأن محاولة الإحاطة بكل صور الإرهاب ومظاهره صعبة للغاية بالنسبة إلى أي باحث، ومع ذلك هناك محاولات لتصنيفه من قبيل ما قام به عبد الناصر حريز[٨]، حيث حدد مجموعة من المعايير التي تمكن من التمييز بين أنماط الإرهاب. فتبعاً للمعيار التاريخي يمكن التمييز بين الإرهاب الماضي والإرهاب المعاصر، وعلى مستوى الطبيعة هناك الإرهاب الثوري المميز من الإرهاب الرجعي، وبين الانفصالي والانتحاري الذي يضحي من خلاله الفاعل بنفسه وهو يقدم على عمله الذي يعتمد على المتفجرات ويستهدف أماكن آهلة بالأشخاص كأسواق ومنشآت عامة، والإرهاب الفكري الذي يهدف إلى سلب الفرد معنوياته وتوازنه.

ووفقاً لمعيار النطاق يتم التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، فالأول تتم ممارسته داخل حدود دولة معينة، من قبل أفراد أو قوى محلية لا تحصل على مساعدات أو دعم خارجي، ويكون ضحاياه محليين في الغالب. وهذا النوع من الإرهاب لا يثير مشكلات دولية، وبخاصة أنه يخضع للاختصاص القضائي الجنائي الداخلي. أما الصنف الثاني فيستمد صفته الدولية من اختلاف وتباين جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه وتنوع مدى نطاقه الذي لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي إليها الجاني أو الجناة، ناهيك عن نتائجه الدولية (خطف طائرات، تفجيرات... الخ)، وغالباً ما يتم ذلك بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية، وعلى خلاف النمط الأول، فهذا النوع من الإرهاب لا يخضع

(٨) عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية** ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٨١.

للاختصاص القضائي الداخلي، وإنما تحكمه مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ووفقاً لمعيار الفاعلين يتم التمييز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة. وبالنظر إلى أهمية هذا التصنيف الأخير، وبخاصة في ارتباطه بالكفاح المشروع ضد المحتل، سنحاول التركيز عليه بنوع من التفصيل.

يقصد بالإرهاب الفردي: «ذلك الإرهاب الذي يرتكبه عادة أشخاص، سواء بشكل فردي أو تنظيم جماعي، وعادة ما يوجه ضد نظام أو دولة أو حتى ضد فكرة الدولة عموماً، وهو إرهاب منتشر ومستمر ومتنوع في أهدافه ووسائله»[٩].

أما إرهاب الدولة، فهو: «تلك الأعمال الإرهابية التي تقودها الدولة من خلال مجموع الأعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم داخلياً أو في الخارج بهدف تحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة»[١٠].

أما إسماعيل الغزال فيرى بأن إرهاب الدولة أو الإرهاب الرسمي كما يطلق عليه: «يقصد منه تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة أو إرهاب تقوم به دولة وتمارسه ضد نظام أو شعب يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الخارجية»[١١].

وفي إطار هذا التصنيف نفسه، يميز أدونيس العكرة بين إرهاب الضعفاء وإرهاب الأقوياء، ويؤكد أن «المثير في الواقع السياسي الدولي هو أن أصابع الاتهام والتجريم تدل دائماً على إرهاب الضعفاء، أي المقهورين ومهضومي الحقوق، ولكن الإرهاب النووي يحتجز اليوم كرهائن جميع سكان العالم لدى مالكي هذا السلاح... فهل يعني هذا أن سارق الحقل بطل وسارق الرغيف مجرم؟»[١٢]، ويضيف بأن إرهاب المقهورين يولد من إرهاب القاهرين.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١١) إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٩.

(١٢) أدونيس العكرة، في: **مجلة دراسات المتوسط** (مركز دراسات البحر المتوسط)، العدد ١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٤٨.

أما إبراهيم أبراش فيفضل استعمال مسميات أخرى للدلالة على الصنفين ذاتهما، فيسمي إرهاب الأفراد بالعنف الآتي من أسفل، ويسمي إرهاب الدولة بالعنف الآتي من أعلى، ويعتبر أن الأول يمارسه الأفراد وبعض المنظمات وغالباً ما تكون مظاهره وأخطاره محدودة، أما الثاني فهو أخطر أشكال الإرهاب الدولي لأنه أداة لسيادة الدولة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[١٣]. وهذا النمط الأخير من الإرهاب الذي تشرف عليه الحكومات يتم على مستويين: **داخلي** من خلال منظمات الدولة أو مجموعات إرهابية تنشئها لهذا الخصوص بغرض إرهاب المجتمع ككل أو جزء منه للقضاء على المعارضة وضمان استمرار النظام السائد، **وخارجي** من خلال إرسال الدولة لمجموعات إرهابية لاغتيال بعض معارضيها في الخارج مثلاً أو تخريب منشآت دولة أخرى بشكل مباشر، أو من خلال تقديم مساعدات مالية وتسهيلات وتدريبات ومعلومات وجوازات وتأشيرات مرور لجماعات معينة بغية تحقيق الأهداف المتوخاة.

ويعتقد إسماعيل الغزال أن الفقه الغربي ركز جل اهتمامه على إرهاب المنظمات (أي الإرهاب الفردي) أو ما يسمونه بالإرهاب الثوري الذي تقوم به حركات التحرر الوطني... وتغاضوا عن إرهاب الدول الإمبريالية[١٤]، ونعتقد أن موقف الفقه الغربي هذا لا يثير الدهشة ما دام يتماشى مع مواقف الحكومات الغربية ذاتها ويعكسها، والتي لا تقر بشرعية الأعمال التي تنتهجها حركات التحرر في العالم، وتغض الطرف عما تمارسه أجهزتها (الدول الغربية) من زجر وإرهاب في حق الشعوب والدول المستضعفة، من خلال عمليات عسكرية مباشرة أو ضغوطات سياسية متباينة أو إكراهات اقتصادية قهرية، من قبيل استنزاف خيراتها وثرواتها عن طريق الديون أو من خلال الشركات الكبرى أو تجميد الأموال المشتبه في علاقتها بالإرهاب، وهي طريقة قديمة راجت مؤخراً بشكل كبير كوسيلة «إرهابية» في مواجهة الإرهاب.

ومن مظاهر الإرهاب الرسمي الذي يمارس في حق الدول الضعيفة نذكر على سبيل المثال: ضرب إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، وقصفها للمفاعل النووي العراقي «تموز» عام ١٩٨١، وقصفها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١٣) ابراهيم أبراش، «العنف السياسي بين الإرهاب والكفاح المشروع،» **الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط)، السنة ٦، العدد ٦٧ (نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٨٤.

(١٤) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٢٨.

في تونس عام ١٩٨٥، وضرب جنوب افريقيا في عهدها العنصري السابق كلاً من زامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا، وضرب الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا عام ١٩٨٦، وهو المشكل الذي كان بالإمكان مواجهته بوسائل أخرى غير العمليات العسكرية[١٥]، وإسقاطها لطائرة إيرانية عام ١٩٨٨، وقصف السودان عام ١٩٩٨، وعمليات فرنسا ضد تشاد عام ١٩٨٣.

ومعلوم أن الدول التي تقوم بمثل هذه الأعمال غالباً ما تبرر سلوكها هذا بحق الدفاع الشرعي في مواجهة الإرهاب أو لرد الاعتداء. وقد يصعب على البعض أحياناً التمييز بين الكفاح المسلح المشروع ضد المحتل والإرهاب باعتبارهما مظهرين من مظاهر العنف السياسي المنظم، لكن الفرق بينهما واضح وكبير.

إن الكفاح المسلح أو ما يسمى بالمقاومة الشعبية والحركات التحررية هو سلوك يحمل قدراً من العنف في مواجهة المستعمر من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر من الإمبريالية. وتختلف مظاهره بين ما هو فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر، مسلح أو غير مسلح، ويرى بعضهم أن: «الطابع الشعبي والدافع الوطني وعنصر القوى التي تجري ضدها عمليات المقاومة هي العناصر الأساسية والمرتكزات التي تميز الكفاح المشروع عن غيره من أعمال العنف ولا سيما الإرهاب»[١٦]، وهو ما لا يتوافر في الإرهاب مطلقاً. ويستمد هذا الشكل المميز من العنف مشروعيته الدولية من مبادئ الثورتين الفرنسية والأمريكية، ومن قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي تؤكد حماية أفراد المقاومة الشعبية المسلحة والتي تجسدها اتفاقية جنيف ومؤتمر فيينا، ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد شرعية تقرير المصير والحق في الدفاع الشرعي الجماعي والفردي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨، هذا إضافة إلى ما ذهب إليه الفقه الدولي في غالبيته باعتبار هذا العمل مشروعاً، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نذكر من بينها:

- القرار رقم ٣٢٤٦ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي أكد

---

(١٥) A. Berramdane, «Les Actions militaires: Amérique contre la Libye et le droit international,» *Annales* (Centre d'études stratégiques, Maroc), no. 3 (1989-1990), p. 179.

(١٦) حريز، **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية**، ص ١٢٤.

شرعية الكفاح المسلح في سبيل تقرير المصير والاستقلال.

ـ القرار رقم ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الذي أجاز بصورة علنية ومباشرة للشعوب التي تناضل في سبيل تقرير مصيرها أن تقاوم كل أعمال العنف التي تمارس ضدها.

ـ القرار رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يعترف أيضاً للشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية، أو أي شكل آخر من أشكال الهيمنة الأجنبية، بحق الكفاح في سبيل نيل الاستقلال، هذا طبعاً إلى جانب العديد من القرارات التي صدرت عن المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، زيادة على القرارات المهمة التي صدرت عن حركة عدم الانحياز[(١٧)] في هذا الشأن.

وتبدو أهمية هذا التصنيف الأخير ملحة في ظل الظرفية الدولية الراهنة التي تتميز بدخول الولايات المتحدة وإسرائيل في غمار حملة إعلامية ورسمية دولية نحو «أسلمة وتعريب» الإرهاب وتمييع عمل حركات التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة إرهاب الدولة الرسمي الإسرائيلي.

رابعاً: الجهود الدولية لاحتواء الظاهرة الإرهابية

إن مواجهة العنف بكل مظاهره في العلاقات الدولية، وجهود التضييق على استخدام القوة في المجتمع الدولي تعود إلى عام ١٩٠٧، عندما تمت المصادقة على اتفاقية لاهاي الثانية المعروفة بـ «دراكو بورتر»، التي أكدت ضرورة الحد من استعمال الدول للقوة في سبيل استرداد الديون المستحقة، وكذا عهد عصبة الأمم الذي أُرفقت به معاهدات باريس لعام ١٩١٩ والذي يقيد استخدام هذا الحق ويؤجله[(١٨)] دون تحريمه نهائياً، حيث تم التمييز بين الحروب المشروعة والحروب غير المشروعة، ثم جاء ميثاق «بريان كيلوغ» بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٧ ليسد نسبياً هذا النقص بعدما ركز ولأول مرة على الجوانب الوقائية لمبدأ الأمن الجماعي، حيث أكد تحريم الحرب ليس كوسيلة

---

(١٧) انظر في هذا الشأن: أحمد مفتاح البقالي، **حركة عدم الانحياز: نشأتها، تركيبها، تطورها، مؤتمراتها، اجتماعاتها، دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة** (الرباط: مطبعة الأنباء، ١٩٨٠).

(١٨) المختار مطيع، **المختصر في القانون الدولي العام** (فاس: أنفو برانت، ١٩٩٢)، ص ١٨٦.

من وسائل حل المنازعات والمشاكل الدولية فقط، وإنما باعتبارها أداة لتنفيذ سياسة الدولة القومية أيضاً.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تبين عدم فاعلية هذه الجهود بالشكل المطلوب، وهو ما جعل الأمم المتحدة التي قامت على أنقاض عصبة الأمم تنص صراحة، وضمن مبادئها الأساسية، على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية (الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق)، كما منعت الأمم المتحدة التدخل في شؤون الدول وربطت ذلك باستثناءين هما: حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (المادة ٥١ من الميثاق)، وحالة تدخل المنظمة الدولية لمواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو عند وقوع حالات عدوانية (المادتان ٤١ و٤٢ من الميثاق).

أما بخصوص مكافحة ظاهرة الإرهاب، فقد تنامى الوعي الدولي في العقود الأخيرة بأهمية مكافحتها من خلال إجراءات جماعية مشتركة وفعالة في إطار من التنسيق والتعاون. فعلى مستوى الأمم المتحدة أدرج موضوع الإرهاب ضمن جدول أعمال الدورة الـ ٢٧ للجمعية العامة عام ١٩٧٢ بناءً على مبادرة من الأمين العام، غير أنها لم تحقق نتائج ملموسة في هذا الشأن.

ويمكن أن نشير هنا إلى بعض جهود الجمعية العامة في هذا الشأن من قبيل قرارها رقم ٢٦٢٥ الذي اتخذته في دورتها الـ ٢٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والمرتبط بإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، حيث تم التأكيد على «وجوب الامتناع عن تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة...»، ثم قرارها رقم ٨ الذي اتخذته في دورتها الـ ٣٢ عام ١٩٧٧ والمرتبط بسلامة الملاحة الجوية، والذي أكدت فيه إدانة كل أعمال خطف الطائرات وكل ما يؤدي إلى تهديد سلامتها وسلامة راكبيها. وهناك قرارها رقم ١٤٦ في الدورة الـ ٣٤ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي اعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة احتجاز الرهائن.

وبتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ كانت الجمعية العامة قد تبنّت قراراً نص على دراسة وجوب اتخاذ إجراءات لمنع الإرهاب، ثم ألحقت به قراراً صادراً في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه تمحور حول منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة بحق الشخصيات التي تقع تحت حماية القانون الدولي.

وقبل ذلك، اتخذت الجمعية العامة قراراً مهماً في السابع من الشهر ذاته أدانت فيه الإرهاب الرسمي والأنظمة العنصرية والاحتلالات الأجنبية، وتضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر لتحديد مفهوم الإرهاب، وقد عارضته الولايات المتحدة وإسرائيل[١٩].

ومن جهة أخرى، وحتى سنة ١٩٩٧، وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب، والتي أودعت في الأمم المتحدة، إحدى عشرة اتفاقية، وتتناول كل واحدة منها جانباً محدداً من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب[٢٠].

ومن أهم الاتفاقيات في هذا الشأن نذكر: اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ المرتبطة بمواجهة الإرهاب، واتفاقية واشنطن لعام ١٩٧١ الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية، ثم الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب والموقعة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٧ في استراسبورغ الفرنسية، حيث تضمنت لائحة للأفعال الخاضعة للتسليم والاختصاص القضائي... ثم هناك اتفاقية طوكيو الموقعة بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن حماية الملاحة الجوية، وقد اعترتها بعض النواقص مثل عدم اعتبارها الاستيلاء على الطائرات جرائم تستوجب العقاب...

وجاءت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ الخاصة بحماية الملاحة الجوية أيضاً لسد الثغرات الحاصلة في الاتفاقية السابقة، حيث جاءت أكثر شمولاً في معالجة ظاهرة الاختطاف، ومع ذلك اعترتها بدورها بعض النواقص، وبخاصة في ما يتعلق بعدم تحريمها لبعض الأنشطة الإرهابية التي تمس ملاحة الطيران المدني، كتلك المرتبطة بالاشتراك والشروع بالأعمال الإرهابية التي تتم في الطائرة وهي جاثمة على الأرض. وجاءت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ لسد ما لحق بالاتفاقيتين السابقتين من ثغرات وهفوات، حيث جاءت أكثر دقة وشمولاً[٢١]. وهناك أيضاً الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة ضد

---

(١٩) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٥٦.

(٢٠) بطرس بطرس غالي، «الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ١٠.

(٢١) للمزيد من التوسع في تفاصيل هذه الاتفاقيات الثلاث الأخيرة، انظر: أحمد أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١).

الملاحة البحرية الموقعة في روما بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩.

هذا طبعاً بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية التي اهتمت بهذا الشأن، ونذكر في هذا الخصوص قمة «صانعي السلام» المنعقدة في شرم الشيخ بمصر بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، ومؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع المنعقدة في ليون بفرنسا بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧، وكذا الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسينية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو الإعلان الذي أكد أهمية التعاون الدولي في القضاء على الإرهاب[٢٢].

هذا على مستوى الجهود القانونية الجماعية لاحتواء الظاهرة، أما بخصوص الممارسة، فإن ذلك اتخذ طابعاً انفرادياً سواء على مستوى الآليات المستعملة، أو على مستوى الذرائع والمبررات التي تنبني عليها مكافحة الظاهرة.

خامساً: المقاربة الانفرادية في الممارسة الدولية

واكب تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في العقود الأخيرة، تصاعد وتيرة الردود الميدانية عليها في ظل قصور فعالية الجهود الاتفاقية في هذا الشأن، ومعلوم أن معظم الردود الدولية على «الإرهاب» غالباً ما تثير مجموعة من الإشكالات القانونية والإنسانية بالنظر إلى غياب مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة، وتحايل بعض الدول في ردها على «الإرهاب» على مقتضيات الميثاق الأممي وقواعد القانون الدولي عن طريق تكييف منحرف لها - بنود الميثاق - بالشكل الذي يسمح بشرعنة تدخلاتها.

وإذا كانت المرتكزات والأسس القانونية التي استندت إليها الدول في تبرير ردودها على «الإرهاب» هي نفسها - حق الدفاع الشرعي عن النفس ورد الاعتداء - سواء خلال فترة الحرب الباردة أو ما تلاها من أوضاع دولية جديدة، فإن الأمر يختلف من حيث نوعية هذه الردود والأطراف التي تشارك في تكييف هذه المقتضيات مع الحالات «الإرهابية».

ففي ظل فترة الحرب الباردة، دأب بعض الدول على تكريس سلوك

---

(٢٢) انظر: Serge Regord, «Raid «anti-terroristes» et développements récents des atteintes illicites au principe de non intervention,» (A.F.D.I, 1986), p. 84.

خاص به للرد على «الإرهاب» في إطار ممارسة حق الدفاع الشرعي، الذي تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة باعتباره استثناء على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بذلك في العلاقات الدولية. فإسرائيل مثلاً، وفي سياق تكريس احتلالها للأراضي العربية وتضييقها على نشاط المقاومة الفلسطينية، قامت بعدوان سافر على المخيمات الفلسطينية في لبنان في سنوات السبعينيات والثمانينيات، وآخر على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (عام ١٩٨٥) باسم ممارسة حق الدفاع الشرعي في مواجهة «الإرهاب». غير أن هذا المفهوم الذي أعطته إسرائيل لحق الدفاع الشرعي من خلال هذه العمليات يتنافى بشكل صريح مع جوهر هذا الحق لعدم مراعاته لمنطق الضرورة والتناسب الذي تتأسس عليه مشروعية ممارسة هذا الحق، كما يستفاد من المادة ٥١ من الميثاق ذاتها(٢٣)، ذلك أن الرد العسكري الإسرائيلي كان بالإمكان تلافيه، وفتح المجال أمام السبل السلمية في سبيل احتواء المشكلات، كما أنه جاء متجاوزاً في حدته وخطورته حجم الفعل «الإرهابي».

وضمن السياق نفسه يمكن إدراج العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة ضد ليبيا عام ١٩٨٦، بعد أن أخطرت مجلس الأمن بذلك في ١٤ نيسان/أبريل من السنة ذاتها، بذريعة أن ليبيا كانت ضالعة في الانفجار الذي هز ملهى ليلياً في برلين الغربية كان يرتاده أمريكيون، مما أدى إلى وفاة جنديين أمريكيين وجرح آخرين. والحقيقة أن هذا الهجوم الأمريكي على ليبيا لم تكن له علاقة بالدفاع عن النفس ضد الهجمات «الإرهابية» أو بـ «الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي»، إن «إرهاب» ليبيا، كما يقول تشومسكي هو «إزعاج بسيط، لكن ليبيا وقفت في وجه الخطط الأمريكية في شمال افريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى... وهذه في نظر أمريكا، جرائم حقيقية لا بد من معاقبتها»(٢٤).

إن الرد الأمريكي من وجهة نظر القانون الدولي هو عمل هجومي غير مشروع، بل أكثر من ذلك هو عمل انتقامي لا صلة له بموضوع الدفاع الشرعي عن النفس، وبخاصة أن استخدام القوات المسلحة لضرب مراكز

---

(٢٣) للتوسع في هذا الشأن، انظر: منى محمود مصطفى، **استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة: دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٧ ـ ٨٩.

(٢٤) ناعوم شومسكي، **قراصنة وأباطرة: الإرهاب الدولي في العالم الواقعي**، ترجمة محمود برهوم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ١٤٤.

الإرهاب في العالم، قد يأتي بنتائج أشد خطورة من الإرهاب نفسه[٢٥].

وإذا كانت هذه الممارسات الانفرادية قد وجدت طريقها نحو التطبيق في ظل فترة عصيبة من تطور العلاقات الدولية تميزت بالصراع الحاد بين الشرق والغرب، وما تبعه من شلل أصاب الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، فإن الأمر يختلف كثيراً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وسيادة ما أصبح يعرف بـ «النظام الدولي الجديد» الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن التدخلات لمكافحة «الإرهاب»، أصبح لها طابع دولي وجماعي، بعدما أضحت تتم تبعاً للشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن، ولعل هذا ما سيتجسد في العديد من الحالات الدولية كقضية «لوكربي» والتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

ففي قضية «لوكربي» حيث امتزج القانوني المرتبط بتفسير مقتضيات اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بحماية الملاحة الجوية، والسياسي المرتبط بمكافحة العنف والإرهاب ـ المهددين للسلم والأمن الدوليين ـ في العلاقات الدولية، قام مجلس الأمن وفي سابقة فريدة من نوعها بإصدار مجموعة من القرارات (القرارات أرقام ٧٣١/ ١٩٩٢ و٧٤٨/ ١٩٩٢ و٨٣٣/ ١٩٩٣ و١١٩٢/ ١٩٩٨)، في مواجهة ليبيا بمناسبة «حادثة إرهابية»، من هذه القرارات اثنان (القرار رقم ٧٤٨/ ١٩٩٢ والقرار رقم ٨٣٣/ ١٩٩٣) حملا عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وجوية. . . على ليبيا لرفضها الانصياع إلى المطالب الأمريكية ـ البريطانية بتسليم المتهمين الليبيين بالضلوع في حادث انفجار الطائرة الأمريكية (بان أمريكان في أجواء بلدة لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨) وفق مزاعمهما.

ويبدو أن مجلس الأمن في تعامله مع هذه الأزمة، عكس في العمق إرادة أمريكية تنطوي على سلوك انتقامي، وذلك بالنظر إلى الخلفيات السياسية والتاريخية الصراعية الأمريكية مع النظام الليبي. وقد تجلت الهيمنة الأمريكية على دواليب المجلس في هذا الشأن سواء على مستوى المعلومات التي استند المجلس إليها في إدانته ومعاقبته لليبيا، أو على مستوى مقترحات القرارات التي اتخذها هذا الجهاز الأممي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

---

(٢٥) غالي، «الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب،» ص ١٠.

ولقد تبين بشكل جلي عدم تناسب العقوبات المفروضة على ليبيا مع حجم الاتهامات الموجهة إليها، فلا يعقل قط فرض حصار على شعب بكامله لمجرد اتهامات وجهتها بعض الدول لشخصين لم يكن القضاء قد حسم بعد في مدى صحتها[٢٦].

إن قضية لوكربي تنطوي على مشكل قانوني صرف، محوره تفسير معاهدة مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بمكافحة الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني، وخصوصاً أن الاتهامات الموجهة إلى ليبيا تدخل ضمن أفعال نصت عليها هذه الاتفاقية[٢٧]، إذ بموجب هذه الأخيرة، يمكن لليبيا أن تحاكم المتهمين على أرضها. ولذلك ـ وبحسب مقتضيات الاتفاقية السابق ذكرها ـ كان من الأجدر عرضها على محكمة العدل الدولية منذ البداية، وبخاصة بعد استنفاد محاولات حلها مباشرة عن طريق المفاوضات أو بواسطة التحكيم.

وإذا كان المجلس قد نجح إلى حد ما من خلال تدبيره وإدارته لهذه الأزمة بمنع تطورها إلى مواجهة عسكرية بين طرفين غير متكافئين (أمريكا وليبيا)، فإنه مع ذلك تمت هذه التسوية[٢٨] على حساب ليبيا من جهة، والشرعية الدولية من جهة ثانية. فالمجلس في تعامله مع هذه القضية اختار منذ البداية مسلكاً تصعيدياً بعد أن فرض حصاراً قاسياً على هذا البلد العربي، وخالف مقتضيات الميثاق الأممي، ذلك أنه لم يتح ـ بما فيه الكفاية ـ لأطراف الأزمة منذ بروز هذه الأخيرة، لسلوك وسيلة معينة من وسائل التسوية السلمية (المادة ٣٣/ ٢)، ولم يراع ما اتخذته ليبيا من إجراءات في سبيل حل النزاع (المادة ٣٦/ ٢)، وقطع الطريق على بعض الجهود السلمية التي بادرت

---

(٢٦) إدريس لكريني، «إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينات، أزمة لوكربي نموذجاً،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، كلية الحقوق أكدال، الرباط، ٢٠٠١)، ص ٢٢٣.

(٢٧) للإشارة فإن جميع أطراف هذه الأزمة (ليبيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وقعت على هذه الاتفاقية وأقرت التزامها المسبق بمضمونها. وللاطلاع على مقتضيات هذه الاتفاقية بالتفصيل، انظر: نبيل أحمد حلمي، **الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، [-١٩؟])، ص ١٣٩ وما بعدها.

(٢٨) على رغم أن فصلاً مهماً من فصول الأزمة قد طوي بتسليم المتهمين للأمم المتحدة لمحاكمتهما أمام قضاة اسكتلنديين في قاعدة زايست الهولندية حيث تم تبرئة أحدهما وإدانة الثاني بالسجن مدى الحياة والذي استأنف الحكم، فإن مجلس الأمن ما زال معنياً بالأزمة، ذلك أن رفع العقوبات الدولية كلياً عن ليبيا يقتضي قراراً من هذا الجهاز بهذا الشأن بناء على تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد فيه استجابة ليبيا لقرارات المجلس ذات الصلة.

إليها جامعة الدول العربية في هذا الصدد، مخالفاً بذلك نص المادتين (٣٣/٢ و٥٢/٢). هذا بالإضافة إلى مخالفته لأحكام المادة ٧/٢ من الميثاق، التي تلزمه بالامتناع عن التصدي لأية مسألة تعد من صميم السلطان الداخلي للدول (تسليم المتهمين في غياب اتفاقية ثنائية مع الأطراف الأخرى أو قانون داخلي يجيز هذا الإجراء). ناهيك عن مشاركة الأطراف الغربية الثلاثة المعنية بالأزمة مباشرة (أمريكا، بريطانيا وفرنسا) في صياغة القرار والتصويت عليه، حيث بوأت لنفسها مكانة الخصم والحكم في آن واحد، وذلك بالمخالفة لأحكام الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الميثاق الأممي.

وقد تكرس التدخل الجماعي وباسم الشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة بقراراتها لمكافحة «الإرهاب» في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث قادت هذه الأخيرة تحالفاً دولياً لمكافحة «الإرهاب» الدولي، دشنتها في أفغانستان بناءً على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ الذي صدر بالإجماع وبعد يوم واحد من وقوع العمليات[٢٩]، وما زاد من تكريس وتزكية الطروحات الأمريكية والإسرائيلية صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بضرورة مواجهة مخاطر الإرهاب الدولي بكل الوسائل السياسية والعقابية، بما فيها تجميد أموال المشتبه في علاقاتهم بالإرهاب دون التمييز بين هذا الأخير المحظور، وحق النضال والكفاح المشروعين ضد الاحتلال[٣٠].

خاتمة

بإلقاء نظرة سريعة على هذه الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء في صورها القانونية والاتفاقية الجماعية والميدانية الانفرادية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذ الطابع العلاجي، أي أن المكافحة تأتي وتنصب على ما بعد الحادث الإرهابي، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالباً ما تقارب الظاهرة أمنياً.

---

(٢٩) حول الإشكالات المرتبطة بالتدخل العسكري في أفغانستان، انظر: إدريس لكريني، «استثناءات الأمم المتحدة تتحول إلى قاعدة: التدخل العسكري الأخير في أفغانستان بين الشرعية الدولية والتعسف الأمريكي،» **القدس العربي**: ٥/١/٢٠٠٢، و٦/١/٢٠٠٢، ص ١٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، انظر: عبد الغني عماد، ««المقاومة» و«الإرهاب» في الإطار الدولي لحق تقرير المصير،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

لقد سبق للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كورت فالدهايم في تقرير قدم إلى المنظمة الدولية أن حمّل القسط الأوفر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها[٣١]: ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي (وهذا يحيلنا على الفيتو الأمريكي الحالي لمنع إرسال قوات دولية إلى فلسطين)، وتهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات، ثم هناك اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

إن مواجهة الإرهاب ومكافحته تتطلبان وقفة تأمل وتركيز لبلورة أساليب وسبل ناجعة وفعالة تقف على مسبباته في أشكالها المتباينة والمتعددة للوقاية من تداعياته، قبل الخوض في علاجه بأشكال زجرية وأمنية وربما «إرهابية» أيضاً قد تزيد من تفاقمه، ذلك أن التجارب الدولية المرة في هذا الخصوص (أحداث أمريكا بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ مثلاً) أوضحت وبالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة.

إن أسباب ظاهرة «الإرهاب» الدولي تتنوع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني أيضاً. والعدالة الجنائية لا يمكن لها أن تتدخل إلا قمعاً، أي بعدما يحدث الضرر فعلاً، مما يجعلها حلاً غير فعال، لذلك فالتدابير التقنية فعالة في هذا الإطار، وبخاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار هذه الجوانب السياسية والاجتماعية والعوامل التربوية أيضاً[٣٢].

إن المكافحة «الدولية» للإرهاب وفي غياب مفهوم جاد ترضى عنه شعوب العالم، تظل نسبية، بل عديمة الجدوى، في مجتمع دولي تتضارب فيه المصالح بشكل كبير، ويتسم بتباين قاتل بين شمال مصنّع ومتطور يغزو الفضاء، وجنوب متخلف وفقير يصارع من أجل البقاء، وما دامت شعوب بريئة تقتل، وقرارات أمريكية تصدر باسم الأمم المتحدة، وأخرى ملحة تمنع، وأنساق فكرية وتعليمية محلية تعدل وتلغى، وأموال شخصية تجمد لمجرد الاشتباه، بذريعة مكافحة الإرهاب.

---

(٣١) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٥٢.

(٣٢) المختار مطيع، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة** (الدار البيضاء: مؤسسة ايزيس للنشر الجامعي، ١٩٩٣)، ص ١٣٨.

(١٠)

مكافحة «الإرهاب» في الشرق الأوسط: الوسائل مقابل الغايات(*)

روزماري هوليس(**)

ـ ١ ـ

سيكون تركيزي على الشرق الأوسط لثلاثة أسباب:

أولاً: إذا كان العالم قد تغير في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ فقد تغير تغيراً عميقاً في الغرب، وليس في الشرق الأوسط. تغير العالم بدرجة تغير أولويات الولايات المتحدة. ولما كانت الدولة العظمى الوحيدة الباقية فإن ذلك يؤثر في بقية العالم. وكان رد فعل حلفاء أمريكا الغربيين، فضلاً عن روسيا والصين، وفقاً لذلك، باعتبار أن الأفضل الوقوف بجانبها أولاً والمساومة فيما بعد.

وخلافاً لذلك مضى بعض الوقت في الشرق الأوسط قبل أن تأخذ نتائج أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في التأثير. لم يستطع معظم العرب (والإيرانيون بهذه المناسبة) في البداية أن يصدقوا أن شبكة إرهابية عربية يمكن أن تكون مسؤولة عما حدث. ولذا كانت الطلبات الكثيرة بتقديم الأدلة

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ٦ ـ ١٠.

(**) رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية ـ لندن.

وعدم تصديق أن شيئاً حدث «هناك» سيكون الرد عليه في مكان قريب جداً منهم «هنا».

ثانياً: غير أنني أباشر الموضوع على افتراض أن الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مستمد فعلاً من مصادر شرق أوسطية وعلى وجه التحديد من مصادر عربية، ولهذا السبب فإن «الحرب ضد الإرهاب» المعلنة حالياً تتطلب معالجة المشكلات في الشرق الأوسط.

ثالثاً: لما كان ميدان بحوثي هو علاقات الشرق الأوسط الدولية فإنني أركز على المجال الذي لدي اطلاع فيه.

ولتحديد افتراضاتي أنتقل للتحدث على الأساس التالي:

١ ـ المشتبه بهم العرب (السعوديون والمصريون) في اختطاف الطائرات في ١١ أيلول/سبتمبر هم مسؤولون حقاً.

٢ ـ انهم مرتبطون بشبكة تضم القاعدة والجماعة الإسلامية (المجموعة التي اغتالت السادات).

٣ ـ أسامة بن لادن هو مصدر الإلهام والرئيس الصوري، حتى لو لم يكن العقل المدبر لعمليات محددة ضد أهداف أمريكية.

على هذا الأساس أستنتج أن الشرق الأوسط هو الميدان الذي طور فيه الأعضاء العرب في الشبكة الإرهابية عداءهم للولايات المتحدة.

انني أعتبر الأمر مهماً أن معظم المشتبه فيهم قدموا من العربية السعودية ومصر اللتين عرفت حكومتاهما بأنهما حكومتان معتدلتان وحليفتان للولايات المتحدة وليستا عدوتين لها. وأنا أفهم الاستياء بسبب كون الإرهابيين من هذين البلدين.

وأفترض بعد ذلك أن للأشخاص المعنيين تركيبة نفسية معينة وقد شهدوا تنافراً ثقافياً في تعرضهم للثقافات الغربية ويحملون مشاركة وجدانية مع نسخة من الإسلام متزمتة وغير متساهلة ولا أقول متعصبة، كما يعتنقه أسامة بن لادن، وتعرضوا إلى نوع من التحريض والتدريب والتلقين.

انني أميز بين هؤلاء الأفراد وبين من يكتفون بالتعاطف مع الانتقادات الموجهة إلى الولايات المتحدة ـ الأجندة التي طورها بن لادن مؤخراً ـ غير أنهم ليسوا نشيطين.

ومن الواضح أنه من أجل حماية المواطنين، الرسميين وغير الرسميين، في الداخل والخارج، تريد الولايات المتحدة (بمساعدة الحلفاء) تحديد أعضاء الشبكة الإرهابية وتعيين مواضعهم و/أو القضاء عليهم.

وستحدد الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الهدف إن كان هناك أعضاء جدد يؤمنون بقضية الإرهاب، أو إن كان بالإمكان عزل الإرهابيين الفعليين وفصلهم عن التجمع القائم حالياً من المساعدين والمتعاطفين والمجندين المحتملين.

ونظراً للأمور كما هي حالياً، يؤدي العمل الغربي، ولا سيما الأمريكي، إلى استفحال الوضع الذي هو سيئ أصلاً في الشرق الأوسط.

وبقدر ما يعزز الوضع السيئ في الشرق الأوسط الدعم لأجندة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة فإن أي شيء يفاقم الوضع سيساعد في استمرار مشكلة الإرهاب ضد الولايات المتحدة.

ولا أعتقد أن الولايات المتحدة وبريطانيا قصدتا أن تسير الأمور هكذا. لقد اعتبرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول وبداية حقبة جديدة تتطلب **تفكيراً جديداً**. غير أن قليلاً من التفكير الجديد أو الجانبي الملحق بالتفكير القديم لن يفي بالغرض.

حسناً لقد تجنبنا إلى الآن انتصار «التفكير القديم» (Old Think)، أي الهجمات غير المقيدة ضد المشتبه بهم العاديين كافة (أي الدول المسماة «الدول الشريرة» (Rogue States)) والتي تشنها الولايات المتحدة لترسل رسالة بأن الإرهاب لن يفيد. فهذا تفكير شاروني: أي أنه لا يكسب «القلوب والعقول» بل يقدم الدعم إلى «العدو» ويخلق مؤمنين آخرين بقضية الإرهاب.

غير أن إلقاء مساعدة غذائية قليلة من الجو، مع المنشورات، في بداية حملة القصف ضد أفغانستان، ليس تفكيراً جديداً حقاً، بل هو مجرد تلميع لرسالة قتالية تمخض عن نتيجة معاكسة. تأملوا في الرعب الذي انكشف لتوه بأن الولايات المتحدة تضطر إلى إذاعة تحذيرات إلى الأفغان حول أسلوب التمييز بين حزمة غذاء وبين قنبلة عنقودية، وكلتاهما تقذف من الطائرات الأمريكية وصفراء اللون!

«التفكير الجديد» حقاً يعني تحاشي الحرب تماماً. وكان ذلك يعني أن تدافع الولايات المتحدة من الآن فصاعداً في بقية العالم أيضاً عن الأمور

الجيدة كافة التي تمثلها في الغرب.

ـ ٢ ـ

الولايات المتحدة تقرن في الغرب حقاً بالديمقراطية وحقوق الأفراد والرخاء. ولهذا السبب أعربت الشعوب الغربية عن دعم الولايات المتحدة. أما في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة فإن الولايات المتحدة لا تقرن بهذه القيم إطلاقاً، بل يقرن وجودها في المنطقة بما يلي:

أ ـ تجنيد المجاهدين في أفغانستان ثم التخلي عنهم.

ب ـ دعم النظم ذات طابع الحكم المطلق بما في ذلك تقوية شاه إيران قبل الثورة الإسلامية ومحاباة الرئيس العراقي بعدئذٍ.

ج ـ التعامي عن استعمال العراق الأسلحة الكيميائية حتى غزو الكويت، ومنذ ذلك الحين يتلقى الشعب العراقي العقاب.

د ـ تبرير وجودها العسكري بأنه لحماية تدفق النفط بينما الأجندة الحقيقية هي حماية أسلوب الحياة الأمريكي المتسم بالتبذير.

هـ ـ محاباة إسرائيل في مواجهتها المستمرة مع العرب.

«التفكير الجديد» حقاً في أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كان يمكن أن يعني التخلي عن حلفاء هم من «الأصدقاء»، غير أنهم يتبنون نظام الحكم المطلق ان لم يكونوا مستبدين، وتجاوز رؤساء تلك الدول للاتصال بالشعوب وتبني رغبتها في نيل حقوق الإنسان والمساءلة والتعددية والحصول على حصة أكبر في ثروات بلدانها.

إن هذا الخيار غير متاح لسببين: **الأول** هو أنه يعني التخلي عن اتفاقيات سابقة مع الحكومات، وتشجيع الثورة ضدها. والسبب **الثاني** ذو العلاقة هو أنه يعني ترك الولايات المتحدة بلا حلفاء في سعيها إلى اقتلاع بن لادن وأنصاره من أفغانستان، وهي الحاجة المباشرة المتصورة لحماية الشعب الأمريكي من الإرهاب.

إذن بالنظر إلى الوضع الراهن ليس هناك حقاً تفكير جديد (العدالة للجميع كما عبر عنها طوني بلير في خطابه في مؤتمر حزب العمال وهي غير ممكنة التحقيق على الأرجح) ولا هياج عسكري. وهكذا لدينا «تفكير قديم»

في زي «تفكير جديد» - قنابل عنقودية وحزم غذاء ودعوات إلى تشكيل حكومة تمثيلية جديدة في أفغانستان، والاعتماد على باكستان في التطويح بالحكومة الحالية، ودعوات إلى إسرائيل للانسحاب من المدن الفلسطينية، ولكن من دون دعوة إسرائيل إلى إخلاء المستوطنات الإسرائيلية!

- ٣ -

ما العمل؟

ثمة استراتيجية متاحة هي ليست تفكيراً جديداً في زي جديد، بل التنفيذ الكامل لدروس الحرب المضادة للثورة.

غير أنه ينبغي الانتباه! وفقاً للتعريف فإن حرباً ناجحة مضادة للثورة تتبنى أفضل أهداف الثورة إلا أنها تحققها عن طريق قواعد القانون وليس باللجوء إلى العنف.

والمبادئ المقبولة عموماً للحرب الثورية هي التالية:

(أ) وجود قضية؛ (ب) حرب مطولة؛ (ج) دعم شعبي؛ (د) دعم خارجي؛ (هـ) تأسيس مجتمع بديل؛ (و) القتال على الجبهات كافة.

ومبادئ الحرب المضادة للثورة حددت في الأدبيات المنشورة، وعن طريق التجربة الحقيقية أيضاً في مكافحة هذه الحرب كما يلي:

- حكومة حازمة غير أنها عادلة.
- خطة وطنية مع آلية تنسيق فعالة لغرض تنفيذ الخطة.
- الدعم الشعبي.
- الدعم الخارجي.
- القانون.
- الاستخبارات.
- الحد الأدنى من القوة الضرورية.
- الوقت (نهج المدى الطويل).

إن ما ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة على مدى الشرق الأوسط من أجل «كسب الحرب» أو على وجه التحديد «كسب القلوب والعقول» هو أن تقدر استقرائياً (Extrapolate) من مبادئ الحرب المضادة للثورة وتتصرف في ضوء ذلك. ومن اللافت أنه في أفغانستان ينبغي أن تصبح الولايات المتحدة ثورية بشكل متزايد.

في أفغانستان يعني هذا الأمر حقاً معالجة طويلة. أولاً ينبغي أن يكون هناك وضوح حول «القضية» بقدر تعلق الأمر بالأفغان. إن أسر أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة غير كافيين. وهما يعنيان تأسيس مجتمع بديل يحرز الدعم الشعبي فضلاً عن الدعم الخارجي، وأن تقرن الولايات المتحدة بالأمل والمساعدات المادية والحكومة التمثيلية وإنهاء المعاناة.. وهذه أمور لا يمكن تحقيق أي منها قبل الشتاء وشهر رمضان، ولذا فالأفضل تهيئة الرأي العام في كل مكان لهذه الأجندة الطويلة الأمد وغير المبهرة.

وفي الشرق الأوسط يعني كسب القلوب والعقول العودة إلى حيث انتهى الرئيس بوش (الأب) بعد حرب الخليج. لقد بددت عشرة أعوام. وبلغ جيل جديد كامل سن الرشد وهو لا يعرف سوى القليل عن نيات الولايات المتحدة الطيبة. حدد الرئيس جورج بوش (الأب) في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ **أربعة تحديات** يعتقد أنه ينبغي مواجهتها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. **أولاً** ينبغي بذل جهود مشتركة «لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة في المنطقة». إن المسؤولية الرئيسة عن الأمن القومي تقع على كاهل دول الشرق الأوسط نفسها ولو أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للمساعدة في ذلك. نعم للقوات البحرية ولا للقوات البرية في شبه الجزيرة العربية. **وثانياً** رأى ضرورة العمل من أجل السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المستخدمة في إطلاقها. وأن العراق بخاصة «ينبغي ألا يتمكن من الحصول على أدوات الحرب». ولم يقل شيئاً عن النظام العراقي. **وثالثاً** قال إن الوقت قد حان لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي والتوصل إلى سلام شامل مستند إلى «قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام». **رابعاً** وأخيراً دعا بوش (الأب) إلى بذل الجهود لتنمية الحرية الاقتصادية والازدهار لشعوب المنطقة كافة.

هذه الأجندة ستكون جيدة بوصفها دعوة تحشيد يواجه بها بوش (الابن) دعاية أسامة بن لادن في الشرق الأوسط. وإذا لم يستطع الرئيس بوش (الابن) نيل دعم الحكومات الحالية لهذه الأجندة فإنه يستطيع اللجوء إلى تكتيكات حرب ثورية، باعتبار أن هذه الأجندة قضيته، وليس الانتظار والتملق أن تقوم «الأطراف» بذلك بنفسها.

بعد التأمل ربما هذا «تفكير جديد» في النهاية!!.

الفصل الثالث

جدلية الـ «أنا» والـ «آخر» بعد ١١ أيلول/سبتمبر
بين صـــدام الثقافات وحوارها

(١١)
أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة(*)

عصام نعمان(**)

الإسلام دين المسلمين وثقافتهم. هم شكله ومضمونه وفواعله وحركته، وإن كانوا مقصرين عن بلوغ مُثله العليا. فلا يمكن فهم الإسلام إلا من خلال فهم المسلمين في تفكيرهم وتدبيرهم وسلوكهم ومؤسساتهم وإنجازاتهم وتجاربهم وتوقعاتهم. باختصار، الإسلام روح، والمسلمون جسد، والاثنان يؤلفان كياناً عالمياً اجتماعياً تاريخياً متنامياً في مدى الزمن.

أمريكا دولة كبرى، تطورت في مدى قرنين ونيف إلى قطب دولي أعظم متفوق على سواه في مجتمع الأمم والدول. عظمة أمريكا وتفوقها يتجليان في ميادين العلوم والمعرفة والاقتصاد والسلاح والفضاء وخصوصاً في التكنولوجيا.

الإسلام واحد في روحه وجوهره ومُثله وأركانه، لكنه متعدد في فهم المسلمين له وتفسيرهم لقرآنه وتعبيرهم عن مُثله وتطبيقهم لأركانه ومعاملاته.

أمريكا واحدة في كينونتها الدستورية والسياسية، متنوعة في أديانها وانتماءاتها الاجتماعية والثقافية ومتميزة بنفوذها وجبروتها العالميين.

من هنا تنبع صعوبة الموازنة والمقارنة والمفاضلة بين المسلمين وأمريكا. غير أن ما يخفف من هذه الصعوبة اختيارنا التركيز على تحليل إشكالية العلاقة بين طرفي البحث. فالتحليل لا يشترط النديّة والتشابه بينهما بل ربما يتطلب الاختلاف والتعارض.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نيسان/ابريل ٢٠٠٢)، ص ٧٧ ـ ٩١.

(**) محامٍ وكاتب، نائب ووزير سابق.

أولاً: الإسلام والغرب تعدديان

ثمة مشكلة في نظرة أمريكا إلى المسلمين وبالتالي إلى علاقاتها بهم. ذلك إن لنظرة الدولة، بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، دوراً وتأثيراً في تشكيل علاقاتها مع دولة أو كيان أو مجتمع آخر.

إن الذين يعتبرون أمريكا جزءاً من الغرب، الغرب المسيحي أو الغرب السياسي، يفضلون مقاربة الموضوع من هذا الباب. غير أن نظرة متأنية إلى الغرب عموماً تؤكد حقيقة ساطعة هي أنه ليس جسماً واحداً موحداً بل هو متعدد ومتنوع. قد يبدو متكاملاً في بعض وجوهه ومظاهره، لكنه ينطوي أيضاً على تفارق وتغاير في وجوه عدة. وفوق ذلك، فإن أمريكا، بحجمها وتفوقها ووزنها ونفوذها وتأثيرها، تبدو أكبر وأفعل من بقية أجزاء الغرب مجتمعة، الأمر الذي يسمح بدراستها على حدة.

المسلمون، شأن الغرب، ليسوا جسماً واحداً بل هم كيان تعددي. وإذا كان يصعب على الغرب عموماً أن تكون له نظرة أحادية في الإسلام والمسلمين، كذلك يصعب على المسلمين أن تكون لهم نظرة أحادية إلى الغرب. أما في ما يخص أمريكا فإن بإمكان المسلمين أن تكون لهم، ولا سيما على الصعيد السياسي، نظرة أحادية إليها، بينما يصعب على أمريكا، عموماً، أن تكون لها نظرة أحادية إلى المسلمين كونهم كياناً ينطوي على تعددية لافتة تتجلى في تنوع لغاتهم وثقافاتهم ومذاهبهم وتقاليدهم وأعرافهم ونظمهم السياسية. والحال ان أمريكا تنظر نظرة أحادية إلى المسلمين، ولا سيما على الصعيد الديني ـ الثقافي، بينما لا ينظر المسلمون، عموماً، نظرة أحادية إلى أمريكا وإن كانوا مالوا أخيراً إلى التشارك في نظرة عدائية لها على الصعيد السياسي.

من منطلق «وحدوية» المسلمين تبرز في أمريكا نظرة أحادية خارجية إلى الإسلام بل نظرة عنصرية. يقول صموئيل هانتنغتون، صاحب نظرية «صدام الحضارات» ان الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية أيضاً. فالحضارات تتمايز الواحدة من الأخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، والأهم بالدين[1]. ولأن الإسلام والمسلمين يشكلون

---

(١) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), p. 24.

حضارة واحدة، فإن هانتنغتون يستشف من تاريخ صراعات المسلمين مع جيرانهم ومنافسيهم خطراً مقيماً على الغرب، بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله إنه ليس صحيحاً ان الإسلام لا يشكل خطراً على الغرب، وان الإسلاميين فقط هم الخطر. ذلك ان تاريخ الإسلام، خلال أربعة عشر قرناً، يؤكد ـ في رأيه ـ بأنه خطر على أية حضارة واجهها، خاصة المسيحية[٢].

في هذا السياق، يعتقد هانتنغتون «ان للإسلام حدوداً دموية»[٣]، مشيراً بذلك إلى النزاعات مع الصرب الأرثوذكس في البلقان ومع الهندوس في الهند ومع اليهود في إسرائيل ومع الكاثوليك في الفيليبين. ولكن، هل هذه النزاعات مع الإسلام أم هي مع المسلمين؟ وهل المسلمون تصرفوا ويتصرفون في هذه النزاعات كجسم واحد موحد؟ يؤكد دانيال بايبس (Daniel Pipes)، الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، أن نسبة المسلمين الراديكاليين (المتطرفين) في العالم الإسلامي لا تتعدى الـ ١٥ في المئة[٤]، فهل في إمكان أقلية موزعة على رقعة جغرافية ومساحة سياسية وثقافية شاسعة تمتد من أوزبكستان في الشمال إلى الصومال في الجنوب، ومن موريتانيا في الغرب إلى ماليزيا في الشرق، تعبئة وتحريك الأكثرية الإسلامية لخوض النزاعات المذكورة كجسم واحد موحد؟ ألا يتطلب ذلك بالضرورة وجود دوافع أخرى غير المشترك الديني؟

ينسى هانتنغتون أو يتناسى النزاعات التي نشبت في النصف الثاني من القرن الماضي بين باكستان وباكستان الشرقية (التي أصبحت فيما بعد تدعى بنغلادش) أو بين مصر واليمن، أو بين مصر وليبيا، أو بين العراق وإيران، أو بين العراق والكويت. كما يتناسى بالمقابل ـ وهو القائل بوحدة الغرب الحضارية ـ النزاعات التي دارت بين دول أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا سيما في الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين شاركت فيهما أمريكا.

قبل هانتنغتون أدلى المؤرخ اليهودي البريطاني برنارد لويس بدلوه في مسألة الصدام الحتمي بين الإسلام والغرب مفسراً ذلك بأسباب سياسية

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤) كما ورد في: Francis Fukuyama, «Their Target: The Modern World,» *Newsweek* (17 December 2001), pp. 8-17.

وحضارية وديمغرافية. ففي مقالته الشهيرة «جذور الغضب الإسلامي»(٥) اعتبر لويس المسلمين كياناً واحداً موحداً أمكنهم في إطاره تحديد علاقتهم بالغرب بلغة السخط والعنف والحقد واللاعقلانية!

وكان البروفسور الأمريكي أرون ويلدافسكي قد أرسى، قبل لويس وهانتنغتون، قواعد نظرية ثقافية تفسر لقاء الأضداد ضد الغرب(٦). فبحسب نظريته، ثمة ثلاثة أصناف من الحضارة: الفردانية (Individualistic) والهرمية (Hierarchic) والمساواتية (Egalitarian).

في الحضارة الفردانية يكون المجتمع بخير عندما يدير الأفراد شؤونهم بأنفسهم، والقرارات تأتي نتيجة عرض ومساومة على نحو تكون الحاجة فيه إلى سلطة مركزية محدودة، كما هي الحال غالباً في المجتمع الأمريكي.

في الحضارة الهرمية يكون المجتمع بخير عندما يحتل كل فرد محله المقرر، على أن تقوم فئات معينة بالتضحية من أجل خير الكل، كما هو الحال في المجتمع الإسلامي الأصولي «حيث تستقيم الأمور عندما تصبح الشريعة الإسلامية هي القانون الأوحد الذي بموجبه يحكم المؤمنون الكفار، ويحكم الرجال النساء، ويحكم الله الرجال»(٧).

في الحضارة المساواتية يكون المجتمع بخير عندما تكون مرتبة كل شخص مساوية للآخرين، كما في الدعوة الماركسية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

يدعي ويلدافسكي ان تهافت الماركسية حمل يساريي ما بعد الحداثة، المشتعلين بالحماسة المساواتية والرافضين فساد الرأسمالية والمادية، على التلاحم مع الأصوليين لتدمير المجتمعات الغربية.

هل ثمة أساس في الواقع أو في أدبيات الدعوة الأصولية لذلك المجتمع «السوبرأصولي» الذي يتحدث عنه ويلدافسكي؟! ثم أين نقع في المجتمعات الإسلامية على مثل ذلك التلاحم الخيالي بين اليساريين المساواتيين والإسلاميين الأصوليين؟!

---

(٥) Bernard Lewis, «The Roots of Muslim Rage,» *Atlantic Monthly* (September 1990), pp. 2-60.

(٦) كما ورد في: Jonathan Rauch, «The Mullahs and the Postmodernists,» *Atlantic Monthly* (January 2002), pp. 21-22.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

على الموجة نفسها يركب فرانسيس فوكوياما أو يكاد بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. فالمسلمون الأصوليون المتطرفون، غير المتسامحين مع تعددية الرأي والمعارضة، أضحوا في رأيه فاشيي هذا العصر وأعتى مناهضي الحداثة. غير أن فوكوياما لا يلبث أن يجد جذوراً لظاهرة «الإسلاموية الفاشية» في الفقر والركود الاقتصادي والسياسات السلطوية التي تشكّل مادة متفجرة للتطرف السياسي. ومع ذلك فهو لا يقر بأن لأمريكا دوراً في تكوين تلك الجذور، مستبعداً تحميل سياستها الخارجية - في فلسطين أو العراق أو إيران - أي مسؤولية مباشرة في ذلك(٨).

في مواجهة هذه النظرة الأحادية والعنصرية إلى الإسلام، كما إلى المسيحية، ينبري جون إسبوزيتو، أستاذ الدين والشؤون الدولية ومدير مركز التفاهم الإسلامي - المسيحي في جامعة جورجتاون في العاصمة واشنطن، منتقداً ومفنداً أطروحات لويس وهانتنغتون وأضرابهما بهدوء وموضوعية. معه يستعيد الإسلام حيويته كقوة كونية، وتتوضح في منظور نقدي علاقاته التاريخية مع الغرب وتنوّعه الثري في انبعاثه المعاصر، كما تتكشف الأخطاء التي وقع فيها كثير من الكتاب والمعلقين الأمريكيين والأوروبيين في افتراضهم وجود إسلام أحادي ومتأصل في عدائه للغرب(٩).

هل لهؤلاء المفكرين والكتاب وسواهم دور في صناعة القرار السياسي الأمريكي؟ الجواب نعم. فهم، إلى مكانتهم الفكرية البارزة وتأثيرهم المعنوي في صناعة القرار، يُستعان بهم كمستشارين وناصحين للوزراء وأعضاء مجلسي الكونغرس، كما يخدمون أحياناً كأعضاء في لجان متخصصة يؤلفها الرئيس الأمريكي أو نائبه أو الوزراء أو لجان مجلسي الكونغرس ليدرسوا بعض الحالات أو المواضيع أو المشاريع المطروحة على الهيئات المذكورة وليضعوا في شأنها التقارير اللازمة. وليس أدل على تأثير بعضهم في كبار المسؤولين وصناع القرار من التصريح الذي أدلى به جون آشكروفت، وزير العدل في الإدارة الأمريكية الحالية، وفيه ظلال من أفكار هانتنغتون ولويس وفوكوياما وويلدافسكي: «إن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك لكي يموت من أجله، والمسيحية إيمان يرسل الله فيه ابنه لكي يموت من أجلك»!

---

(٨) Fukuyama, «Their Target: The Modern World,» pp. 4-5.

(٩) John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1999).

وقد اضطر آشكروفت، عقب الضجة التي أثارها تصريحه، إلى توجيه رسالة إلى «المجلس الإسلامي الأمريكي للشؤون العامة» يوضح فيه موقفه للمنظمات العربية والإسلامية التي اعتبرت أقواله مهينة للدين الإسلامي(١٠).

ولا يقتصر تأثير الأكاديميين وكبار المثقفين والكتاب والمعلقين على الجمهور الأمريكي فحسب، بل يمتد أيضاً إلى الأوساط السياسية والثقافية خارج أمريكا. وقد وجد فريق من هؤلاء أخيراً، أو ربما أوعز إليهم من أوساط أصدقائهم في الإدارة الأمريكية، أن من الضروري مخاطبة العالم الإسلامي لتبرير الحرب التي تشنها بلادهم على الإرهاب، ملتمسين لها أسباباً أخلاقية. وتحت عنوان «ما الذي نحارب من أجله؟» وبتواقيع أكثر من ستين مثقفاً وأكاديمياً خاطبت الرسالة المسلمين في العالم قائلة: «نحن لسنا أعداء بل أصدقاء»، موضحة أن العدو ليس الإسلام بل «الإسلاميون السياسيون المتطرفون». ولعل أفضل ما انطوت عليه الرسالة اعتراف موقعيها بالنواحي السلبية في السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العالم وذلك على النحو التالي: «تصرفت أمتنا بغطرسة وجهل تجاه المجتمعات الأخرى. وفي بعض الأوقات اعتمد قادتنا سياسات غير رشيدة وغير عادلة. ونحن لا نستطيع أن نحث المجتمعات الأخرى على الالتزام بالمبادئ الأخلاقية من دون أن نعترف في الوقت ذاته بإخفاق مجتمعنا في بعض الأوقات بالتزام المبادئ ذاتها»(١١).

مثل هذا البوح، على قصوره، يساعد على فتح مناقشة حرة مع «الانتيلجنسيا» الأمريكية، كما يسهم في تصحيح نظرة العرب والمسلمين إلى أمريكا، فلا تبقى أحادية وعاجزة، هي الأخرى، عن رؤية «موزاييك» العقائد والمواقف والمشارب والألوان والتيارات التي يزخر بها العالم الجديد المتجدد.

ثانياً: محاور الصدام

إذا كان نابوليون بونابرت أول زعيم أوروبي يعتمر العمامة تقرباً من فقهاء المسلمين في مصر غداة احتلالها في أواخر القرن الثامن عشر، فإن الرئيس الجنرال دوايت ايزنهاور هو أول رجل دولة أمريكي يعتبر الإسلام مشتركاً جيوسياسياً (Geopolitical) أساسياً في وضع استراتيجيا سياسية

---

(١٠) السفير، ١٤/٢/٢٠٠٢، ص ١٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ١.

وعسكرية من أجل احتواء دول منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). ففي تحقيق دقق فيه محمد حسنين هيكل ملفات وأوراق الإدارة الأمريكية في حقبة الخمسينيات نقع على حقائق بالغة الأهمية حول إرهاصات الهيمنة الأمريكية على مقدرات المنطقة التي اكتملت لاحقاً بإخراج مصر عبر اتفاقات كامب ديفيد من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي(١٢).

يتضح من تلك الملفات والأوراق أن جون فوستر دالاس، وزير الخارجية في عهد ايزنهاور، «كان المبّشر الأعلى صوتاً بأن الدين هو السلاح الأكثر فعالية ونفاذاً في العالم الثالث، لأنه الهوية التقليدية لشعوب وأمم ما زالت على وعيها العذري الفطري»، وأن شقيقه آلان دالاس، مدير وكالة المخابرات المركزية، تولى مهمة «إطلاق الأفكار وليس إطلاق النار»، باعتماد «سلاح الاعتقاد ضد تهديد الإلحاد» (الشيوعي). في هذا الإطار «فإن وكالة المخابرات الأمريكية تجاسرت على اتخاذ شعارات الإسلام ـ وهو العقيدة الأكثر انتشاراً في المنطقة ـ لتكون وسيلتها وذخيرة سلاحها». وعلى هذا الأساس أقيم حلف بغداد (تركيا والعراق وإيران وباكستان) ثم الحلف المركزي (الدول ذاتها ناقص العراق الذي خرج بعد ثورة ١٩٥٨) ثم الحلف الإسلامي (إيران وباكستان) الذي خرجت منه تركيا ويممت وجهها شطر أوروبا. بعد ذلك أصبحت «هذه الأحلاف (مع استحالة الحرب) غارقة إلى الآذان في حروب العقائد، فقد جرى الخلط بين الدعوة الدينية والتجسس الأمني بما لذلك في معظم الأحيان من نتائج خطرة»(١٣).

بإحكام قبضة أمريكا تدريجياً على المنطقة منذ مطالع الخمسينيات، تكونت جملة أوضاع وأزمات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية في معظم الدول الإسلامية. فقد ألقت هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين بثقلها على الجسم العربي الذي شهد انقلابات عسكرية في سوريا ومصر ومن ثم في

---

(١٢) محمد حسنين هيكل، «دفاتر أزمة،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٣، العدد ٣٦ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٤ ـ ١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٢. والجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية اعتمدت في وضع استراتيجيتها، كما يظهر من الملفات والأوراق التي حققها هيكل، على دراسة وضعها فريق من أساتذة جامعتي برنستون وشيكاغو، على رأسهم البروفسور بولك، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة شيكاغو. وقد نصت هذه الدراسة على أن الدولة الوطنية في العالم العربي ظاهرة حديثة وهشة وأن الرابطة الدينية أقوى وأفعل.

السودان والعراق واليمن وليبيا، كما جرت أحداث مشابهة في إيران وتركيا وباكستان، ناهيك عن اندلاع الثورة وانتصارها في الجزائر، وبعدها بنحو عشرين سنة في إيران.

كانت الدعوة القومية، الناصرية والبعثية، هي التيار الغالب في هذه الأحداث إلى أن وقعت هزيمة عام ١٩٦٧. ولقد ثبت من أوراق وملفات الإدارات الأمريكية في الخمسينيات والستينيات أن أمريكا واجهت التيار القومي العربي بالدعوة الإسلامية من خلال أنظمة سياسية وتنظيمات إسلامية وأجهزة مخابرات تخلط، كما كشف هيكل، بين الدعوة الدينية والتجسس الأمني. وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران اتخذت سياسة الاعتماد على التيارات والتنظيمات الإسلامية منحى آخر أكثر جدية، إذ انتهزت الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس جيمي كارتر وبتوجيه من زبيغنيو بريجنسكي مستشاره للأمن القومي، فرصة انغماس موسكو في المستنقع الأفغاني لتوظيف بعض الدعوات والأموال ـ وفق تحقيق هيكل ـ في استراتيجيا جسورة لتدمير الاتحاد السوفياتي أطلقت عليها اسم «مشروع الجهاد الإسلامي في أفغانستان». وقد كشف بريجينسكي تفاصيل هذا المشروع في حديث صريح أجرته معه مجلة **لونوفيل أوبسرفاتور** (*Le Nouvel observateur*) الفرنسية، على النحو التالي:

ـ الخطوة الأولى قرار أمريكي بإزعاج السوفيات في جمهورياتهم الجنوبية (الإسلامية) من قواعد في أفغانستان.

ـ الخطوة الثانية تصعيد هذا النشاط وتكثيفه إلى درجة يضطر معها السوفيات إلى التدخل العسكري.

ـ وأخيراً تأتي الخطوة الثالثة وهي إعلان الجهاد بعدما يقع الدخول السوفياتي المأمول والمطلوب[١٤].

غير أن «اعترافات» بريجنسكي انطوت أيضاً على ما هو في أهمية كشفه المخطط الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى إخراج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان وانهياره لاحقاً، وهو بناء تنظيمات إرهابية ـ بينها حركة «طالبان» بمعاونة أجهزة المخابرات الباكستانية ـ لتتولى بعناصر إسلامية استنزاف الاتحاد السوفياتي. ولعل من المفيد اقتباس الحوار الذي دار بين مندوب المجلة

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

الفرنسية وبريجنسكي حول التنظيمات الإرهابية التي أقامتها أمريكا لهذا الغرض تعميماً للفائدة:

- سؤال: هل تعرف أن ذلك معناه أنكم أعطيتم السلاح للإرهابيين الذين أصبحوا (لاحقاً) أعداء لكم... إنكم خلقتم بذلك صورة الإسلام الإرهابي؟

- **بريجنسكي**: أيهما أفضل للغرب: انهيار الاتحاد السوفياتي أم ممارسة الإرهاب بواسطة بعض الجماعات الإسلامية؟ أيهما أخطر على الغرب، طالبان أم الاتحاد السوفياتي؟

- سؤال: لكن الإرهاب الإسلامي يمكن أن يتحول إلى موجة عالمية؟

- **بريجنسكي**: هذا كلام فارغ، يخلط بين الإسلام وظواهر العولمة، لننظر إلى الأحوال الإسلامية من دون إثارة. هناك دين له احترامه وله أتباع يقدر عددهم بمليار ونصف المليار من الناس، لكن الدين لا يجمع مسلماً أصولياً من السعودية أو مسلماً عسكرياً من باكستان، أو مسلماً معتدلاً من المغرب، أو مسلماً متعلماً من مصر، أو مسلماً قبلياً من وسط آسيا. لا شيء يجمع هؤلاء إطلاقاً. لا يجمعهم إلا ما يجمع المسيحيين في العالم، وهو في الواقع لا شيء[١٥]!

بقية الرواية معروفة. فقد خرجت القوات السوفياتية مدحورة من أفغانستان، وانهار الاتحاد السوفياتي بعدها بوقت قصير. ثم انقلبت حركة «طالبان» وغيرها من التنظيمات الإسلامية الإرهابية على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ونفذت، على التوالي، عمليات إرهابية بالغة الدقة والفعالية في سفارتي أمريكا في تنزانيا وكينيا، ثم في مركز التجارة العالمية في نيويورك (١٩٩٣)، ثم في ميناء عدن (المدمرة «الأمريكية كول») ثم العملية الزلزالية الهائلة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن التي ذهب ضحيتها نحو ثلاثة آلاف شخص.

كل هذه الحقائق والمآسي تطرح مجدداً مشكلة العلاقة بين العرب والمسلمين وأمريكا، بل تطرح مشكلة استخدام الدين والإرهاب من قبل إداراتها المتعاقبة وأجهزة مخابراتها منذ عهد ايزنهاور إلى الوقت الحاضر، ودورها

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

في القضايا والأزمات والمشكلات التي عصفت بالعالم العربي والإسلامي ما يزيد على نصف قرن، وأبرزها قضايا فلسطين والعراق والنفط، وصولاً إلى تجلياتها الراهنة ودور أمريكا فيها.

في هذا السياق، تطرح الأحداث سؤالاً مفتاحياً: ماذا سيحدث إذا قررت إسرائيل «تصفية» ياسر عرفات جسدياً بقتله، أو سياسياً بنفيه؟

ثمة احتمالات ثلاثة ممكنة: **أولها** أن تتصدع الانتفاضة. **ثانيها** أن تتوحد الصفوف وتتصاعد المقاومة بأعنف مما كانت عليه. **ثالثها** أن تستعيض إسرائيل من عرفات ومجموعته بمجموعة أخرى من أركان الأجهزة الأمنية.

أياً ما كان الاحتمال الراجح، فإن ثمة حقائق ثلاثاً لا يمكن تجاهلها: **الأولى**، أن عرفات سيبقى مؤثراً وصاحب دور رئيس في الصراع حتى لو جرى نفيه. **الثانية**، انبثاق سياسيين من بين المجاهدين سيكون لهم دورٌ نافذ في التوجيه والقيادة. **الثالثة**، حدوث ارتقاء نوعي في المقاومة من حيث أساليب القتال والأسلحة النوعية أو الأكثر تقدماً الممكن الحصول عليها واستخدامها بكفاءة.

في هذه الأثناء ستجتهد أمريكا، بوسائل متعددة، لتبريد الجبهة الفلسطينية من أجل التفرغ للجبهة العراقية. فالمشهدان الفلسطيني والعراقي مرتبطان. كيف يمكن أن تتصرف أمريكا تجاه العراق؟

من جماع تصريحات المسؤولين الأمريكيين وتحليلات الكتاب السياسيين والاستراتيجيين يمكن استخلاص احتمالات ثلاثة: **أولها**، أن تضغط إدارة بوش على دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والصين والدول العربية لحمل العراق على التسليم بعودة فرق المفتشين الدوليين للقيام بعمليات تفتيش دقيقة وواسعة. **ثانيها**، أن تحاول أمريكا تصفية الرئيس العراقي باستخدام أعلى إنجازات التكنولوجيا المتطورة ومنها قنابل حرارية زنتها نحو سبعة أطنان، معدّة لاختراق الطبقات الخرسانية والصخرية الكثيفة. **ثالثها** تدمير الأقسام الأكثر أهمية من البنى التحتية العراقية وتضييق الحصار المالي على العراق لإجباره على تعديل جدول أولويات إنفاقه العسكري بقصد تجفيف موارده المخصصة للإنفاق على تطوير أسلحة الدمار الشامل. وفوق ذلك ثمة من يعتقد أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن الإسهام في إضعاف العراق حتى حدود تفكيكه إلى ثلاث دويلات كضمانة تطمين لإسرائيل للموافقة على إقامة

دولة فلسطينية على أقسام من الضفة الغربية وغزة(١٦). هذا يتطلب غزو العراق، جواً وبراً، الأمر الذي يعمق الارتباط بين المشهدين العراقي والفلسطيني، فماذا تراها تكون التداعيات؟

تتهم إدارة بوش الرئيس العراقي بأنه يمتلك أسلحة دمار شامل وانه استخدمها في الماضي ضد أبناء شعبه. حسبنا، إذا صح أنه فعل ذلك، هل تراه يتردد في استخدامها ضد قواتها الغازية في لحظة يأس خانقة؟ بل هل تراه يبخل على بعض حلفائه من منظمات المقاومة الفلسطينية بأسرار صنع بعض أصناف أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية أو البيولوجية، لتمكينهم من تحقيق توازن رعب مع أعدائهم المتوحشين الذين يملكون الكثير منها؟ وفي هذه الحالة، هل يتردد الفلسطينيون في استخدامها في لحظة يأس؟ وإذا هم فعلوا ذلك ضد المنشآت والقوات العسكرية، أي كابوس يكون قد تسبب في صنعه وإخراجه في أمريكا من يظن، في عمق أخلاقيته الفاسدة، ان التسلط والهيمنة والثروة والاستئثار هي أغلى ما في الحياة؟ يا عقلاء العالم، اتحدوا!

ثمة رابط، في نظر واشنطن، بين المشهد الفلسطيني والمشهد العراقي، فلماذا لا يكون هناك رابط، في نظر الفلسطينيين والعراقيين، بين المشهدين ليبني، في ضوئه، كل من الفريقين على الشيء مقتضاه؟

رفضت أمريكا، مذ تسلم جورج بوش الابن مقاليد الرئاسة، القيام بدور توفيقي بين إسرائيل والفلسطينيين إلى أن وقع زلزال ١١ أيلول/سبتمبر في أعقابه وبسببه قررت واشنطن شن الحرب على الإرهاب وهي تشمل، فيما تشمل، إسقاط النظام العراقي بدعوى حيازته أسلحة دمار شامل، ومؤازرة إسرائيل في استئصال منظمات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«كتائب شهداء الأقصى» بدعوى أنها إرهابية. هذان الهدفان المترابطان لا يمكن تحقيقهما دفعة واحدة لتفادي ثورة في العالم العربي والإسلامي.

تتداخل بقضيتي فلسطين والعراق قضية أخرى سابقة لهما ولاحقة: انها قضية تدويم هيمنة أمريكا على النفط، إنتاجاً ونقلاً وتسويقاً وتسعيراً وتكريراً وتوزيعاً.

---

(١٦) يخشى بعضهم من أن يكون تقسيم العراق أو تدميره مجدداً شرطاً لقيام دولة فلسطينية. ذلك أن وجود عراق قوي يفسح في المجال لانتشار جيشه على الضفاف الشرقية لنهر الأردن حالما يتمكن الفلسطينيون في الضفة الشرقية - حيث هم الأكثرية - من حسم الصراع على السلطة لمصلحتهم، فتقوم دولة «فلسطين الكبرى» على الضفتين.

في هذا السياق بدا إسقاط نظام طالبان مجرد مقدمة لغرض أكبر. إنه تشديد القبضة على منطقة ينابيع النفط الإسلامية من موقعها القديم الزاخر في الخليج امتداداً إلى موقعها الجديد الواعد في بحر قزوين.

هذا ما يفسر تواطؤ روسيا بفتحها أبواب جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان) كنقاط وثوب للقوات الأمريكية الجوية والبرية على نظام طالبان المهزوم.

الصين شاركت، بسكوتها، عن العملية الأمريكية الكبرى. ادوارد سعيد ذكّرنا بـ «ان الصين ستدرك الولايات المتحدة على صعيد استهلاك النفط»، ذلك ان اقتصادها ـ كما يؤكد خبراء دوليون ـ سيصبح الأكبر في العالم قبل عام ٢٠١٥[١٧].

بات واضحاً أن أمريكا انتهزت فرصة الرد على ضربة ١١ أيلول/ سبتمبر لإعادة صياغة موازين القوى وعلاقاتها والخارطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي على نحوٍ يؤمن لمدى قرن حاجاتها الاستراتيجية من النفط.

إن نظرة إحصائية خاطفة على هذا الموضوع كافية لإبراز أهميته البالغة. فالولايات المتحدة تعتمد على استيراد النفط لسد أكثر من نصف حاجاتها الاستهلاكية. وسوف تزداد هذه الحاجة، حسب تقديرات «مركز دراسات الطاقة العالمي» في لندن، لتصل إلى حدود ثلثي كمية الاستهلاك الأمريكي في العام ٢٠٠٥. وثمة تقدير آخر بأن يزداد اعتماد العالم على إنتاج منظمة **أوبك** لسد نصف احتياجاته من النفط بحلول العام ٢٠٢٠. هذا الإنتاج سوف يتركز في ست دول فقط من أعضاء **أوبك**، كما يقع نحو ٨٨ في المئة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج[١٨].

ثمة سبيلان أمام واشنطن لتدويم تحكمها بالنفط العربي والإسلامي:

ـ استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وتعزيزه.

ـ استمرار إسرائيل في لعب دورها التقليدي كشرطي إقليمي قامع لدول الطوق العربية ومستنزف لقدراتها ومجهوداتها التنموية من خلال صدامات وحروب إقليمية.

---

(١٧) **الحياة**، ٢٣/٩/٢٠٠١.

(١٨) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

مع ذلك تتوافر فرصة في الوقت الحاضر، وإلى مدى عشر سنوات، يستطيع العرب ـ بعضهم على الأقل ـ اغتنامها ليستخدموا سلاح النفط على نحو يحفظ حقوقهم ومصالحهم.

الفرصة تتيحها أزمة الطاقة بما هي النقص في إمدادات النفط، أو في اختصار، عدم تناسب العرض مع الطلب. فالطلب كبير ويتزايد باستمرار، بينما العرض محدود ويتضاءل باطراد.

الطلب يتزايد بوتيرة متسارعة على الوقود لإنتاج الكهرباء والتدفئة والتبريد وبنزين السيارات والطائرات، في وقت تشير المؤشرات والإحصاءات إلى أن قدرات الإنتاج الإضافية لمصدري النفط غير كافية لمواجهة مضاعفات الأزمة.

هذه الوقائع والمؤشرات كشفها تقرير مسهب عن أزمة الطاقة أعدّه «معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة» في جامعة «رايس» الأمريكية في ولاية تكساس الذي خلص إلى التأكيد بأن الآليات والإجراءات والمبادرات السياسية التي كانت تلجأ إليها أمريكا خلال السنوات العشر الماضية لسد النقص المتزايد في الطاقة لم تعد فاعلة ولا كافية بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط وسائر مصادر الطاقة لدرجة فاق معها كثيراً قدرات الإنتاج الإضافية لمصدري النفط، ومن ضمنهم السعودية.

هذا الوضع يوفر فرصة، كما في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، من شأنها أن تتيح للوطن العربي ـ إذا ما تحرك متضامناً مع إيران ـ ليمارس ضغوطاً اقتصادية ودبلوماسية على البلدان المستهلكة في الغرب قبل أن تدخل مناطق جديدة غير عربية وغير إيرانية حلبة الإنتاج التجاري بصورة كاملة. هذه الفرصة لن تدوم إلاّ لفترة قصيرة نسبياً: من ثلاث إلى عشر سنوات. إنها فرصة في متناول اليد لأن أمريكا تجد نفسها في ورطة دبلوماسية واقتصادية مع العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يعزز المركز التفاوضي للدول العربية والإسلامية إذا ما تضامنت وأحسنت استعمال هذا السلاح الاستراتيجي.

النفط ليس سلعة استهلاكية فحسب بل مصدر عائدات مالية ضخمة أيضاً. من هنا تنبع حاجة أمريكا إلى التحكم به من جهة، ومن جهة أخرى حرمان الدول «المارقة» منه (العراق وسوريا وإيران) مترافقاً مع سعي واشنطن إلى التحكم بالنظام المصرفي العالمي، من خلال قرار الرئيس الأمريكي تجميد

الودائع المالية لمجموعة من المنظمات السياسية والجمعيات الخيرية في المصارف الأمريكية، مع صلاحيات إضافية لوزارة الخزانة لفرض عقوبات على أي جهة أو مؤسسة ترفض التعاون مع أمريكا في هذا السبيل. بل هذا ما يفسر مبادرة واشنطن لحمل مجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرار رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٢٠٠١. فهو قرار يسهم في بناء «التحالف الدولي ضد الإرهاب» على الصعيد المالي كونه يقضي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض قطع كل دعم مادي ولوجستي عمن تعتبره أمريكا شبكات إرهابية، أو ترفض التعاون في حملة مكافحة الإرهاب. هل كان السفير الفرنسي جان دافيد ليفيت، رئيس مجلس الأمن وقتئذٍ، مغالياً عندما وصف القرار بأنه «صناعة للتاريخ»؟!

ثالثاً: فرص الوئام

عالم جديد غير طريف بدأ يتكوّن ويتمظهر بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. فالتغيير يغزو جميع الحقول والمجالات، ومفاعيله لا تقتصر على أمريكا بل تمتد، بشكل أو بآخر، إلى جميع القارات والشعوب والدول. كل ذلك لأن نظام الولايات المتحدة المصاب نظام عالمي أو معولم، ولأن العولمة هي بالدرجة الأولى فيض أمريكي، سياسي واقتصادي وثقافي وعسكري. وعندما يصاب الرأس فإن سائر أعضاء الجسد تتأثر بالضرورة.

لعل أبرز ظاهرات التغيير تلك التي أصابت السياسة، بأبعادها جميعاً.

قبل ١١ أيلول كانت السلطة غاية السياسة والمصلحة دافعها. بعد ١١ أيلول/ سبتمبر أصبحت الثقافة دافعاً أساسياً من دوافع السياسة، وعاملاً متداخلاً وفاعلاً في تكوينها وممارستها، لدرجة يمكن الحديث معها عن نشوء **ظاهرة** «تثقيف» السياسة.

على الصعيد الشعبي، تتضح **ظاهرة** «تثقيف» السياسة بشكل ساطع. فالبشرة السمراء، وقسمات الوجه «الشرق أوسطية»، والحديث بالعربية أو الفارسية، وممارسة الشعائر الدينية الإسلامية... هذه كلها سمات وقرائن وشواهد تدل على «العدو» الذي بات في نظر الجمهور الأمريكي متلازماً مع الإسلام والمسلمين والعرب.

الظاهرة **الثانية** نشأت وتنامت بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. إنها ظاهرة عسكرة الحياة الإنسانية، بمعنى تقديم مطلب الأمن على سائر المطالب والمتطلبات واتخاذه ذريعة لقمع الحريات العامة، واختراق الخصوصية بالتنصت

والتجسس، والتجاوز على حقوق الإنسان، ووضع الحسابات المصرفية تحت المراقبة الدائمة، والتسامح في استخدام العنف ضد الفئات الاجتماعية المهمشة بدعوى احتضانها جماعات إرهابية، والتمييز العنصري ضد أمم وشعوب، والعمل على ضبطها بالقوة المسلحة، وفتح أسواقها بالضغط والإكراه والإغراق والقروض ذات الفوائد الباهظة، وتطويقها بأحلاف وقواعد عسكرية، وإرهابها بأسلحة الدمار الشامل، واعتبار مقاومة الشعوب للاحتلال إرهاباً، ودعم المحتل ضد المقاتلين من أجل الحرية والاستقلال.

ظاهرة **ثالثة** بزغت بعد ١١ أيلول/سبتمبر هي ظاهرة عولمة الإرهاب والجهاد بصرف النظر عما إذا كان الموضوع إرهاباً حقيقياً أو مقاومة مشروعة لعدوٍ غازٍ أو لاحتلال أجنبي. الإرهاب والجهاد لن يكونا بعد ١١ أيلول/سبتمبر ظاهرة محلية أو حتى إقليمية، بل سيكونان ظاهرة عالمية. قد يكون الموضوع المستهدف محلياً أو إقليمياً، لكن التنظيم والحركة اللازمين للإعداد والتنفيذ سيكونان عالميين.

ظاهرة **رابعة** بزغت بعد ١١ أيلول/سبتمبر هي ظاهرة عولمة الأمن المقاوم للإرهاب. فأمريكا، على رغم أنها نظام كوني بمعايير شتى، وجدت أنها لا تستطيع مواجهة أعدائها من أهل الإرهاب الحقيقي أو المقاومة المشروعة إلا ببناء ائتلاف دولي عريض القاعدة. أكثر من ذلك: طرحت أمريكا على دول العالم خيارين لا ثالث لهما. فمن لا يكون معها في حربها يكون تلقائياً مع الإرهاب. إنها دعوة استفزازية سافرة إلى قسمة العالم إلى معسكرين: معسكر الخير المعقودة رايته لقيادتها الامبراطورية، ومعسكر الشر أياً كان قائده وأعضاؤه.

ظاهرة **خامسة** بزغت بعد ١١ أيلول/سبتمبر هي ظاهرة تقليص دور التفوق العسكري الأمريكي في المستقبل. ذلك أن شبكات الإرهاب المعاصرة تمكنت، خاصة في تفجيرات نيويورك وواشنطن، من تحييد أسلحة الدمار الشامل التقليدية، كالقنبلة النووية والصواريخ عابرة القارات وغيرها، باعتماد تقنيات وأسلحة مغايرة شديدة الفعالية. ففي نيويورك، كما في واشنطن، تبيّن أن في مقدور الإرهابيين تحويل طائرات مدنية بمخزون كبير من البنزين إلى أسلحة تدمير بالغة الفعالية والتأثير المادي والمعنوي. كذلك أصبح في إمكان «الإرهابيين»، على ما يبدو، صنع واستخدام أسلحة بيولوجية وكيميائية لها قدرة تدميرية هائلة. كل ذلك يحد من مكانة أمريكا وفعالية تفوقها العسكري

والتكنولوجي ويضعف دورها السياسي في مجتمع الأمم إزاء «منافسين» فاعلين من الشبكات الإرهابية والجهادية.

ما كانت هذه الظاهرات لتنشأ وتتطور لو أن أمريكا أعادت النظر بسياستها حيال العرب والمسلمين، ولا سيما ما يتعلق منها بقضاياهم الرئيسة وهي:

١ ـ استخدام الدين وبعض التنظيمات وحتى الدول الإسلامية أدوات مبرمجة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية. وكذلك دعم الأنظمة الإسلامية المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢ ـ تبني إسرائيل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ودعم سياستها الاستيطانية الاقتلاعية ضد شعب فلسطين، وتأييد عملياتها الوحشية في مواجهة الانتفاضة المدنية ومن ثم المقاومة المسلحة.

٣ ـ محاصرة العراق وفرض عقوبات جائرة عليه والتخطيط لضربه مجدداً بدعوى امتلاكه أسلحة دمار شامل، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمزيق وحدته السياسية والجغرافية.

٤ ـ التهديد بـ «تأديب» إيران بدعوى دعمها للإرهاب ومباشرتها برنامجاً لتصنيع الأسلحة النووية، وتهديد دول أخرى (سوريا، لبنان، اليمن، السودان، الصومال) بتدابير رادعة لتهاونها في قمع المنظمات «الإرهابية» أو لدعمها منظمات المقاومة ضد إسرائيل.

إن مثابرة أمريكا على انتهاج سياسات معادية للعرب والمسلمين في هذه القضايا الرئيسة ستؤدي إلى تضييق فرص الحوار والوئام، وربما تفضي إلى مزيد من التوتر والجفاء والصدام.

لقد استفتت صحيفة **انترناشيونال هيرالد تريبيون**(١٩) بالتعاون مع أحد مراكز الأبحاث الأمريكية ٢٧٥ من قادة الرأي وصناعة القرار النافذين في ميادين السياسة، والاقتصاد والأعمال، والثقافة، والحكم، بينهم ٤٠ من الولايات المتحدة و٢٣٥ في ٢٣ دولة أخرى، فجاءت النتائج مؤيدة لضرورة إعادة النظر في بعض السياسات والمواقف من القضايا الرئيسة على النحو الآتي:

---

(١٩) *International Herald Tribune*, 20/1/2001.

ـ **اعتراف** ٧٠ في المئة من قادة الرأي الأمريكيين بأن تأييد أمريكا لإسرائيل هو سبب رئيس للكراهية التي يكنّها بعض الناس في الولايات المتحدة نفسها لبلادهم.

ـ **أيد** ٣٥ في المئة من قادة الرأي الأمريكيين الفكرة القائلة إن أمريكا تبدو مفرطة في تأييدها لإسرائيل، في حين أيّد الفكرة ٦٨ في المئة من قادة الرأي الأوروبيين الغربيين، و٩٠ في المئة من المسلمين عامة.

ـ **اعترف** ٤٣ في المئة من قادة الرأي الأمريكيين بأن سياسات بلادهم أسهمت في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم، وهي بالتالي سبب رئيس للكراهية التي يكنّها بعض الناس في أمريكا نفسها لبلادهم.

ـ **اعترف** ٨٨ في المئة من قادة الأمريكيين بأن جبروت بلادهم في العالم هو سبب رئيس أيضاً للكراهية التي يكنها الآخرون وحتى بعض الناس في أمريكا نفسها لبلادهم.

لقد تعززت نتائج استفتاء **انترناشيونال هيرالد تريبيون** لاحقاً بالرسالة المشار إليها آنفاً، التي وقعها أكثر من ٦٠ من الأكاديميين وكبار المثقفين والكتاب الأمريكيين وتضمنت **اعترافاً** بأن بلادهم «تصرفت بغطرسة تجاه المجتمعات الأخرى، وفي بعض الأوقات اعتمد قادتنا سياسات غير رشيدة وغير عادلة. . .». ومع ذلك كله لم تفعل إدارة بوش شيئاً لمعالجة محاور الصدام بين أمريكا والمسلمين أو لمباشرة حوار مع حكوماتهم وقادة الرأي في شعوبهم من أجل استكشاف سبل إعادة النظر بسياساتها «غير الرشيدة وغير العادلة».

وحيال ضيق فرص الحوار والوئام واستمرار مشكلة علاقة أمريكا بالمسلمين، يقتضي أن يبادر العرب والمسلمون أنفسهم إلى إعادة النظر بمواقفهم من أمريكا وسياساتها تجاه قضاياهم على نحو يؤدي إلى تفعيل التضامن والعمل المشترك في ما بينهم لتعزيز مركزهم التفاوضي، وإنماء قدراتهم الذاتية، وحماية أمنهم القومي ومصالحهم العليا.

غير أنه لا سبيل إلى توليد أي فعل محرك أو انتظار أي نتائج إيجابية من أي قمة عربية أو إسلامية ما لم تترسخ قبلها أربع قناعات أساسية في أذهان القيادات:

ـ ان أمريكا جادة في سياستها الرامية إلى إعادة صياغة موازين القوى

والمصالح في منطقة الوسط الإسلامي الممتدة من دول آسيا الوسطى شمالاً إلى الصومال جنوباً، ومن ماليزيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً، وان ذلك كله يجري تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ويتم على حساب مصالحنا الوطنية بالدرجة الأولى.

ـ إن معظم الدول العربية والإسلامية ستطولها سياسة أمريكا الهجومية، ولا سيما العراق ومصر وسوريا ولبنان والسعودية وإيران وباكستان ناهيك عن فلسطين المحتلة، وان أمريكا لن تتورع في هذا السياق عن تقويض بعض النظم السياسية في دول عربية وإسلامية حليفة وصديقة لها والاستعاضة من حكامها الحاليين بآخرين يلائمون عصر الأمركة ومتطلباته السياسية والاقتصادية والأمنية.

ـ إن الدول العربية والإسلامية تملك إمكانات وأوراقاً بالغة الأهمية والتأثير إذا ما استخدمت في الصراع شريطة توليد إرادة سياسية للتخطيط الحكيم والفعل الشجاع، وان في مقدورها تالياً تعطيل مخططات أمريكا ومكائد إسرائيل. ومن هذه الأوراق استخدام سلاح النفط، وإقامة تفاهم استراتيجي بين سوريا والعراق وإيران بالتعاون مع منظمات المقاومة في فلسطين ولبنان.

ـ إن تقسيم العراق وهزيمة الانتفاضة سيحولان إسرائيل قوةً مركزية كبرى في المنطقة، ويهددان بشكل خطير مصالح مصر والسعودية وإيران، ويضعفان سوريا ولبنان، وقد يتسببان في تقسيمهما ـ في ما يشبه العدوى ـ إلى جمهوريات موز طائفية هزيلة وهزلية.

من هنا فإن مواجهة سياسة أمريكا الهجومية لا تكون بمجاملتها والرضوخ لإملاءاتها والاندراج في مخططاتها، بل بتحقيق أقصى درجات التضامن العربي والإسلامي، وبالرهان على ميزان الإرادات الثورية، بدلاً من ميزان القوى العسكرية، لكسر إرادة العدو وحمله على التراجع.

وليس أفضل للرد على الابتزاز والتهديد من ممارسة ضغط وتهديد مماثلين كأن تعلن الدول العربية جميعاً، ولا سيما مصر والسعودية وسوريا، رفضها القاطع قيام أمريكا بضرب أي دولة عربية لأي سبب كان تحت طائلة الوقوف إلى جانب الدولة المعتدى عليها ودعمها بكل الوسائل المتاحة، بل بكسر القيود أيضاً التي طالما منعت مشاركة الشعوب العربية والإسلامية في حروب الجهاد ضد الاستعمار الصهيوني والهيمنة الأمريكية. لذا فإن إصرار أمريكا على

تحميل العرب والمسلمين مسؤولية ما جنته هي على نفسها بسبب سياساتها الظالمة وانحيازها الأعمى للكيان الصهيوني يستوجب، بالمقابل، رداً جدياً ومؤثراً ليس أقله إطلاق يد الشعوب والقوى الحية في الأمة من أجل الانتصار لكرامتها والدفاع عن حريتها وحقوقها ومصالحها والتصدي بكل الوسائل المتاحة لأعدائها التاريخيين.

موقف جاد وجدي كهذا كفيل بردع أمريكا عن التفكير بممارسة سياسة الاستهانة بالعرب والمسلمين واستباحة حقوقهم ومصالحهم والإمعان في تسليط إسرائيل عليهم للتحكم بقضايا حاضرهم ومستقبلهم.

هل من سبيل آخر؟

(١٢)

معالـم للثقافة المعولمة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أو الشيخ أسامة يعيث فساداً في هوليوود(*)

أحمد بيضون(**)

ما دام المطلوب كلاماً على الثقافة، فلا بد من سؤالين. الأول: ما الثقافة؟ والثاني: على أي شيء في الثقافة نتكلم؟ لنا أن نعفي أنفسنا من الجواب عن الأول، وهو سؤال مدرسي، حديثه طويل ممل. وأما الثاني، فيدل جوابه على أمر إضافي يزين الاستغناء عن طرح الأول. وذاك أن اختيار محاور بعينها لحديث في الثقافة دال، بحد ذاته، على معنى الكلمة عند المتحدث. هذا مع أن الاختيار دال أيضاً على الإمكانات: إمكانات الظرف الذي يجري فيه الحديث وإمكانات المتحدث الذي يزعم لنفسه أو يزعم له التمكن من إدارة الحديث على هذا الموضوع. وكلا هذين المجموعين من الإمكانات محدود، لا يشتمل بأي حال على جملة الثقافة، بما هي موضوع للكلام، وهذا أياً يكن المعنى المقرر للثقافة. ولا حاجة إلى القول إن المجموع الثاني، أي إمكانات المتكلم، أضيق بما لا يحد من المجموع الأول، أي إمكانات الظرف. فطالما كان المدار مدار الثقافة في العالم، فالأمل ضعيف في أن يستنفده أقل من جملة المتحدثين فيه على امتداد العالم... وحتى هؤلاء قد يبقى من بعد كلامهم ما يقال.

هذا وليس المتكلم محدوداً بظرف زمان وحسب، أي بما بات يسمى ما

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نيسان/ابريل ٢٠٠٢)، ص ١٠٤ ـ ١١٣.

(**) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر، بل هو محدود بظرف مكان أيضاً هو هذه البقعة من العالم: أي المشرق العربي.. أي لبنان.. أي بيروت. وربما ساغ له ههنا أن يسمي أيضاً شارعاً ما من رأس بيروت! وهذا مع علمه بأن الحد المكاني، في مثل هذه الأمور، ينبغي له أن لا يعد حاجراً على العقل. فنحن، هنا والآن، ما زال متاحاً أن توشوش في آذاننا بعض نسائم العالم، حين نحسن الإصغاء، وهذا فضلاً عما يضربنا من رياحه السموم.

تخمة الأبصار

أية أشياء في الثقافة إذاً؟ هل لنا أن نسأل من هنا عما ستكون عليه أفلام هوليوود بعد ١١ أيلول/سبتمبر ؟ نعم لنا ذلك ولو أننا لسنا الأولى بالسؤال. فنحن من جمهور المستقبلين، على بعد الشقة، وفي طاقتنا أن نميز ما لا يزال ناطقاً من المشاهد والحبكات في عين المشاهد ومخيلته وشعوره، بعد مشهد البرجين وهما يهويان، وما كف عن النطق.

ألم يقم هذا المشهد الأخير البرهان على قصور الخيال المتصرف بالتقانات الضخمة طلباً للهول أو للروعة في المشهد عن إدراك ما حصل واقعاً في ذلك اليوم من الأيام، ورآه العالم على الشاشات؟ ولو افترضنا أن هذا الذي حصل لن يحصل مرة أخرى، بل، على الأرجح، بسبب من غلبة الافتراض أن مثل هذا لا ولن يحصل كل يومين، فهل سيبقى، بعد هذا، وجه للإنفاق على فيلم مثل Towering Inferno(١) أو مثل The Independence Day(٢)؟ وهل ستبقى بعض أفلام سبيلبرغ آيات لتفوق خصت به السينما الأمريكية، ليس لغيرها إلا أن يخشع أمامه ويخرج من الحلبة خائر القوى قبل بدء المبارزة؟ نعم قد يبقى معنى لفيلم من طراز The Titanic(٣) تقترن فيه أقصى الرقة البشرية بأقصى الروعة المشهدية، إذا حملنا الروعة على معناها الأصلي الذي منه الارتياع والترويع. وقد يسترد شباك التذاكر ما كان يعرفه، في عهود مضت، من حظوة للأشرطة الحميمة ولتفاصيل القلوب والبيوت، فيعود إلى الصالات

---

(١) من الروائع المؤسسة للنوع الكارثي الضخم الإنتاج في السينما الهوليوودية. أخرجه إيرفن ألن وجون غيلرمان سنة ١٩٧٤.

(٢) فيلم ضعيف تتخلله انفجارات قوية لرولاند أمريتش (١٩٩٦).

(٣) رائعة جيمس كاميرون (١٩٩٧).

Tea and Sympathy[٤]، مثلاً، وينسج على منواله بعد أن أتخم مشهد البرجين عيون الأمريكيين وقلوبهم بخراب ضخم وألم ضخم، كلاهما خلو، تقريباً، من التفاصيل. في كل حال، يستشعر الناظر في الحدث من هذه الزاوية أن حربين لا واحدة قد نشبتا في ذلك اليوم وأن أشدهما وقعاً على الثقافة قد لا تكون الحرب الدائرة بين بوش وبن لادن، بل تلك التي استعرت لحظات بين بن لادن وسبيلبرغ[٥].

في كل حال، تعبر المشهدية الهائلة لأفلام الخراب الهوليوودي، ويعبر نجاحها، أيضاً، ورجاحة نصيبها من رساميل المنتجين، عن حضور احتمالات داهمة لخراب عظيم في طوية عالمنا الحاضر، وهي طوية ينال منها كل إنسان نصيبه إذ تعتمل في عتمة أعماقه صور الدمار النووي النائم في لاشعور المستودعات. وهذا قلق لا يبطله إلا تحقق سببه، أي فناء الكوكب. وهذا دمار يحيل إليه كل دمار أدنى منه ويؤدي في عالم الشهود دور يوم القيامة في عالم الغيب. لم يكن ١١ أيلول/سبتمبر يوم القيامة. ولكن الإحالة على جهنم كانت ماثلة، ولا ريب، في مخيلة المخططين له مثولها في عنوان الفيلم الذي أشرنا إليه. وهو، أي ١١ أيلول/سبتمبر، قد استنفد، في دائرة الواقع، طاقة الإحالة التي كانت لمثيلاته من أيام المخيلة. استنفدها لا لأنه أفظع ما حصل أو ما يمكن حصوله، فعلاً، فهو بعيد جداً عن ذلك، وإنما استنفدها لأنه قدم أفظع ما يسع المشاهد أن يحيط به، ولأن ما قدمه كان شيئاً حصل حقاً. فعاد من الصعوبة بمكان أن يأتي الخيال بشيء يكون في متناول الأبصار أيضاً ويتعدى طاقة الهول التي قيضت لشبيهه الواقعي. وذلك أن الدمار الشامل، في احتماله النووي الحاضر، يخرج عن طاقة الإدراك فلا يمكن تصويره كله ولا يبقى إلا الاجتزاء منه والإحالة عليه بما يشي به عن بعد وما هو دونه بكثير. المحال عليه، سواء أسميناه دماراً نووياً للكوكب أم سميناه يوم القيامة ما زال مودعاً في المستودعات وفي كتب الأديان. وأما ما حد منه ١١ أيلول/سبتمبر، من طريق تحقيقه في الصورة القصوى الممكنة، فهو القدرة على إحالة تكون أقرب إلى المحال عليه مما حصل.

أعلم أن حديث هوليوود لم يكن في أفق الطلب الذي لبيته للكلام

---

(٤) فيلم لفينشنتي مينيلي (١٩٥٦).

(٥) المخرج المشهور، وقد اتسمت بعض أفلامه، وعلى الأخص The Jurassic Park بضخامة الإنتاج.

على بعض ما قد يتغير في عالم الثقافة بعد ١١ أيلول/سبتمبر. ولكن هذا حديث له وجاهته، في عالم باتت فيه الصورة، لا الكلمة ولا النغم ولا التشكيل ولا التشخيص ولا النقش، هي الطاغية أفدح الطغيان بين أشكال ظهور الثقافة. ثم إن لهذا الحديث وجاهة أخرى تأتيه من كون الصورة كانت معبراً لصفتين اتخذتهما الصدمة التي انجلى عنها الحدث. وسيأتي ذكر الوقع المحتمل لهذه الصدمة على قيم الثقافة (أو بعضها) في أمريكا وفي خارجها. وأما الصفتان المشار إليهما فهما شدة الصدمة وعالميتها. فالشدة موجودة، ابتداء، في نفاذ الطائرة من جهة في البرج إلى جهة، وهي شدة يزيدها إفراطاً حصول الصدمة مرتين، وما تلاه من تهاوي البرجين تباعاً. وأما العالمية فكان انتشار الصور وسيلة الصدمة إليها، وهذا انتشار يرد انتشار النار في الهشيم كناية مدقعة للغاية عن سرعته ومداه.

العطل

ما هو وقع الصدمة، صدمة ١١ أيلول/سبتمبر، على قيم الثقافة؟ ذاك سؤال أراه متصدراً في المعرض الذي نحن فيه. وأرى أننا عاينا، حتى الآن، هذا الوقع في واقعة رئيسة هي العطل الذي ضرب ملكة التفسير أو الفهم (وقد ميز دلتاي[٦] من نحو قرن بين هذين) في أمريكا وفي شطر كبير من العالم يدور اليوم ـ إن لم يكن يدور من قبل ـ في فلكها الشعوري القريب. نشير إلى الكلام الحكومي، طبعاً، ولكن الظاهرة تتعدى هذا الضرب من الكلام على ما يبدو. كان تشومسكي ـ بحسب ما يستدل عليه من كلامه[٧] ـ واحداً من قلائل ذكروا بأمر يتعلمه تلامذة الصف الثانوي الأخير في مدارسنا (ومدارس أمريكا قبلنا)، وهو أن لكل شيء تفسيراً، بما في ذلك الجرائم، وأن التفسير غير التبرير، والفهم غير التفهم، وأن الإقبال على جلاء الأسباب أو البواعث لا يبطل ضرورة الردع أو القمع وإن يكن قد يغير في أسلوبهما، وأنه يستتبع، على كل حال، معالجة تتعدى مجرد القمع من طرف الراغب حقاً في منع تكرار الجريمة، وهو ـ أي المنع ـ لا يستقيم مع الإصرار على الجهل بأسبابها.

نصبت الصدمة علماً على الحدث هو علم الإرهاب. وجاء الإرهاب

---

(٦) فيلهيلم دلتاي (Wilhelm Dilthey) (١٨٣٣ ـ ١٩١١) فيلسوف ألماني/نمساوي عني كثيراً بفلسفة الحياة وبما أسماه هو نفسه «فلسفة الفلسفة» (المحرر).

(٧) Noam Chomsky, *Autopsie des terrorismes* (Paris: [s. n.], 2001), chaps. 2 - 3 (traduit de l'anglais).

هذه المرة لفظاً مستوحشاً، يدور حول نفسه في فراغ رهيب، تحف به خنادق محروسة بالغضب، يشل لعمقها طموح الفكر إلى العبور نحو تفحص للظاهرة عن شيء من القرب. فالإرهاب ههنا هو نفسه تفسير نفسه، وإذا جازت المجادلة المحدودة في مدلوله، فهي لا تعدو حد الذرائع، أي تعيين محتويات للإرهاب تجعله مستحقاً اسمه ومستوجباً عنفاً في القمع مكافئاً لعنفه. وبخلاف ما هي عليه حال السياسيين، إجمالاً ـ ناهيك بالعسكريين ـ لا يجزي أهل الثقافة مخلوق من هذا القبيل، يخور الكلام فيه فور أن يؤتى على ذكره فيظهر اسمه مغنياً عن كل كلام فيه... وذاك أن أهل الثقافة لا غنى لهم عن الكلام وعن التطويل فيه. والكلام لا بد له، حتى يمتد، من علاقة بين شيئين، في الأقل، ويخرسه الانكفاء إلى مطابقة الشيء الواحد لنفسه، على ما أدرك أفلاطون، الناطق بلسان سقراط، في نقده لبارمنيدس، قبل ٢٤٠٠ سنة. فكان لا بد لأهل الثقافة من أن يبحثوا عن شيء يصبح به الإرهاب موضوع كلام، لا موضوع قمع وحسب، وكان أن وجدوا ضالتهم في الثقافة، لا في غيرها، إذ وجدوا فيها نوعاً من الأم للإرهاب، يفسر وجودها وجوده في العالم. الإرهاب إذاً وليد ثقافة الإرهاب: هذه جملة تبدو مفيدة، مبشرة بكلام كثير. وهي جملة تستحضر من غور بعيد في الأنثروبولوجيا الأمريكية التي طالما عكفت على إحصاء «السمات» الثقافية وترسيم الشخصيات «الأساسية». وهي جملة ماثلة أيضاً في خلفية الترسيمة الهانتنغتونية لصراعات المستقبل. وكان كثيرون قد سجلوا، قبل زمن بعيد، شبه النظرية الثقافوية هذه (وهذه هو اسمها) بالنظرية العنصرية. فهي تجعل الجماعات رهينة «السمات» الثقافية وما شاكلها من مشتقات الثقافة، كفعل رصيفتها العنصرية بالبشر، حين ترسم سلوكهم وتعين نوازعهم وطاقاتهم بردهم أسرى لحتمية بيولوجية، تجعل من العنصر الواحد في الطبيعة واحداً في المجتمع، يتشابه أفراده، من حيث أسس السلوك، تشابه أسنان المشط. وهذا قبل أن تحكم الحتمية نفسها على أسس السلوك تلك بثبات لا يبقي باباً لتغيير ولا يذر أفقاً لمستقبل. تلك هي، اليوم أيضاً، صور الثقافات في الجلبة القومية الأمريكية. فكل منها، بصرف النظر عن المحدود من التفاصيل والتحفظات، واحدة وثابتة، ولا دينامية فيها، بالتالي، إلا التعبئة المفضية إلى التنازع.

بين الطبيعة والظروف

عن حومة هذا الكلام العصبي على الثقافات، يغيب اليوم سؤالان (أو صفان من الأسئلة): الأول يتعلق بالتفسير الثقافي للإرهاب: لم كان الإرهاب

(بمعناه، المحدد، في الأقل، وليس بمعناه الذي ينحو، اليوم، إلى الاشتمال على أنواع متباينة جداً من العنف) مختصاً، قبل ثلاثين سنة، لا أكثر، بمجتمعات الغرب وما يجانسها من المجتمعات الصناعية، من الفهود السود إلى بادر ماينهوف إلى الجيش الأحمر الياباني؟ ولم كان الضالعون فيه يومذاك من أبناء جلدتنا (أي خاطفو طائرات الركاب ومسترهنو المدنيين وقاتلوهم) ينتمون إلى المثال القومي أو الماركسي، أي العلماني، وهو مثال غربي المنشأ، ولم يضرب الإسلاميون في ذلك كله، بسهم ذي أثر؟ ولم أصبح هذا الإرهاب، اليوم، مختصاً بعالم الإسلام وبالمسلمين، على الأغلب؟ وهل يتعلق الأمر بـ «طبيعة» مشتركة بين عالمين مختلفين، علينا أن نكتشفها في الثقافات، أم هو متعلق بظروف تفترق وتتشابه؟ السؤال الثاني (ويطرحه تشومسكي)[٨] يتعلق بالمسلك حيال الإرهاب: لمَ لم يفكر أحد، عندما انفجرت قنابل الجيش الجمهوري الإيرلندي في لندن بقصف بلفاست الغربية أو بوسطن التي تتعهد معظم تمويل الحركة، بل انصب التفكير على ملاحقة الفاعلين بأشخاصهم، ثم على معالجة الأسباب؟ وحين فجر المبنى الفدرالي في أوكلاهوما ستي، واكتشف أن الفاعل من ميليشيات اليمين الأمريكي وليس من إرهابيي الشرق الأوسط، لم لم يدع أحد إلى محو مونتانا أو أيداهو الأمريكيتين عن الخريطة، بل اعتقل الفاعل ودين، ثم بدأ التحري عن مصادر الحقد التي تورث عنفاً مهولاً إلى هذه الدرجة؟ ثم إننا قد لا نجاوز حقنا المترتب على انتمائنا لشطر من العالم مسلوب الحق في اقتراح الأسئلة (وفي اجتراح الأجوبة أيضاً) إذا أضفنا سؤالاً ثالثاً يكمل الثاني: كيف جاز أن يسقط في الجزائر ١٥٠ ألفاً من الضحايا بأيدي أشباه بن لادن وتلامذته ومشايعيه، ولم يلح في هذا الأفق النازف شبح لأي تحالف دولي، غربي أو عربي أو غربي - عربي، يسعى إلى لجم هذه الفجيعة الكبرى من فجائع عصرنا، بل قبلت ذريعة السيادة الجزائرية وترك الجزارون يواصلون مهمتهم، وهم، بعد عقد من السعي المضني، ومن تجشم مشقة الإفتاء، بخاصة، لا يزالون في أول المسيرة، إذ بقي أمامهم ٣٥ مليوناً من «الكفار» الواجب ذبحهم شرعاً؟ هذا والمثل الجزائري مجرد مثل. فقل من يسأل لمَ لم تتحول المقتلة الأمريكية في النيكاراغوا إلى مسألة ثقافية وقل من يجد الخراب الذي يتوغل في إفريقيا، من كل صوب، موضوعاً لنظرية في الثقافات أو في غيرها.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

انكفاء المثال

مهما يكن من شيء، فإن الترسيمة الثقافوية العامة في تجليها الراهن المركز على إلحاق الإرهاب بنسب ثقافي، يستبعد إدراجه في شبكة من العلل الظرفية أو المرحلية، إنما تجافي تكوين المجتمع الأمريكي نفسه بما هو مجتمع مهاجرين، متعدد الثقافات، أصلاً ومبدأ. وهي تجافي أيضاً، من حيث المبدأ، منطق العولمة الزاحفة بقيادة الولايات المتحدة، وهذه قد أرست الليبرالية الجديدة مسلكاً اقتصادياً لمجتمعات العالم، ولكنها أرست الديمقراطية وحقوق الإنسان أيضاً مرشداً لسياسة المجتمعات وروحاً ملزمة لثقافاتها. وهذا كله لم يكن ليستقيم طويلاً لقيادة لا تأنف الإفراط في عصبيتها القومية. غير أن تلك المجافاة ليست بمطلقة. فقد كان للمجتمع الأمريكي، على الدوام، ثقافته المهيمنة، وهذا فضلاً عن أنه قام، في مبدأ أمره على إبادة عامة، انطوت على إبادة ثقافية، وبقيت أفلام الوسترن، إلى أمس، دليلاً على أنها لم تكن قط موضوعاً لتوبة فعلية. ثم إن هذا المجتمع واصل شطراً عظيماً من مسيرته محمولاً على نظرية «البوتقة»، أي الصهر الثقافي، وهي النظرية التي استعرنا منها، نحن اللبنانيين، ألفاظاً لمصطلحنا الوطني المنكود الطالع. وأما الديمقراطية وحقوق الإنسان فبدت، من أول الأمر، منخورة الصدقية بالاستعمال الانتقائي جرياً مع رياح الأحلاف الأمريكية، أولاً، ومع التمييز بين خرق لحقوق الإنسان تأتيه أمريكا نفسها أو بعض خاصتها، وآخر يأتيه خصومها. فليس من العجب حقاً أن ينحسر، بعد اليوم، كثيراً مد الكلام الذي طغى، في الأعوام العشرين الأخيرة، على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن ينتهي، في معظمه، إلى حديث أقليات معترضة. والحال أن ذلك المد لم يكن سياسياً، وحسب، وإنما ألزم الكلام الثقافي في المجتمعات، برمته، سياسياً كان أم غير سياسي، وذلك على مدى شطور شاسعة من العالم، بلغة ومدارات وتوجهات، نكاد نلمس حضورها في كل ندوة وكل مقالة، على اختلاف الموضوعات. سينحسر هذا المد، إذاً ـ على ما نرجح ـ وستنكفئ هذه الدرجة في تيار الثقافة العالمي الذي يقوده الجبار الأمريكي. وذاك أن السياسة الأمريكية، لا هانتنغتون ولا فوكوياما، تقود من نحو عقدين الرعيل المتصدر في الثقافة العالمية، بما فيه بعض مهم من ثقافتنا نحن[٩]. مثال آخر سيخبو

(٩) ليس مرمانا إلى الإيحاء بأن جهات أمريكية تصدر توجيهات إلى مثقفين بأعيانهم، فهذا أمر لا سبيل لنا إلى معرفته، إن هو حصل. مقصودنا أن السياسة الأمريكية تضع في دائرة الضوء أو في دائرة الظل أسئلة كبرى مطروحة في الثقافة ومنطلقات معتمدة لمعالجتها.

بريقه (أو هو أخذ يخبو بسرعة) هو مثال السلام على الأرض، حيث كان المعول في فرضه على الولايات المتحدة أولاً. فعن أي «سلام أمريكي» (Pax Americana) نتحدث، اليوم، إذا كانت الحكومة الأمريكية تلوح، يوماً بعد يوم، بنحو من نصف دستة من الحروب، لا تستبعد شنها في أرجاء بلاد العرب وجارتها بلاد العجم وحدهما. وقد بلغ الأمر حد الهز المعتدل القوة لأركان أنظمة ترعاها الولايات المتحدة منذ نشأتها الأولى. ويوجد من يقول إن الحروب المشار إليها تنفع، فضلاً عن المكاسب الاستراتيجية المرجوة منها، في معالجة الركود الاقتصادي الذي اشتد قرعه على الأبواب الأمريكية، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، إذ هي تتيح فرص عمل في الصناعات الحربية وتوابعها واستقطاباً للرساميل. فهل هذا خيار أمريكا أم خيار رئيسها الحالي وحكومته؟ وهل نحن أمام إمبريالية مستحدثة الطراز لا يشغلها قمع الفتن في مناطق سيطرتها واستتباب الأمن، بل تشتغل بافتعال النزاعات هنا وهناك مرسية سيطرتها لا على الهدوء المفروض بل على الفوضى المعممة؟ وإلى متى يسع هذا الخيار أن يصمد إذا صح أن هذا هو الخيار؟

بروسات. . .

من حسن الحظ أن الجبار الأمريكي لا يقود كل شيء، لا في العالم ولا في أمريكا نفسها. لجمت صدمة ١١ أيلول/سبتمبر مخيلة الخراب السينمائي، على الأرجح، إذ أتخمت الأبصار خراباً، وكبحت، في مساق الفعل نفسه، وظيفة التفسير أو الفهم العقلي، لأن هذه الوظيفة عالة على المخيلة، منوطة حركتها بفعل التوق المتقحم في هذه الأخيرة. ففات الأمريكيين، حتى الآن، أن يجدوا جواباً شافياً لسؤال يبدو أن كثيراً منهم طرحه: «لم يبغضوننا إلى هذا الحد؟»، غير أن كبح العقل لا يمكن أن يشتمل على أصحاب العقول جميعاً، لا في أمريكا ولا في خارجها. ولا يسعه، بخاصة، أن يصادر عقول ضحاياه، أي ضحايا العنف المتذرع بالإرهاب، وهم من كان الإرهاب نفسه آية لكبح وقع على عقول بعضهم، ولم تكن عروض الجبروت الأمريكي بريئة منه بأي حال. ففي أمريكا نفسها، وفي أوروبا أيضاً، أخذ انكفاء الالتزام الحكومي بقواعد الديمقراطية وبحقوق الإنسان، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، يورث خوفاً على مصير المجتمعات ومآل قيمها المستقرة. فأمكن أن يجعل كاتب افتتاحية *Le Monde diplomatique* عنواناً لمقالته المعززة بجملة صالحة من وقائع التشريعات والتدابير المستجدة على جانبي

الأطلسي: «وداعاً أيتها الحريات!»[١٠] وهذه أصوات يرجح أن تزداد ارتفاعاً، مع خفوت أثر الصدمة واتضاح القصور الملازم لهذه السياسات ملازمته كل سياسة تقتصر على القمع.

في الجهة الأخرى، أي في عالم ضحايا الهندسة المعمارية الأمريكية للعالم كله، وهندسات الديكور المحلية، على اختلافها، أعجب ما يدعى بـ «الشارع»، على ما ظهر، بشريط الانحطاط الهوليوودي الطابع الذي أخرجه، بكلفة مهولة من اللحم الحي، الشيخ أسامة بن لادن. ومن شاء تفسيراً لهذا الإعجاب فقد يجد بعض ضالته في عناصر ومساقات من نصوص الإسلام ومن حوادث تاريخه، فهذه مترامية الأطراف، متعارضة الدلالات، في كثير من الأحوال، وكثير منها حمال أوجه. وقد كان من قدماء المسلمين أنهم وصفوا القرآن نفسه بأنه حمال أوجه. ولا ريب أن بن لادن مسلم بهذا المعنى، ولم نسمع، في كل حال، بأن أحداً ممن بيدهم مقاليد التكفير قد كفره. ونخص بالذكر منهم من بذل كثيراً من عرق جبينه وغزيراً من علمه طلباً لتكفير نصر حامد أبو زيد، وقد تقع نوال السعداوي في حبائله عما قريب.

غير أن من ابتغى تفسيراً تاماً للإعجاب الشعبي ببن لادن يخطئ الغاية إذا هو لم يعكف على موضوعه في نطاق أوسع يشتمل أيضاً على إعجاب شعوب العالم بـ «بروسات» كثيرين من بروس لي إلى بروس ويليس. وهذا توجيه للنظر ممكن من غير غفلة عن اختلاف العواقب باختلاف الحالات مطلقاً. وقد لا يكون التماهي بأهل العنف من طبيعة البشر ولكنه، عند المغلوبين، من طبيعة الأمور. فهؤلاء لا يتأخرون حين يقيض لهم من يخرج كاسباً عنهم، ولو في الوهم، لأن أبواب الكسب الفعلي موصدة دونهم، ولأن الأذى الحائق بهم كثيراً ما يكون من الجسامة بحيث لا يطاق. وهم لا يدققون دائماً في مصدر الأذى إذ لا يتيسر لهم التدقيق، بل قد يأخذون بما يقال لهم في هذا الصدد. وأما عن الإسلام، فقد دارت حروب كثيرة بين المسلمين فكان كل فريق منهم يجد في عقيدته وجهاً لقتال إخوته. فكيف يسع غير المسلمين أن يفرضوا على المسلمين قولاً واحداً في أمور دينهم؟ وما هي هذه «الثقافة الإسلامية» التي يزعم أنها هاجمة هجمة رجل واحد على حصون

---

(١٠) Ignacio Ramonet, «Adieu libertés,» *Le Monde diplomatique* (janvier 2002).

الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل يخطئ من يرى في الزعم أنها موجودة محاولة لاصطناعها من جانب الزاعمين؟

ترياق الأسئلة

وأما مثقفو هذا الشطر من العالم فجارى بعضهم مزاج «الشارع» المشار إليه، ولكن أقوالهم، في ما جرى، ذهبت، على الإجمال، كل مذهب، وهذا أمر حسن. وإذا لم يكن لأحد أن يستبق الأجوبة، فإن الأمل غير مفقود في أن يلتقي بعض هؤلاء وبعض زملائهم في غرب الكرة على طرح بعض الأسئلة: يطرحها كل في ثقافته وعليها. ثمة إذاً أسئلة نراها جديرة بأن يعكف عليه حريصون على مستقبل نوع هو هذا النوع البشري (الموغل بعيداً في إفساد شروط بقائه على هذا الكوكب بما في ذلك أهلية الكوكب للاستمرار في استضافته). ومن بين تلك الأسئلة نورد ما يلي[(١١)] من غير تشدد في إحكام الترتيب:

أ ـ ما الذي تدرجه ثقافة ما في مروحة قيمها ومحتوياتها وكيف يفترق تراتب هذه في الثقافات ويتحول، من مرحلة إلى أخرى، في كل منها؟ وأين تتحصن الهويات الثقافية وأين تقبل التفاعل والتنزل؟

ب ـ هل الهوية واحد أم كثير؟ وكيف ينشأ التنازع ويجري التفاوض في الاستراتيجيا المعتمدة من جانب هوية جماعية؟ وكيف تتبدل نقاط التركيز وتتغير الأولويات؟ وكيف تقلبت العلاقات، في العالم الإسلامي، بخاصة، ما بين الهوية القومية والهوية الدينية أو الطائفية؟ وما كان دور الخيبات القومية وخور الدول الوطنية في ذلك؟

ج ـ ما الشروط الداخلية والخارجية لتصرف الجماعات بهوياتها تصرفاً سلمياً؟ المسؤوليات التاريخية وتلك المرحلية لمجتمعات شمال الكرة حيال مجتمعات الجنب، وبخاصة تلك التي تشهد نزاعات عرقية أو دينية؟ وما المسؤوليات الواقعة إلى المتنازعين وعلى شعوبهم؟

د ـ ما مسؤولية حركة العولمة عن إنشاء حالات النزاع الإقليمي

---

(١١) ما يلي من عمل فريق يتولى الإعداد لندوة مقبلة ويشارك الكاتب في أعماله. على أنه لما كان الفريق لا يزال في طور وضع المسودات، فإن المسؤولية عن الصيغة المدرجة أدناه تقع على عاتق الكاتب وحده.

والوطني أو عن إشعال النزاعات الخامدة؟ وهل تجد الدولة الوطنية سنداً أم مصدراً للخلل في نسق انخراطها الجديد في مجتمع الدول؟

هـ ـ هل العولمة مردودة إلى إدراك للعالمية من جانب ثقافة واحدة أم هي عولمة لكل من الثقافات جميعاً؟ وأين تتركز ظواهر الهيمنة وأين توجد الحقول المتعددة الأقطاب؟

و ـ هل الأديان الكبرى ثقافات عليا أم هي من بين مكونات الثقافات؟

ز ـ ما خبر المقاومة الثقافية للديمقراطية؟ وما المكسب من هذه الأخيرة؟ وهل تضمر الجماعات التقليدية (والدينية منها، على الخصوص) طلباً معتبراً للديمقراطية؟

ح ـ هل يستقيم نشر الديمقراطية مع ازدياد الفقر النسبي حدة وانتشاراً، أي مع المزيد من تركز الثروة على امتداد العالم وفي الأقطار المفردة ومع سد السبل أمام النمو في أكثر أقطار العالم فقراً؟

ط ـ هل العلاقات الدولية في طور الانتقال إلى الديمقراطية وما حال المنظمات الدولية لهذه الجهة؟

ي ـ هل الإرهاب عنف أعمى أم هو تصعيد أقصى للعجز السياسي؟

ك ـ كيف يرسم الخط الفاصل بين الإرهاب ومقاومة القهر والعدوان؟ وما القول في إرهاب الدولة؟

ل ـ هل مشاركة كبار من أصحاب الأموال وطلاب مؤهلين لانخراط مقبول في الدوائر المهنية دليل كاف على بطلان التعليل الاقتصادي الاجتماعي للإرهاب وبطلان القول بوجود بعد متصل بالسياسة الدولية في هذا الأخير؟

م ـ هل يكون تصدر الهوية الدينية مركباً إلى سلطة أخوية اسمياً، مطلقة فعلياً لبعض النخب على الجماعات التي تنتمي إليها؟

ن ـ هل يسع الواقعية السياسية لبعض الحركات الأصولية أن تبقى على وئام مع تغليب المرجعية الدينية؟ وإلى أي مدى يسع المسلك الإرهابي أن يكون مجزياً؟

ص ـ ما مفاعيل الصورة التي يصنعها للآخر تحويل الإرهاب إلى كتلة ثقافية مصمتة وتحويل المستهدفين به إلى كتلة أخرى مماثلة، وما دور كل من السياسة والحرب والإعلام في هذا الأمر وحياله؟

ع ـ هل استحالت الصورة المصمتة للإرهاب من سلاح في الحرب إلى ذريعة للكف عن التفكير؟ وهل الرفض النظري لتعليل الظاهرة مرآة رفض عملي لمعالجتها من الجذور؟ وهل العنف المواجه للإرهاب شر لا بد منه أم علاج مشكوك في نجوعه؟

إلخ، إلخ. . .

تلك (وغيرها) أسئلة قد لا تأتي الإجابات عنها بترياق العراق (الذي قد يكون استيراده محظوراً أصلاً). قد لا تأتي به، إن لم يكن لشيء فلأن الأجوبة ستجيء مختلفة بالضرورة. ولكنها، في ما نرى، بعض أسئلة الساعة. فمن وجد عنده جواباً عن بعضها أو عن مثيلات لها فليحرك إصبعاً مغموسة. . . بالحبر.

فهـــرس

- ب -